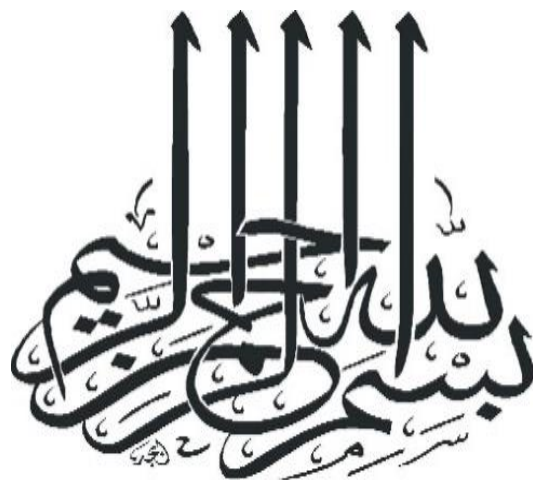


يقول ابن فارس في الصّاحبي في فقه اللغة (ص/ ٤٣):
«ومن العلوم الجليلة الّتي خصت بها العرب الإعرابُ
الّذي هو الفارق بيّن المعاني المتكافئة في اللفظ،
وبه يعرف الخبر الّذي هو أصل الكلام،
ولولاه ما تميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنعوت،
ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْرٌ من مصدر، ولا نعتٌ من تأكيد».

مُسَلَّحَةُ السُّلَّابِ لِبَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْإِعْرَابِ



جَمِيعُ الْحُقُوقِ
مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ
مَزِيدَةٌ وَمُنَقَّحَةٌ
١٤٤٣ هـ

مُسَاعَدَةُ الطَّلَابِ

بِبَيَانِ كَيْفِيَّةِ الإِعْرَابِ

«كتابٌ يَحْتَوِي على خطواتٍ مَعَيَّنَةٍ لإِعْرَابِ الكَلِمَاتِ والجُمَلِ
مع قَوَاعِدٍ عِلْمِيَّةٍ إِعْرَابِيَّةٍ لإِعْرَابِ القرآن وغيره»

قَدَّمَ لَهُ الْعَالِمُ النَّحْوِيُّ

أَبُو بِلَالٍ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ

تَأَلَّفَ أَبُو مَشْكُورٍ الإِسْرَافِيلِيُّ

عَبْدُ الشُّكُورِ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّوْمَالِيُّ

كَانَ اللَّهُ مَعَهُ فَلَاحٌ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

صُورَةُ مُقَدِّمَةِ الْعَالِمِ النَّحْوِيِّ أَبِي بِلَالٍ الْحَضْرَمِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله

أما بعد:

فقد طلب مني الرفيع الفاضل والباحث المصنف أبو هشكور
عبد التَّكْوَرِ السَّرَافِي الصُّومَالِي أَنْ أَقْرَأَ رِسَالَتَهُ الَّتِي
جَمَعَ فِيهَا جَمَلَةٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالنَّحْوِيَّةِ فَقَرَأْتُهَا طَبَقَةً لَطِيفَةً
فَالْتَمِسْتُهَا رِسَالَةً قَوِيَّةً جَمِيلَةً فِي بَاجِئِهَا بَذَلَ فِيهَا قَضَائِي جَدِيدٌ
وَمَعَادَاهُ فَأَتَى فِي هَذِهِ الْقَوَاعِدِ الَّتِي لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا طُلَّابُ
الْعَرَبِيَّةِ وَمَنْ أَحْسَنَ مَا رَأَيْتُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ الرَّحِيمَةِ
مَأْمُومَةٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي تَعْلُقُ بِإِعْرَابِ الْقُرْآنِ نَحْوَ أَجْمَلِ
مَا جَمَعَ فِي ذَلِكَ مِنْ ظُهُورِ اللَّهِ فَأَضَعُ بِتَعَرُّدِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ
وَالِإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا وَلَقَدْ قَرَأْتُهَا فَمَالَتْ يَدِي خَيْرًا
فَعَمَّرَنِي اللَّهُ جَامِعَ هَذِهِ الرِّسَالَةِ خَيْرًا وَبَارَكَ فِيهِ
وَنَفَعَ بِهِ وَرَزَقْنَا وَآيَاهُ الْإِفْلَاحُ فِيهَا نِيَّاتِي وَلَذَرُ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

كُتِبَ أَبُو بِلَالٍ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِأَعْمَامِ

٧ / جمادى الأولى / ١٤٤٤ هـ

مُقَدِّمَةُ الْعَالِمِ النَّحْوِيِّ أَبِي بِلَالٍ الْحَضْرَمِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

أما بعد:

فقد طلب منِّي الأخ الفاضل والباحث المفيد أبو مشكور عبد الشكور الإسرافيلي الصَّومالي أن أقرأ رسالته التي جمع فيها جملة من القواعد النَّحْوِيَّة، فقرأتها تلبية لطلبه، فألفيتها رسالة قويَّة، جميلة في بابها، بذل فيها قصارى جدّه وحماده،^(١) فأتى بهذه الفوائد التي لا يستغني عنها طلاب العربيَّة.

ومن أحسن ما رأيت في هذه الرَّسالة القيِّمة ما جمعه من القواعد التي تتعلق بإعراب القرآن، فما أجمل ما جمع في ذلك حفظه الله!.

فأنصح بقراءة هذه الرَّسالة والاستفادة منها، ولقد قرأتها فملأت يديَّ خيراً، فجزى الله جامع هذه الرَّسالة خيراً، وبارك فيه، ونفع به، ورزقنا وإيَّاه الإخلاص فيما نأتي ونذر، والحمد لله.

كتبه أبو بلال خالد بن عبود باعمر

(٧/ جمادى الأولى / ١٤٤٠ هـ)

(١) أي: بذل غاية جهده وعني به، يقال: قصارك أن تفعل ذاك وحماداك كأنه تقول: جهدك وغايتك.

انظر غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤٩٠) وهذا من حسن ظن الشيخ بالمصنف، وجزاه الله خيراً.

مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَمَّا بَعْدُ: فهذه هي الطَّبَعَةُ الثَّانِيَةُ لِكِتَابِي: «مُسَاعَدَةُ الطُّلَابِ بِبَيَانِ كَيْفِيَّةِ الإِعْرَابِ» أَقَدَّمُهُ لِلْقُرَّاءِ مَعَ بَعْضِ الإِضَافَاتِ وَالتَّغْيِيرَاتِ وَاسْتِدْرَاكَاتِ لِبَعْضِ الأَخْطَاءِ الْمَطْبُوعَةِ وَغَيْرِهَا الَّتِي حَصَلَتْ لِلْكِتَابِ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِالْمُؤَلَّفِ الْمُتَقِنِ لِلْمَادَّةِ، لَا سِيَّمَا الْمُتَخَصِّصُ أَنْ تَكُونَ طَبَعَاتُ كِتَابِهِ صُورَةً وَاحِدَةً، لَا أَثَرَ فِيهَا لِهَازِلٍ، أَوْ تَصْحِيحٍ أَوْ زِيَادَةٍ فَائِدَةٍ، فَإِنَّ إِعَادَةَ طَبْعِ الْكِتَابِ بِدُونِ ذَلِكَ عَلَامَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى عَدَمِ الْإِسْتِمْرَارِ وَالْإِجْتِهَادِ فِي التَّحْصِيلِ، أَوْ الْكَسَلِ وَالرِّضَا بِالْقَلِيلِ. ^(١)

وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْفَاضِلُ عَبْدُ الرَّحِيمِ الْبَيْسَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ حِينَ قَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يَسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تَرَكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ النِّقْصِ عَلَى جَمَلَةِ الْبَشَرِ». ^(٢)

(١) قَالَ الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْخَالِقِ عَظِيمَةً فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ الْمَغْنِي فِي تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ (ص/ ٦): "وَفِي رَأْيِي أَنَّهُ لَا يَجْمَلُ بِالْمُتَخَصِّصِ فِي مَادَّتِهِ الْعَاكِفُ عَلَى دِرَاسَتِهَا أَنْ تَكُونَ طَبَعَاتُ كِتَابِهِ صُورَةً وَاحِدَةً، لَا أَثَرَ فِيهَا لِهَازِلٍ أَوْ قَرَأَاتٍ جَدِيدَةٍ. فَإِنَّ الْقَعُودَ عَنْ تَجْدِيدِ الْقِرَاءَةِ سَمَةٌ مِنْ سِمَاتِ الْهَمُودِ، وَلَوْ مِنْ أَلْوَنِ الْجُمُودِ".

(٢) كَشَفَ الظُّنُونُ لِحَاجِي خَلِيفَةِ (١/ ١٤).

مُقَدِّمَةُ الْمُصَنِّفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝﴾ [سورة النساء: ١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ۝﴾ [سورة آل عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ [سورة الأحزاب: ٧٠-٧١].^(١)

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

فإن المعجزة الكبرى، والمنة العظمى، التي أعطي رسولنا المجتبي، محمد ﷺ المصطفى، هو القرآن الكريم، وكتاب الله العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وقد أنزله الله على عبده بلسان قومه، ثم أمر بالتدبر والتفكر فيه، فقال جلّ من قائل: ﴿حَمْدٌ ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُمِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [سورة الزخرف: ١-٣].

(١) هذا الترتيب هو الذي جاء في الأدلة.

وقال الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [سورة النحل: ١٠٣].

وقال الحكيم العليم: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا آيَاتٌ لِّیُؤْمِنُوا فِي آذَانِهِمْ وَقُرْءَانٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سورة فصلت: ٤٤].

وقال اللطيف الخبير: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [سورة طه: ١١٣].

وقال الغفور الشكور: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّنُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَنُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [سورة الشورى: ٧].

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرُهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

ولم يكن سبيل إلى امتثال هذا الأمر، مع القيام بواجب التدبر، إلا بتعلم اللغة العربية، حتى يفهم بها كتاب رب البرية، والأحاديث النبوية، والآثار السلفية.

يقول شيخ الإسلام: "فإن الله تعالى لما أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مبلغا عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربي، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين

(١) أخرجه البخاري (٤٩٨١) ومسلم (١٥٢).

به؛ لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط اللسان، وصارت معرفته من الدين، وصار اعتبار التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين، وأقرب إلى مشابهتهم للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار في جميع أمورهم^(١).

ولذلك حثَّ علماءنا ومشايخنا من أهل السنة والجماعة على الاهتمام بتعلُّم العربية، وجعلوها من فروض الكفاية، لأنها أصل العلوم، وكلّ العلوم مفتقرة إليها، فلا يستغني عنها محدث ولا أخباري، ويحتاج إليها الفقيه، والأصولي، يقول ابن تيمية: "ومعلوم أن تعلم العربية؛ وتعليم العربية فرض على الكفاية؛ وكان السلف يؤدّبون أولادهم على اللحن، فنحن مأمورون أمر إيجاب أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربي؛ ونصلح الألسن المائلة عنه؛ فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة؛ والاقتداء بالعرب في خطابها. فلو ترك الناس على لحنهم كان نقصا وعبا"^(٢).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: "ولهذا نقول: ينبغي لكل أحد يقدر على تعلم العربية أن يتعلمها؛ لأنه اللسان الأولى بأن يكون مرغوبا فيه من غير أن يحرم على أحد أن ينطق بأعجمية"^(٣).

ويقول شيخ مشايخنا الإمام الوادعي رحمه الله: "تلكم اللغة هي التي عرف علماءنا أهميتها من التشريع الإسلامي؛ فقاموا بجمع مفرداتها من أصحاب البادية من بطون

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٥٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٥٢).

(٣) نقل عنه شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٥٢١).

الأودية، وشغف الجبال، وقاموا رَحِمَهُمُ اللَّهُ بوضع قواعد؛ للمحافظة عليها، من اللحن، وإذا وجد محدث يلحن في حديثه ذكروا ذلك في ترجمته، ليحذر من لحنه، وكذا وضعوا قواعد في التصريف للمحافظة على أوزان الكلمات... فنصيحتي لطلبة العلم النافع الذين لم يُفْتَنُوا بالشهادات **أَنْ يُقْبَلُوا عَلَى تَعَلُّمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ**، والاهتمام بالدعوة إلى دراستها بإتقان، واحتساب الأجر والثواب عند الله، والطالب الذي يكون قوياً في اللغة العربية تسهل عليه بقية العلوم بإذن الله". (١)

وقال أيضاً: "علم النحو من **العلوم المهمة** التي يجب على المسلمين أن يعطوها اهتماماً، إذ أعداء الإسلام ينفرون المسلمين عن لغة دينهم، ويشغلونهم بما ليس من ضروريات دينهم، والله المستعان". (٢)

وكان الإمام الوادعي ينصح طلابه كثيراً **بتعلّم العربية**، وكان يقول: "يا أبنائي إن كانت لي عندكم نصيحة متقبّلة فاهتمّوا بالنحو"، ويقول: "أصحابي أصحاب النحو"، ويقول: "ما عرفت نفسي إلّا بالنحو". (٣)

وهذا كلّ يدلّ على اهتمام **علمائنا بهذه اللغة العربية**، لما لها من الأهمية العظيمة، والفوائد الجسيمة، للمجتمع الإسلامي عموماً، ولطلاب العلم خصوصاً، وأحاول في هذا المقام أن أذكر بعض فوائد العربية وعلومها، لعلّ الله أن ينفع بذلك جمعاً من طلاب العلوم الشرعيّة، فأقول وبالله أستعين:

(١) مقدّمة كتاب الحلل الذهبية (ص/ ٦).

(٢) إرشاد ذوي الفطن (ص/ ٦٥).

(٣) سمعت شيخنا أبا بلال ينقل عنه كثيراً، بهذا اللفظ.

[بَعْضُ فَوَائِدِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ]

من فوائد العربية وعُلمِها:

الأولى: أنها تعين على فهم كلام الله جلَّ وعلا؛ إذ القرآن نزل بلغة العرب، كما تقدّم. يقول الإمام ابن الجوزي: "النحو واللغة من علوم الإسلام، وبها يعرف معنى القرآن العزیز، ولعمري إن هذا لا ينكر، ولكن معرفة ما يلزم من النحو؛ لإصلاح اللسان وما يحتاج إليه من اللغة في تفسير القرآن والحديث أمر قريب، وهو أمر لازم".^(١)

الثانية: أنها تعين أيضا على فهم كلام رسول الله ﷺ، لأن الرسول عربي، ولغته عربيّة، يقول شيخ الإسلام: "فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ثم منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية، وهذا معنى ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عيسى بن يونس عن ثور عن عمر بن زيد قال: كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أما بعد: فتفقهوا في السنة وتفقهوا في العربية وأعربوا القرآن، فإنه عربي".^(٢)

(١) انظر تليس إبليس (ص/١١٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٦٥١) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (٢٢٢٧)، وهو معضل ضعيف. فيه عمر بن يزيد ضعيف من السابعة، وبينه وبين عمر وأبي موسى مفاوز، والله أعلم.

وفي حديث آخر ^(١) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "تعلموا العربية فإنها من دينكم، وتعلموا الفرائض فإنها من دينكم" ^(٢)، وهذا الذي أمر به عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من فقه العربية وفقه الشريعة، **يجمع ما يحتاج إليه؛ لأن الدين فيه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله**، وفقه السنة هو فقه أعماله" ^(٣).

وقال ابن عبد البر: "وما يستعان به **على فهم الحديث** ما ذكرناه من العون على كتاب الله عز وجل وهو **العلم بلسان العرب** ومواقع كلامها وسعة لغتها وأشعارها ومجازها، وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه، وسائر مذاهبها لمن قدر، فهو شيء لا يستغنى عنه" ^(٤).

ولذلك يقول الأصمعي رحمه الله كما في السير: "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم **إذا لم يعرف النحو** أن يدخل في جملة قوله **عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ**" ^(٥): «من كذب علي، فليتبوأ مقعده من النار» ^(٦).

(١) أي: في أثر آخر، وإطلاق الحديث على الأثر لا مانع منه.

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٢٧٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢٢٢٧) بسند صحيح، بلفظ (تعلموا العربية) فقط.

(٣) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (١/٥٢٨).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/١١٢٩).

(٥) الحديث متواتر، ومن روى أبو هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري (١١٠) ومسلم في المقدمة (٣).

(٦) انظر السير للذهبي (١٠/١٧٨).

قال الصنعاني في توضيح الأفكار (٢/٤٢٤): "قلت: وإنما قال الأصمعي: (أخاف) ولم يحزم؛ لأن من لم يعلم بالعربية وإن لحن [لم] يكن متعمدا الكذب".

الثالثة: تقويم اللسان عند النطق، وتقويم البنان عند الكتابة، **لأن العربية في الكلام كالمالح في الطعام**، لشدة الاحتياج إليه، قال الشيخ ابن عثيمين: "والحقيقة أن علم النحو مهم جداً لما فيه من الفوائد الكثيرة، فمن فوائده تقويم اللسان وتقويم البنان، أي: تقويم اللسان عند النطق، وتقويم البنان عند الكتابة".^(١)

وعن يحيى بن عتيق قال: "سألت الحسن فقلت: يا أبا سعيد الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءته، قال: حسن **يا بني فتعلمها**، فإن الرجل يقرأ الآية فيعيها بوجهها فيهلك فيها".^(٢)

ومن ذلك قول القائل:

النَّحْوُ يَسْطُ مِنْ لِسَانِ الْأَلَكِنِ وَالْمَرْءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
فَإِذَا أَرَدْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجَلَهَا فَأَجِدْهَا مِنْهَا مُقِيمُ الْأَلْسُنِ^(٣)

الرابعة: أنها تعين على إدراك مقصد المتكلم، وفهم ما يريد من كلامه، يقول العلامة المعلمي رحمه الله: "ولا تحسب النحو يعصم اللسان فقط، بل وقد **يتوقف عليه فهم المعاني**، ولا يؤمن غلط جاهله فهمًا وإفهامًا، ألا ترى قولهم: (ما أحسن زيد) بنصبهما، وبنصب الأول وضم الثاني، وبضم الأول وجر الثاني، لا يكاد غير النحوي يفرق بين معانيها، مع أنها شتى".^(٤)

(١) انظر شرح الألفية (٣/١).

(٢) معجم الأدباء للحموي (٢٥/١).

(٣) قال الشيخ بكر أبو زيد في (الحلية): "لبعض العلماء تعقيب على ما أنشده المبرد من أن أجل العلوم علم التوحيد، لكن الجلالة هنا نسبة إلى علوم الآلة. والله أعلم".

(٤) مجموع آثار العلامة المعلمي (٩/٢٠).

الخامسة: أنها تعين على الإصغاء إلى المتكلم، والسماع لكلامه، فإن المتكلم إذا كان يلحن يستثقله السمع، واللحن عندهم معيب، وصاحبه مذموم، لا ينبغي له الكلام، وفي ذلك يقول الشاعر:

من فاته النحو فذاك الأخرس وفهمه في كل علم مفلس
وقدره بين الورى موضوع وإن يناظر فهو المقطوع
لا يهتدي لحكمة من ذكر وماله في غامض من فكر
وعن عمرو بن أبي عمرو الشيباني عن أبيه قال: "تكلم أبو جعفر المنصور في مجلس فيه أعرابي فلحن، فصر الأعرابي أذنيه، فلحن مرة أخرى أعظم من الأولى، فقال الأعرابي: أفّ لهذا ما هذا؟ ثم تكلم فلحن الثالثة، فقال الأعرابي: أشهد لقد وليت هذا الأمر بقضاء وقدر".^(١)

وقال الشاعر:

وإذا لم ينصرِ النحو الفتى هاب أن ينطق جُحَنًا فانقطع
فتراه يرفعُ النصب وما كان من خفضٍ ومن نصبٍ رفع
يقرأ القرآن لا يعرف ما صرّف الإعراب فيه وصنع
وقد تقدّم كلام شيخ الإسلام أن السلف كانوا يضربون أولادهم باللحن، بل قال الإمام أبو الحسن ابن فارس رحمه الله: "وَقَدْ كَانَ النَّاسُ قَدِيمًا يَجْتَنِبُونَ اللَّحْنَ فِيمَا يَكْتُبُونَهُ أَوْ يَقْرَءُونَهُ اجْتِنَابَهُمْ بَعْضَ الذُّنُوبِ، فَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ تَجَوَّزُوا حَتَّى أَنْ الْمَحْدَثِ

(١) انظر معجم الأدباء (٢٥ / ١).

يحدث فليحن، والفقيه يؤلّف فيلحن، فإذا نُبِّها قالوا: مَا ندرِي مَا الإعراب؟ وإنما نحن محدّثون وفقهاء، فهما يَسْرَّان بما يُسَاء به اللَّبيب".^(١)

وما أحسن قول الشاعر:

النحو زين وجمال يُلتمس يأخذ من كلّ العلموم بالنفس
صاحبه مكرم حيث جلس هل يستوي ربُّ الحمار والفرس
السَّادسة: أنها في الكلام كالمُملح في الطعام، يقول ابن الليث: "النحو في الأدب

كالمُملح في الطعام فكما لا يطيب الطعام إلا بالمُملح لا يصلح الأدب إلا بالنحو".^(٢)
وقال الشيخ ابن عثيمين: "بل هو أَشدّ من المُلح في الطعام، لأنه لا بدّ لكلّ إنسان يريد أن يُقيم لسانه على وفق كلام الله وكلام رسوله ﷺ".^(٣)

السَّابعة: أن أحياءها إحياء لشعائر الإسلام، وإحياء للغة العربية الفصحى، والله عزّ وجلّ يقول: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج (٣٢)].

قال شيخ الإسلام: "وإنما الطريق الحسن اعتياد الخطاب بالعربية، حتى يتلقَّنها الصُّغار في المكاتب وفي الدور، فيظهر شعار الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف، بخلاف من اعتاد لغة، ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب".^(٤)

(١) انظر الصحاحي في فقه اللغة (ص/ ٣٥).

(٢) معجم الأدباء للحموي (١/ ٢٨).

(٣) انظر شرح الألفية (١/ ١٧).

(٤) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٥٢٦).

الثامنة: أنها تؤثر في الطَّبع والعقل وفي مشابهة صدر هذه الأمة، يقول شيخ الإسلام: "واعلم أن **اعتياد اللغة يؤثر في العقل**، والخلق، والدين، تأثيراً قوياً بينا، ويؤثر أيضاً في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، **ومشابهتهم تزيد** العقل والدين والخلق".^(١)

التاسعة: أن العلوم كلها مفتقرة إليها، يقول الإمام السيوطي رحمه الله في شرح الألفية: "وقد اتفق العلماء على **أن النحو يحتاج إليه في كل فن من فنون العلم**، لا سيما التفسير والحديث، فإنه لا يجوز لأحد أن يتكلم في كتاب الله حتى يكون ملماً بالعربية، لأن القرآن عربي".^(٢)

وقال الزمخشري في المفصل: "وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها **إلا واقتضاه إلى العربية بين لا يدفع**، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًا على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيوبه، والأخفش، والكسائي، والفراء، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقوالهم والتشبث بأهداب تفسيرهم وتأويلهم".^(٣)

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٥٢٧).

(٢) يقول العلامة صالح آل الشيخ: "لا علم شرعي إلا بالنحو؛ لأن العلم الشرعي عربي تفقه النصوص، وتعبر عن فهم السلف لها، فهم العلماء لها، وهذا لا يكون إلا بفهم اللغة، وأول درجات فهم اللغة فهم النحو تفهم معاني الكلام إذا تركب، فمن لم يفهم النحو لا فهم له في الشريعة". أسئلة كشف الشبهات (ص/ ٥).

(٣) المفصل في الإعراب (ص/ ١٨).

ولقد أحسن الشاعر حين قال: ^(١)

أياها الطالب علماً نافعاً	اطلب النحو ودع عنك الطمع
إنما النحو قياس يُتبع	وبه في كل علم يُنتفع
وإذا أبصر النحو فتى	مر في المنطق مرّاً فاتسع
فاتقاه كل من جالسه	من جاليس ناطق أو مستمع

العاشرة: أنها من شروط الاجتهاد، أي: لا يكون الرجل مجتهداً عالماً مستنبطاً من الأدلة إلا بالعربية، يقول أبو البركات الأنباري: "إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره. فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به". ^(٢)

وقال الطوفي في مختصر الروضة (٣/ ٥٨١): "ويشترط للمجتهد أن يعرف من النحو واللغة ما يكفيه في معرفة ما يتعلق بالكتاب والسنة من نص وظاهر، ومجمل، وحقيقة ومجاز، وعام وخاص، ومطلق ومقيد، ودليل خطاب ونحوه". ^(٣)

(١) أوردها السيوطي في بغية الوعاة (٢/ ١٦٤).

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو في الفصل الحادي عشر. انظر النحو الوافي (١/ ١).

وقال ابن حزم: "وأما من وسم اسمه باسم العلم والفقه وهو جاهل للنحو واللغة فحرام عليه أن يفتي في دين الله بكلمة، وحرام على المسلمين أن يستفتوه". انظر رسائل ابن حزم (٣/ ١٦٢).

(٣) قال الشاطبي في الموافقات (٥/ ٥٣): "الشرعية عربية، وإذا كانت عربية؛ فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم؛ لأنها سيان في النمط ما عدا وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسط؛ فهو متوسط في فهم الشريعة والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة".

الحادية عشرة: أن صاحبها يكون ذكيًا فطنا، يفهم **أسرار الكلام**، ولذلك يقول الشافعي كما في آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص / ٥٠): "أصحاب العربية **جنُّ الإنس يبصرون** ما لا يبصر غيرهم".^(١)

ومن نماذج ذلك ما ذكره أصحاب المصطلح عن هشيم بن بشير، أنه كان مدلسًا، فاجتمع طلابه يوما، فقالوا له: نريد أن تحدثنا اليوم شيئا لا يكون فيه تدليس، فقال: خذوا، ثم أملئ عليهم مجلسا، وكان يقول: حدثنا حصين، ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟، قالوا: لا، **فقال**: لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته، وإنما قلت: حدثنا حصين، ومغيرة غير مسموع لي، فجعل الواو استثنائية، وهم يظنون أنها حرف عطف.

ومن ذلك ما ذكره الإمام ابن القيم: "ومن ذلك: قول عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه، وقد أقيم على دكان ليلعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه بعد صلاة الجمعة، فقام على الدكان، وقال: «إن الأمير أمرني أن ألعن علي بن أبي طالب، فآلعه» يريد به الأمير".^(٢)

(١) قال شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري في شرح لامية ابن الوردي (ص / ٨٩): "معناه: أن الذي عنده قدرة في العربية يفهم دقائق المسائل... فلا ينبغي لطالب العلم أن يهمل النحو".

(٢) انظر الطرق الحكمية (١ / ٩٥).

وبهذا يظهر كلام الشيخ الوادعي: "ما عرفت نفسي إلا بالنحو".

وما أحسن ما قاله الطُّوفِي: "ولهذا حكى عن أبي عمر الجرمي أنه قال: «لي كذا وكذا سنة أفني في الفقه من كتاب سيبويه»، يعني: في النحو".^(١)

ويقال: إن الكسائي قيل له يوما: ما تقول في المصلي يسهو في صلاته، ويسهو أنه سها هل يسجد لسهو السهو؟ فقال: لا، فقليل له: ما الحجة في ذلك، ومن أين أخذت؟ فقال: «إن التصغير عندنا لا يصغر».^(٢)

الثانية عشرة: أن الجهل بها يسبب انحرافات كثيرة، وأخطاء كبيرة، يقول الأزهري الهروي رحمه الله في تهذيب اللغة (١/٦): "فعلينا أن نجتهد في تعلُّم ما يتوصَّل بتعلمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب، ثم السُّنن المبيَّنة لجمل التَّنزيل، الموضَّحة للتأويل؛ لتتنفي عَنَّا الشبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الزَّيغ والإلحاد، ثم على رؤوس ذوي الأهواء والبدع، الَّذِينَ تَأَوَّلُوا بِآرائهم المدخولة فأخطوا، وتكلَّموا في كتاب الله جلَّ وعزَّ بلكنتهم العجمية دونَ معرفةٍ ثاقبة، فضلُّوا وأضلُّوا".

وروى الأصمعي عن الخليل بن أحمد، عن أبي عمرو بن العلاء، أنه قال: "أكثر من تزندق بالعراق لجهلهم بالعربية".^(٣)

(١) ثم قال الطوفى: "وما ذاك إلا لأن مأخذ سيبويه في كتابه في غاية اللطافة، ونظره في غاية الدقة، والجري على قواعد الحكمة، والأحكام الشرعية - لمن اعتبرها - من الحكمة بمكان على ما أشرت إلى جملة منه في القواعد. وهذا رجل قد كان ذكيا، وله نظر يسير في الفقه، فعاد ينتبه بلطافة حكمة سيبويه، ومأخذه في العربية على حكم الشرع، ومأخذه في الأحكام الشرعية". انظر شرح مختصر الروضة (٣/٣٩-٤٠).

(٢) انظر شرح مختصر الروضة (٣/٣٩-٤٠).

(٣) انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص/٣٢).

وقال الأصمعي: "تزدق هؤلاء القوم **لجهلهم باللغة العربية**، ولو كانوا مطّلعين على خفايا اللغة لفهموا حقيقة القرآن والحديث، ولما اعتراهم الشكُّ في الدين".^(١)

ويقول الإمام عبد العزيز الكناني وهو يبيّن لأمر المؤمنين - حينذاك - المأمون جهالة بشر، ومن يقول بخلق القرآن، وأن سبب انحرافهم هو جهلهم بلغة العرب، قال: "وإنما دخل الجهل على بشر ومن قال بقوله يا أمير المؤمنين؛ لأنهم ليسوا من العرب، **ولا علم لهم بلغة العرب**، ومعاني كلامها، فتناولوا القرآن على لغة العجم التي لا تفقه ما تقول، وإنما تتكلم بالشيء كما يجري على ألسنتها، فكل كلامهم ينقض بعضه بعضاً لا ينتقدون ذلك من أنفسهم، ولا ينتقده عليهم غيرهم لكثرتهم".^(٢)

ولذلك قال الإمام الشافعي رحمه الله: "ما جهل الناس، ولا اختلفوا **إلا لتركهم لسان العرب**، وميلهم إلى لسان أرسططاليس".^(٣)

وقال السيوطي في صون المنطق (ص/ ٥١): "وجدت السلف قبل الشافعي أشاروا إلى ما أشار إليه من أن سبب الابتداء **الجهل بلسان العرب**".^(٤)

(١) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٢/ ٢١٧).

(٢) انظر الحيدة (ص/ ٦٠).

(٣) انظر فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب (ص/ ٩٩).

(٤) بواسطة كتاب المدخل لدراسة البلاغة للصامل.

وقد كان السلف رضوان الله عليهم يعيرون من طلب الحديث وهو لا يعرف العربية، روي عن شعبة أنه قال: "من طلب الحديث **فلم يبصر العربية** فمثله مثل رجل عليه برنس وليس له رأس".^(١)

وقال حماد بن سلمة: "مثل الذي يطلب الحديث **ولا يعرف النحو** مثل الحمار عليه خلاة لا شعير فيها".^(٢)

وبهذا المعنى نظمته من قال:

مَثَلُ الطَّالِبِ الْحَدِيثَ وَلَا يُحْسِنُ نَحْوًا وَلَا لَهُ آلَاتُ
كَحِمَارٍ قَدْ عُدِّقَتْ كَيْسَ فِيهَا مِنْ شَعِيرٍ بِرَأْسِهِ مَخْلَاتُ^(٣)

وذكر عن أعرابي أنه سمع إماما يقرأ: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة (٢٢١)] بفتح تنكحوا، فقال: سبحان الله! هذا قبل الإسلام قبيح، فكيف بعده؟! فقليل له: إنه لحن، والقراءة: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا﴾، فقال: قبحه الله، لا تجعلوه بعدها إمامًا، فإنه يحلُّ ما حرم الله.^(٤)

ولذلك يقول الإمام الخطابي: "ومما يجب أن يراعى في الأدعية: **الإعراب الذي هو عماد الكلام، وبه يستقيم المعنى**، وبعدمه يختل، ويفسد، وربما انقلب المعنى باللحن حتى يصير كالكفر، إن اعتقده صاحبه. كدعاء من دعا، أو قراءة من قرأ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ

(١) انظر الجامع للخطيب (٢/ ٢٦-٢٧).

(٢) انظر الجامع للخطيب (٢/ ٢٦-٢٧).

(٣) فتح المغيث (٣/ ١٦٤).

(٤) انظر عيون الأخبار لابن قتيبة (٢/ ١٧٥).

وَأَيَّاكَ نَسْتَعِيبُ ﴿٥﴾ [سورة الفاتحة: ٥]، بتخفيف الياء من إياك، فإن الأيا: ضياء الشمس، فيصير كأنه يقول: شمسك نعبد. وهذا كفر.

وأخبرني محمد بن بحر الزهني، قال: حدثني الشاه بن الحسن قال: قال: أبو عثمان المازني لبعض تلامذته: عليك بالنحو؛ فإن بني إسرائيل كفرت بحرف ثقیل خففوه، قال الله عز وجل لعيسى: (إني ولدتك) فقالوا: (إني ولدتك) فكفروا^(١).

ومن المحدثين من لا يحدث إلا من تعلّم العربية، ففي ترجمة عبد الله بن داود الخريبي أنه أتاه أحد الطلبة، فقال: ما جاء بك؟ قلت: الحديث. قال: اذهب، فتحفظ القرآن. قلت: قد حفظت القرآن. قال: اقرأ: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾ [يونس: ٧١]. فقرأت العشر حتى أنفذته، فقال لي: اذهب الآن، فتعلم الفرائض. قلت: قد تعلمت الصلابة والجد والكبر. قال: فأيا أقرب إليك: ابن أخيك، أو عمك؟ قلت: ابن أخي. قال: ولم؟ قلت: لأن أخي من أبي، وعمي من جدي. قال: اذهب الآن، فتعلم العربية. قال: قد علمتها قبل هذين. قال: فلم قال عمر -يعني حين طعن-: يا لله، يا للمسلمين، لم فتح تلك، وكسر هذه؟ قلت: فتح تلك اللام على الدعاء، وكسر هذه على الاستغاثة والاستنصار. فقال: لو حدثت أحدا، لحدثتك^(٢).

فعلى هذا فليهتم كل طالب علم بهذه اللغة العربية، وليحرص على فهمها والتمكّن فيها غاية الحرص، ولكن ينبغي هنا تنبيهه أنه ليس معنى الاهتمام بالعربية أن يصرف

(١) انظر شأن الدعاء (ص/ ١٩).

(٢) ذكر هذا الذهبي في السير (٩/ ٣٥١).

الأوقات كلها إليها، وينشغل بها عن الفنون الأخرى كالعقيدة والفقه، فإن هذا من تلبس إبليس، بل ليس المراد بذاتها، وإنما هي وسيلة، من وسائل العلم، فلتؤخذ بقدر الحاجة، والغلو فيها يزيد في القلب قسوة وفضاظة، والله أعلم.

يقول ابن الجوزي: "قد لبس [إبليس] على جمهورهم، فشغلهم بعلوم النحو واللغة من المهمات اللازمة التي هي فرض عين عن معرفة ما يلزمهم عرفانه من العبادات، وما هو أولى بهم من آداب النفوس، وصلاح القلوب، وبما هو أفضل من علوم التفسير والحديث والفقه، فأذهبوا الزمان كله في علوم لا تتراد لنفسها بل لغيرها، فإن الإنسان إذا فهم الكلمة فينبغي أن يترقى إلى العمل بها إذ هي مرادة لغيرها، فترى الإنسان منهم لا يكاد يعرف من آداب الشريعة إلا القليل، ولا من الفقه، ولا يلتفت إلى تزكية نفسه وصلاح قلبه، ومع هذا ففيهم كبر عظيم، وقد خيل لهم إبليس أنكم علماء الإسلام".^(١)

ولقد أحسن شيخنا الجليل النحوي النبيل خالد بن عبود الحضرمي حيث قال: "ونحن إذ نذكر اهتمام **علمائنا باللغة العربية**، وحثهم طلابهم على ذلك، فليس مقصودنا أننا نطالب كل شخص أن **يتقن الخلاف بين البصريين والكوفيين**، فهذا عسير، ولا يستطيع، ولا سيما في هذه الأيام، بل نحذر أنفسنا وإخواننا من أن نشغل

(١) لأن النحو واللغة من علوم الإسلام، وبها يعرف معنى القرآن العزيز، **ولعمري أن هذا لا ينكر، ولكن معرفة ما يلزم من النحو لإصلاح اللسان**، وما يحتاج إليه من اللغة في تفسير القرآن **والحديث أمر قريب، وهو أمر لازم**، وما عدا ذلك فضل لا يحتاج إليه، وإنفاق الزمان في تحصيل هذا الفاضل، وليس بهمهم، مع ترك المهم غلط، وإثاره على ما هو أنفع وأعلى رتبة كالفقه والحديث غبن، ولو اتسع العمر لمعرفة الكل كان حسنا، ولكن العمر قصير فينبغي إثار الأهم والأفضل. انظر تلبس إبليس (ص/ ١١٣).

بمسائل: ظننت وظناني شاخصا الزيدين شاخصين، ونحو: أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين، ونحو: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه، فننشغل بهذه المسائل عن مسائل الاعتقاد والفقه ومعرفة التفسير وغير ذلك مما هو أهم، ولكن المقصود من هذه الوسيلة التوصل إلى الغاية، وهي معرفة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وصون اللسان عن اللحن في الكلام، والله الموفق^(١).
واعلم رحمك الله _ أيها القارئ الكريم _ أن علوم العربية عند العلماء اثنا عشر علما، وهي التي نظمها بعضهم بقوله: ^(٢)

صَرَفٌ بَيَانٌ مَعَانِي النَّحْوِ قَافِيَةٌ شِعْرٌ عَرُوضٌ اشْتِقَاقُ الْخَطِّ إِنِّشَاءٌ
مُخَاصَرَاتٌ وَثَانِي عَشْرُهَا لُغَةٌ تِلْكَ الْعُلُومُ لَهَا الْآدَابُ أَسْمَاءُ

ولكن من أهم هذه العلوم وأنفعها وأولاها بالعناية علم النحو، كما قال ابن خلدون: "والذي يتحصّل أنّ الأهمّ المقدّم منها هو النحو؛ إذ به تتبيّن أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة. وكان من حقّ علم اللغة التّفدّم، لولا أنّ أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها لم تتغيّر، بخلاف الإعراب الدّالّ على الإسناد والمسند والمسند إليه، فإنّه تغيّر بالجملة، ولم يبق له أثر. فلذلك كان علم النحو أهمّ من اللغة؛ إذ في جهله الإخلال بالتّفاهم جملة، وليست كذلك اللغة، والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التّوفيق". ^(٣)

(١) مقدّمة تحقيقه على الموصّل (ص/ ٩).

(٢) انظر حاشية السجاعي على القطر (ص/ ١٩).

(٣) انظر مقدّمة ابن خلدون (ص/ ٥٠٠-٥٠١).

والمعلوم أن ثمرة علم النحو وفائدته هو معرفة تراكيب كلام العرب وفهمها، وتطبيق القواعد النحوية على النصوص، وفهم كلام العلماء، وتبيين ارتباط الأصول والقواعد بأنماط القول والتعبير، وقد اصطلاح عند المتأخرين أن يسمّى هذا التطبيق بعلم الإعراب، **يقول ابن فارس:** "ومن العلوم الجليلة التي خُصَّت بها العرب الإعرابُ الَّذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الَّذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنعوت، ولا تَعَجُّب من استفهام، ولا صَدْر من مصدر، ولا نعتٌ من تأكيد".^(١)



(١) انظر الصاحبي في فقه اللغة (ص/ ٤٣).

[سَبَبُ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ]

هذا، ولما رأيت كثيرا من طلبة العلم قد صعب عليهم **تطبيق الإعراب**، ورغب في تأليفه بعض الأصحاب، وضعت هذه الرسالة تسهيلا لكيفية الإعراب، وملخصا ما تفرّق في بطون الأبواب، وسلكت فيها أسهل الترتيب وأوضح الأساليب.

وقد كان التطبيق قبل يؤخذ من أفواه المدرّسين، وخبرة المعلمين، ولكنني أظهر قواعد علميّة، وخطوات أساسيّة، ومراحل معيّنة، يمرّ بها المعرب في صورة أبداع، ومعنى أنفع، مستفيدا من أساتذتي المحبوبين، ومن كتب في هذا الشأن من المعاصرين، «مضيفا إليها فوائد شريفة، وزوائد لطيفة، مما عثر عليه فكري الفاتر، ونظري القاصر، بعون الملك القادر»^(١).

وقد أسميتها: (**مُسَاعَدَةُ الطَّلَابِ بَيَانُ كَيْفِيَّةِ الإِعْرَابِ**) راجيا من الله جلّ وعلا أن يكتب لها القبول بين الطّلاب، والله هو المسؤول أن ينفع بها كما نفع بمتن الآجرومية، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.



(١) شرح تصريف العزي (ص/ ٦٩).

البَابُ الْأَوَّلُ

مَعْنَى الْإِعْرَابِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

الفصل الأول: معنى الإعراب

اعلم رحمك الله _ أيها الطالب _ أن الإعراب في اللغة ^(١) يطلق على معان عدّة، منها:

(١) **الإفصاح** والإبانة، تقول العرب: (أعربت عما في نفسي) أي: أفصحته وبَيّنته، ^(٢) ومنه حديث: «الثّيب تعرب عن نفسها». ^(٣)

(٢) **التّغيير**، يقال: (أعربت معدة الرجل): إذا تغيّرت. ^(٤)

(٣) **الحسن والتّحسين**، يقال: (جارية عروبة) أي: حسناء. ^(٥)

(٤) **الانتقال**، تقول العرب: (أعربت الإبل عن مرعاها): إذا انتقلت.

(٥) **المعرفة بالخیل**، تقول العرب: (أعرب الرجل): إذا كان عارفا بالخیل. ^(٦)

(٦) **التكلم بلغة العرب**، تقول العرب: (أعرب الرجل) أي: أنه تحدث بالعربية. ^(٧)

(١) بكسر الهمزة، مصدر قياسي، من (أعرب يعرب إعراباً)، احترازاً من الأعراب، بفتحها، وهم أهل البادية.

(٢) قال الأزهري في تهذيب اللغة (٢/ ٢١٩): "الإِعْرَابُ والتعريب مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ الإِبَانَةُ. يُقَالُ: أَعْرَبَ عَنْهُ لِسَانُهُ وَعَرَّبَ أَيُّ أَبَانَ وَأَفْصَحَ. وَيُقَالُ: أَعْرَبَ عَمَّا فِي ضَمِيرِكَ أَيُّ ابْنٍ. وَمِنْ هَذَا يُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا أَفْصَحَ فِي الْكَلَامِ: قَدْ أَعْرَبَ.".

(٣) هذا اللفظ أخرجه أحمد (١٧٧٢٢) ابن ماجه (١٨٧٢) وغيرهما عَنْ عَدِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، وَأَصْلُ الْحَدِيثِ فِي الصَّحِيحِينَ.

(٤) انظر تاج العروس (٣/ ٣٤٠-٣٥٢).

(٥) انظر عمدة الحفاظ (٣/ ١٦٨٨) والمصباح المنير (ص/ ٣٢٦) وجمع الهوامع للسيوطي (١/ ٤٠).

(٦) هذه المعاني الخمسة ذكرها ابن حمدون، ثم نظمها بقوله:

بيان وحسن وانتقال تغيّر
ومعرفة الإعراب بالغة أعقلا
انظر حاشية ابن حمدون على المكودي (١/ ٣٨).

(٧) وهذا المعنى ذكره ابن محي الدين في منتهى الأرب في تحقيق شذور الذهب (ص/ ٥٨).

وأما الإعراب في الاصطلاح فله أربع إطلاقات:

الأول: إطلاق هذا اللفظ على العلوم العربية كلها:

معنى الإعراب في هذه المرحلة **إبانة الكلام وإفصاحه**، وذلك بالسير على سنن كلام العرب، والحفاظ على جميع قواعد اللغة: من نحو، وصرف، وبلاغة، وأدب، وشعر، وضدّ اللحن.

وهذا هو المراد من هذا اللفظ في آثار المتقدمين، من الصحابة ومن بعدهم، فحثُّهم على الإعراب إنما هو حثٌّ على تصحيح النطق وتوضيحه، وإجراء الكلام على سنن كلام العرب، وقد بقصد به معرفة معاني ألفاظه. ^(١)

وهذا المعنى هو الذي قصد ابن جنّي من كتابه (سرّ صناعة الإعراب). ^(٢)

الثاني: إطلاق هذا اللفظ على علم النحو:

معنى الإعراب هنا هو العلم بقواعد مستنبطة من استقراء كلام العرب، يعرف بها أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً. ^(٣)

(١) مثال ذلك ما روي عن أبي بكر الصديق وعمر الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنها قالا: "إعراب القرآن أحب إلينا من حفظه" وهو منقطع. وأما حديث: "من قرأ القرآن فأعربه، كان له بكل حرف أربعون حسنة، ومن أعرب بعضاً، ولحن في بعض، كان له بكل حرف عشرون حسنة، ومن لم يعرب منه شيئاً، كان له بكل حرف عشر حسنات" فموضوع، كما قاله الألباني في الضعيفة برقم (٦٥٨٢) (١٤/١٩٤).

(٢) فقد ذكر فيه كثيراً من مباحث اللغة سواء كانت نحواً أم صرفاً، أم لغة، بل ذكر فيها مخارج الحروف، انظر الأثر العقدي في التوجيه الإعرابي للدكتور محمد السيف (١/٦٦).

(٣) فيدخل فيه علم الصرف والنحو، لأنها فن واحد عند جماعة من العلماء، ومن فرّق بينهما وأراد تعريف النحو قال: إعراباً وبناءً، والله أعلم.

وهذا الإطلاق هو الذي اشتهر بعد القرن الثاني من الهجري. ^(١)

ومن الكتب التي أريد بهذا الإطلاق كتاب ملحّة الإعراب للحريرى، والإرشاد إلى

علم الإعراب للكيشى، والمفصل فى صناعة الإعراب للزخشرى. ^(٢)

الثالث: إطلاق هذا اللفظ على ما يقابل البناء:

الإعراب بهذا المفهوم **باب من أبواب النحو**، وهو قسيم البناء، واختلفوا فى تعريفه

على قولين، فذهب البصريون إلى أنه لفظى، وعرفوه بأنه **أثر ظاهر أو مقدر يجلبه**

العامل فى آخر الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنه معنوي، وعرفوه بأنه **تغيير أو آخر**

الكلم لا اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا. ^(٣)

(١) فلو نظرت فى لسان العرب (٢١٤ / ١٤) مادة (نحا) تجده يقول: "نحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه ومنه سمي النحوى، لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب". بل جاء فى نفس الكتاب (٨٣ / ١٠): مادة (عرب) "والإعراب الذى هو النحو إنما هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ"، ثم أورده قول الشاعر:

ماذا لقينا من المستعربين ومن قىاس نحوهم هذا الذى ابتدعوا
وكأنه يورد هذا البيت دليلاً على أن المستعربين هم أصحاب النحو، **ومما يدل على أنه كان عندهم شيء واحد**
ما جاء فى الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي عبد العزيز الجرجاني (ص/ ٤٥٣) أنه قال فى بيان حال
خصم المتنبي أنه أحد رجلين: "إما نحوي لغوي لا بصر له فى صناعة الشعر، أو معنوي مدقق لا علم له
بالإعراب، ولا بصر له فى اللغة" فأثنى الجرجاني عبارة (لا علم له بالإعراب)، وصفا للمعتز على المتنبي
مقابلاً لكلمته (إما نحوي) ولم يقل: لا علم له بالنحو، مما يدل على أن مفهوم الإعراب عنده هو النحو. انظر
ظاهرة الإعراب فى النحو العربى لأحمد سليمان ياقوت (ص/ ١٥).

(٢) انظر دراسات فى فقه اللغة لصبحى الصالح (ص/ ١٢٨) ومروقة المفاتيح (٤ / ٦٧٢).

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش (٧٣ / ١) وهمع الهوامع للسيوطى (١ / ٤١).

والفرق بينهما أن الإعراب هو نفس الحركات، وليست علامة له عند من يقول إنه: لفظي، ومن قال: إنه معنوي، فالإعراب عنده هو الانتقال من الرفع إلى النصب فتكون الحركات علامة للإعراب، لا نفس الإعراب. (١)

الرابع: إطلاق هذا اللفظ على التحليل النحوي: (٢)

معنى الإعراب في هذه المرحلة هو الإفصاح عن خصائص الكلمات العربية حال تراكيبيها بواسطة قواعد علم النحو. (٣)

وقيل: هو العلم بقواعد وضعت لمعرفة انطباق الكلام العربي على قواعد النحو. (٤)

(١) قال ابن حدون في حاشيته (٣٨/١): "فإن قلت: هل هنالك ما يبنى على كون الإعراب لفظياً أو معنوياً؟ قلت: لا يبنى عليه شيء من جهة المعنى، وإنما يبنى عليه من جهة اللفظ، فإذا قلت: جاء زيد مثلاً، فعلى أنه لفظي تقول: زيد فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره، وعلى أنه معنوي تقول مرفوع وعلامة رفعه ضمة.. إلخ، فعلى كونه لفظياً تكون الضمة مثلاً نفس الإعراب، وعلى أنه معنوي تكون علامة على الإعراب فقط".

قلت: والظاهر أن هذا نظري، وإلا عند التطبيق فالمعربون يقولون: وعلامة رفعه، حتى قال الشنواني: "قال بعض المحققين: إن هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الإعراب معنوي، جرت على ألسنة المتأخرين المخالفين في ذلك من غير قصد، فافهم ذلك، والله يتولى هداك". انظر حاشية شيخنا على القطر (١١٧/١).

(٢) أي: للنص المعرب في بيان العلاقة اللفظية والمعنوية بين أجزاء الجملة فيه، وذلك بذكر موقع الكلمة في الجملة أو موقع الجملة في العبارة، كأن يقال عنها: إنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ أو خبر. انظر الأثر العقدي (٦٩/١).

(٣) وهذا هو مرادنا في هذا الكتاب، وإن من ينادي أن يفصل هذا العلم عن علم النحو، لما لاحظت ولاحظ غيري أن كثيراً من أبناء الزمان لم يجدوا ثمرة علم النحو وغايته، مع أنهم أخذوا الحظ الوافر من علم النحو، وذلك لعدم معرفتهم طريقة معينة لإعراب الكلمات، وقد حاولت في هذا البحث أن أرسم لهم طريقة مرضية إن شاء الله، مستفيداً من أهل الشأن، والله المستعان.

(٤) انظر كيف تتعلم الاعراب (ص/٣٤).

والإعراب بهذا المفهوم يعتبر فناً مستقلاً، مع علاقته القويّة للنحو، لأنه التطبيق على القواعد العربيّة، ونسبته للنحو كنسبة العلاج لعلم الطبّ، والإفتاء للفقّه. ^(١)

فإذا قيل لك: أعرب لي (جاء زيد)، فمعناه طبّق القواعد على هذا الجزئيّ، ويبيّن لي أنه مندرج تحت قاعدة من قواعد النحو. ^(٢)

وبهذا يعلم أن المشتغلين بالعلوم العربيّة يطلقون الإعراب ويريدون به: التطبيق العام على القواعد النحويّة المختلفة، ببيان ما في الكلام من فعل، أو فاعل، أو مبتدأ،

(١) قال السيوطي في الفتح القريب على المغني (١/ ٤٠): "المراد بالإعراب: إجراء الألفاظ المركّبة على ما تقتضيه صناعة العربيّة لا مطلق النّحو، ثم إن نسبة الإعراب إلى علم النحو كنسبة العلاج إلى علم الطب، ونسبة الإفتاء إلى علم الفقّه، فما كل من قرأ النحو يحسن الإعراب، كما أن كل من قرأ الطب لا يحسن العلاج، وكل من قرأ الفقّه لا يحسن الإفتاء، لأن تنزيل الصور الجزئية على القوانين الكلية يحتاج إلى قدر زائد".

(٢) وقد أطلق بعض الأئمة هذا اللفظ وهم يريدون بهذا المعنى، فخطأه من لم يفهم مقصوده، منهم ابن الحاجب في شافيته، فإنه عرّف علم الصّرف بقوله: "عِلْمٌ بِأَصُولٍ تُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَبْنِيَّةِ الْكَلِمِ الَّتِي لَيْسَ بِإِعْرَابٍ". فخطأه الشارح المحقّق الرضي الشيعي (١/ ٥) بأن قوله: "ليس بإعراب" لم يكن محتاجاً إليه، لأن بناء الكلمة لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة، والإعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يجتزعه، وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء، فهلاً احترز عنه أيضاً؟!

هكذا قال الشارح ظناً بأن المراد بالإعراب هنا الإعراب الذي هو قسيم البناء، وابن الحاجب يريد به هذا الإطلاق الأخير، ولذلك قال محققو الشرح: "قد يقال: إن المراد من الاعراب ما يشمل البناء، وإطلاق الاعراب على ما يشمل البناء كثير في كلامهم، من ذلك قول المصنف "أن أحق بمقدمتي في الاعراب مقدمة في التصريف على نحوها".

ومن استخدم هذه العبارة بهذا المعنى الإمام ابن هشام في المغني حيث قال في مقدّمته وهو يتكلّم عن أسباب طول كتب إعراب القرآن: "وَالثَّالِثُ إِعْرَابُ الْوَاضِحَاتِ كَالْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ وَالْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَالْعَاطِفِ وَالْمُعْطُوفِ"، فأنكر عليه من لم يفهم مقصوده أنه قد تكون الكلمة مبنية، فكيف يجعلونها معرّبة، وقد كان يريد به هذا الإطلاق الأخير، ولذلك قال الدسوقي في حاشيته على المغني (١/ ٢٤): "مراده إجراء المركّبات على القواعد، سواء كانت المفردات معربة كالفاعل، أو مبنية".

أو: خبر، أو: مفعول به، أو حال، أو غير ذلك من أنواع الأسماء، والأفعال، والحروف، وموقع كل منهما في جملته، وبنائه أو إعرابه، أو غير ذلك.^(١)

والفرق بين النحو والإعراب _ بهذا الإطلاق الأخير _ أن النحو عبارة عن تقعيد ما يستنبط من كلام العرب، مثل قولهم: (كل كلمة صحّ اقترانها بزمن فهي فعل) فهذه قاعدة استنبطوا من كلام العرب.^(٢)

فططبيق هذه القاعدة على فعل من الأفعال هو عين الإعراب، فمثلاً تأتي إلى (ضرب)، فتقول إنها فعل؛ لأنها كلمة صحّ اقترانها بالزمن الماضي.^(٣)

(١) قال الأستاذ محمد خليل باشا في كتابه التذكرة في قواعد اللغة العربية (٢٥٩): "الإعراب هو تحليل تظهر فيه ماهية الكلمة، ومحلّها من الإعراب في الجملة، وأخيراً محل الجملة من الإعراب في سياق النصّ، وهذا يقتضي بادئ ذي بدء، فهم معاني المفردات، ثم فهم المعنى العام المقصود، ثم تعرب كل كلمة ثم كل جملة".
انظر النحو الوافي (١/ ٦٤) الحاشية للأستاذ عباس حسن.

(٢) أحسن تعريف لعلم إعراب القرآن: أنه علم يبحث في تخرّيج تراكيبه على القواعد النحوية المحرّرة.
انظر علم إعراب القرآن للدكتور يوسف العيسوي (ص/ ٢٧).

(٣) وبعبارة أخرى يستطيع أن يقال: إن النحو عبارة عن تقرير قواعد منطقيه لها مقدّمات وشروط ونتائج (أي أحكام). وعلم الإعراب هو عبارة عن تقرير النتائج، ثم التحقق من صحتها بناءً على وجود المقدمات والشروط. فإذا قلت: كل كلمة دلت على معنى في غيرها فهي حرف.
فقولك: (كلّ كلمة) مقدّمة، وقولك: (دلت على معنى في غيرها) شرط، وقولك: (فهي حرف) نتيجة وحكم. وتطبيقي لهذه القاعدة على أفرادها هي الإعراب فأقول مثلاً: (من) حرف جر لأنها كلمة دلت على معنى في غيرها.

والخلاصة أن المراد بالإعراب هنا: بيان ما للكلمة أو الجملة من دور لغوي، أو من قيمة نحوية، ككونها مسنداً إليه، أو مضافاً إليه، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤدّيها الكلمات ضمن الجمل. انظر كيف تتعلم الإعراب (ص/ ٤٩) ومرجع الطلاب في الإعراب لإبراهيم شمس الدين (ص/ ٥).

ونشأة فنّ الإعراب كانت مع علم النحو، ثم أخذ يستقلّ، وكان استقلاله تطوّره مع علوم القرآن، والتفسير، إذ أعظم جزئيات طبّقت هذه القواعد عملياً آيات القرآن الكريم، وصارت معرفته من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن. ^(١)

ولذلك نصّ **علماء التفسير** أن من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن، معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسكناته، والنظر في هيئة الكلمة وصيغتها، ومحلها، ككونها مبتدأ أو خبراً أو فاعلة أو مفعولة، أو في مبادئ الكلام، أو في جواب، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير، أو جمع قلة أو كثرة، إلى غير ذلك. ^(٢)

وذلك يحتاج إليه ضرورة في معرفة تأويل القرآن والترجيح بين الأقوال. ^(٣)

فإن قيل: إذا كان فنّ الإعراب فناً مستقلاً، فما هي مسأله؟ ^(٤)

(١) تناول النحاة أولاً علم الإعراب، وبنوا استشهادهم على القرآن في الأكثر، كما فعله سيبويه رحمه الله في كتابه، ثم استعان به المفسّرون في توضيح الآيات في كتب التفسير، ثم أخذ يتميّز وينمو شيئاً فشيئاً، حتى أصبح غرضاً قائماً بذاته. انظر الأثر العقدي (١/ ٧٠).

(٢) انظر مشكل القرآن لمكي بن أبي طالب (١/ ٦٣) والبرهان للزركشي (١/ ٣٠٢).

(٣) انظر تفسير الطبري (١/ ١٥٨).

(٤) اعترض بعضهم كحاجي خليفة على كون الإعراب علماً مستقلاً، والصواب أنه لا مانع من ذلك، وقد نصّ المعتون بتصنيف العلوم أنه لا مانع عقلاً من أن تعد كل مسألة علماً برأسه، وتفرد بالتعليم، ولا من أن تعد مسائل كثيرة غير مشاركة في موضوع واحد، سواء كانت متناسبة من وجه آخر أم لا، علماً واحداً، وتفرد بالتدوين.

انظر كشف الظنون (١/ ١٢١) وأبجد العلوم (٢/ ٨٠) والانتقان للسيوطي (١/ ١٤) وعلم إعراب القرآن (ص/ ٩٨) وتحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر (ص/ ٥)

قلت: قد علمت أن المراد من هذا الفن هو تطبيق قواعد النحو على الكلمات العربيّة، والعناصر التي يتركّب منها الكلام العربي ثلاثة: المفردات، والجمل، وشبه الجمل، فيتلخّص هذا الفنّ بإعراب هذه الأشياء الثلاثة. ^(١)

وأوّل ما يتعرّضون له كيفية **إعراب المفردات وخطواته**، وقد يذكرون في هذا المبحث بعض الكلمات التي يحتاج إليها المعرب بيانها لكثرة دورانها في الكلام. ثم يتكلّمون عن **كيفية إعراب الجمل**، وبيان الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، والتي لها محلّ، ثم يذكرون ما يتعلّق بشبه الجملة وإعرابها.

كما أنهم يتعرّضون لبعض المسائل المهمّة التي تتعلّق بالإعراب، كالألفاظ الموجزة التي تستخدم عند الإعراب، والجهات التي يحترز منها المعرب عند الإعراب، وتخطئة بعض ألفاظ المعربين، وغير ذلك. ^(٢)

^(١) كثرت كتب إعراب القرآن ومعانيه، وكلّها تعتبر تطبيق القواعد على جزئيات القرآن، ومن المعروف أن الكلمات تتكرّر، والإعراب هو نفس الإعراب، فلم يستغ كثير من العلماء هذا التكرير الموجود في كتب إعراب القرآن، فحاولوا أن يقدّوا بعض القواعد التي هي خلاصة أعمال المتقدّمين الجبّارة، وكان من الممكن أن يقسّم عناصر الكلام العربي عند الإعراب إلى هذه الثلاثة، ثم يذكر بعض ملحقاتها، والله أعلم.

^(٢) يقول الدكتور محمد السيف في الأثر العقدي (١/ ٧٤): "ولقد اتسع استعمال الإعراب بهذا المفهوم التحليلي، حتى أصبح مهارة لغوية، يكشف من خلالها عن مدى تقدم المُعرب، وبراعة النصّ المعرب، ولهذا لجأ إليه المفسرون في تفسير القرآن، والشرح في شرح الأحاديث، والنصوص الشعرية والنثرية. وحظي القرآن الكريم منه بنصيب كبير، حين أقبل النحاة على إعرابه، وتبيان مواقع كلمه وألفاظه، وقد اختلف تناول العلماء لإعراب القرآن على مشارب متعددة، ومناهج مختلفة.

يصور ذلك أبو البقاء العكبري في التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣): "والكتب المؤلّفة في هذا العلم كَثِيرَةٌ جدا، مُتَنَلِّفَةٌ ترتيباً وحدّاً، فَمِنْهَا الْمُخْتَصَرُ حجماً وعِلماً، ومنها المطول بكثرة إعراب الظواهر، وخلط الإعراب بالمعاني".

ومن أحسن كتب الإعراب: مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام.^(١)

(١) الإمام ابن هشام رحمه الله يعتبر من أوائل من قام في تأسيس هذا الفن، وكانت له اليد الطولى في تقعيد هذا الفن وتسهيله، فقد ألّف ثلاثة كتب تتعلّق بهذا الفن، التي صارت مرجع المتأخرين ممن اهتمّ بهذا الفن، بل لا يستغني عنها معرب، وهذه الكتب هي مغني اللبيب، والإعراب عن قواعد الإعراب، ويسمّى القواعد الكبرى، ونكتة الإعراب، وتسمّى القواعد الصغرى.

فقد سلك ابن هشام في هذه الكتب منهجاً فريداً، لم يسبق إليه في التأليف النحوي، على هذه الصورة ولعل هذا المنهج الجديد كما يقول بعض الدكاترة يعد من أهم المميزات التي رفعت من شأنه، حيث أنه لم يسر فيه حسب أبواب النحو المعهودة من قبل، كالمعربات والمبنيات أو المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ولذلك يعتبر أنه من أوائل من قدّم هذا الفن بهذه الصورة وإن كانت قواعد مبنية في كتب النحو وإعراب القرآن. فقد كتب ابن هشام أولاً: كتابه الشهير المسمى الإعراب عن قواعد الإعراب، فجمع فيه خلاصة وافية لطيفة لطائفة من مسائل هذا الفن يشتمل إليها حاجة طلاب علم العربية ولا توجد في صورتها في كتاب آخر فموضوعاته هي الجملة بأحكامها وشبه الجملة ومتعلقاتها وبيان معاني واستعمالات طائفة من الكلمات التي يكثر شيوعها في الكلام وإيضاح أساسيات أولية في الإعراب تحتاج إليها المبتدئون، وهذا المضمون في مجموعة يختلف كل الاختلاف عن المضمون المشهور في كتب النحو.

وأما كتابه الثاني: وهو كتابه الكبير المسمى (مغني اللبيب) فسبب تأليفه هو الكتاب الأول كما ذكر في مقدمة المغني (١/ ٥٥) حيث قال: ومما حثني على وضعه أنني لما أنشدت في معناه المقدمة الصغرى المسماة (الإعراب عن قواعد الإعراب) حسن وقعها عند أولي الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب.

والكتابان يلتقيان في أصل المنهج، إلا أن كتاب قواعد الإعراب يعتبر بداية هذا الفن، والمغني نهايته، ولذلك اشتمل قواعد الإعراب على أربعة أبواب والمغني على ثمانية فلا شك أن المغني أرفع قدرًا وأكثر فائدة فمصنفه وهو أعلم منا يذكر أن كتاب قواعد الإعراب بالنسبة لكتاب المغني أنه كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر كما في المغني (١/ ٥٥).

وأما القواعد الصغرى: فهي رسالة مختصرة صغيرة تقع في ورقات قليلة تتضمن مباحث: أ- الجملة وأحكامها. ب- الظرف والجار والمجرور. ج- أدوات بكثر دورانها في الكلام.

قال ابن هشام في مقدمتها: "هذه نكت يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب تسهيلاً على الطلاب وتقريباً على أولي الألباب وتختصر في ثلاثة أبواب". وقد نشر الرسالة بتحقيق الدكتور إسماعيل مروة.

وهذا كله يدل مدى فحولة ابن هشام في هذا الباب ولا غرابة في ذلك إذ الأمر كما قال ابن خلدون في مقدمته



(ص/ ٤٨٥): " كيف يطالب به المتعلم -أخذ جميع كتب النحو- وينتضي عمره دونه، ولا يطمع أحد في الغاية منه، إلا في القليل التآدر، مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد، من تأليف رجل من أهل صناعة العربية، من أهل مصر **يعرف بابن هشام، ظهر** من كلامه فيها أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة، لم **تحصل إلا لسبويه وابن جني وأهل طبقتها،** لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه. "

ومن أحسن كتب المعاصرين في هذا الباب كتاب طريقة الإعراب للدكتور سعود بن عبد العزيز الخنين، وكتاب كيف نتعلم الإعراب تأليف توفيق بلطه جي، وقد استفدت منها كثيرا، فجزاهما الله خيرا.

لنائل أن يقول: زعمتم أن فن الإعراب فن مستقل فكيف تكون دراسته؟.

فأقول **مستعينا بالله:** إن أحسن كيفية يدرس هذا الفن -بعد إتقان الشخص مبادئ علم النحو ودراسته للأجرومية والمتممة_ على الأقل -يجسن له أن يبدأ ب:

أ- **متن العوامل للجرجاني** إذ به يتصور إعراب المفردات، ويعرف الشخص به ما الذي يؤثر في الكلمة، وتتغير لأجله، فيحصل لمعرفة ذلك انكشاف غموضات كثيرة، وتساؤلات في النحو.

ب- **متن قواعد الإعراب لابن هشام أو نظمه لابن ظهيرة،** فيتصور إعراب الجمل وشبهها، وبعض الكلمات الذي يذكرها ابن هشام، مع تنبيهات جيدة، فبهذا يفهم هذا الفن ومسائله وأرى أن دراسة المنظومة أحسن من دراسة المتن لأمرين:

أحدهما: ليسهل حفظ المنظومة فيكون لك أصلا في هذا الفن.

ثانيهما: أن المتن سيأتي معك دراسته مع الموصل والله أعلم.

ج- **موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب** لخالد بن عبد الله الأزهرى.

د- **مساعدة الطلاب ببيان كيفية الإعراب** لأبي مشكور الإسرافيلي. مع بعض التطبيقات.

هـ- **مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام،** وبهذا ينتهي من دراسة علم الإعراب ويكون الشخص من أهل هذا الفن والحمد لله رب العالمين.

الفصل الثاني: أساسيات تطبيق الإعراب

إذا علمت أخي معنى الإعراب فاعلم أن تطبيق الإعراب على الكلمات لا يتأتى لكل أحد، وإنما يتأتى لمن أتقن أساسياته، ومهماته، لأن الأساسيات بمثابة الشروط، والمهمات بمثابة الواجبات، وقد ذكر الناس في الأساسيات أشياء أهمها ما يلي:

الأول: تصور النحو كله تصوراً إجمالياً:

لا بدّ للمعرب أن يجمع في ذهنه رءوس مسائل النحو وأبوابها، ويجعلها كالشيء المرئي أمامه، يختار منه ما شاء عند الإعراب.

ومن أسباب ضعف الطلاب في الإعراب أنهم لا يتصورون النحو صورة كلية إجمالية بل أكثرهم تائهون بين مفردات التفصيل، وقد أكثر النحاة الخلاف فيه.

ولو أن أستاذاً اختبر طلابه في سرد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمبنيات، لفوجئ أن بعض طلابه المتخصصين لا يحسن ذلك، فأی شيء أدركه الطالب إن لم يجب عن هذا السؤال؟^(١)

الثاني: معرفة خطوات الإعراب:

لا بدّ للمعرب عند الإعراب أن يعرف خطوات معينة عند الإعراب، حتى يسير عليها، ومن مشكلات الطلاب عند الإعراب: عدم معرفتهم لمنهج ثابت الأركان، وخطوات أساسية.

(١) على أن الأمر أيسر من هذا، فالتحو كله إن نظرت من علّ وجدته في أصوله قليلاً محصوراً متقارباً، وكثير من طلابنا يتفاجأ أشدّ المفاجأة حين تلخص له أهم أحكام النحو ورءوس أبوابه في دقائق، وسترى هذا التلخيص في الفصل الآتي إن شاء الله. انظر طريقة الإعراب (ص/١٦).

وما يدري الطالب كيف يبدأ؟، ومن أين يبدأ؟، فيرى أستاذه يعرب على طريقة مطوّلة في يوم، وطريقة مختصرة في يوم آخر، فيشكل عليه كيفية الإعراب، ولا بدّ من معرفة الخطوات المهمّة في الإعراب، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

والثالث: مُرَاعَاة ضَوَابِط الْأَبْوَابِ وَشُرُوطِهَا:

لا بدّ للمعرب عند الإعراب أن يعرف ويستحضر ضوابط الأبواب وشروطها وعلاماتها، فلا يحكم على كلمة ما أنها مبتدأ، أو مفعول مطلق، أو حال، أو تمييز حتى يستحضر ضابطها وشروطها وعلاماتها.

وذلك أن العَرَبَ **يشترطون في باب شَيْئًا**، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشَّيْءِ، على ما اقتضته حكمة لغتهم، وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمّل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

فمثال ذلك: اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت، نحو: ﴿**مَلِكٍ**

النَّاسِ ﴿٢﴾ **إِلَهُ النَّاسِ** ﴿٣﴾ [سورة الناس: ٢-٣]، وقوله: ﴿**صَرِطَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ** ﴿١﴾ **اللَّهُ**

الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴿١﴾ [سورة إبراهيم: ١-٢].^(١)

والرابع: كون الكلمة المراد إعرابها في سياق الجملة:

المعلوم أن الكلام يشترط فيه التركيب من كلمتين أو أكثر، فلا بدّ أذن أن تكون الكلمة المراد إعرابها في جملة مع أختها حتى يكون لها معنى.

(١) انظر مغني اللبيب لابن هشام، بتحقيق الخطيب (١٧٣/٦).

وأما الكلمة المفردة نحو: (من) و(قام) و(يحيى) وحدها فلا يحسن إعرابها، وليس لها حكم إعرابيٌّ، والله أعلم.

والخامس: التَّأَمُّلُ فِيمَا يَحْتَاجُهُ الْمَعْرَبُ: (١)

قال الإمام ابن هشام: "واعلم أنه يُعَاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يذكر فعلاً، ولا يبحث عن فاعله، أو مبتدأً، ولا يَتَفَحَّصُ عن خبره، أو ظرفاً، أو مجروراً، ولا يُنْبِئُ على متعلِّقه، أو جملةً، ولا يذكر لها محلاً أم لا، أو موصولاً اسمياً، ولا يبيِّن صلته وعائده.

وأن يقتصر في إعراب الاسم من نحو: ((قام ذا))، أو ((قام الذي))، على أن يقول: اسم إشارة، أو اسم موصول، فإن ذلك لا يقتضي إعراباً، والصواب أن يقال: فاعل، وهو اسم إشارة، أو هو اسم موصول". (٢)

والسادس: مَعْرِفَةُ الْمَعْرَبِ الاصْطِلَاحَاتِ النَّحْوِيَّةِ:

من الأشياء المهمة للمُعَرَّبِ أن يعرف اصطلاحات النحاة، لا سيما المختلف فيها، لأنه قد يُظن أنه اختلاف في إعراب الكلمة، مع أنه ليس كذلك.

ومن ذلك أنهم يطلقون على التمييز **أَسْمَاءُ أُخْرَى**، كالتبيين، والتفسير والمميِّز، وعلى نائب الفاعل: المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، وسمَّاه سيبويه بـ(المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل الفاعل).

(١) أي: أن ينظر فيما يحتاجه اللفظ المعرب، فلا ينتقل من إعراب كلمة إلا بأن ينظر متطلباتها، فيكملها لها.

(٢) انظر قواعد الإعراب (ص/ ١٠٧).

ومن ذلك أن الكوفيين يطلقون على المفاعيل غير المفعول به مشبهات بالمفعول به، وعلى الظرف صفة، وعلى البدل ترجمة وتبييناً، وتكراراً، وعلى ضمير الفصل عماداً، وعلى حروف الجر حروف الإضافة، وحروف الصفات، وعلى (لا) النافية للجنس: (لا) التبرئة، وعلى الضمير كناية أو مكنى.

ويسمى الفرء الظرف محلاً، والمفعول لأجله تفسيراً. ^(١)



(١) انظر الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/ ١٢-١٣).

الفصل الثالث: مهمات تطبيق الإعراب

إن للإعراب أموراً مهمة، يحتاج إليها المعرب حاجة ماسة، ولا بدّ أن يعرفها من أراد أن يكون معرباً ماهراً،^(١) ومن هذه الأمور:

الأول: تمييز ما يُعرب مما لا يُعرب

لا بدّ أن يعرف المعرب أنه ليس كلّ شيء من الكلمات يُعرب، بل من الأشياء ما يُعرب، كما أنّ منها ما لا يُعرب، وضبطاً لهذا الأمر المهمّ يمكن أن يقال:

كلّ اسم أو فعل يستحقان الإعراب مطلقاً.^(٢)

وأما الحروف فلا تخلوا من إحدى احتمالين:

الاحتمال الأول: أن تكون مؤثرة فيما اتّصلت به في تغيير معناه أو لفظه.^(٣)

ولها حالتان:

الأولى: أن تكون قبل الاسم أو الفعل المراد إعرابهما، وهذه الحالة تنقسم إلى قسمين:

(١) وهذا بعد دراسة علم النحو، وأما من لم يدرس النحو ولم يأخذ مبادئها فلا يتعب نفسه في الإعراب، إذ لا يجوز أن يفتي من لم يتعلم الفقه، والله أعلم بالصواب. وانظر مقدمة مشكل الإعراب (١/ ١٠٢).

(٢) سواء أكانا وسط اللفظ المعرب أم آخره، مع التنبيه إلى أنها قد يكونان على صورة حرف واحد أو حرفين، وقد يكونان غير مذكورين بلفظهما، وعلى المعرب البحث عنهما وتعيينهما.

انظر طريقة الإعراب للخنين (ص/ ٢٠).

(٣) لأن الحرف إمّا أن يغيّر الإعراب دون المعنى، أو المعنى دون الإعراب، أم غيرهما معاً، أم لم يغير واحداً منهما، فالأول: نحو (إن زيدا قائم) والثاني: نحو (هل زيد قائم؟) والثالث: (ما زيد قائماً) والرابع: نحو (لزيد قائم). انظر موصل الطلاب للأزهرى (ص/ ٥١).

القِسْمُ الأول: أن تكون على صورة حرفين، أو ثلاثة، فإنه يعرب مطلقاً،^(١)

كـ (سوف، ولم، ولن، وحرف التفصيل (إمّا)، وها التنبيه).

والقِسْمُ الثاني: أن تكون على صورة حرف واحد، وهذه لها حالتان أيضاً:

أـ) أن تكون مما يمنع ما قبله من العمل فيما بعده، ويحول بينهما، فيعرب لأنه كلمة

مستقلة تستحق الإعراب، مثل السَّين،^(٢) واللام بجميع أنواعها، والواو والفاء.^(٣)

بـ) ألا تكون مما يمنع ما قبله من العمل فيما بعده، فلا يعرب؛ لأنه لا تُعَدُّ كلمة

مستقلة، بل هي في حكم ما اتَّصَلَتْ بها، وكأنها جزء منه، فلا يُحَصَّ بإعراب،

كأحرف المضارعة، وتاء التَّأْنِيثِ في أوَّل المضارع، وهزمة التعدية في أوَّل الماضي، نحو:

أكرم، وحرف التَّعْرِيف.^(٤)

والثَّانية: أن تكون آخر الاسم أو الفعل المراد إعرابها، وهذه تنقسم إلى قسمين:

(١) سواء مَنَعَ ما قبله من التأثير الإعرابي اللفظي أو المحلي فيما بعده. انظر طريقة الإعراب للخنين (ص/ ٢٠).

(٢) وقد وجدت من كبار المعربين المعنيتين بالتفصيل من تسامح فيها فأهملها، ولم يعربها، قاله الدكتور الخنين في المرجع السابق (ص/ ٢١).

(٣) ومنها العاطفتان، فإنَّ ما بعدهما يكون معرباً بعامل جديد وهو التبعيَّة، أو تكرار عامل جديد. انظر المرجع السابق (ص/ ٢١).

(٤) اختلف في آلة التعريف، فذهب الخليل ونسب إلى سيبويه إلى أن (أل) بجملتها للتعريف، وذهب الأخفش ونسب إلى سيبويه أيضاً إلى أنها اللام فقط، وضعت ساكنة، ثم اجتلب هزمة الوصل، قال الخنين: "ولعلِّي هنا أجنح ضبطاً للقاعدة إلى قول من يرى أنه حرف واحد، هو اللام"، وقد تكلف بعضهم فحَصَّها بالذكر والإعراب. انظر كشف النقاب للفاكهي (ص/ ٦٤)، وطريقة الإعراب (ص/ ٢١).

القسم الأول: أن تكون متّصلةً بالأسماء، فلا يعرب شيء منها، لأنها كالجُزء منها، كالنّونين، ونون التثنية نحو: مسلمان، ونون الجمع، نحو: مسلمون، وألف التّأنيث المقصورة والممدودة، نحو: حُبْلَى، وزكريّا.

والقسم الثاني: أن تكون متّصلةً بالأفعال، فتستحقّ الإعراب، كتاء التّأنيث في (قامت)، ونون التوكيد الخفيفة، والثقيلة، نحو: ﴿لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [سورة يوسف: ٣٢]، ونون الوقاية، نحو: يُعْجِبُنِي زَيْدٌ. ^(١)

وفي إعراب **نون الأفعال الخمسة** خلاف. ^(٢)

الاحتمال الثاني: ألا تكون مؤثّرة فيما اتّصلت به في تغيير معناه أو لفظه، بل هي ظواهر صوتيّة.

(١) **فإن قيل:** ما الفرق بين المتّصلة بالأسماء، والمتّصلة بالأفعال؟

قيل: إن الاسم أقوى وأكثر أصالة من الفعل، ولذلك تدخل عليه الحروف، وتصبح كالأجزاء منه، فلا تُعرب، وليست الأفعال كذلك، فالحرف بعدها يستثقل معها، فيعرب وحده، والله أعلم.
انظر طريقة الإعراب (ص/ ٢٤).

(٢) أي: اختلفوا في نون الأفعال الخمسة، من نحو: (يفعلان)، هل تعرب أولاً؟ واختلافهم مبني هل هي متّصلة بالأسماء أو بالأفعال؟، فقيل: إنها متّصلة بالأسماء لأنها تقع بعد ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، وهي أسماء فلا تعرب، وقيل: بل تقع بعد الأفعال الخمسة، لأنه الأصل، ولا ينظر هذه الضمائر التي بينها، فهي أيضاً متّصلة بالفعل، والشيخ محمد محيي الدّين في حاشيته على الأوضح يهملها ولا ينصّ عليها، قاله الدكتور الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٢٣).

فلا تعرب الإعراب الكامل،^(١) وقد يشار إليها كواو الإشباع، وميم ضمير الجمع،^(٢) وحرف الإطلاق في القوافي.

وأعرب بعضهم حين أعرب الألف الفارقة الواقعة بعد واو الجماعة كتابة لا نطقاً.^(٣)

ولعلَّ سبب ذلك عدم معرفة هذا الضابط، أو حب الإعراب.



(١) أي: المستكمل للخطوات الآتية، وإنما يُشار إليها إشارة عابرة للتمرين والتدريب، حتى لا يُعتقد أنها جزء أصلي مما اتصلن به. انظر طريقة الإعراب (ص / ٢٥).

(٢) ومن المعربين من يعربها، انظر كيف نتعلَّم الإعراب (ص / ٥٤١).

(٣) مع أنه لا وجود لها ظاهراً في اللفظ ولا مقدراً، بل هي اصطلاح في الرسم، للتفريق بين بعض الأفعال وبعض الأسماء، ولا يبعد عندي أن تكون في بعدها عن الإعراب مشابهة لعلامات الترقيم، فكلاهما اجتهدا في الكتابة، لا علاقة له بحقيقة الكلمة. انظر طريقة الإعراب (ص / ٢٦).

الثاني: معرفة ما يستحق الذكر في الإعراب مما لا يظهر لفظاً

المعرب لا يكتفي عند الإعراب بالظاهر الذي أمامه، ولا يقتصر على الألفاظ التي بين يديه، فإن وراء ذلك أموراً مهمة يراعيها المعرب، لأن هناك أشياء لا بد للمعرب إعرابها مع عدم ظهورها، وهذه الأشياء تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ^(١)

القسم الأول: ما يكون ذكره واجباً:

وذلك فيما يكون عمدة في الكلام، ولا يجوز حذفه، كالفاعل ونائبه، نحو: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [سورة الفلق: ١]، ونحو: عمرو وضرب.

فإنه يجب ذكره إذا كان مستتراً، وتعيينه إذا لم يكن صريحاً، بأن يكون مؤولاً أي: جملة مبتدأة بالحرف المصدرى، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت (٥١)]. ^(٢)

وإنما وجب ذكر الفاعل ونائبه؛ لأنها يضمنان ولا يحذفان على الصحيح إلا في مواضع معدودة، والله أعلم. ^(٣)

(١) انظر طريقة الإعراب (ص/ ٣١).

(٢) يتنبه الطالب أن النحاة ذكروا وجود بعض الأفعال التي ليست لها فاعل، وهي (طالما وقلما وكثراً والفعل المؤكد)، ومنهم من زاد على هذا، وقد نظم هذه الأربعة العلامة الإثيوبي محمد بن علي يقوله:

و(ما) تكفُّ (طال) (قُلَّ) (كثراً) وبعضهم زاد عليها (قصرأ)
انظر التحفة المرضية (١/ ١٢).

(٣) على الأستاذ أن يعلم الطالب المبتدئ أن كل فعل تام لا بد أن يأتي بعده فاعل أو نائب عنه، ويبيّن له أن الفاعل قد يكون اسماً ظاهراً مجاوراً لفعله أو بعيداً عنه، وإن لم يكن كذلك فهو ضمير بارز متّصل بالفعل، وإلا فهو حتماً ضمير مستتر، يُنصّ على ذكره بعد الفعل مباشرة وقبل المفعول؛ لأن هذه مرتبته في الكلام،

القِسْمُ الثَّانِي: ما يكون ذكره قريباً من الواجب:

وذلك في المتلازمات من كلام العرب، التي يجوز حذف أحدهما، كالمبتدأ والخبر،

نحو: ﴿قَالَ سَلَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [سورة الذاريات: ٢٥]، أو ما كان أصله المبتدأ والخبر،

نحو: «التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»^(١) وفعل الشرط وجوابه، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ

الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٦]، ونحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ

الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [سورة السجدة: ١٢].

وإنما لم يجب ذكر هذه المتلازمات لأنه يجوز حذفها اختصاراً بخلاف الفاعل ونائبه.

ومما يكون ذكره قريباً من الواجب: إعراب التَّوابع^(٢)، والتَّنْصِيص على إعراب

الجمَل^(٣)، وأشباه الجمَل، وتبيين محلّ المصدر المؤوّل من الإعراب بحسب موقعه من

الجملة، والتَّنْصِيص على المضاف^(٤) والمضاف إليه، والفعل المحذوف إذا كان معموله

موجوداً، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [سورة النحل: ٣٠].

حتى ولو كان المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل، وهكذا وجدت المعربين يفعلون، وقد يكون الفاعل اسماً صريحاً، وقد يكون مؤوّلًا من الحرف المصدرى وما بعده. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٣٢).

(١) أخرجه البخاري (٥١٣٥) ومسلم (١٤٢٥) عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٢) إذا أعرب تابع من التَّوابع فإن من المتأكد عليه أن يصرّح بالمتبوع كأن يعين المبدل منه بعد أن يذكر البديل، وينصّ على المعطوف عليه بعد إعراب المعطوف، وإنما كان هذا قريباً من الواجب لأن من المهمّ في الإعراب أن يعرف المتبوع الذي سيتبعه التابع في إعرابه. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٣٣).

(٣) بيان محلّها إن كان لها محلّ، أو بيان أن لا محلّ لها. المرجع السابق.

ولو قيل: إنها ظاهرة، والكلام فيها لا يظهر لكان متجهاً.

(٤) مع أن الحكم على كلمة ما بأنها مضاف ليس من ألفاظ الإعراب، ولا أحكامه، ولكن من المؤكّد في حقّ

القِسْمُ الثَّالِثُ: ما يكون ذكره **حسنا مرغبا** فيه:

وهو ما لا يتعلّق بالإعراب، بل من معاني الجملة كحذف المفعول، نحو قوله: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [سورة يونس: ٢٥] أي: عباده، أو بعض المعطوفات، نحو: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [سورة النحل: ٨١] أي: والبرد، أو حذف القول، وهو كثير جدّا في العربيّة، نحو: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [سورة الزمر: ٣]، ﴿وَعَرِضْوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [سورة الكهف: ٤٨].

فهذه **الأشياء** ونحوها لا يلزم على المعرب ذكرها، وإن كان ذكره مستحسنا وموضّحا لمعنى العبارة، ولكن هذا مما يلزم على المفسّر. ^(١)



المعرب إذا هم بإعراب المضاف إليه أن يمهد له ذكر المضاف. المرجع السابق.

(١) قال العلامة ابن هشام في المغني (٦ / ٥٣٥): "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة؛ وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل، نحو: ﴿يَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [سورة العنكبوت: ٦١]، ونحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ [سورة النحل: ٣٠]، ونحو: خير عافاك الله.

وأما قولهم في نحو: ﴿سَرِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [سورة النحل: ٨١] إن التقدير: (والبرد) ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَى أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [سورة الشعراء: ٢٢] إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو وإنها ذلك للمفسر وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان."

الثالث: معرفة الفرق بين الإعراب الظاهري والتقديري والمحلي والحكمي (١)

على **المعرب** أن يفرّق بين الإعراب الظاهري، والتقديري، والمحلي، والحكمي.

فالإعراب الظاهري هو التغيّر الظاهر الذي يوجد في آخر الكلمة، نحو: ﴿الْعَمْدُ

لِلَّهِ رَبِّ الْمَلَكِيتِ ﴿٢﴾ [سورة الفاتحة: ٢].

وأما **التقديري** فلا يظهر فيه الإعراب، مع كونه معرباً، وله مواضع معيّنة معروفة

في كتب النحو، سيأتي ذكرها، ومنه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا أْبْرَحُ حَقَّ أَتْلُغُ

مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضَى حُقْبًا ﴿٦٠﴾ [سورة الكهف: ٦٠].

وأما **الإعراب المحلي** فلا يلجأ إليه إلا في **حالتين**:

الأولى: في المبنيات، التي يدخل عليها العامل، سواء كان اسماً أم فعلاً، (٢) نحو:

﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴿٤﴾ [سورة الأعلى: ٤].

والثانية: في الجمل التي لها محلّ من الإعراب، كالخبرية في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا

يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴿٦٨﴾ [سورة القصص: ٦٨].

وأما **الإعراب الحكمي**، فالمراد منه الكلمات المعربة التي لها أكثر من إعراب

باعتبارات مختلفة، كقوله تعالى: ﴿مَا جَاءَ نَاِمْنٌ بِشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴿١٩﴾ [المائدة: (١٩)].



(١) وسيأتي توضيح الفرق بينها وتعريف كلّ واحد منها بأوسع من هذا في باب العمل.

(٢) أي: الفعل المضارع والماضي إذا دخل عليه ناصب أو جازم، وأما الأمر فلا يكون له محلّ عند البصريين، والحرف كذلك اتفاقاً. كما سيأتي في باب العامل.

الرَّابِعُ: مَعْرِفَةُ الْمُقَدَّرَاتِ مِنَ الْكَلَامِ

المَقَدَّرَاتُ فِي الْكَلَامِ نَوْعَانِ: ^(١)

النَّوعُ الْأَوَّلُ: ما قد يفهم من الكلام، ودلّ عليه السياق ودلائل القول، فترى المحذوف جزءاً من المعنى، كأنك نطقت به، وإنما خففت بحذفه، وآثرت الإيجاز بتركه، وهذا أمر سائغ في كل لغة، نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل (٣٠)].

وقوله عز وجل: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظُلُمُهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ [الرعد (٣٥)]، وقوله: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات (٢٥)]. ^(٢)

والنَّوعُ الثَّانِي: التقدير الصَّنَاعِي: وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب، وهو كلمات تجتلب لتصحيح الإعراب، ولتكميل نظرية العوامل. وهذا التقدير الثاني هو الذي ضيّع النحو وصعّبه، لأن النحاة لم يجعلوا له كلمة حاسمة، وقولاً باتاً، بل قد يذكرون الكلمة الواحدة عدّة تقديرات، يرفعونها تارة، وينصبونها أو يجرّونها تارة أخرى بدون نظر المعنى ومقصد الكلام.

(١) انظر إحياء النحو لإبراهيم مصطفى (٣٧).

(٢) قال الإمام ابن مالك: "المدّعي لحذف شيء يصحّ المعنى بدونه لا تصحّ دعواه، حتى يكون موضع ادّعاء الحذف صالحاً للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف".

نقل عنه الدماميني في شرح المغني (١/ ٦٢).

ولعلَّ غايةَ نظرهم كيف تكون الكلمة مفعولا به منصوبة، أو تكون مبتدأة مرفوعة، فيقدِّرون ما يجعله كذلك، والله أعلم. ^(١)



(١) قال الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو (ص/ ٣٧): "وما دام التقدير يمدِّهم بما شاءوا فلهم أن يوجِّهوا الكلام كلَّ وجه، ثم لا تعجزهم الحجَّة، ولا يعوزهم التقدير، سأل يوما عضد الدولة الإمام أبا عليَّ الفارسي: لماذا ينصب المستثنى في نحو: قام القوم إلا زيدا، قال: بتقدير أسثنى زيدا، فقال عضد الدولة_ وكان فاضلا_ لم قدرت "استثنى زيدا" فنصبت؟ وهلا قدرت امتنع زيد" فرفعت! فلم يجد الفارسي جوابا وقال له: هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح".

الخامس: الفصل بين الكلمات المراد إعرابها

المعرب الماهر هو الذي يعرب كل كلمة بمفردها مع تفاصيلها، ويعطي كل كلمة حقها عند التعليم.

فمثلاً إذا أردنا أن يعرب قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: (١)]، فلا بد أن يعرب كل واحدة بمفردها، فيعرب (قل) ويذكر فاعلها، ثم (هو)، ثم (الله)، ثم (أحد).

وهذا أمر جلي للمعربين، ولكن أكثر ما يقع فيه الخطأ في الكلمات التي يتصل بعضها ببعض في الكتابة، نحو: (هذا)، فهي كلمتان عند الإعراب: حرف تنبيه واسم إشارة، فيظن بعضهم أنها كلمة واحدة. ^(١)

ومثلها: (ذلك، قانتا، لثلاً، لكيلاً)، فكل واحدة من هذه الأمثلة ثلاث كلمات عند الإعراب مع قلة ألفاظها، كما أن (فإنني)، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: ١٣٧]، ﴿أَبَشِّرْ تُمُونِي﴾ [سورة الحجر: ٥٤]، أربع وستّ، وسبع كلمات، ^(٢) في حساب المعرب. ^(٣)



(١) استحسن بعضهم وهو جميل علوش في كتابه: الإعراب النموذجي (ص/ ٥٢) أن يعرب كلّها اسم إشارة، والتحقيق على خلافه.

(٢) إذا حاسبنا حرف الإشباع.

(٣) وقد يجتهد طالب فيعكس الأمر، ويعدّ الكلمة الواحدة اثنين أو ثلاثاً، كأن يتوهم أن (نرجو) فعل وفاعل، يظنّ الواو اسماً ضميراً، والحق أنها لام الفعل وحرف من حروفه. انظر طريقة الإعراب (ص/ ١٩).

السادس: الفهم الصحيح للمعنى المطلوب من الجملة

ينبغي للمُعرب ألا يخوض في إعراب الألفاظ دون معرفة معناها اللغوي، أي: المعنى الذي يقصد به هذه الكلمة، والذي يعبر عنها.

فلا يعرب **كلمة** لا يعرف معناها؛ لأن الإعراب من تفسير الكلمة. ^(١)

قال ابن هشام: "وَأَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُعْرِبِ أَنْ يَفْهَمَ مَعْنَى مَا يَعْرِبُهُ، مُفْرَدًا أَوْ مُرَكَّبًا؛ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ إِعْرَابُ فَوَاتِحِ السُّورِ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ، الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ". ^(٢)

وقال: "وَكَثِيرًا مَا تَزُلُّ الْأَقْدَامُ بِسَبَبِ ذَلِكَ". ^(٣)

فمثلا قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَسْعَيْبُ أَصْلُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ

أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا شِئْنَا﴾ [هود (٨٧)] يتبادر إلى الذهن أن قوله تعالى: ﴿أَوْ أَنْ

نَفْعَلَ﴾ عطف على ﴿أَنْ نَتْرُكَ﴾، وهو باطل من حيث المعنى، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على (ما)، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل.

(١) يقول الدكتور مازن المبارك في النحو العربي (ص/ ١٦٠): "إن النحوي الذي يخرج وجهها من وجوه الإعراب غير مراعاة إصابة المعنى، هو نحوي لم يفهم صنعتها، ولم يتمثل الغاية من علمه".

(٢) انظر حاشية الخطيب على المغني (٦/ ٧).

(٣) ثم ذكر ابن هشام في المصدر المذكور (٢٢) خطأ حصل للمعربين لعدم اهتمامهم بهذا الأمر.

ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [يوسف (٦٦)]، فالذي يتبادر إلى الذهن أن لفظ الجلالة فاعل (قال)، وليس كذلك، وإنما هو مبتدأ. ^(١)



(١) على هذا فالأحسن للمعرب إذا سئل عن إعراب شيء لا يعرف معناه أن يطلب تفسيره من السائل، وقد قال الشلوبين: "حُكِيَ لي أن نحوياً من كبار طلبة الجُزُولِي، سُئِلَ عَنِ إِعْرَابِ كَلَاةٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَاةً أَوْ امْرَأَةً﴾ فَقَالَ: أَخْبِرُونِي مَا الْكَلَاةُ؟ فَقَالُوا لَهُ: الْوَرَثَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أَبٌ فَمَا عَلا، وَلَا ابْنٌ فَمَا سَفَلَ، فَقَالَ: فَهِيَ إِذَنْ تُمَيِّزُ، وَتُوجِّهِ قَوْلَهُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يَرِثُهُ كَلَاةٌ ثُمَّ حُذِفَ الْفَاعِلُ وَبُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ، فارتفع الضَّمِيرُ واستترَ ثُمَّ جِيءَ بِكَلَاةٍ تُمَيِّزُ".

قال ابن هشام: "وَقَدْ أَصَابَ هَذَا النَّحْوِيُّ فِي سُؤَالِهِ، وَأَخْطَأَ فِي جَوَابِهِ؛ فَإِنَّ التَّمْيِيزَ بِالْفَاعِلِ بَعْدَ حَذْفِهِ نَقْضٌ لِلغَرَضِ الَّذِي حُذِفَ لِأَجْلِهِ، وَتَرَاجُعٌ عَمَّا بَنِيَ الْجُمْلَةَ عَلَيْهِ مِنْ طَيِّ ذِكْرِ الْفَاعِلِ فِيهَا، وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ ضَرْبِ أَخْوَكِ رَجُلًا،... وَالصَّوَابُ فِي الْآيَةِ أَنَّ كَلَاةً بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ أَيْ: ذَا كَلَاةٍ وَهُوَ إِمَّا حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ يُورَثُ فَكَانَ نَاقِصَةً وَيُورَثُ خَبَرٌ أَوْ تَامَّةً فَيُورَثُ صِفَةٌ، وَإِمَّا خَبَرٌ فَيُورَثُ صِفَةٌ، وَمَنْ فَسَّرَ الْكَلَاةَ بِأَلْيَتِ الَّذِي لَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا وَالِدًا فَهِيَ أَيْضًا حَالٌ أَوْ خَبَرٌ وَلَكِنْ لَا يَخْتِاجُ إِلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ وَمَنْ فَسَّرَهَا بِالْقَرَاةِ فَهِيَ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ" انظر مغني اللبيب لابن هشام (٦/ ٩-١٣).

السَّابِعُ: اسْتِعْمَالُ الْأَلْفَاظِ الْمُوجَزَةِ عِنْدَ الْإِعْرَابِ

يَنْبَغِي لِلْمَعْرَبِ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنَ الْعِبَارَاتِ أَوْجَزَهَا وَأَجْمَعَهَا لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ، لِأَنَّ الْمَعْرَبِينَ يَشْتَرِطُونَ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَحْدَمَةِ فِي الْإِعْرَابِ أَمْرَانِ:

الأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ مُوجَزَةً. **والثَّانِي:** أَنْ تَكُونَ وَافِيَةً بِالْمَقْصُودِ. ^(١)

ولهذا استحبوا أَنْ يَقُولَ الْمَعْرَبُ فِي نَحْوِ (ضَرَبَ): فَعَلَ مَاضٍ لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ، وَلَا يَقُولَ مَبْنِيٍّ لَمَّا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ، لَطُولِ ذَلِكَ وَخَفَائِهِ.

وَأَنْ يَقُولَ فِي الْمَرْفُوعِ بِهِ: نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَلَا يَقُولَ مَفْعُولٌ مَّا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ؛ لَطُولُهُ وَخَفَائِهِ، وَلَصَدَقَ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَلَى الْمُتَّصِبِ، مِنْ نَحْوِ ((أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا))، أَلَا تَرَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لـ ((أُعْطِيَ)) وَ ((أُعْطِيَ)) لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَأَمَّا النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ فَلَا يَصْدُقُ إِلَّا عَلَى الْمَرْفُوعِ.

وَأَنْ يَقُولَ فِي (قَدْ): حَرْفٌ لَتَقْلِيلِ زَمَنِ الْمَاضِي، وَحَدَثِ الْآتِي، وَلِتَحْقِيقِ حَدْثِهِمَا. وَفِي (أَمَّا): حَرْفُ شَرْطٍ وَتَفْصِيلٍ وَتَوْكِيدٍ.

وَفِي (لَمْ): حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ الْمُضَارَعِ وَقَلْبِهِ مَاضِيًا.

وَيَزِيدُ فِي ((لَمَّا)): الْجَازِمَةُ مُتَّصِلًا نَفْيِهِ، مَتَوَقَّعًا ثُبُوتَهُ.

وَفِي (الْوَاوِ): حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الْجُمْعِ، أَوْ لِمُطْلَقِ الْجُمْعِ، وَلَا يَقُولُ: لِلْجُمْعِ الْمُطْلَقِ.

وَفِي (حَتَّى): حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجُمْعِ وَالْغَايَةِ.

وَفِي (ثُمَّ): حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ وَالْمُهِلَّةِ.

(١) انظر موصل الطلاب لخالد الأزهرى (ص/ ١٦٦).

وَفِي (الْفَاءِ) حَرْفٌ عَظْفٌ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

وَإِذَا اخْتَصَرَتْ فِيهِنَّ فَقُلْ: عَاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ وَنَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ وَجَازِمٌ وَمَجْزُومٌ
كَمَا تَقُولُ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ. ^(١)



(١) انظر حاشية الخطيب على المغني (٦/٥٨٨).

الفصل الرابع: تلخيص أبواب النحو

المعرب الحاذق هو الذي يستطيع أن يتصور أبواب النحو تصوّراً إجمالياً عند الإعراب، لأن النحو علم متكوّن من أصول مقرّرة واضحة سهلة، وليس معنى كثرة كتبه أنه صعب، بل إنما النحاة هم الذين أكثروا فيه الخلافات والمناقشات. ^(١)

وغاية ما يذكره النحاة في كتبهم من **مسائل النحو** ثلاث مقدّمات، ثم المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجزورات، ثم المجزومات، ثم التوابع الخمسة، ثم الأسماء العاملة عمل الأفعال، ثم يدرسون بعض الأساليب الخاصّة، كالتعجب، والتنازع، وأحكام العدد وغيرها. ^(٢)

فأمّا **المقدّمة الأولى فهي** مقدّمة تبيّن معنى الكلام وما يتألّف منه، وتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وذكر علاماتها. ^(٣)

(١) قال شيخنا أبو بلال الحضرمي في تعليقه على شرح قطر الندى (١/ ١٦٠): "وكثير من خلافات النحاة لا طائل تحتها، فينبغي الإعراض عنها، والضرب عنها صفحاً، وما أجمل ما قاله أبو حيان في التذييل والتكميل (٢/ ١٤٥) بعد أن ذكر خلاف النحاة في سبب بناء (ضربت) على السكون، قال: "وهذه التعاليل تسويد للورق، وتخرص على العرب، في موضوعات كلامها، وكان الأولى أن تضرب صفحاً عن ذكر هذا كله".

قلت: وقال في نفس المصدر (١٠/ ٥٨): "ذكرنا اختلاف الناس فيها، وهي جميعها تسويد للورق، وإكثار في الكلام، ولا طائل تحته، ... ولو كانت أحكام نحوية مكان هذه التعاليل والاختلاف: لكان الاشتغال بها أولى وأنفع، ولكن كل علم لا بد فيه من فضول".

(٢) وهذا غالب الترتيب النحوي الذي أتى به الإمام ابن مالك، وتابع عليه العلماء بعده، والله أعلم.

(٣) وهذه المقدمة لها من الأهمية بمكان، إذ يتوقف عليها أحكام الكلمة كلها.

وإنما ذكروا هذه **المقدمة** لأن مبنى الإعراب الكلام، والكلام العربي مركّب من هذه الثلاثة، فلا بدّ إذن من معرفتها.

وأما **المقدمة الثانية** فهي مقدّمة تتعلّق بالإعراب والبناء، وأنواع كلّ واحد منهما، وأن الكلمة العربيّة لا تخرج **عن اثنين**: إمّا أن تكون مبنية، وإمّا أن تكون معربة. ^(١) والأصل في الأسماء **الإعراب**، ولا يبنى إلّا ما أشبه الحروف على الصّحيح، كالمضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصولات، ونظمها بعضهم بقوله:

بمضمرات وبشرط والذي وباسم أفعال كذا استفهمّ وذي
والأصل في الأفعال **البناء**، وإنما أعرب المضارع -إذا لم يتّصل به نون التوكيد أو
نون النسوة- لمشابهته الاسم، وأمّا الحروف فمبنية كلّها.

وذكروا في هذه **المقدمة علامات الإعراب ومواضيعها**، كما يشيرون إلى الإعراب **التقديري ومواضيعها**، وقد يذكرون في هذا الموضع **الاسم الممنوع من الصّرف**، وليس بصعب إذا حفظ **علله وحكمه**، والله أعلم.

(١) وذهب بعض النحاة إلى أن الاسم ثلاثة أنواع: معرب، ومبني، وما ليس معرباً ولا مبنياً، وسمّي هذا النوع الثالث (خصياً)، ومثّل له بالاسم المضاف إلى ياء المتكلّم، نحو: غلامي، وكتابي، وصديقي، وزعم أنه ليس معرباً؛ لأنه لزم حركة واحدة، وليس مبنياً، لأنه لم يشبه الحرف، وأجيب عن هذا بأنه معرب، والحركات مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم. انظر منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب (ص/ ٩٩).

وإنما ذكروا في هذه المقدمة مع أنها المقصودة لذاتها؛ لأنهم يحتاجون إليها في تفصيل الأحكام، كتفصيلهم في اسم (لا)، والمنادى، أنها إذا كانا مضافين أو شبيهين بالمضاف يعربان، وإلا فمبتئنان. ^(١)

وأما المقدمة الثالثة: فيبينون فيها إلى أن الأسماء تنقسم إلى قسمين، معرفة ونكرة، وللمعارف أبواب ستة عند الأكثر، وهو مبحث بلاغي لا حاجة للمعرب إليه كثيرا. وإنما ذكروا هذه المقدمة تمهيدا لبعض الأحكام التي ستأتي في وسط الأبواب، كقولهم: إن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين، وصاحب الحال والمبتدأ لا يكونان إلا معرفتين، وذكروا أن غالب المعارف مبني، وغالب النكرات معرب. ^(٢)

ثم بعد ذلك يشرعون المقصود، ويبدءون بذكر المرفوعات، لأنّها أركان الإسناد، يقول الشيخ ابن عثيمين: "فمن هذا الباب تبدأ التراكيب وفائدة النحو؛ لأن كل ما سبق في المفردات، ومن الآن فصاعداً في التراكيب". ^(٣)

واختلفوا في أصل المرفوعات، هل هو المبتدأ، أو الفاعل؟، وكلّ مبتدئ بالذي يرى أنه أصل، ولذلك قال السيوطي في الفريدة:

(١) انظر حاشية ابن حمدون على المكودي (١/ ٣٨).

(٢) قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ٦٩): "ومناسبة ذكر هذا الباب- النكرة والمعرفة- عقب المعرب والمبني، أن غالب المعارف مبني، وغالب النكرات معرب".

(٣) قال الصبان في حاشيته على الأشموني (١/ ٢٧٥): "هذا شروع في الأحكام التركيبية، والتركيب المفيد إما جملة اسمية، ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر، أو فعلية، ومنها الجملة الندائية". وانظر شرح الألفية لابن عثيمين (١/ ٣٧١).

واختلفوا فيما له التأصل في الرفع هل مبتدأ أو فاعل
 ووجه كلٍّ باتجاه يجلو ومن ثمَّ قال البعض كلَّ أصل^(١)
 فإذا نبدأ بالمبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية،
 وهو ينقسم إلى قسمين، ظاهر ومضمر، وإلى مبتدأ له خبر أو مبتدأ له مرفوع يسدُّ
 مسدَّ الخير، ثم إن الظاهر ينقسم إلى صريح ومؤوَّل.

وعلامته: أنه هو الشيء الذي ابتدأت به في ذهنك لتحدّث عنه ولتحكم عليه،
 ولا يلزم أن يكون المبدوء به في اللفظ، لأنه قد يكون متأخراً.

والغاية أن تبحث في المعنى عن الذي يصلح أن يكون جواباً عن (من الذي، أو ما
 الذي تحدّث عنه)؟ فمثلاً قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ حَمَّذُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ﴾ [الفتح (٢٩)]، ما الذي
 تحدّث أنه رسول من الله، فتحكم على أن (محمد) هو المبتدأ.^(٢)

ومن مواضعه المشهورة أن يقع بعد (حيث)، و(لولا)، والضمائر المرفوعة المنفصلة
 مثل: نحن، وهو، لا تكون إلّا مبتدأ، وقد يتعدّد المبتدأ كما يتعدّد الخبر، والله أعلم.

(١) يبنّي على هذا الخلاف أنك إذا وجدت اسماً محتملاً لكونه فاعلاً محذوف الفعل، ومبتدأً محذوف الخبر، ترجح
 كل عند القائل بأصلته، وتكافأ عند من يقول كل منها أصل. حاشية ابن خلدون (١/ ١١٨).

(٢) وربما أخطأ الطلاب في المبتدأ الذي لا يرفع خبراً، بل يرفع فاعلاً أو نائباً عنه، يسدُّ مسدَّ الخبر، لأنهم ألفوا
 أن المبتدأ يلازمه الخبر، ولم يتنبهوا أن هذه الصورة خالفت المألوف، لأنك لو تأملت المبتدأ في نحو: (هل قائم
 الزيدان)، لوجدته يخالف المبتدآت المعتادة، فهو نكرة لا بدّ أن يعتمد على شيء قبله، كما أنه في معنى الفعل
 تماماً، إلّا أنه في اللفظ اسم، فالمعنى: هل يقوم الزيدان؟. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٤٠)، ومنه استفدت
 كثيراً من هذا البحث.

وأما **الخبر** فهو الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المستغني عن الخبر، ثم ينقسم إلى مفرد وغير مفرد، وغير المفرد ينقسم إلى جملة وشبه جملة، فالجملة إلى اسمية وفعلية، وشبه الجملة إلى ظرف وجار ومجرور. ^(١)

وعلامته: أنه هو الذي يكون جواباً عن (**بم أخبرت عن المبتدأ، أو حكمت عليه**)؟ سواء أكان مفرداً أم جملة أم شبه جملة، فالأول يحكم بأنه مرفوع، والثاني في محل رفع، والثالث يتعلّق بخبر محذوف، تقديره: (**كائن أو استقرّ**).^(٢)

وقد يلتبس على العرب المبتدأ بالخبر، فلا يعرف المحكوم عليه ولا الحكم، فينظر أنه إذا كان أحدهما معرفةً، والآخر نكرة، نحو: ((عادل زيد))، فالمعرفة هو المبتدأ تقدّم أو تأخّر. ^(٣)

وإذا كان كلاهما **معرفةً** فالمبتدأ هو الأعرف منهما، وإن تساويا في التعريف ^(٤) أو كان كلاهما نكرة بمسوِّغ فاللفظ الأول هو المبتدأ، نحو: (**زيد أخوك**)، (**أفضل مني أفضل منك**). ^(٥)

(١) لا بدّ من التأمل فيه، فقد يكون بعد المبتدأ مجاوراً له، وقد يكون بعيداً عنه، وقد يكون قبله، وقد يكون محذوفاً. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٤٠).

(٢) قال السمين الحلبي في الدر المصون (٤/ ٤٧٢): "إذا اجتمع معرفةً ونكرةً جعلت المعرفة محدثاً عنها والنكرة حديثاً، وعكس ذلك قليل جداً أو ضرورة".

(٣) وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ أو خبراً، وقبل: المشق هو الخبر وإن تقدّم.

(٤) انظر المغني (٥/ ٣٥٧) لابن هشام، ففيه مبحث جميل: "**ما يعرف المبتدأ عن الخبر**".

ويستفاد من ذلك أيضاً في تعيين أسماء النواسخ وأخبارها، ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو: (هذا) فإنه يتعيّن كونه الاسم، لمكان التنبيه المتصل به. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٤١).

وَأَمَّا **النَّوَاسِخُ**: وهي الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر، ^(١) فهي على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو ((كان)) وأخواتها، والحروف المشبهة بليس، وأفعال المقاربة.

والثاني: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو ((إنَّ)) وأخواتها، و((لا)) التي لنفي الجنس.

والثالث: ما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً، وهو ((ظنَّ)) وأخواتها.

فأفعال **(كان) وأخواتها** أفعال معدودة محصورة، وعددها (١٣) فعلا على المشهور، وهي: (كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك، وما دام) ^(٢) وألحق بها عشرة أفعال، تكون بمعنى صار في العمل والمعنى. ^(٣)

وتنقسم هذه الأفعال باعتبار **العمل** إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما يعمل هذا العمل من غير شرط، وهي الثانية الأولى.

(١) فتغيّرهما وتنسخهما، وتمنحهما أحكاماً وأسماء جديدة. طريقة الإعراب (ص/ ٤٢).

(٢) نظمها من قال:

تعدّ مع ثلاثة مشتهرة
ما زال أمسى ليس ثم أصبحى
وما فتئ وحكمها كما شرح

نواقص الأفعال وهي عشرة
كان وصار وبات ظل وأضحى
ما انفك ما دام كذاك ما برح
انظر شرح العوامل للإسرافيلى (ص/).

(٣) نظمها الخضري بقوله:

تحول آض عاد وارجع لتغنم
وحار فهاكها والله أعلم

بمعنى صار في الأفعال عشر—
وراح غدا استحال ارتدّ فاقعد
انظر حاشيته على ابن عقيل (١/ ٢١٥).

والثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدّمه نفي أو شبهه، وهي الأربعة التي تليها.

والثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدّمه (ما) المصدرية، وهي (دام).

ولا يحتاج إلى **ذكر علامة** اسمها وخبرها، لأنها واقعان بعد أفعال معيّنة ينبغي حفظها.

وأما **الحروف المشبهة** بليس وهي أربعة: (ما، ولا، وإن، ولات)، فهي تعمل عمل (كان) وأخواتها عند بعض العرب إلا (لات) فجميع العرب تعملها.

وكل من هذه الأحرف له شروط في إعماله، لا بدّ أن يراعيها العرب، وإن كان يُتساهل كثير منها عند التطبيق.

وبعد هذه الأحرف: **الأفعال المقاربة**، وهي مثل (كان) وأخواتها في العمل، وإنما فصلّ النحاة بينها لاختلاف أحكامهما، ولا يخفى أن هذه التسمية من باب التغليب، أو تسمية الكلّ باسم البعض.^(١)

وتنقسم إلى **ثلاثة أقسام**: أفعال المقاربة، وأفعال الشروع، وأفعال الرجاء.

ومعرفة معموليها لا تخفى على أحد، لأنها تقع بعد أفعال معيّنة ينبغي حفظها.^(٢)

(١) الفرق بينهما أن باب تسمية الكل باسم البعض يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية، ثم يؤخذ جزء منها، ويسمى ذلك الكلّ باسمه، والتغليب لا يعتبر فيه ذلك، وإنما يعتبر فيه الفرد الأشهر أو الأكثر، أو الأخف، أو كونه أصلاً، والأصحّ أن يكون من باب التغليب، لأن تسمية الكل باسم البعض لا يصحّ هنا، لأن كل واحد من الأقسام الثلاثة منظور إليه. حاشية الخصري على ابن عقيل (١/ ٢٤١) وحاشية عبادة على الشذور (٢/ ١٢).

(٢) وينتبه لمعاني هذه الأفعال، كما أنه ينتبه أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية، فعلها مضارع، مقرون بـ(أن) أو مجرّدة عنها، فتكون الجملة أو المصدر المؤلّ في محلّ نصب، والله أعلم.

والقسم الثاني من الناسخ: وهو **(إِنَّ) وأخواتها**، و(لا) التي لنفي الجنس، يتَّحد عملهما، وإنما فصل النحاة بينهما لاختلاف أحكامهما، وكلُّها حروف بالإجماع إلا (أَنَّ) المفتوحة، فقليل: إنها اسم. ^(١)

ولكلِّ حرف منها معنى ظاهر مشهور يعرفها المبتدئون.
وقد يتَّصل بـ(إِنَّ) وأخواتها (ما) الكافَّة، فتبطل عملها إلا ليت، فيجوز فيها الوجهان، ولا بدَّ أن يفرَّق بين (ما) الكافَّة الحرفيَّة و(ما) الاسميَّة، كالموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثْوَعَدُوْنَ لَّآتٍ﴾ [الأنعام (١٣٤)].
ولا يحتاج معمولوها علامة؛ لأنها تقع بعد هذه الأحرف المعينة، إلا أنه قد تنصب معموليها في بعض لغات العرب.

ولمعمولي **(لا) التي لنفي الجنس**، أحكام ينبغي الاهتمام بها، كحذف خبرها كثيرا.
ومن مواضعها في الإعراب: قولهم: **(لا شكَّ، لا بدَّ، لا بأس، لا عليك، لا سيَّما)**، ومنها: كلمة الإسلام **(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)**.

والقسم الثالث من النواسخ: هو **(ظَنَّ) وأخواتها**، وهي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها كما تقدَّم، فتجعلها مفعولين، فيسمَّى الأول منها مفعولا به أوَّل، والثاني مفعولا به ثانيا، وتنقسم هذه الأفعال إلى أفعال القلوب، وأفعال التصيير، ثم إنَّ أفعال القلوب تنقسم إلى أربعة أقسام معروفة في النحو. ^(٢)

(١) كذا زعم الحيدري اليماني في كشف المشكل في النحو (ص/ ٨٨)، وفيه نظر لا يخفى.

(٢) نظمها من قال:

وهي أفعال معدودة لا إشكال فيها، إلا أنه يتنبه لأحكامها الثلاثة، وهي: الإعمال والتعليق، والإلغاء، والله أعلم.

وأما **الأفعال المتعدية** إلى ثلاثة مفاعيل المسمى بباب **(أَعْلَمَ وَأَرَى)** فحكمها حكم الأفعال، وقد ذكر ابن مالك منها سبعة أفعال وهي: (أرى، أعلم، أخبر، خبر، أنبأ، نبأ، حدث)، وبهذا تنتهي النواسخ.

وبعده **الفاعل** وهو الاسم المرفوع **المذكور قبله فعله**، أو ما هو في تأويل الفعل، وينقسم إلى ظاهر ومضمر، وعامله إما أن يكون فعلا، أو ما يشبه الفعل في العمل والاشتقاق.

فلا تجد فاعلا إلا بعد فعل أو ما يشبهه، ولا يكون على الصحيح قبل فعله، نحو: **(زيد قام)**، خلافا للكوفيين، بل يعرب الأول مبتدأ، والله أعلم.

وقد يكون الفاعل اسما ظاهرا صريحا مجاورا لعامله، أو بعيدا عنه متأخرا، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة (١٢٤)]، كما أنه يكون مصدرا مؤولا، نحو: (يعجبني أن تضرب زيدا).

وجدت محبوبي تعلّم ودرى
حجّا وعدّ زعمتُ هب يا ذا الكمل
وظن وخال مع حسبت فافهما
وللثلاث بعد رجحان عليم

ثلاثة يقينها لن ينكرا
وخسة تفيد رجحانا جعل
لذين قد أتى رأى علما
والغالب اليقين في رأى علم
انظر حاشية السجاعي على ابن عقيل (١/).

وقد يكون ضميراً بارزاً متصلاً أو منفصلاً، وإلا فهو قطعاً ضمير مستتر، يسهل عليك تقديره، ولا يصحُّ منك نسيانه، ويكون واجب الاستتار في مواضع عشرة معروفة في كتب النحو. ^(١)

وعلامته: أنه هو الذي يصلح أن يكون جواباً عن **(من الذي، أو ما الذي قام بهذا العمل، أو اتصف بهذا الحدث المفهوم من الجملة)؟** فإذا قيل مثلاً: (دَرَسَ الشيخ خالد ألفية ابن مالك أكثر من مرة)، فتبحث من الذي قام بفعل التدريس، هو الشيخ، فتحكم أنه هو الفاعل.

ومن الأخطاء الحاصلة في هذا الباب أن بعض الطلبة لا ينتظرون الفاعل إلا بعد فعل صريح، ويغفلون أنه قد يأتي بعد الأسماء المشتقة، نحو: (ما ضارب زيد عمراً). وينتبه المعرب جدًّا لإعراب الاسم الواقع بعد أدوات الشرط والتحضيض، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة (٦)] ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ^(١) [الانشقاق (١)]، فالأولى أن تعرب فاعلاً، لأن هذه الأدوات خاصة بالدخول على الأفعال، ولو أعرب بعض: مبتدأ، فلا نلوم عليه لأنه مذهب الكوفيين والأخفش. ^(٢)

^(١) وقد يشكل على المعرب تعيين نوع استتاره، هل هو واجب أو جائز؟ ولو حفظ هذه الأبيات لكانت كافية في معرفة مواضع الوجوب، وهي:

وستر مرفوع بأمر حتماً	ودون (يا) مضارع واسميها
وفعل الاستثناء والتعجب	وأفعل التفضيل صبراً تصب

انظر حاشية ابن حمدون على المكوذي (١/ ٧٥) والفريدة للسيوطي.

^(٢) يذكر في هذا الموضع أن النحاة يقررون أن كل الأفعال والمشتقات تتحمل ضميراً، ولكني لا أرى أن على المعرب أن ينصَّ على فاعل المشتقات إذا كان مستتراً، إلا إن ظهر له عمل في غير الفاعل، كأن ينصب المفعول

وبعد **الفاعل نائبه**، وهو **الاسم** المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله، وأقيم هو مقامه، فيحل محلّ الفاعل، وأحكامه نفس أحكام الفاعل مع التقاسيم.

والغالب أنه هو الذي كان مفعولا به في الجملة قبل تغيير فعلها من البناء للفاعل

إلى البناء للمفعول، وقد ينوب عنه المصدر نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (١٣)

[الحاقة (١٣)]، والجارّ والمجرور نحو: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيَدِيهِمْ﴾ [الأعراف

(١٤٩)]، والظرف نحو: (صيم رمضان).

وعلامته ظاهرة؛ لأنه لا يقع إلا بعد الفعل المغير الصيغة، واسم المفعول، ولا يكون

بعد غيرهما أبداً،^(١) ولكن يُشكل أن هناك بعض الأفعال المبنيّة للمعلوم التي تلازم

بناء المجهول نحو: (زُهي، وزُكم، وحم، وجن، بهت)، والصواب في هذه الأفعال

أنه يجوز أن يعرب فاعلا، أو نائب فاعل، كما اختاره بعض المحققين.

به مثلاً، فلا يجب مثلاً على مُعرب (محمد أفضل من أخيه) أن يقول: وفاعل (أفضل) ضمير مستتر، ولا على معرب (هو قائم) أن يقول: وفاعل (قائم) ضمير مستتر. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٤٨).

(١) قال الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (٩٧/٢): "والذي يحتاج لنائب فاعل ويرفعه شيئان، أحدهما: (الفعل المبني للمجهول)، وقد يسمى أيضاً: (الفعل المبني للمفعول)، والتسمية الأولى أحسن، والآخر: (اسم المفعول)؛ فلا بد لكل منهما من نائب فاعل".

وزاد بعضهم المصدر، نحو: (عجبت من أكل الطعام) أي: من أن يؤكل الطعام، واسم التفضيل إذا أخذ من مادة الحب والبغض، نحو: ﴿لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبَانًا مَتًّا﴾ [سورة يوسف: ٨]، ونحو: ولزيد أبغض إلي من غيره. أفاده بعضهم.

ومن مشكلات الإعراب في هذا الباب نيابة المجرور، إذا لم يكن الجار زائدا في نحو

قوله تعالى: ﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾ [فاطر (٣٦)]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا

تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة (١١)].^(١)

فالأشهر **عند النحاة** أن النائب هو المجرور فيحكم عليه الرفع حكما، والجر محلا، فيعامل به معاملة الحرف الزائد، ولا تعلق له في هذه الحالة.^(٢)

ولو أخذ القول بأن النائب ضمير مستتر مبهم، والجار والمجرور يتعلقان بالفعل ظاهرا - كما هو الأسهل - لكان أحسن، فيقال في الآية المتقدمة: (لا يقضى القضاء عليهم)، وفي الآية الأخرى: (وإذا قيل القول لهم) وعليه بعض المعربين، والله أعلم. ويتنبه المعرب في هذا الباب أنه إذا كان للفعل مفعولان، أو أكثر، ثم جعل مغير الصيغة، فإن واحدا منها - والغالب أوها - يسمى نائب فاعل، ويظل الباقي على تسميته، فيقال: (مفعول ثان أو ثالث)،^(٣) وبهذا **انتهينا من مرفوعات الأسماء**.

(١) قال السيوطي في الهمع (١/ ٥٨٧): "وأما المجرور فإن جر بحرف زائد فلا خلاف في إقامته، وأنه في محل رفع، نحو أحد في قولك: (ما ضرب من أحد)، فإن جر بغيره فاختلف على أقوال: **أحدها**: وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع، وهو النائب نحو: (سير بزيد)، كما لو كان الجار زائدا، **والثاني**: وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل ضميرا مبهما ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان؛ إذ لا دليل على تعيين أحدها، **والثالث**: وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده، وأنه في موضع رفع، كما أن الفعل في (زيد يقوم) في موضع رفع".

(٢) ونص على هذا جماعة من النحويين، منهم أبو حيان كما في ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٣٦) فقال: "فإذا بني الفعل للمفعول أقيم مقامه، فهو في موضع رفع كالمجرور بمن الزائدة سواء إلا أنه لا يتبع على الموضع"، ومال إليه الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (٢/ ٢١٧)، وانظر المعجم المفصل في الإعراب (ص/ ٤٤١).

(٣) مع أنه لم يذكر في الإعراب المفعول الأول، ولو نص على أن نائب الفاعل سد مسد المفعول الأول لكان خيرا.

وأما الأفعال التي تكون مرفوعاً فهو الفعل المضارع فقط إذا تجرد من الناصب والجازم، ولا يخرج إما أن يكون متصلاً بالضمائر الرفع الساكنة، فيرفع بثبوت النون، أو لا يكون متصلاً بها فيرفع بالضمة.

ثم تنتقل إلى القسم الثاني وهو المنصوبات، وأصلها المفاعيل، ونبدأ بالمفعول به لأنه أحوج إلى الإعراب؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل: الالتباس. (١)

والمفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل (١٦)]، وعلامته: أنه جواب لسؤال (من الذي، أو ما الذي وقع عليه الحدث المفهوم من الجملة)؟ فإذا قلت مثلاً: (ضرب زيد عمراً)، نلاحظ أن الحدث المفهوم من الجملة هو الضرب، والذي وقع عليه هذا الحدث هو (عمرو)، إذن فهو المفعول به. ويمكن أن يقال: إنه هو الذي يصح أن يخبر باسم مفعول تام، مستغن عن حرف جرٍّ، مصوغ من فعله، نحو: عمرو مضروب، ومشكور محفوظ، وفائد مسرور، بخلاف زيد ممرور به. (٢)

انظر طريقة الإعراب (ص/ ٥١).

(١) قال ابن هشام في شرح الشذور (ص/ ٢٤١) فقال رحمه الله: "وبدأت منها بالمفاعيل لأنها الأصل، وغيرها محمول عليها ومشبه بها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحب المقرب والتسهيل، لا بالمفعول المطلق، كما فعل الزنجشيري وابن الحاجب، ووجه ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس".

(٢) قال الفاكهي في كشف النقاب عن مخدّرات ملحّة الإعراب (ص/ ١١٤): "وعلامه المفعول به أن يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ مصدر ما عمل فيه، كـ(ضربت زيدا، وركبت الفرس)، إذ يصح أن يقال: (زيد مضروب، والفرس مركوب)".

وهو ينقسم إلى قسمين: إلى ظاهر ومضمر، كما أن الظاهر ينقسم إلى ظاهر صريح، ومؤوّل بالمصدر، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُوكُمْ أَنَكُمُ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام (٨١)].

والأصل أن يكون بعد الفعل وفاعله، وقد يكون بعد الفعل مباشرة، وقد يكون قبله، وقد يحذف عامله جوازا ووجوبا في سبعة مواضع، نظمها من قال:

وجوب حذف عامل المفعول به في سبعة من المواضع المثل
وشبهه والاختصاص والنداء تحذير إغراء واشتغال عن عمل
وينتبه المعرب في هذا الباب أنه قد يكون الفعل متضمّنا معنى يقع على أكثر من شيء، فيكون له أكثر من مفعول به، فإذا قلت مثلا: (ظننت زيدا قائما)، فـ(زيدا) مفعول به أوّل، لأنه وقع عليه الظن، فهو مظنون، و(قائما) مفعول به ثان، لأن الظن وقع عليه أيضا، فهو مظنون صدوره من زيد، والله أعلم.

وأما المسمّى عند النحاة **المشبه بالمفعول** به، وهو المعمول المنصوب الذي يكون معرفة، ويقع بعد الصفة المشبهة التي هي في حكم الفعل اللازم، الذي لا يتعدّى إلى المفعول به، في نحو: (زيد حسن وجهه)، فأرى أنه لا يحتاج إليه؛ لأنه يصلح أن يكون تمييزا، وإنما اخترع من ابتدعه لمنعه أن يكون التمييز معرفة، وشواهد اللغة تدلّ على أنّ التمييز قد يكون معرفة خلافا للبصريين. ^(١)

وأما المسمّى عند النحاة **المنصوب بنزع الخافض**؛ فإنه قد يسمّى مفعولا به توسعا، لأن علاقة الجار والمجرور بالفعل علاقة المفعولية، فإذا حذف الجار كان ذلك أظهر، وهو

(١) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٤ / ٤٤٢): "وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى".

سماعي عند بعضهم^(١) ولذلك يقول البصريون: إنَّ الناصب له الفعل، وهناك ألفاظ يعرب مطلقاً أنها منصوبة بنزع الخافض، نحو: (لغة، واصطلاحاً، وشرعاً).^(٢)

وبعد المفعول به: **المفعول المطلق**، وهو عبارة عن مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه، وقد يكون أشياء تنوب عن المصدر، كلفظ (كلّ، وبعض، والعدد، وأسماء الآلات).

وعلامته أنه يكون جواباً عن (كم مرة صدر هذا الحدث)؟ إذا كان مبيناً لعدد عامله، نحو: ﴿فَدَكَّنَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة (١٤)]، أو يكون جواباً عن (أي نوع من الحدث كان)؟ إذا كان مبيناً لنوع عامله، نحو: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْنَدٍ﴾ [القمر (٤٢)]، وقد لا يكون فيه المعنيان السابقان، وإنما هو تأكيد وقوع الحدث فحسب، وتكرار للفظه، ولا بدّ على معنى أزيد من هذا، وذلك إذا كان مؤكّداً لعامله، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء (١٦٤)].

وقد يلتبس على المعرب **المفعول المطلق بالمفعول به**، والفرق بينهما ظاهر، فإن الملاحظ في المفعول المطلق اسم الحدث نفسه الذي دلّ عليه العامل، ويراعى في المفعول به شيء جديد منفصل.

(١) واستثنى بعضهم إذا كان مع (أن) و(أنّ) وما ورد من آيات تحمل على هذا الباب إلا المصادر المؤولة فإنه يمكن حملها على إعراب آخر، وبخاصّة أن يضمّن الفعل اللازم معنى فعل متعدّد، فليس المعرب محتاجاً إلى القول بنزع الخافض إلا في المواضع السماعية المحفوظة، وهي قليلة، ولو أنه قاله في المواضع المحتملة فقد وافق عملاً للنحويين، ولم يخطئ. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٥٤).

(٢) وسياتي ذلك في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

يقول ابن هشام في المغني (٥٧٩ / ٦): "المفعول به: ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق: ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده".

ومثال ذلك قولهم: ضرب ضربا، فإن الضرب لم يكون موجودا من قبل، وإنما وجد الفعل ومعموله وهو المصدر في وقت واحد. ^(١)

والألفاظ التي تنوب عن المصدر يعرب مفعولا مطلقا، لا أنها نائبة عن المفعول المطلق، كما يفعله بعضهم؛ لأنها لم تنب عنه، وإنما تنوب عن المصدر، وبعض المعربين المتقدمين يسمونه مصدرا.

وكثيرا ما يوجد عامل المفعول المطلق محذوفا، بل كثير من الألفاظ المنصوبة المشكلة تعرب مفعولا مطلقا. ^(٢)

وبعد المفعول المطلق **المفعول فيه، ويسمى الظرف**، سواء كان زمانا أم مكانا، وله ضابط مهم، ينبغي أن يتفطن له، وهو أن يكون بمعنى (في) الظرفية، وبهذا يخرج المفعول به إذا كان من أسماء الزمان والمكان، نحو: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة (٢٨١)].

وعلامته الظاهرة: أنه هو الذي يصلح أن يكون جوابا عن (أين وقع الحدث؟ أو متى وقع الحدث؟)، والغالب في الجواب: أن يكون من أسماء الدالة على زمان أو

(١) انظر شرح الخطيب على المغني (٥٧٩ / ٥).

(٢) وستأتي في أواخر الكتاب قاعدة في ذلك، إن شاء الله تعالى.

مكان مبهم، كما هو ظاهر، وقد ينوب عنها أسماء أُخرَ، لها صلة بالزمان أو المكان، وتجد فيها معناهما واضحا، نحو: (حيث، وإذ، وإذا، ومع، وقط، ولدى، ولدن، ولما، ومذ، ومنذ).^(١)

وليس المفعول فيه مقصورا على الأسماء المشهورة كأسماء الجهات الست، بل يدخل فيه كل ما دلَّ على زمان أو مكان، والله أعلم.

والباب الرابع من المفاعيل هو المفعول لأجله، أو من أجله، أو له، وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل، وهو من السهولة بمكان، لأن له علامة معروفة، وهي أن يكون جواباً عن (لماذا وقع الحدث والفعل)؟.

قال الشيخ الحريري في الملحة:

وغالبُ الأحوالِ أن تَرَاهُ جَوَابَ لِمَ فَعَلْتَ مَا تَهَوَّاهُ
تَقُولُ قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ - وَغَضْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ
والشُّروط القَاسية التي اشترطها النحاة له غير معتبرة عند التَّطبيق، فما صلح أن يكون مصدرا وعلّة، مع كونه منصوبا، فهو المفعول له،^(٢) ولا يجب نصبه، بل يجوز

(١) وقد يشكل على بعض الطلاب اختلاط معنى الإشارة بالظرفية في (هنا، وثمّ)، ولا خلط بينهما فالإشارة وظيفة ثانية بعد الدلالة على الظرفية، لا تحمل وجها من أوجه الإعراب، فاسم الإشارة قد ينصب، وقد يرفع، وقد يجزّ، بخلاف الظرف أو المفعول فيه، فهو حتما منصوب، أو في محلّ نصب، فيصح أن يقال في الإعراب: اسم إشارة، مبني على السكون أو الفتح، في محلّ نصب، لأنه مفعول فيه، أو أن يقال: ظرف زمان أو مكان، أو مفعول فيه، مبني على السكون أو الفتح، في محلّ نصب، وهو اسم إشارة. طريقة الإعراب (ص / ٦١).

(٢) قال ابن عقيل في شرح الألفية: (١٨٨ / ٢) "وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل، والله أعلم".

فيه الجر باللام أو بـ(من)، ولكنه لا يعرب في حالة الجرّ مفعولا له، لكونه اسما مجرورا بالحرف الذي قبله.

وَيُنْتَبَهُ أَنَّ الكوفيين لا يترجمون للمفعول لأجله، ويرونه أنه من المفعول المطلق، والله أعلم بالصواب. ^(١)

وأما **المفعول معه** وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بعد واو المعية لبيان الذات التي فُعل الفعل بمصاحبتها، مسبقا بجملة فيها فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، فهو ظاهر متميّز بوجود الواو قبله الدالة على معنى المصاحبة، ويصحّ أن يكون جوابا عن (من الذي وقع الحدث معه وبمصاحبته)؟.

ومن **واجب المعرب** في هذا الباب أن يتحرّى واو العطف، فإن أمكن الحمل عليها فهو الأولى، ولا يلجأ إلى المفعول معه إلا إذا لم يوجد للعطف وجها لسبب صناعيٍّ -أي لفظيٍّ- ومعنويٍّ، وذلك قليل في الكلام، غير كثير. ^(٢)

ثم بعد المفاعيل **باب الحال**، وهو الاسم المنصوب المفسّر لما استبهم من الهيئات، وينقسم إلى مفرد وغير المفرد، أي: الجملة وشبهها.

(١) قال الأنباري في أسرار العربية (ص/ ١٤٩): "وهذا الباب إنما يُترجمُ البصريون، وأما الكوفيون فلا يترجمونه، ويجعلونه من باب المصدر، فلا يفردون له بابًا؛ فاعرفه نصب، إن شاء الله تعالى".

(٢) وقيل: إنه سماعي، لا قياسي، وهو رأي الأخفش، عزاه إليه الفارسي في الإيضاح (ص/ ٢١٧)، وذكره الزمخشري معزوا لبعض العلماء في المفصل (ص/ ٥٩). انظر طريقة الإعراب (ص/ ٦٢).

وعلامته: أن يكون جواباً عن (ما هيئة التي تتحدث عنه عند وقوع الحدث؟)، أو (كيف)، ويصح أن يقدّر دائماً (حالة كونه كذا).^(١)

قال النّاطم الحريري:

ثم تُرى عند اعتبار مَنْ عَقْلٌ جواب كيف في سؤال مَنْ سَأَلْ
وقد يلتبس الحال بالصفة المنصوبة، في نحو: (رَأَيْتُ رَجُلًا مُسْرِعًا)، أما إذا كانت مرفوعة أو مجرورة فلا إشكال، إذ الحال لا يكون كذلك، ولكن يرفع هذا الإشكال أن يعلم المعرب أن الحال لا يكون في الغالب إلا نكرة بعد معرفة، والصفة لا تكون إلا مطابقة لما قبلها في التعريف والتنكير، هذا من حيث الإعراب.

وأما من حيث المعنى فالحال تقييد لهيئة تعرف ذاته، ولكنك تريد معرفة هيئته، في وقت وقوع الحدث فحسب، وأما الصفة فالمراد بها تقريب شيء إليك لم تكن تعرفه من قبل، فهي تقييد عام له، وليس المراد منها بيان هيئة لحظة وقوع الحدث، نحو: رأيت رجلاً طويلاً، ورأيت رجلاً راكباً.^(٢)

وهناك ألفاظ يصح أن تعرب حالاً أبداً، نحو: (جميعاً، معاً، كافة، قاطبة، طراً، وحده، شتّى فصاعداً، وجهها لوجه).^(٣)

(١) يجب التنبيه أن أوصاف الحال الأربعة التي ذكرها النحويون للحال تتخلف كثيراً عند الإعراب، فلا يُعمل بها فيه، وإنما وضعت للتقريب ولوصف الغالب، وللاحتكام إليها، وللترجيح حين يشبه الحال بغيره.

انظر طريقة الإعراب (ص/ ٦٦).

(٢) انظر طريقة الإعراب (ص/ ٦٥).

(٣) وغيرها مما سيأتي في أواخر الكتاب، والله أعلم.

وأما **التَّمْيِيزُ** فحقيقته أنه اسم جامد، لا يأتي إلا بعد كلام فيه إبهام، ويكون هو المَبَيِّن والمفسِّر والمميِّز، **وهذه علامة له بيَّنة**، وهو ينقسم إلى تمييز النسبة، وتمييز الذات. وتمييز الذات من أيسر ما يكون، لأنه يقع بعد أشياء معيَّنة يعرفها النحوي، ومن ذلك وقوعه بعد الأعداد (١١ - ٩٩)، وبعد (كم) الاستفهامية، و(كذا)، وبعد ألفاظ الكيل والوزن والمساحة، وهذا ظاهر عند الطَّلَّاب.

وأما تمييز النسبة أو الجملة فيمكن أن **يقرَّب إلى الطَّالِب بأن يقال**: حين تأتي جملة مكتملة، بوجود المسند والمسند إليه، وهما الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، ومفرداتها واضحة جليَّة بذاتها، ولكنَّ تجد فيها غموضاً في نسبة المسند إلى المسند إليه، لأنه غير ظاهر، أو يحتمل احتمالات كثيرة، لا يُدرى أيُّها المقصود؟، ثم تأتي كلمة لتنصَّ على الوجه المراد، فهذه هي التمييز.

فإذا قلت مثلاً: (زيد أكثر منك)، فالمفردات واضحة، ولكن السامع لا يعرف الشيء الذي فاق به زيد الناس وأكثرهم فيه، فلذا يحتمل أموراً كثيرة، منها المال والعلم والولد، فيقول بعدها: (ورعاً)، وأكثر ما يقع بعد أفعل التفضيل، وبعد (نعم، وبئس، وامتلأ، وما بمعناها، وحسبك بكذا، وكفى بكذا).^(١)

وإن التبس عليك التمييز بالحال **فاجعل المشتقَّ** حالاً، والجامد تمييزاً، وشأن المعرب في هذا الباب يختلف عن النحوي، بحيث لا يطلق المعرب على اسم ما، أنه تمييز، إلا

(١) إن كان ما بعدهما جامداً، وإلا فقد يكون حالاً. وسيأتي بعض الألفاظ في آخر الكتاب.

إذا كان منصوبا، وأما الذي يسميه النحاة أنه **تميز مع أنه** مجرور كما في باب العدد فهي تسمية لغوية لا إعرابية. ^(١)

وأما **باب المستثنى** فهو من المنصوبات في بعض صوره، ويتميز بوجود الأداة قبله، فلا إشكال في معرفته، وقد يكون متصلا أو منقطعا، أو تاما موجبا، أو غير موجب، أو مفرغا، ^(٢) وهذا كله مبين في كتب النحو.

وينتبه أنه إذا كان الاستثناء بغير (إلا) فقد خرج في الإعراب عن باب الاستثناء، لأنه إما أن يكون مفعولا به بعد (خلا، وعدا، وحاشا)، إن اعتقد أنها أفعال، أو خبرا بعد (ليس، ولا يكون)، أو اسما مجرورا بإضافة بعد (سوى، وغير)، أو بحرف بعد (خلا، وعدا، وحاشا)، إن اعتقد أنها حروف جر.

والنحاة يختلفون في إعراب (غير) نفسها، إذا نصبت في غير التفرغ، فأكثرهم يقول: إنها مستثنى منصوب، وهذا مع شيوعه غير دقيق، فإن المستثنى في الحقيقة هو ما بعدها، وأما هي فلم تدل على شيء يفهم منه أنها للمستثنى، وقيل على التشبيه بظرف مكان، وقيل غير ذلك.

والصواب الذي ارتضاه بعض المحققين أن تعرب حالا في نحو هذا الأسلوب، وهو قول الفارسي، واختيار ابن مالك. ^(٣)

(١) انظر طريقة الإعراب (ص/ ٦٧).

(٢) والتفرغ يقع في جميع الأبواب ما عدا المفعول معه والمفعول المطلق المؤكد لعامله. طريقة الإعراب (ص/ ٦٣).

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٢٧٨): "والجواب عن نصب غير بلا واسطة أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء، كما أن ما وصلته في نحو قاموا ما عدا زيدا مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء".

ومن المشكل إعراب (بيد)، وأحسن ما يقال فيها: إنها اسم منصوب على الاستثناء المنقطع، والمصدر المؤوّل بعدها في محلّ جرّ بالإضافة، وأما (سوى) فالأظهر أن تعرب ظرفاً دائماً.

هذا آخر ما يقال في منصوبات الأسماء.

وأما **الفعل المنصوب** فهو الفعل المضارع -أو الماضي عند قوم- الذي تقدّم عليه واحد من نواصبه الأربعة، وهي (أن، ولن، وإذن، وكي).

ويُنبّه على أنّ (أن) تنصب، وهي مضمرة جوازا أو وجوبا. ^(١)

ثم ننتقل إلى **القسم الثالث وهي المجرورات بالأصالة**، وهما بابان:

الباب الأوّل: المجرور بحروف الجرّ، وحروف الجرّ عشرون حرفاً، منها ما يجرّ الظاهر والمضمر، ومنها ما يجرّ الظاهر فقط، ولا يكاد يخطئ فيه طالب لوجود حروف الجرّ قبل المجرور.

ويُنْتَبه أنه يلزم بعد إعراب الجار والمجرور أن يبيّن متعلّقهما، كما سيأتي بيانه.

وقد تتصل ببعضها (ما) الكافّة، فتكفّ عن العمل. ^(٢)

(١) ومن المعربين من لا يتكلّف، بل يعبرّ بالعامل الظاهر، فيقول مثلاً: (منصوب بحتّى، أو باللام).

قال الدكتور سعود الخنين في طريقة الإعراب (ص / ٧٦): "وهذا عندي صحيح، ولا سيما عند المبتدئين، والأوّل أدقّ وأصحّ، وهو الأليقّ بالمتقدّمين".

(٢) وكثير من الطلاب يظنون أن (مع) من حروف الجرّ، والصواب أنها اسم، ويكون ما بعدها مضافاً إليه.

الباب الثاني: المجرور بالمضاف، وهو من السهولة بمكان، وقد يقال في تقريبه: إذا تجاوز اسمان، والثاني منهما ليس خبراً عن الأول، ولا تابعا له من التوابع،^(١) فالثاني حتما مضاف إليه.

أو يقال: إذا رأيت اسماً مجروراً بأي علامة من علامات الجرّ، وليس قبله حرف من حروف الجرّ، وليس تابعا للمجرور فهذا مضاف إليه، لأن المجرورات في العربية ثلاثة، وإن لم تكن التبعية عاملاً على الصحيح.

وأقسام الإضافة لا تخفى على المعربين، ومن قواعد هذا الباب أن كلّ ضمير اتصل باسم فإنه في محلّ جرّ بالمضاف.^(٢)

وأما القسم الرابع وهي **المجزومات**، فلا تكون إلا في الفعل المضارع الذي دخل عليه جازم، أو الماضي في المحلّ، والجوازم تنقسم إلى قسمين: جوازم تجزم فعلاً واحداً، وجوازم تجزم فعلين، وهي معروفة في كتب النحو، ولكن يُنبّه أن الطلب عامل معنوي، يجزم الفعل عند بعض الأئمة، كما سيأتي إيضاحه.

وقد لا تصلح الجواب بأن تجزم فيؤتى بالفاء أو بـ(إذا)، ثم تعرب الجملة التي بعدها في محلّ جزم عند الجمهور، لأنها جواب الشرط، والله أعلم.

(١) هذان واضحان في المعنى واللفظ.

(٢) إذا كان المضاف إلى الضمير من الأسماء العاملة عمل الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل، وأثّرت في محله الرفع على الفاعلية، أو النصب على المفعولية، فهل يكون له محلان من الإعراب؟

من المعربين من يحكم بذلك، ويقدم محلّ الجرّ، لأنه بسبب العلاقة اللفظية، وهي أصرح، ومنهم من يقول: إنه في محلّ جرّ بالإضافة، ثم يردف: وهو فاعل في المعنى، أو مفعول، أو نائب فاعل، كما فعله الشيخ محيي الدين في حاشيته على الأوضح. قاله الدكتور سعود الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٦٩-٧٠).

وَأَمَّا **التَّوَابِعُ الْخَمْسَةُ** عند الجمهور فهي سهلة على المعرب، **فَالنَّعْتُ** مثلاً هو الذي يؤتى لتقييد ما قبله، أو تخصيصه بذكر صفة من صفاته، أو للمدح أو للذم أو الترحم أو غير ذلك، والأصل فيه أن يكون مشتقاً لا جامداً.

ومن **مَظَانِّهِ أَنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا** بعد المفعول المطلق أو المفعول فيه، نحو (سرت سيرا طويلاً، أو سرت ليلاً طويلاً)، وإذا حذف المفعول المطلق أو الظرف يعرب (طويلاً) بما يستحقه المحذوف، ولا يعرب حينئذ نعتاً.

ومعرفة هذا **الحذف وتعيينه** للنحاة أو للبلاغيين، كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ولو أشار المعرب عابراً، فلا بأس مع عدم تطويله.

ومن قواعد هذا الباب أن الصِّفَّة إذا تقدَّمت على الموصوف النكرة أعربت حالاً، مفردة كانت، أو شبه جملة، نحو: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾ [سورة هود: ٨١].

وأما **التَّوَكِيدُ فَظَاهِرٌ**، فاللفظي منه لا يخفى على أحد؛ لأنه تكرار للفظ مرّتين أو ثلاثاً، والمعنوي متميّز بالألفاظ معيّنة مذكورة في كتب النحو، وقد يقع **الالتباس** بينه منصوباً وبين الحال، فيفرق بينهما بأن هذه الألفاظ إلا (أجمع وفروعها) لا بدّ أن يكون لها رابط يربطها بالمؤكّد، وإن تكررت اكتفي بأولها، وأما الحال فالأصل فيه أن يكون نكرة لا يضاف إلى شيء، ولذلك فإن كلمة (**جميعاً**) تعرب حالاً أبداً، والله أعلم. ^(١)

(١) مما لقيت الطلاب يستشكلونه إعراب النفس والعين إن جرّتا بالباء، وإعرابها أن الجار والمجرور في محلّ نصب حال، أو أن الباء زائدة، وما بعدها مجرور لفظاً، ومحلّه بحسب ما أكّده، كذا فعله الشيخ ابن محيي الدّين في حاشيته على أوضح المسالك، قاله الدكتور سعود الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٧٢).

وأما **عطف النسق** فهو متميز بوجود حرف العطف قبله، ولكن ينتبه لشروط بعضها

كـ(أم، وبل، ولا، ولكن، وحتى)، و(إمّا) حرف تفصيل لا عطف. ^(١)

وأما **عطف البيان والبدل** فيحسن جعلهما بابا واحدا عند الإعراب، ^(٢) لأن كل شيء

جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلا، أي بدل كل من كل، إلا موضعان استثني

من ذلك. ^(٣)

ومن النحاة من يرى أنه لا فرق بين البدل وعطف البيان، ^(٤) وقد ذكر ابن هشام

بعض الفروق بينهما في المغني (٥/ ٣٧٩-٣٩٦).

(١) قد يشكل منه ما إذا توالى المعطوفات بالواو: أف يكون المعطوف الثاني أو الثالث... معطوفا على ما قبله مباشرة، أم على أول اسم عطف عليه في الجملة؟ وجوابه أن كليهما جائز، وكلاهما قد قال العلماء، والأمر واسع، والأكثر فيما رأيت من فعل المعربين أنهم يجعلونه **عطفا على الأول**، أما إن كان العطف بالفاء أو بـ(ثم) فالأظهر أنه معطوف على ما قبله مباشرة، لأن هذا هو الملحوظ في المعنى، فالترتيب والتوالي مرادان. قاله الدكتور سعود الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٧٣).

(٢) قال الدكتور الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٧٣): "وأما عطف البيان والبدل فيا من ينادي بجعلهما بابا واحدا، ولا سيما في الإعراب".

(٣) قال ابن هشام في شرح الشذور (ص/ ٤٤٢): "وكل شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلا، أعني بدل كل من كل، إلا إذا كان ذكره واجبا كـ(هند قام زيد أخوها)، ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند، والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا الضمير في قوله (أخوها) الذي هو تابع لزيد؛ فإن أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب بيانا لا بدلا؛ لأن البدل على نيّة تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط، ولألا إذا امتنع إحلاله محل المتبوع، ولذلك أمثلة كثيرة، منها قولك: (يا زيد الحارث) فهذا من باب البيان، وليس من باب البدل، لأن البدل في نيّة الإحلال محل المبدل منه؛ إذ لو قيل: يا الحارث لم يميز؛ لأن يا وأل لا يجتمعان هنا".

(٤) قال الرضي في شرح الكافية (١/ ٣٣٧): "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وعطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل من الكل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان".

ويمكن تقريبهما بأن يقال: إنها التابع الذي يصحُّ أن يحلَّ محلَّ ما قبله لو حذفته، ولا يشكل أصل الجملة ومعناها، وأقسام البدل سهلة معروفة، ولكن ربما يلتبس البدل وعطف البيان بالنعته كثيرا.

ولو اعتقد أن عطف البيان لا يكون إلا معرفة، وبأنه إن كان جامدا فهو بدل، أو عطف بيان، وإن كان مشتقا فهو نعت، لذهب كثير من التساؤلات، ولذلك خُطئ من أعرب لفظ (الرجل) **نعتًا**، في نحو: مررت بهذا الرجل. ^(١)

وبعد التوابع: **الأسماء العاملة عمل الأفعال**، ترفع، أو ترفع وتنصب، أو تتعلّق، وهي عشرة أسماء: اسم الفاعل، ومنه أمثلة المبالغة، واسم المفعول، واسم الفعل، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، والمصدر، والمجرور، والظرف، ونواصب التمييز، والمؤوّل بالمشتقّ، ويلحق بها المضاف، وسيأتي الكلام عليها، ولكن المراد من المعرب أن يعاملها كما يعامل الأفعال، فيبحث عن معمولاتها، مع التنبّه في شروطها وأحوالها، وهي مبنيّة في الكتب الدّرّاسيّة.

وبهذا تنتهي خلاصة النّحو ومهمّاته، ويدرسون كذلك بعض الأساليب الخاصّة، كباب التنازع وهو يعالج قضيّة تعدّد العوامل، لأن **القاعدة عندهم** أنه لا بدّ أن يكون لكلّ عامل معمولًا.

وقال الأنباري في أسرار العربيّة (ص/ ٢٧٩): "إن عطف البيان باب يترجمه البصريّون، ولا يترجمه الكوفيّون".

(١) سيأتي الكلام على هذه المسألة.

والذي يعني المعرب منه أن ينظر في العامل الذي لم يعمل في الضمير، فيعمله في الاسم الظاهر، تقدّم أو تأخّر، وإن لم يظهر في اللفظ لأن أحدهما اتصل بضمير فعمل فيه، فليجر على مذهب البصريين، ويعتقد إعمال الأخير الأقرب للفظ المعمول، ويعتقد أنّ ما سبقه عمل في ضمير محذوف، يحسن به أن يقدره، وليس للمعرب إلا أن يتعامل مع النصّ الصحيح الذي أمامه، ويدع المسائل الأخرى لمباحث النحو.^(١) كما يدرسون بعض الكلمات المعينة كـ (لولا، وأمّا، ولوما)، ثم يختمون بالعدد وكنياته، وغاية ما فيه مراعاة التذكير والتأنيث، وغيرهما مما هو مبين في كتب النحو، والحمد لله رب العالمين.^(٢)



(١) كذا قال الخنن في طريقة الإعراب (ص/ ٥٢).

(٢) هذه قصّة النحو في أغلب الكتب، أوردت منها الملامح الكبرى التي يبنى عليها الإعراب، لأبيّن للطالب سير النحو، ولأجعله يحيط بصورة كاملة بما درسه، فلا يتيه في بعض مسالكه، فكلّ ما درسه ثلاث مقدّمات، ثم المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجزورات، ثم المجزومات، ثم التوابع، ثم أسماء العاملة، ثم دراسة الأساليب الخاصّة، ولا يستغني الطالب أبداً عن بعض تفصيلاتها من مظانّها في كتب النحو، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٧٩).

البَابُ الثَّانِي

أَرْكَانُ الإِعْرَابِ

البَابُ الثَّانِي: أَرْكَانُ الإِعْرَابِ

الأركان جمع ركن، والركن في اللغة: هو جانب الشيء القوي، والمراد به هنا ما لا يحصل الإعراب إلا به، وأركان الإعراب ثلاثة: وهي العامل، والمعمول، والعمل. ^(١) وإنما جعل هذه الثلاثة أركاناً: لأن الكلمة العربيّة لا تخرج عن ثلاث: إمّا أن تكون معمولة، أو عاملة، أو مهملة.

والعامل هو المؤثر الحقيقي عندهم في الكلمة، والمعمول هو المؤثر، والعمل هو أثر العامل، فلم يبق إذن من تطبيق الإعراب إلّا تتبع هذه الأشياء الثلاثة ومعرفتها، حتّى نتقن عمليّة تطبيق الإعراب، وبينها تلازم ظاهر. ^(٢) وإليك بيان هذه الأشياء الثلاثة:

(١) فإن قيل: كيف يكون العمل ركناً للإعراب، مع أنه نفس الإعراب، قلت: المراد بالعمل هنا هو الإعراب التي هي قسيم البناء، والإعراب المنون لها هي التي بمعنى التطبيق.

(٢) قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز (ص/ ٤١٠): "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلام أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل، أن يتفكّر مُتفكّر في معنى (فعل) من غير أن يُريدَ إعماله في (اسم)، ولا أن يتفكّر في معنى (اسم) من غير أن يُريدَ إعمال (فعل) فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يُريدَ جعله مبتدأ، أو خبراً، أو صفةً أو حالاً، أو ما شاكل ذلك".

الفصل الأول: العاملُ وحقيقتهُ

العامل لغة: هو صفة بمعنى ذات ثبت له العمل، أي من يعمل على الدوام وإن قلَّ عمله، والفاعل أعم منه. ^(١)

واصطلاحاً: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم. ^(٢)

وقيل: ما يؤثر في الكلمة التي لها محل بحيث يجعلها على وجه مخصوص من الإعراب. ^(٣)

وعبر بعضهم بأنه ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب. ^(٤)
وللعامل تقسيمات كثيرة، باعتبارات متعدّدة، منها: تقسيمه إلى مجمع ومختلف فيه، وإلى واجب العمل وجائزه، وإلى ماله عمل واحد وأكثر، وإلى لفظي ومعنوي، وغيرها مما ذكره العلماء. ^(٥)

ونختار من هذه **التّقسيمات** أهمّها عندهم، وهي ثلاثة: ^(٦)

-
- (١) انظر شرح العوامل للأزهري (ص/ ١٤١).
(٢) انظر الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية (ص/ ٢٩).
(٣) انظر شرح العوامل للأزهري (ص/ ١٤١).
(٤) انظر تاج علوم الأدب (٢/ ٨١٥) وتسريح الغوامل في شرح العوامل للفظامي (ص/ ٤٨٨).
(٥) انظر كتب شروح العوامل، تجد ما يشفيك.
(٦) وهي تقسيم العامل باعتبار ذاته، وباعتبار صفته، وباعتبار عمله.

تَقْسِيمُ الْعَامِلِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ

ينقسم العامل **باعتبار ذاته** إلى **أربعة** أقسام: أسماء، وأفعال، وحروف، ومعاني.

فالأفعال هي **الأصل في العمل**، وهي إما أن تكون ناقصة أو تامة. ^(١)

فإن كانت ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر كـ (كان) وأخواتها، والأفعال المقاربة،

وإن كانت تامة فلا تخلو: إما أن تكون لازمة أو متعدية، فإن كانت لازمة فترفع

الفاعل وتكتفي به.

وإن كانت متعدية فتقسم إلى **أربعة** أقسام:

الأول: نوع ينصب مفعولاً واحداً كـ (حفظ، فهم).

والثاني: نوع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو (ظن وأخواتها).

والثالث: نوع ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كـ (أعطى) ويقال (باب

كسا) أو (باب أعطى).

والرابع: نوع ينصب ثلاثة مفاعيل، ذكر منها ابن مالك في الألفية سبعة وهي:

(أرى، أعلم، أخبر، خبر، أنبأ، نبأ، حدث).

وأما **الأسماء:** فالأصل فيها **ألا تعمل**، والأسماء العاملة أحد عشرة، وتنقسم إلى

ثلاثة:

(١) يقول السيوطي في الأشباه والنظائر في النحو (١/٢٩٣): "العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف".

الأوّل: نوع مشتق يعمل بحسب اشتقاقه وهي ستة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الفعل، والمصدر. ^(١)

والثاني: نوع غير مشتق لكنه واقع موقع المشتق وهو الظرف والجار والمجرور.

والثالث: نوع غير مشتق وغير واقع موقع المشتق، وهو المضاف، والاسم التام، والمؤوّل بالمشتق. ^(٢)

وأما **الحروف** فهي باعتبار عملها تنقسم إلى ثمانية أقسام: ^(٣)

الأوّل: مختص بالأسماء، يعمل عملاً خاصاً بها، وهي حروف الجر فتعمل الجر على الأصل. ^(٤)

والثاني: مختص بالأسماء، يعمل عملاً مشتركاً، وهي (إنّ) وأخواتها فت نصب وترفع. وإنما عملت العمل المشترك لشبهها بالفعل في المعنى، والفعل يرفع وينصب، فكذلك ما أشبهه.

والثالث: مختص بالأسماء، لا يعمل أصلاً، كـ(أل).

وإنما لم تعمل لشدة اتصالها بالاسم، فهي كالجزء منه.

والرابع: مختص بالأفعال، يعمل عملاً خاصاً بها على الأصل، وهي الجوازم فقط.

(١) هذا على قول الكوفيين، وأما عند البصريين فيعمل المصدر لأنه أصل الفعل، لا لشبهه به، والله أعلم.

(٢) انظر تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب (٢/ ٨٦٥-٨٦٦).

(٣) انظر حاشية ابن حمدون على المكوذي (١/ ٣٦)، ومنها أخذت بعض التعليقات.

(٤) العمل الخاص هو الجر للاسم، والجزم للفعل، والعمل المشترك هو الرفع والنصب، وسيأتي في قواعد العامل أن الأصل في الحروف ألا تعمل إلا فيما تختص بها.

والخامس: يختص بالأفعال، يعمل عملاً مشتركاً، وهي النواصب، وإنما خرجت عن الأصل، لأنَّ (لن) النَّاصِبَةُ أشبهت (لا) النَّافِيَةَ للجنس في معناها، فعملت عملها فيما اختصَّت به، وحمل بقيَّة الأحراف النَّاصِبَةَ للفعل المضارع عليها. ^(١)

والسادس: يختص بالأفعال، لا يعمل أصلاً، كـ(قد، والسين، وسوف).

وإنما لم تعمل لأنها صارت كالجُزء منه، فهي بمنزلة (أل) التعريفية في الأسماء.

والسابع: مشترك، يعمل عملاً مشتركاً، كالمشبهات بليس، وهي على خلاف الأصل. وإنما خرجت عن الأصل تشبيهاً لها بـ(ليس) في النفي والجمود والدخول على الجملة الإسمية.

والثامن: مشترك، لا يعمل أصلاً، كـ(هل) وهو الأصل.

والخلاصة أن العاملة منها خمسة، وهي: حروف الجرّ، وإن وأخواتها، والمشبهات بليس، والنواصب، والجوازم. ^(٢)

وأما المعاني التي تكون عاملاً، فسيأتي ذكرها بعد قليل.

(١) انظر حاشية ياسين على التصريح (١/٤٣-٤٤).

وقد يقال: خرجت عن الأصل لأنَّ (أن) الناصبة التي هي أم الباب أشبهت (أن) المخففة، وحملت أخواتها عليها لمناسبتها لها في الاستقبال. أفاده أخونا يحيى العبيسي.

(٢) الحروف في لغة العرب تنقسم إلى قسمين: مهملة وعاملة، فالعاملة ما تقدم ذكره، وما عداها فهي مهملة، وعددها كثير. قال المرادي في الجنى الداني (ص/٢٨): "ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون حرفاً، وزاد غيره على ذلك حروفاً آخر، مختلفاً في حرفية أكثرها، وذكر بعضهم نيفاً وتسعين حرفاً، وقد وقفت على كلمات آخر مختلف في حرفيتها، ترتقي بها عدة الحروف على المائة. وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي".

تقسيم العامل باعتبار صفته

ينقسم العامل أيضًا باعتبار صفته إلى قسمين: عامل لفظي، وعامل معنوي. (١)

القسم الأول: العوامل المعنوية:

وهي لغة: المنسوبة إلى المعنى.

واصطلاحًا: ما لا يكون للسان فيه حظٌّ بأن يكون معنى يُتصوَّر في القلب. (٢)

ومعنى هذا: أنه العامل الذي لا يكون للسان فيه حظٌّ من اللفظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب، كعامل المبتدأ وهو الابتداء.

وهو شيء لا يتلفظ به، وإنما يُعرف بالقلب. (٣)

ونشير هنا إلى أشهر ما يجعله النُّحاة عاملاً معنويًا مع إيجاز الكلام عليه:

الأول: الابتداء:

الابتداء لغة: هو بمعنى الافتتاح والتقديم.

(١) قال ابن جنِّي في الخصائص (١/ ١١٠-١١١): "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كـ(مررت بزيد)، و(ليت عمرًا قائم)، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول.

فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بضمامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ. وهذا واضح."

(٢) انظر تسريح الغوامل (ص/ ٤٨٩).

(٣) انظر كيف تتعلم الإعراب (ص/ ٢٩٨).

واصطلاحاً: هو جعلك الاسم أولاً، لترفع ما بعده، فهو معنى من المعاني. ^(١)

وجعل النُّحاة الابتداء عاملاً ورافعاً في شيئين:

الأول: المبتدأ، وهو قول سيبويه وجمهور البصريين، وهو الأصحُّ لقلة الاعتراضات

عليه. ^(٢)

الثاني: الخبر، وهو قول الأخفش، وابن السراج، واختاره أبو البقاء والجرجاني، ^(٣)

والصواب أن الابتداء عامل في المبتدأ فقط، وعامل الخبر هو المبتدأ. ^(٤)

(١) وهذا أحسن تعريف للابتداء، ومنهم من قال: هو كون اللفظ مجرداً من العوامل اللفظية، قال ابن يعيش في شرح المفصل (٢٢٣/١): "والقول على ذلك أن التعرّي لا يصحّ أن يكون سبباً، ولا جزءاً من السبب؛ وذلك أن العوامل توجب عملاً، والعدم لا يوجب عملاً، إذ لا بدّ للموجب، والموجب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة عدم إلى الأشياء كلّها نسبة واحدة".

انظر الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٩٥/١) وحاشية ابن حمدون على المكودي (١٢٣/١).

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٢٦١/١): "ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح بذلك في مواضع كثيرة". وقال أيضاً في الألفية:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

وقال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١٢٣/١): "والحق المشهور القول الذي ذكره الناظم".

(٣) وردّ على هذا القول ابن مالك في شرح التسهيل (٢٦١/١) بأربعة أوجه، فراجع إن شئت، وقال الخضرى في حاشيته على ابن عقيل (١٧٢/١): "وردّ بأنه لم يوجد من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين، فكيف بالمعنوي الضعيف".

(٤) وهذا هو قول سيبويه، قال ابن عقيل في شرح الألفية (٢٠١/١): "وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهذا الخلاف مما لا طائل فيه".

وقال ابن عثيمين في شرح الألفية (٣٨٨/١): "والخلاف في الواقع لا فائدة منه، المهم أن نعرف أن المبتدأ مرفوع، وأن الخبر مرفوع، فالعربي حين قال: زيد قائم، لم يكن يخطر بذهنه أن زيدا ارتفع لأنه ابتدئ به. ولكن يفعله العلماء لتمرين العقول".

الثَّانِي: التَّجَرُّدُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ:

التجرُّدُ لغة: التعرِّي، يقال: تجرَّد من الثوب إذا تعرَّى.

و**اصطلاحاً**: هو كون الفعل المضارع خالياً من ناصب أو جازم. ^(١)

وجعل النحاة التجرُّد عاملاً معنوياً في الفعل المضارع بحيث يرفعه إذا لم يدخل عليه

ناصب أو جازم، وهو قول حدَّاق الكوفيين، وهو الصحيح. ^(٢)

وللنحاة خلاف طويل في ذلك. ^(٣)

(١) قال الأزهري في التصريح (٣٥٦/٢): "التجرُّد أمر وجودي، وهو كونه خالياً من ناصب وناصب، لا عدم الناصب والناصب".

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية (١٥١٩/٣): "وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنى، وهو: إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين. وإما تجرده من الجازم والناصب. وهو قول حدَّاق الكوفيين. وبه أقول، لسلامته من النقض، بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو، (هلا تفعل) و(جعلت أفعل) و(مالك لا تفعل) و(رأيت الذي يفعل).

فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها. فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم، لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرُّد من الجازم والناصب".

(٣) قال أبو حيان كما في الأشباه والنظائر (٢٩٦/١): "وليس لهذا الخلاف فائدة، ولا ينشأ عنه حكم نحوي".

وقال صاحب النحو الوافي (٢١٠/٤): "للتحاة جدل عنيف في سبب رفع المضارع؛ أو التجرد - والتجرُّد علامة عدمية - أم هو حلوله محل الاسم، أو الزيادة التي في أوله ... أم ...؟ إلى غير ذلك من آراء متعددة، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التي توجه إليه ... وهذه المعركة الجدلية الشاقة لا طائل وراءها. ومن إضاعة الوقت والجهد الوقوف عندها.

أما حقيقة الأمر فهي أن العربي رفع المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم، ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذلك، وأن المحدثين تابعوا؟ وحاكوهم فيه، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون في عامل الرفع: أهو عديمي أم غير عديمي؟ ويقتضينا الجد ومتابعة ركب الحياة الحضريّة بعلومها وفنونها أن

وما عدا هذين العاملين من العوامل المعنوية فليس بعامل على الصحيح.

الثالث: الطَّلَبُ:

الطَّلَبُ هو إرادة حصول شيء مرغوب فيه بصيغة ما.

وله ثمانية صيغ مشروحة في كتب النحو، وقد نظمها من قال:

مُرَّ وَادْعُ وَأَنَّهُ وَسَلْ وَاغْضُ لِحْضِهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ الْغَنِيِّ قَدْ كُفِّمَلَا
فإذا تقدمت هذه الأشياء على الفعل المضارع وسقط عنه الفاء وقصد به الجزاء فإنه

يكون مجزوماً بالطَّلَبِ، نحو ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي﴾ [الأنعام (١٥١)].

ويشترط في جواب النهي شرطا زائدا، وهو أن يصحَّ تقدير شرط في موضعه مقرونا

بـ(لا) النافية، مع صحَّة المعنى،^(١) نحو: لا تكفر تدخل الجنة، لا تدن من الأسد

تسلم، خلافا للكسائي.^(٢)

نوجه الجهد - ولو كان يسيرا إلى جلائل الأمور.

إن نظرية العامل التي ابتكرها النحاة نظرية بارعة عظيمة، ودليل نبوغ وعبقريّة؛ وطالما امتدحناها ولم ننكر من أمرها إلا التعسف - بغير داع - في تطبيقها، وهذا هو العرض المعيب في جوهرها النفيس.

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/١٥٥١): "ولا يجعل للنهي جواب مجزوم إلا إذا صح المعنى بتقدير دخول (إن) على (لا) نحو: (لا تفعل الشر يكن خيرا لك). فللنهي ههنا جواب مجزوم؛ لأن المعنى يصح بقولك: (إن لا تفعل الشر يكن خيرا لك)، بخلاف قولك: (لا تفعل الشر يكون شرا لك). فإن الجزم فيه ممتنع لعدم صحّة المعنى بقولك: (إن لا تفعل الشر يكن شرا لك)".

(٢) قال الرّضي في شرح الكافية (٢/٢٧٦): "وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد، لو ساعده نقل".

واختلف النُّحاة في كون الطلب عاملاً مستقلاً، أي: جازماً بنفسه، فذهب سيبويه والخليل وابن جنِّي وأبو عليٍّ الفارسي إلى أنه عامل بنفسه. ^(١)

وذهب الجمهور إلى أن المضارع المجزوم بعد الطلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل الشرط موافق للطلب المتقدم، نحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام (١٥١)] أي: (فإن تأتوا أتل..)، وهذا هو الأقرب إلى قواعد القوم.

قال ابن هشام: "وهذا هو المذهب الصحيح". ^(٢)

قلت: لأنه الأصل، ولا يؤتى بالعامل المعنوي إلا إذا تعذر اللفظي، كما سيأتي.

الرابع: الإضافة:

الإضافة لغة: الإمالة، أو الإسناد.

واصطلاحاً: هي إسناد اسم إلى اسم بتنزيله منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه.

ومعنى قولهم بتنزيله منزلة تنوينه أي: في كون الإعراب يقع ما قبل التنوين ولزومها

في حالة واحدة نحو (غلام زيد)، ونحو ﴿بَلْ مَكْرُ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ (٣٣)].

^(١) قال سيبويه في الكتاب (٣/ ٩٤): "وزعم الخليل: أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال اتني آتك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك، وإذا قال: أين بيتك أزرک، فكأنه قال إن أعلم مكان بيتك أزرک؛ لأن قوله أين بيتك يريد به: أعلمني. وإذا قال ليته عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد ههنا إذا عنتي ما أريد في الأمر. وإذا قال لو نزلت فكأنه قال انزل.

ومما جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرَجٍ يُخْرِجُكُمْ مِّنْ عَذَابِ إِلِيمٍ

﴿١٠﴾ تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجُتْهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾﴾ [سورة الصف: ١٠-١١]

فلما انقضت الآية قال: (يعفر لكم)".

^(٢) انظر شرح الشُّذور (ص/ ٣٦٠).

وقد اختلف النحاة في كونها عاملا، فذهب السهيلي وأبو حيان أن الإضافة عامل في المضاف إليه، وليس كذلك،^(١) والصَّحِيح أن عامل المضاف إليه هو المضاف، لأن الضمير قد يتصل به، وسيأتي من قواعدهم أن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وهو قول سيبويه ورجحه المتأخرون.^(٢)

الخامس: التَّبَعِيَّةُ:

التَّبَعِيَّةُ هي صفة تلازم المعاني الإعرابية التي تأخذ حكم ما قبلها في الإعراب مما لها علاقة به، ومواقعها هي النعت والعطف والبيان والتوكيد والبدل.^(٣)

واختلف النحاة **اختلافا طويلا في كونها عاملا**، فذهب الأخفش وغيره أن العامل هي التبعية في بعض التوابع وعندهم تفاصيل لا فائدة فيها، والجمهور ومنهم الخليل وسيبويه يرون أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع،^(٤) وهو الصواب لأنه إذا أمكن إحالة العمل على العامل اللفظي فلا يعدل عنه إلا للضرورة.^(٥)

(١) قال الرُّضِي في شرح الكافية (١/ ٢٧٣): "وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه، فهذا هو المعنى المقتضي، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل".

(٢) قال ابن حمدون في حاشيته على المكوذي (١/ ٣٢٢): "وما قاله سيبويه هو الحق، لأنه إذا كان المضاف إليه ضميرا اتصل بالمضاف، وهو لا يتصل إلا بعامله".

(٣) انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٧٨).

(٤) انظر الصبان (٣/ ٥٨)، والهمع (٢/ ١١٥)، والتصريح (٢/ ١٠٨)، والخضري (٢/ ٥٩٩).

(٥) قال الرضي في شرح الكافية (١/ ٣٠٠): "وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع، عند من قال: العامل في الثاني غير الأول، وامتناعه عند من قال: العامل فيهما هو الأول".

السادس: المخالفة:

معنى المخالفة عندهم عدم المماثلة، ويريدون بذلك مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه. ^(١)

وجعل الكوفيون وغيرهم المخالفة عاملاً في المفعول معه، ^(٢) وفي الفعل المضارع المنصوب بعد (أو) وبعد الواو في الأجوبة الثمانية، وغيرهما. ^(٣)

والصواب ما عليه الجمهور أن **المخالفة ليست بعامل**، لأنه إذا أمكن إحالة العمل إلى العامل اللفظي فلا يعدل عنه إلا للضرورة. ^(٤)

السابع والثامن: الفاعلية والمفعولية:

معنى الفاعلية: هو إحداث الفعل والإسناد إليه. **ومعنى المفعولية:** هو وقوع الحدث عليه.

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش (٢٣٣/١) والأشباه والنظائر للسيوطي (٢٩٦/١).

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٤٤٠/١): "وذهب الكوفيون في المفعول معه إلى أنه منصوبٌ على الخلاف، قالوا: وذلك أننا إذا قلنا: "استوى الماء والخشبة" لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: "استوى الماء واستوت الخشبة"، لأنَّ الخشبة لا تكون مُعَوَّجَةً، فتستوي. فلما خالفه ولم يُشاركه في الفعل، نُصب على الخلاف، قالوا: وهذه قاعدتنا في الظرف، نحو قولك: "زيدٌ عندك".

(٣) قال السيوطي في الأشباه والنظائر (٢٩٦/١): "الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملاً للنصب في الفعل المضارع بعد (أو) وبعد الفاء وبعد الواو في الأجوبة الثمانية".

(٤) قال الرّضي في شرح الكافية (٣٩/٢): "وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف، فيكون العامل معنويّاً، والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي".

وقد ذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، والعامل في المفعول معنى المفعولية، يقول السيوطي في الأشباه والنظائر (١/ ٢٩٧): "ذهب قوم من الكوفيين إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، كذا نقل عنه ابن عمرو وابن النحاس، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية".^(١)

وقوله ظاهر البطلان.^(٢)

التاسع: المجاورة:

هي ظاهرة إعرابية تقتضي خروج الاسم المعرب عما يجب له من علامة الإعراب إلى ما يوافق الاسم الذي جاوره في علامة إعرابه.^(٣)

ومثاله: (هذا حجر ضب خرب)، كان الأولى أن يقال: (خرب)، بالرفع، لأن كلمة (خرب) صفة للحجر المرفوع، لا صفة للضب المخفوض، إذ لا يوصف الضب بالخرب، وإنما خفضت كلمة (خرب) لمجاورتها لكلمة مخفوضة، وهي (ضب)، كما قيل: قد يُؤخذ الجار بجرم الجار.

(١) قال ابن فلاح: "ورد ذلك بأن العامل اللفظي مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه".

(٢) قال الأنباري في الإنصاف (١/ ٦٦): "وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا يرتفع ما لم يُسم فاعله نحو "ضرب زيد" لعدم معنى الفاعلية، وأن يُنصب الاسم في نحو (مات زيداً) لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو (مات زيد) مع عدم معنى الفاعلية؛ دلّ على فساد ما ذهب إليه. والله أعلم".

(٣) انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ١٣٩).

ومن أمثلتها في القرآن عند جماعة من العلماء قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة (٦)]، في قراءة الجر، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود (٢٦)].

وقد اختلف العلماء في إثبات هذا العامل اختلافا كثيرا، فذهب جماعة من المفسرين وغيرهم إلى إثبات هذا العامل، وقالوا: إنه أسلوب عربي شائع،^(١) بينما رأى كثير من النحويين عدم إثباته، أو أنه ضعيف لا يقاس عليه.^(٢)

(١) قال ابن كثير في تفسيره (٤٧ / ٣): عند قول الله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة (٦)] "وإنما جاءت هذه القراءة بالخفض إما على المجاورة وتناسب الكلام كما في قول العرب: جحر ضب خرب، وكقوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سَنَدُسٌ خَضَرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [الإنسان: ٢١] وهذا ذائع شائع في لغة العرب سائغ".

وقال الشنقيطي في أضواء البيان (٣٣١ / ١): "والعرب تخفض الكلمة لمجاورتها للمخفوض، مع أن إعرابها النصب، أو الرفع. وما ذكره بعضهم من أن الخفض بالمجاورة معدود من اللحن الذي يتحمل لضرورة الشعر خاصة، وأنه غير مسموع في العطف، وأنه لم يميز إلا عند أمن اللبس، فهو مردود بأن أئمة اللغة العربية صرحوا بجوازه. ومن صرح به الأخفش، وأبو البقاء، وغير واحد. ولم ينكره إلا الزجاج، وإنكاره له، مع ثبوته في كلام العرب، وفي القرآن العظيم، يدل على أنه لم يتبع المسألة تتبعاً كافياً.

والتحقيق: أن الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية، وأنه جاء في القرآن لأنه بلسان عربي مبين". وانظر المغني لابن قدامة (٩٩ / ١).

(٢) قال ابن جني في المحتسب (٢٩٧ / ٢): "إن الخفض بالجوار في غاية الشذوذ".

وقال البغدادي في خزانة الأدب (٣٢٤ / ٢): "إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائز في كلام العرب". وقال صاحب النحو الوافي (٣٣٥ / ٢): "والواجب التشدد في إغفاله، وعدم الأخذ به مطلقاً، أما الداعي لاختاذه سبباً للجر عند القائلين به فهو أنه في أمثلة قليلة وبعضها خطأ، أو مشكوك في صحة نقله عن العرب،... واتفق كثير من الأئمة على أن الجر بالمجاورة ضعيف، أو ضعيف جداً، وعلى هذا لا يصح القياس عليه، وإنما يقتصر على الوارد فيه، المسموع عن العرب".

والذي أراه أن هذه المجاورة بذاتها ثابتة في لغة العرب بلا مدافعة، ولكن لا يعتقد أنها عامل مستقل، بل يقال: عاملها عامل جارها على سبيل التوسُّع. ^(١)

العاشر: التَّوَهُّمُ:

التَّوَهُّمُ ظاهرة إعرابية تقتضي خروج الاسم المعرب عما يجب له من علامة الإعراب إلى شيء وقع في خيال المتكلم أنه موجود وليس بموجود.

فمثلاً قول القائل: (ليس المؤمن متأخراً عن إغاثة الملهوف) فكلمة (متأخراً) خبر (ليس)، وهو منصوب، ويجوز أن تزداد الجر في أول الخبر، فنقول: (ليس المؤمن بمتأخر عن إغاثة الملهوف)؛ فتكون كلمة: (متأخر) في الظاهر مجرورة بالباء الزائدة، لكنها في التقدير في محل نصب، لأنها خبر (ليس).

فإذا عطفنا على الخبر المجرور بالباء الزائدة كلمة أخرى، بأن قلنا: (ليس المؤمن بمتأخر وقاعد عن إغاثة الملهوف) فإنه يجوز في المعطوف - وهو كلمة: (قاعد) مثلاً - الجر تبعاً للمعطوف عليه المجرور في اللفظ، كما يجوز نصبه، تبعاً للمعطوف عليه المنصوب محلاً، لأنه خبر (ليس).

فالمعطوف في المثال السابق يجوز نصبه تبعاً لمحل الخبر، كما يجوز جره تبعاً للفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة المذكورة في الجملة، والتي يجوز زيادتها في مثل هذا الخبر، لكن إذا خلا الخبر منها، فكيف نضبط المعطوف عليه؟ أيجوز النصب والجر مع عدم

(١) قال صاحب الكواكب (ص/ ٣٤٦): "وأما الجر بالمجاورة ... فلا يحسن عدّه قسماً مستقلاً، لأن حركة الجوار مجرد إتباع، فلا عامل لها ألبتة، أو عاملها عامل جارها توسُّعاً، وعلى القولين فحركة الإعراب فيه مقدّر منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الجوار".

وجودها كما كانا جائزين عند وجودها؟ يقول أكثر النحاة: نعم. فيصح أن نقول: (ليس المؤمن متأخراً وقاعداً عن إغاثة الملهوف)، أو: (ليس المؤمن متأخراً وقاعداً) بنصب كلمة: (قاعد) أو جرّها؛ فالنصب لأنها معطوفة على الخبر المنصوب مباشرة؛ ولا عيب في هذا. والجرّ لأنها معطوفة على خبر منصوب في التقدير على تخيل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائدة؛ فكأن المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائدة مع أنها غير موجودة بالفعل، وتوهم أنها ظاهرة في أول الخبر؛ ولذا يسمونه: (العطف على التوهم).^(١)

وقد اختلف النحاة في إثبات هذا العامل، فذهب الجمهور إلى أنه ليس بعامل قياسي،^(٢) حتى قال صاحب النحو الوافي (٣/ ٤٥١): "والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب (المجاورة)، والنوع الآخر الذي سببه: (التوهم) جديران بالإهمال، وعدم القياس عليهما، بل عدم الالتفات إليهما مطلقاً - كما قال بعض المحققين ممن سجلنا رأيهم".^(٣)

(١) هذا توضيح جميل للأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (١/ ٦٠٩) نقلته بتمامه في المتن لفائدته.

(٢) قال الدماميني كما في حاشية الصبان (١/ ٣٦٨): "والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس".

(٣) وقال أيضاً (١/ ٦٠٩): "ومن العجب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له، ويبنى عليه آثاراً. وهذا أمر يجب الفرار منه - كما قلنا -؛ لما فيه من البعد، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية، لا خير فيها. فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن تقتصر عليه في الوارد، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس، إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاته. وهذا الرأي السديد لبعض النحاة الأقدمين تستريح النفس إليه وحده، ولا فرق فيه بين العطف على خبر "ليس" أو "ما" أو غيرهما من الأخبار التي تزداد في أولها الباء جوازاً".

وقال أيضاً (٢/ ٤٣١): "الجر على "التوهم"، ومن صواب الرأي إهماله، وعدم الاعتداد به".

وظاهر كلام سيبويه^(١) وابن مالك إثباته،^(٢) وهو اختيار الفراء،^(٣) والبقاعي،^(٤) والذي يظهر لي أنه وارد في اللغة، ولا يجوز إنكاره إلا أنه لا يجعل عاملاً مستقلاً، وإنما العامل هو المتوهم لا التوهم نفسه،^(٥) والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

وهذه بعض العوامل المعنوية التي **نَصَّ العُلَمَاءُ عليها**، وهي أشهر ما ذكره من تلك **العوامل المعنوية**، وقد وجدت ما في أكثرها من الضعف، فما لم نذكره أضعف مما ذكرناه، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.



(١) ففي كتاب سيبويه (١/ ١٥٤-١٥٥): "فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً ومثله قول الأحوص:

مشائيم ليسوا بمصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها
حملوه على ليسوا بمصلحين ولست بمدرك".

(٢) ففي التسهيل لابن مالك (ص/ ٥٨): "وقد يجز المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها".

(٣) قال إبراهيم بن أصبغ الأزدي: "لا أعلمه من قول س إلا في ليس دون ما". ووجدت بخط أستاذنا أبي جعفر بن الزبير ما نصه: "إذا عطفت على الخبر، وكان حرف العطف غير موجب، والخبر منصوب، نصبت، وحكي س الخفض على التوهم، وجعله الفراء قياساً" انظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان (٤/ ٣١٦).

(٤) قال أبو البقاء في الكليات (ص/ ١٠١٠): "وَلَيْسَ المرَاد بالتوهم الغلط، بل المرَاد العطف على المعنى، أي: جوز العرب في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه فعطف ملاحظاً له، وهو مقصد صواب".

(٥) قال صاحب الكواكب (ص/ ٣٧٤): "وأما الجرُّ على التوهم فلا يحسن عدّه أيضاً قسماً مستقلاً، وذلك لأن عامله هو ذلك العامل المتوهم، لا التوهم نفسه، لأن حركة إعرابه الأصلي مقدّرة فيه".

القسم الثاني: العوامل اللفظية:

وهي لغة: هو المنسوب إلى اللفظ.

واصطلاحاً: ما يكون للسان فيه حظ. ^(١)

ومعنى هذا أنه العامل الذي يكون اللسان فيه حظ من اللفظ، ويعرف النطق به. ^(٢)

والعامل اللفظي ينقسم إلى نوعين: سماعي وقياسي.

النوع الأول: العامل السماعي:

وهو لغة: المنسوب إلى السماع.

واصطلاحاً: هو الذي يتوقف إعماله على السماع.

وحقيقته: أنه كل كلمة عُلِمَ عملها في غيرها سماعاً من العرب، ولا تندرج تحت قاعدة كلية معينة، ولكن ألفاظها محصورة معينة. ^(٣)

ومعنى هذا أنك لا تستطيع أن تعمل الجرّ مثلاً إلا بالحروف التي سُمعت عن العرب إعمالها، ولا يقاس عليها غيرها من بقية الحروف في هذا العمل.

أنواعه:

أنواع العوامل السماعية ليس كما يدعيه كثير من المصنّفين؛ لأن المعتبر في هذا الباب أن ما كان عمله واحده يجعله نوعاً واحداً وإن اختلف بعض أحكامها، فهذا للنحاة،

(١) تسريح الغوامل (ص/ ٤٨٩).

(٢) كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٩٨).

(٣) كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٩٨).

ولنا النظر في العمل فقط؛ لأن الأدوات هي مجموعة من العوامل أو الألفاظ التي لها معنى متقارب أو عمل واحد، كأدوات الجرّ، والجزم، والنصب، ونحو ذلك.

فعلى هذا فأنواع العوامل السماعية سبعة، وهي:

الأوّل: حروف الجرّ، وعددها عشرون حرفاً نظمه ابن مالك بقوله:

هاك حروف الجرّ وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على
مذ منذ ربّ اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعلّ ومتى
وزيد (لولا، ها).

والثاني: الحروف المشبّهة بالفعل: وعددها ستة (إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعلّ) ويحمل عليها اثنان وهما: (لا) التي لنفي الجنس (وعسى) عند بعض النحاة.

والثالث: المشبّهات بـ (ليس): وعددها أربعة على المشهور (إن، وما، ولا، ولات).

والرابع: نواصب المضارع: وعددها أربعة (أن، لن، اذن، كي)، وزاد الكوفيون بعض الأدوات، والظاهر أنها تنصب بـ (أن المضمر).

والخامس: جوازم الفعل المضارع: وعددها على المشهور (١٨) أداة، أربعة منها أحرف تجزم فعلا واحدا، وهي (لم، لما، لام الطلب، لا النهي)، وما بقي تجزم فعلين وهي إحدى عشرة أداة (إن، اذما، من، ما، مهما أي، متى، أيان، أين، حيثما، وأنى) وزاد الكوفيون (كيفما، وإذا).

والسادس: الأفعال الناقصة: وهي تنقسم إلى قسمين: أ) كان وأخواتها. ب) أفعال المقاربة وتسمّى (كاد وأخواتها).

فكان أخواتها (١٣) على الأصالة ويحمل عليها (١٠) تكون بمعنى صار.
وأما أفعال المقاربة فهي كثيرة أوصلها بعضهم إلى نيف وعشرين كما أفاده الفاكهي
في شرح المتمة، والمشهور منها ثلاثة للمقاربة، وثلاثة للرجاء، وثمانية للشروع، والله
سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

والسابع: العدد الذي ينصب تمييزه: من (١١-٩٩) صريحًا، وكم، كأين، كذا)

كناية والله سبحانه وتعالى أعلم.

النوع الثاني: العامل القياسي:

وهو لغةً: ما نُسب إلى القياس، **واصطلاحًا:** هو الذي لا يتوقف إعماله على السماع.
وحقيقته: أنه كل كلمة عرف تأثير جنسها في غيرها سماعًا عن العرب، وألفاظها
غير محصورة، ولكنها داخلية تحت قاعدة كلية معينة.

بمعنى **أنك إذا سمعت** فعلًا من الأفعال المتعدية مثلًا رفعت له فاعلاً، ونصبت له
مفعولًا، نحو (وصل أحمد المسجد) ولو أنك لم تسمع هذا التركيب من العرب، من
غير توقف على السماع واحتياج إليه.

أنواعه:

أنواع القياسي فيما يظهر أحد عشر عاملاً، وهي كالتالي:

الأول: الفعل، وهو الأصل في العمل كما سيأتي، وأعماله ثلاثة: رفع الفاعل ونائبه،
ونصب المنصوبات كالمفاعيل، والحال والتمييز والمستثنى، وتعلق الظرف والجار
والمجرور.

والثاني: اسم الفاعل، وعمله كعمل فعله الذي صيغ منه، ولعمله شرطان إذا لم يقترن بـ (أل) عند البصريين:

الأوّل: أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو اسم مخبر عنه، أو موصوف، أو غير ذلك.
والثاني: أن يدل على الحال والاستقبال، وهذا معروف في كتب النحو.

ومنه صيغ المبالغة وهي **خَمْسَةُ أَوْزَانٍ** معروفة (فعّال، مفعال، فعول، فَعِيل، فعِل) وحوّل من اسم الفاعل إلى هذه الصيغة للدلالة على المبالغة والتكثير.

والثالث: اسم المفعول، وعمله كعمل الفعل المغير الصيغة، ويشترط في عمله شروط اسم الفاعل، ولا بُدّ أن يكون فعله متعدّيًا، فإن كان فعله الذي أخذ منه لازماً فلا يأخذ نائب الفاعل مفعولاً به، وإنما ينوب عن الفاعل في هذه الحالة: المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور. والله أعلم.

والرابع: اسم الفعل، ويعمل كفعله، فيعمل عمل الأفعال الذي يدلّ عليها من جهة المعنى، وله بعض التفصيلات المذكورة في كتب النحو.

والخامس: المصدر، ومنه اسم المصدر، ويعمل كعمل فعله متعدّيًا ولزومًا.

والسادس: الصفة المشبهة، وتعمل كعمل اسم الفاعل المتعدي، وإن كان فعلها لازماً، ومعمولها له ثلاثة أوجه مبينة في كتب النحو، والله أعلم.

والسابع: اسم التفضيل، وهو من أضعف المشتقات عملاً، ولذلك نقل الإجماع على أنه لا يعمل في المفعول به ^(١) وهكذا المصدر والمفعول معه على الصحيح، والأصل أنه

(١) فيه نظر فقد نقل الخلاف في هذه المسألة. انظر حاشية شيخنا على القطر (٢/ ٣٣٨).

يرفع ضميرا مستترا وجوبًا إلا في مسألة الكحل فيرفع اسما ظاهرا، والله أعلم بالصواب.

والثامن: المضاف: وعمله فيه خلاف كما تقدّمت الإشارة إليه، والذي عليه سيبويه وجمهور المتأخرين أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لا الإضافة، والله أعلم.

والتاسع: الجارّ والمجرور والظرف، وعملهما أنهما يرفعان الفاعل فقط كالفعل اللازم، وفيه خلاف وقول المحققين هو إعمالهما، والله أعلم.

والعاشر: الاسم التام، كالذي ينصب التمييز الذاتي غير العدد، وهي المقادير، وشبهه، وفروع التمييز.

وزاد بعضهم الاسم المؤوّل بالمشتق، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

تَقْسِيمُ الْعَامِلِ بِاعْتِبَارِ عَمَلِهِ

ينقسم العامل باعتبار عمله إلى أربعة أقسام، لأن العمل وهو الإعراب لا يكون غير هذه الأربعة، وهي الرفع، والنصب، والخفض، والجزم.

القسم الأول: عامل الرفع:

وهو ما يؤثر في الكلمة أو ما ينوب عنها فيجعلها مرفوعة لفظاً أو تقديراً، أو محلاً أو حكماً. (١)

وقولهم: (ما ينوب عنها) يريدون به المصادر المؤولة والجمل التي في محل رفع.

أنواعه:

العوامل التي تعمل الرفع، ويكون ما بعدها مرفوعاً ثمانية إجمالاً على الصحيح:

الأول: الابتداء / يرفع المبتدأ.

والثاني: المبتدأ / يرفع الخبر.

والثالث: الفعل التام / يرفع الفاعل.

والرابع: الفعل الناقص / يرفع الاسم.

والخامس: الاسم المشتق المشابه للأفعال / كالفعل.

والسادس: الحروف المشبهة بليس / ترفع الاسم.

والسابع: إن وأخواتها / ترفع الخبر.

والثامن: التجرد عن النواصب والجوازم / يرفع الفعل المضارع.

□

(١) انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٣٢٧).

القِسْمُ الثَّانِي: عَامِلُ النَّصْبِ:

وهو ما يؤثر في الكلمة أو ما ينوب عنها فيجعلها منصوبة لفظاً أو تقديراً، أو محلاً أو حكماً.

أنواعه:

العوامل التي تنصب الكلمة أو تجعلها في محل **نصب سبعة إجمالاً** على الصحيح:

الأوّل: الفعل التام/ ينصب المفاعيل والمنصوبات.

والثاني: الفعل الناقص / ينصب الخبر.

والثالث: إن وأخواتها/ تنصب الاسم.

والرابع: المشبهات بليس / تنصب الخبر.

والخامس: حروف النواصب/ تنصب الفعل.

والسادس: الاسم المبهم/ ينصب التمييز.

والسابع: الاسم المشتق المشابه للأفعال/ كعمل فعله.

وزاد بعضهم نزع الخافض فإنه ينصب بعد نزعه، والصواب أن العامل هو الفعل قبله، والله أعلم.

القِسْمُ الثَّالث: عَامِلُ الْخَفْضِ:

وهو ما يؤثر في الكلمة أو ما ينوب عنها فيجعلها مجرورة، لفظاً أو تقديراً، أو محلاً أو حكماً.

أنواعه:

الأَوَّلُ: حروف الجر/ يخفض جميع الأسماء.

والثَّانِي: الاسم المضاف / يخفض المضاف إليه.

القِسْمُ الرَّابِعُ: عَامِلُ الْجَزْمِ:

وهو ما يؤثر في الفعل المضارع أو ما ينوب عنه فيجعله مجزومًا لفظاً أو تقديرًا، أو

محلاً أو حكماً.

وعامله هو الجوازم، سواء كانت أسماء أو أفعالاً.



الفصل الثاني: المعمولُ وحقيقته

المعمول لغة: هو المتأثر الذي يعمل فيه العامل.

وإصطلاحاً: ما يوجد فيه أثر العامل لفظاً أو تقديراً أو محلاً. (١)

وقيل: كلمة أو ما ينوب عنها صحَّ دخول العامل عليها. (٢)

وللمعمول تقاسيم كثيرة، أهمها ثلاثة:

(١) انظر تحفة الإخوان على عوامل البركوي (ص/ ١٢٩).

(٢) والمراد بقوله: (أو ما ينوب عنها) ما يصلح أن يحلَّ محلَّها من مصادر مؤولة أو جمل.

انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ١٥١).

تَقْسِيمُ الْمَعْمُولِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ

ينقسم **المعمول** باعتبار ذاته إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما لا يكون معمولاً أصلاً، وهما اثنان: الحرف، وفعل الأمر عند البصريين.

والثاني: ما يكون معمولاً دائماً، وهما اثنان: الاسم مطلقاً، والفعل المضارع.

والثالث: ما كان الأصل فيه ألا يكون معمولاً، ولكن قد يقع موقع القسم الثاني

فيكون معمولاً، وهما اثنان:

الأوّل: الماضي، فالأصل فيه ألا يكون معمولاً، لكن قد يقع موقع الفعل المضارع

فيكون معمولاً، وذلك إذا وقع بعد أدوات النواصب والجوازم، فيكون في محلّ نصب

أو جزم، أما كونه يقع في محلّ جزم فقد أثبتته النحاة،^(١) وهو موجود في القرآن، نحو:

﴿وَلَئِنْ عُدْتُمْ عِدًّا﴾ [الإسراء (٨)].

وأما كونه يقع في محلّ نصب فقد أنكره النحاة حتى ذكر ابن هشام في المغني

(١/١١٧) أنه لا قائل به، ولذلك ردّ الدسوقي على الأزهري حين قال في شرح

الآجرومية في بعض النسخ: "(أن) تنصب المضارع لفظاً، والماضي محلاً"، لأجل

كلام ابن هشام.^(٢)

والحق أنه لا مانع من ذلك، فإن العرب تقول: (أعجبني أن ضربت وتقتل)،

فتنصب المضارع عطفاً على الماضي، وقد أثبت ذلك إمام من أئمة النحاة ممن هو

(١) انظر المغني لابن هشام (١/١١٧) مع شرح الخطيب.

(٢) انظر حاشية الدسوقي المغني.

مقارب لابن هشام في الزمن، وهو البركوي المتوفى (٩٨١هـ) في إظهار الأسرار، ولم أر من نبّه على ذلك غيري، فتأمّل، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ^(١)

والثاني: الجملة، فالأصل فيها ألا يكون لها محلٌّ من الإعراب، كالحرف تماماً، لأنها جملة، والإعراب للمفردات، ولكن قد تقع بعض الجمل موقع المفرد فيكون لها محلٌّ، وسيأتي في الباب الذي يلي هذا الباب بيان الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب.



(١) انظر إظهار الأسرار (ص/ ٦٦).

تَقْسِيمُ الْمَعْمُولِ بِاعْتِبَارِ مُبَاشَرَتِهِ لِلْعَامِلِ

ينقسم المفعول باعتبار مباشرته للعامل على قسمين:

الأول: أصليٌّ، وهو ما يكون فيه العامل مؤثراً بغير واسطة بينهما يعمل فيه أولاً، كتأثير الفعل في فاعله، نحو: قام زيد، ويسمى المفعول بالأصالة، ويدخل في جميع المفعولات إلا التوابع.

والثاني: تبعيةً، وهو ما يكون العامل فيه مؤثراً بواسطة موافق للمتبوع في الإعراب، نحو: (عمرو) من: خرج زيد وعمرو، والمراد بالتبعية التوابع الخمسة، النعت والبيان والبدل والنسق والتوكيد، ويسمى المفعول بالتبعية. ^(١)



(١) انظر إظهار الأسرار (ص/ ٦٧).

تَقْسِيمُ الْمَعْمُولِ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّهِ

ينقسم المعمول باعتبار محله إلى أربعة أقسام على حسب أنواع الأعراب:

الأول: معمول مرفوع، وهذه المعمولات لا تخرج إما أن تكون أسماء أو أفعالاً، والفعل يكون مرفوعاً في حالة واحدة، وهي إذا تجرد من الناصب والجازم.

وأما الأسماء فتكون مرفوعة في مواضع عشرة وهي: المبتدأ، والخبر، واسم كان وأخواتها، واسم أفعال المقاربة، واسم الحروف المشبهة بليس، وخبر إن وأخواتها، وخبر (لا) التي لنفي الجنس، والفاعل، ونائبه، والتابع للمرفوع.

والثاني: معمول منصوب، ويكون اسماً وفعلًا، كالمعمول المرفوع، فالفعل يكون منصوباً إذا دخل عليه إحدى النواصب الأربع.

وأما **الاسم** فيكون منصوباً في خمسة عشر موضعاً وهي: خمسة من المفاعيل، ثم المشبه بالمفعول به، والحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر كان وأخواتها، وخبر الحروف المشبهة بليس، وخبر أفعال المقاربة، واسم (إن) وأخواتها، واسم (لا) التي لنفي الجنس، والتابع للمنصوب.

والثالث: معمول مجرور، ولا يكون إلا اسماً، وهو على ثلاثة أنواع: ١- المجرور بالحرف. ٢- المجرور بالضاف. ٣- التابع للمجرور. (١)

والرابع: معمول مجزوم، وهو لا يكون إلا فعلًا، وهو الفعل المضارع إذا دخل عليه أدوات الجزم، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) قد تقدم أن التبعية ليس بعامل على الصحيح.

تَنْبِيْهُ: خُلَاصَةُ مَعْمُولَاتِ اللُّغَةِ: أن الكلمة لا تخرج عن ثلاث: اسم، وفعل،

وحرف.

فالحرف لا يكون معمولاً أبداً، والاسم يكون معمولاً مطلقاً، وله ثلاثة مواضع، فيكون مرفوعاً في مواضع عشرة، ومنصوباً في خمسة عشر موضعاً، ومجروراً في ثلاثة مواضع، وكلها تقدّمت الآن.

وأما الفعل فإن كان أمراً فلا يكون معمولاً عند البصريين، وأما عند الكوفيين فهو كالمضارع.

والماضي الأصل فيه ألا يكون معمولاً إلا في موضعين: بعد أداة النصب والجزم وأما المضارع فله ثلاثة مواضع: يكون مرفوعاً إذا تجرد عن النواصب والجوازم، ويكون منصوباً أو مجزوماً إذا وقع بعد أداة النصب والجزم.

هذا في المفردات وأما الجملة وشبهها فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله. ^(١)



(١) شبه الجملة لا بد أن تكون معمولاً لأنها شبهت بالمفرد، وأما الجملة فإن وقعت موقع المفرد تكون معمولاً وإلا فلا.

الفصل الثالث: العمل وحقيقته

المراد بالعمل هنا هو الإعراب، وهو الأثر الحاصل بتأثير العوامل من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم.^(١)

فما يحصل بسبب العوامل في الكلمات هو العمل الذي يحتاج من المعرب إلى تركيز وتأمل لأهميته.

ولهذا العمل وهو الإعراب تقاسيم كثيرة، أهمّها ثلاثة:

(١) قد يقال: العمل أعم من ذلك، لأنه يدخل في ذلك التغيرات التي تحصل للمبنيات، ويحاج عن ذلك بأن هذه التغيرات في المحل، لا في اللفظ، والإعراب قد تكون في المحل كما سيأتي.

تَقْسِيمُ الْعَمَلِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ

ينقسم العمل بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام، لأن الأشياء التي تعرب بها الكلمات لا تخرج عن ثلاث، وهي الحركة، والحرف، والحذف.

أَمَّا الحركات التي تعرب بها المعربات فهي ثلاثة، وهي: الضمة، والفتحة، والكسرة. (١)

وَأَمَّا الحروف فهي أربعة، وهي: الواو، والألف، والياء، والنون، أي: ثبوتها. (٢)

وَأَمَّا الحذف فلا يعرب به من الكلمات إلا الفعل المضارع، وهو على ثلاثة أنواع: (٣)

الأوّل: حذف الحركة، وهو السكون. (٤)

والثاني: حذف حرف العلة من آخر الكلمة. (٥)

-
- (١) الحركة لغة: ضدّ السكون، ويعنى به انتقال الشيء من حالة، وعرفه بعضهم: المقدار من الزمن الذي يستغرقه قبض الأصبع أو بسطها.
- واصطلاحاً: هي مدّ حرف ما بالنطق نحو الألف أو الياء أو الواو هو نصف ما تحتاجه هذه الحروف. كيف نتعلم الإعراب.
- (٢) الحرف لغة: حافة الشيء وجانبه، واصطلاحاً: هو الحرف الذي ينوب عن الحركة في بعض الكلمات للدلالة على تأثير العوامل.
- (٣) الحذف لغة: الاستغناء عن الشيء، واصطلاحاً: هو قطع الحركة وسقوط حرف العلة أو النون في بعض الكلمات للدلالة على تأثير العوامل. حاشية العلامة أبي النجاء على الأجرومية (ص/ ٧٢).
- (٤) وإطلاق النحاة على السكون بأنه حركة فهو من باب التوسع وإلا في الأصل هو ليس بحركة، لأنه عدم والحرف وجود، فكيف يطلق على المعدوم أنه موجود؟.
- (٥) وذلك إذا كان آخر الفعل حرف علة، وليس هذا الحذف واجباً، بدليل قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تَنُمِي بما لاقت لبون بني زياد

والثالث: حذف النون من الأمثلة الخمسة. ^(١)



وقوله:

هَجَوْتُ زَبَانَ ثَمَّ جِئْتُ مَعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

وقوله:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَقِي وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكِي
انظر شرح التسهيل لابن مالك (٥٦/١) وشرح المفصل لابن يعيش (٤٩٣/٥).

(١) ويسمى الأفعال الخمسة، ويحذف منها النون في حالتي النصب والجزم.

تَقْسِيمُ الْعَمَلِ بِاعْتِبَارِ صِفَتِهِ

ينقسم العمل باعتبار الصِّفة إلى أربعة أقسام:

الأول: الإعراب اللفظي:

وهو التغير الذي يقع في آخر الكلمة، بسبب العوامل الداخلة عليه، ولا يمنع من النطق به مانع، نحو: ﴿وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾ [الأنعام (١٢٨)]، وهذا هو الأصل في الكلمات المعربة. (١)

الثاني: الإعراب التقديري:

وهو التغير الذي يقع في آخر الكلمة، بسبب العوامل الداخلة عليه، ويمنع من التلفظ به مانع من تعذر، أو استثقال، أو مناسبة، أو غيرها، نحو: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة (٥١)]. (٢)

ويدخل في مواضع معينة من الكلمات المعربة، التي لا تتغير آخرها، وهي إحدى عشرة موضعاً على المشهور:

الأول: الاسم المقصور، نحو: ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَنَاتِ﴾ [سورة البقرة: ٨٧].

(١) قال الأزهري في شرح الأجرومية (ص/ ٤٦) مع حاشية أبي النجا: "وكيفية الإعراب اللفظي أن تقول في نحو: يضرب زيد، يضرب فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والعامل فيه الرفع التجرد من الناصب والجازم، وزيد فاعل ليضرب، وهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره".

(٢) أي: أن العلامة الإعرابية لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب؛ بسبب أن ذلك الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، كالألف في مثل: إن الهدى هدى الله، واستجب لداعي الهدى. النحو الوافي (١/ ٨٤).

والثاني: الاسم المنقوص، نحو: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَّكُرٍ﴾

﴿٦﴾ [القمر (٦)].

والثالث: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنِّي أَبْنَى مِنْ أَهْلِي﴾ [هود

(٤٥)].

والرابع: الفعل المعتل بالواو، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوًا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس (٢٥)].

والخامس: الفعل المعتل بالياء، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر (٢٠)].

والسادس: الفعل المعتل بالألف، نحو: ﴿سَيَذْكُرُ مَنْ يَخْشَى﴾ ﴿١٠﴾ [الأعلى (١٠)].

والسابع: الاسم المحكي، كأن يقول لك قائل: (رأيت زيدا)، فتقول له: (من زيدا؟) بالنصب، مع أنه خبر. ^(١)

والثامن: الموقوف عليه، كأن تقول: (جاء محمد) بالسكون حين تقف عليه. ^(٢)

والتاسع: الحرف المدغم في مثله، نحو: (يقول له صاحبه) بإدغام لام (يقول) في لام (له). ^(٣)

(١) وإعرابه أن تقول: زيد خبر المبتدأ الذي هو (من) مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (ص/ ٩٥).

(٢) وإعرابه أن تقول: مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الإنباع. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (ص/ ٩٥).

(٣) وتقول في إعرابه: يقول فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها السكون المأتي به للإدغام. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (ص/ ٩٥).

والعاشر: الاسم الذي أتبع آخره حركة ما بعده، كقراءة من قرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال من (الحمد) إتباعاً لكسرة اللام بعدها، مع أن (الحمد) مبتدأ، فحقه الرفع، كما في قراءة الجماعة. (١)

والحادي عشر: ما سُكِّنَ آخره لأجل التخفيف، كقراءة من قرأ ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة (٥٤)] بسكون الهمزة، ونحو: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام (١٠٩)]، بسكون الراء في (يشعركم). (٢)

وإنما جعل **التَّغْيِيرَ مَقْدَرًا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ**، ولم يجعل مبنياً لأنه لم يوجد ما يقتضي بناءها، وهو الشبه بالحرف، ولأنه يثنى بعضها ويجمع، والتصريف خاص بالأسماء المعربة.

الثالث: الإعراب المحلي:

وهو التغير الذي يقع في محلّ الكلمة وموقعها الإعرابي، بسبب العوامل الدّاخلية عليه، وهو خاصٌّ بالمبنيّات التي يتقدّم عليها العوامل، وبعض الجمل. (٣)

(١) وتقول في إعرابه: الحمد مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الإنباع. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (ص/ ٩٥).

(٢) وتقول في إعراب الكلمة الأولى: (بارئكم) مجرور بـ(إلى) وعلامة جره كسرة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالسكون المائيّ به لأجل التخفيف. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (ص/ ٩٥).

(٣) يتردد على ألسنة المعربين أن يقولوا في المبنيات، وفي كثير من الجمل المحكية وغير المحكية، إنه في محلّ كذا - من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم ... فما معنى أنه في محلّ مُعَيَّن؟ فمثلاً: يقولون في (جاء هؤلاء) إن كلمة: (هؤلاء) مبنية على الكسر في محل رفع فاعل - وفي: (قرأت الصحف من قبل) إن كلمة: (قبل) مبنية على

وإنما يدخل الإعراب المحلّي في ثلاثة مواضع فقط:

الأوّل: المبنّيات التي طرأ عليها البناء، وهي الفعل المضارع الذي اتصل به نون التوكيد المباشر، أو نون النسوة، وكذلك الأسماء المبنية كالضمائر، والإشارات، والموصولات، والاستفهام، والشرط، وأسماء الأفعال، وأسماء العدد المركّب من (١١-٩٩) ما عدا (١٢)، والعلم المختوم بـ(ويه)، والظروف المركّبة (صباح مساء)، وغيرها كثير.

والثاني: الماضي إن دخل عليه أدوات النصب والجزم.

والثالث: الجمل التسعة التي لها محلّ من الإعراب، والله أعلم. ^(١)

الرابع: الإعراب الحكمي:

وهو التغير الذي يقع في الكلمة باعتبار الحكم الأصلي، ويدخل في الأسماء المعربة صحيحة الآخر المتأثرة بعاملين، بشرط ألا يظهر في آخر الكلمة المعربة علامتان مختلفتان للإعراب، نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة (١٩)]. ^(٢)

-
- الضم في محل جر، وفي: (رأيت ضيفاً يتسم)، إن الجملة المضارعية في محل نصب صفة ... وهكذا.
- المراد من أن الكلمة أو الجملة في محل كذا، هو أننا لو وضعنا مكانها اسماً معرباً لكان مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً. وفي بعض الحالات لو وضعنا مكانها مضارعاً معرباً لكان منصوباً أو مجزوماً، فهي قد حلّت محل ذلك اللفظ المعرب، وشغلت مكانه، وحكمه الإعرابي الذي لا يظهر على لفظها. النحو الوافي (١/ ٨٤).
- (١) هذا ولا يمكن إغفال الإعراب المحلّي والتقدير، ولا إهمال شأنها، إذ يستحيل ضبط توابعها - مثلاً - بغير معرفة الحركة المقدرة أو المحكية بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل أو مفعول، أو مبتدأ، أو: مضارع مرفوع - وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منها. " النحو الوافي (١/ ٨٥).
- (٢) ومن أمثلته: ما جاءني من كتاب، فكلمة "كتاب" مجرورة بالحرف: "من" الزائد. وهي في حكم رفع فاعل

وقلّ من ذكر هذا النوع، بل يدخلون في الإعراب المحليّ، ومنهم من يدخله في الإعراب التقديري، وفيه نظر. ^(١)



للفعل: "جاء". وقد تحقق الشرط فلم يجتمع في آخرها علامتان ظاهرتان للإعراب. النحو الوافي (١/ ٨٤).
 (١) وفي النحو الوافي للأستاذ عباس (١/ ٨٥): "وهناك رأي آخر لا يجعل الإعراب المحلي مقصوراً على المبني وبعض الجمل - كرأي الأكثرية - وإنما يدخل فيه أيضاً بعض الأسماء المعربة صحيحة الآخر المتأثرة بعاملين، بشرط ألا يظهر في آخر الكلمة المعربة علامتان مختلفتان للإعراب... وأصحاب الرأي الأول يدخلون هذا النوع في التقديري فيقولون في إعرابه: مجرور لفظاً مرفوع تقديراً... والخلاف لفظيٌّ. ولعل الأخذ بالرأي الثاني أنفع، لأنه أعمّ".

تَقْسِيمُ الْعَمَلِ بِاعْتِبَارِ نَوْعِهِ

العمل باعتبار نوعه ينقسم إلى أربعة أقسام معروفة عند المبتدئين، وهي كالتالي:

الأوَّل: الرَّفْع: (١)

وهو لغة: العلُوُّ والارتفاع، يقال: فلان مرفوع، أي: رتبته عالية.

وإصطلاحاً: تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها، أو: الضمة وما ناب عنها.

وله أربع علامات: وهي الضمة، والواو، والألف، والنون.

فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين: في جمع المذكر السالم، وفي الأسماء الستة، وهي: أبوك، وأخوك، وحُموك، وفُوك، وهنوك، وذو مال.

وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة.

وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع، إذا اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة. (٢)

الثَّانِي: النَّصْبُ:

وهو لغة: الاستواء والاستقامة.

وإصطلاحاً: تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها، أو: الفتحة وما ناب عنها.

(١) بدأ به لاختصاصه بالعمدة، وإنما سمي الرفع رفعا لارتفاع الشفتين عند النطق به. انظر حاشية العشراوي

على الأجرومية (ص/ ٣٩).

(٢) متن الأجرومية.

وله خمس علامات: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون.
 فأما **الفتحة** فتكون علامةً للنصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير،
 والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصِبٌ ولم يَتَّصِلْ بآخره شيء.
 وأما **الألف**: فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة نحو: رأيتُ أباكَ وأخاكَ،
 وما أشبه ذلك.

وأما **الكسرة**: فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم.
 وأما **الياء**: فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع.
 وأما حذفُ النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثباتِ
 النون. ^(١)

الثَّالِثُ: الْخَفْضُ:

وهو **لغة**: التَّسْفُلُ، وهو ضد الرفع. و**اصطلاحاً**: تغيير مخصوص علامته الكسرة
 وما ناب عنها، أو: الكسرة وما ناب عنها.
 وله ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة.
 فأما **الكسرة**: فتكون علامةً للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصَرَفُ،
 وجمع التكسير المنصَرَفُ، وفي جمع المؤنث السالم.
 وأما **الياء**: فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة، وفي التثنية،
 والجمع.

(١) متن الأجر وميَّة.

وأما الفتحة: فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف. (١)

الرابع: الجزم:

ومعناه لغة: القطع.

واصطلاحاً: تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنها، أو: سكون وما ناب عنها.

وله علامتان: السُّكُون، والحَذَف.

فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر.

وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المُعْتَلُّ الآخر، وفي الأفعال الخمسة التي رَفَعَهَا بثَبَاتِ النون. (٢)

تنبيه:

خلاصة المعربات في اللغة العربية ثمانية أشياء، ستة من الأسماء، واثنان من الأفعال:
الاسم المفرد، (٢) جمع التكسير، (٣) جمع المؤنث السالم، (٤) جمع المذكر السالم، (٥)
المثنى، (٦) الأسماء الستة، (٧) الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، (٨) الأمثلة الخمسة.

ثم منها ما يعرب بالحركة المحضة كالاسم المفرد وجمع التكسير.
ومنها ما يعرب بالحروف فقط كالمثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة.

(١) متن الأجرومية.

(٢) متن الأجرومية.

ومنها ما يعرب بالحركة مع الحذف كالفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.
ومنها ما يعرب بالحرف مع الحذف كالأمثلة الخمسة.

وهذا ظاهر عند المعريين، والحمد لله رب العالمين. ^(١)



(١) هذه الفقرات واضحة، وإنما ذكرناها من باب التذكير، وليبيان أهمية هذا الباب من الأجرومية.

الفصل الرابع: بعض قواعد أركان الإعراب

دَوْنُ النَّحَاةِ رحمهم الله لأركان الإعراب: العامل والمعمول والعمل قواعد كثيرة، وأحكاما ليست بالقليلة، جعلوها دستورا بينهم^(١) وأدلة عند الجدل والنقاش، والبصريون أحرص على هذه القواعد وأمهر فيها من الكوفيين^(٢) على أنهم لا يغفلونها ولا يابون الاحتجاج بها، فهي دستور النحاة جميعا^(٣).

(١) كلمة (دستور) ليست عربية، ولكن العلماء يستعملونها في كتبهم، وكأنها معربة.

(٢) يقول الشيخ العلامة ابن عثيمين في شرح الألفية (١/ ٢٠): "وغالب ما يذهب إليه البصريون التعقيد والحفاظ على القواعد، وأما الكوفيون فهم يتساهلون في هذا الباب، وأنا إلى رأيهم أميل مني إلى رأي البصريين.

فأقول: القاعدة عندي: إذا اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة فاتبع الأسهل فإنه أسهل، أي: ليس فيه تعقيد؛ لأن هذا ليس أمراً شرعياً يثبت بالأدلة الشرعية حتى ننظر ونتعب، فإدام هذا جائزاً عند جماعة من العلماء فلنتبعه، وتتبع الرخص في هذا الباب جائز ولا حرج فيه؛ لأن تتبع الرخص في هذا الباب أسهل، وسيمر بنا إن شاء الله تعالى مسائل كثيرة نجد أن البصريين فيها متشددون وأن الكوفيين متساهلون".

وقال الشيخ العلامة صالح آل الشيخ في شرح الفتوى الحموية (ص/ ٤٤٨): "مذهب الكوفيين أقرب إلى حقيقة النحو من جهة السماع من مذهب البصريين، حتى قال بعض مشايخنا في هذا: إن مذهب البصريين هو مذهب مبتدعة النحو، ومذهب الكوفيين هو مذهب سلفي النحو، يعني: من جهة اعتمادهم على النقل، وأما البصريون فاعتمدوا على الأقيسة في ذلك، وعلى الأمثلة والقوانين، ثم فرعوا عليها".

(٣) لما تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكموها في اللغة، وجعلوها ميزانا ما بينهم من جدل في المذاهب، ومناقشة في الآراء، حتى يؤيدون بها مذهباً على مذهب، بل هم يتجاوزون ذلك إلى تفضيل لغة من لغات العرب على أخرى بأصول فلسفتهم هذه، ويرفضون بهذه القواعد بعض الأساليب العربية، ويشرعون بها أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب، يقيسونها على ما سمعوا، وآلة القياس من هذه الفلسفة، وهذا أصل المارك المؤججة بين النحاة، ومنشأ الجدل الذي يملأ كتب النحو، ويثور غباره عند كل باب من أبوابها، كذا زعم الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو (ص/ ٢٣).

قلت: وأدّى ذلك إلى أن يوجه بعض النحاة سيوفهم إلى النحاة، كالشيخ ابن مضاء اللخمي، فإنه كتب رسالة

أسماها: (الرد على النحاة)، يقول في مقدّماتها: "قصدي في هذا الكتاب أن احذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه"، والفصل الأوّل من هذا الكتاب عنوانه: إلغاء العامل، وقد ردّ هذا الكتاب ابن خروف في رسالته (تنزيه أئمة النحو مما نسب إليهم من الخطأ والسّهو).

والحقيقة أن النحاة كانوا يعظمون شأن العامل وقواعده، ويتحكمون فيها على اللغة، وكان أكثر نقاشهم وجدلهم في العامل، ومن القصص المشهورة في ذلك ما ذكره ابن حمدون في حاشيته على الألفية (١/ ١٢٤)، والأنباري في الإنصاف (١/ ٤٢) فقال: "وحكي أنه اجتمع أبو عمر الجرّمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم (زيد منطلق) لم رفعوا زيداً؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، قال له الفراء: ما معنى الابتداء؟ قال: تعرّيته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، قال له الجرمي: هذا معنى لا يُظْهر قال له الفراء: فمثله إذاً، فقال الجرمي: لا يتمثل، فقال الفراء: ما رأيت كالיום عاملاً، لا يُظْهر ولا يتمثل! فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيد ضربته) لم رفعتم زيداً؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا؛ فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت (زيد منطلق) رافعاً لصاحبه، فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في (زيد منطلق) لأن كل اسم منها مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في (ضربته) ففي محل النصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء: لا نرفعه بالهاء، وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرمي: ما معنى العائد؟ قال الفراء: معنى لا يظهر، قال الجرمي: أظْهره، قال الفراء: لا يمكن إظهاره، قال الجرمي: فمثله، قال: لا يتمثل، قال الجرمي: لقد وقعت فيما فَرَزْتَ منه. فحكي أنه سئل الفراء بعد ذلك فقبل له: كيف وجدت الجرمي؟ فقال: وجدته آية، وسئل الجرمي: فقبل له: كيف وجدت الفراء؟ فقال: وجدته شيطاناً".

ولكنهم مع ذلك يشكرون على ما قاموا به من تبسير العامل وتسهيله، حتى جعلوه شيئاً حسياً له قوّة وقوانينه، ولا يمنع من ذلك أن ينتقد عليهم بعض الأشياء التي غلوا فيها، ولقد أحسن الأستاذ عباس حسن حين قال في كتابه النحو الوافي (١/ ٦٣): "والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به، بل أذكاء، بارعون فيما قرروه بشأن: (نظرية العامل)، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها".

ثم قال: "وما تقدم نعلم أن تلك العوامل بنوعها ليست مخلوقات حية، تجري فيها الروح فتعمل ما تزيد، وتحس ما يقع عليها، وتؤثر بنفسها، وتتأثر حقاً بما يصيبها، وتحدث حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شيء من ذلك، إنها الذي يؤثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم، وليست هي، ولكن النحاة نسبوا إليها العمل. لأنها المرشد إلى المعاني والرموز، وهي نسبة مجازية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها. إذ هي السبب في الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمة - كما أسلفنا - وإذا ثبت لها هذا فليس في اللغة مانع من

وقد جمعت في هَذَا الْبَابِ بعض القَوَاعِدِ الْمُهَمَّةِ وَأَدَلَّتْهُمْ مِنْ ثَنَايَا نَقَاشَهُمْ وَجَدْلَهُمْ ما يَسْتَعِينُ بِهِ الْمُعَرَّبُ لِمَعْرِفَةِ أَرْكَانِ الإِعْرَابِ، وَنَظَرَهُمْ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبَى. ^(١)

نسبة العمل إليها، وتسميتها: (عاملاً)، ولا عيب في أن نقول مثلاً: (كان) ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، و (إنَّ) تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ولا و (ظن) تنصبها مفعولين لها ... و.... و... إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى الذي يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربي الفصيح، بل مع الأسلوب البلاغي الأعلى، ولا داعي للاعتراض عليه كما يتردد على ألسنة بعض المتسرعين. نعم لها بعض عيوب كالتي نراها في باب التنازع، ولكنها يسيرة يمكن تداركها، وسنشير إليها تباعاً حين نصادفها".

(١) تنبيه: أكثر القواعد أغلبيةً وبعضها فيها خلاف، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

القاعدة الأولى: الأصل في العمل للأفعال

معنى هذه القاعدة أن العمل والتأثير في الكلمات العربية وتغييرها من حال إلى حال أخرى للأفعال، فهي التي تغيّر الكلمة من حالة الرفع إلى النصب، وتعطيه تعلقاً، وهذا هو أصل الأعمال. ^(١)

قال الإمام أبو حيان في التذييل والتكميل: "أصل العمل للأفعال، يدل على ذلك أن كل فعل لابد له من فاعل، إلا ما استعمل زائداً نحو (كان) على خلاف ذلك، أو استعمل في معنى الحرف نحو (قلما)، أو تركب مع غيره نحو (حبذا) على خلاف في هذا". ^(٢)

ومعنى أصالته: أنه إذا وجد فعل يعمل فلا يقال لماذا يعمل؟، كما لا يشترط في عمله شروط.

وإذا اختلفوا في عامل معمول ما، وصحَّ أن يجعل عامله الفعل فهو الأولى لأنه الأصل. ^(٣)

(١) قال أبو البقاء في التبيين عن مذاهب النحويين (ص/ ٣٦٥): "والأصل في العمل للأفعال، فإذا صحَّ تقديرها نُسب العمل إليها".

(٢) انظر شرح كتاب التسهيل (٤/ ٢٥٤).

(٣) يقول السيوطي في الأشباه والنظائر (١/ ٣٩٣): "العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحرف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله، كذا في شرح الجمل".

مثال ذلك: اختلف العربون في متعلّق البسملة، هل يقدر فعلا أو اسما؟ أي: في الأولى منهما، فاختار أكثر المحققين أن يقدر فعلا حفاظا لهذه القاعدة، مع ما ذكره من علل أخرى، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ^(١)

مثال آخر: اختلف العربون فيما إذا وقع الظرف والمجرور خبرا، فهل يقدر فعلا (استقر)، أو اسما مفردا (مستقر)؟ نحو: زيد عندك، والأولى الأوّل. ^(٢)



(١) قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (٦ / ١): "ورجح الأول بأن الأصل في العمل للأفعال".

(٢) قال الأنباري في الإنصاف (١٩٨ / ١): "والصحيح عندي هو الأول، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل؛ فلما وجب ههنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ما هو الفرع فيه، وهو اسم الفاعل".

القاعدةُ الثَّانِيَّةُ :

كَلِمًا كَانَ الْفِعْلُ أَمْكَنَ فِي بَابِ الْفِعْلِيَّةِ كَانَ أَوْفَرَ حَظًّا مِنَ الْعَمَلِ ^(١)

إذا كان الفعل هو الأصل في العمل فيقتضي ذلك ألا يكون في العمل على حدٍّ سواء، وذلك لأن الأفعال تتفاوت في القوة أي: التمام، والتصرّف، تفاوتاً يؤدي إلى تفاوتها في العمل، وكلمة كان الفعل أَمْكَنَ في باب الفِعْلِيَّةِ فهو الأقوى في العمل.

فالفعل المتصرّف أقوى من الفعل الجامد عملاً، لأنه قد يتقدّم على المتصرّف معموله بخلاف الجامد إلا بدليل، والفعل التام أقوى من الفعل الناقص عملاً، بدليل أن الناقص محدود العمل في المبتدأ والخبر، مع ما يشترط في عمل بعضه من تقدّم النفي أو غيره. ^(٢)

وقد لا يعمل بعض الأفعال إلا بشروط لضعفها في باب الفِعْلِيَّةِ كفعلي التعجب، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.



(١) نصّ هذه القاعدة الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو (ص / ٢٤).

(٢) قال الشاطبي في المقاصد الشافية (٢/ ٢٧٢): "وقد خرجت نِعْمَ وبِئْسَ وعسى وفعل التعجب عن هذا الحكم، لأجل ما فُقد فيها من هذا التصرّف الذي وُجد في ليس. فلا يعملان في نكرة ولا عَلم ولا في ضمير، وأما عسى فإنها إنما تعملُ النصب في موضع الفعل، فلا يكون خبرها اسماً مصرحاً به إلا شاذاً. وأما فعل التعجب فيلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضميراً مع ما، وفي «أَفْعِلْ» كذلك عند قوم، أو مجروراً بالباء عند آخرين، وحَبْدًا مثلُ نِعْمَ وبِئْسَ، بل أقلّ تصرّفاً؛ إذ يقتصر بفاعلها على ذا فلا يكون غيره".

القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: الْأَصْلُ فِي أَدَوَاتِ الْعَمَلِ أَنْ تَكُونَ لَهَا أُمَّ

الأَدَوَاتُ: هي مجموعة من العوامل أو الألفاظ التي لها معنى متقارب، أو عمل واحد، كأدوات الجر والاستفهام، والشرط والجزاء.

ومعنى القاعدة: أنه إذا اجتمع عوامل وعملها واحد فلا بد أن يكون لها أُمَّ. يقول الحريري: "كل أدوات يتفق عملها فلا بد لها من أُمَّ تتولى عليها، مثل (من) في حروف الجرّ، و(إلا) في أدوات الاستثناء".^(١)

وفائدة هذه القاعدة تقرير قاعدة أخرى، وهي أنه يجوز في الأمهات ما لا يجوز في غيرها.

قال الأزهري: "وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها".^(٢)



(١) انظر شرح الملحة للحريري (ص/ ١٢٤).

(٢) انظر شرح التصريح للأزهري (١/ ٤٤٨).

القاعدة الرابعة:

الأصل أن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة بما تعمل فيه

تقدّم في باب العامل أقسام الحرف باعتبار العمل، وأن منه ما هو مشترك، كـ(إنّ) وأخواتها، ومنه ما هو خاص بالأفعال كـالجوازم، ومنه ما هو خاص بالأسماء كـحروف الجرّ، فالحرف الذي يستحق العمل على الأصالة هو الحرف المختصّ، سواء كان مختصاً بالأسماء، أو بالأفعال، وأما الحرف المشترك فالأصل فيه ألا يعمل، وقد يعمل على خلاف الأصل، كـ(إن) وأخواتها، والمشبّهات بليس. ^(١)

قال ناظر الجيش: "وأما الحروف فالمستحق منها للعمل ما كان مختصاً بشرط ألا يكون كـالجزء مما باشره، فما اختص بالأسماء استحق العمل فيها، وما اختص بالأفعال استحق العمل فيها أيضاً.

وخرج بقولهم: ألا يكون كـالجزء: اللام وقد والسين وسوف، فاللام مختصة بالاسم والثلاثة مختصة بالفعل، ولا يعمل شيء منها كأنها صارت كـالجزء مما باشرته، وأما ما لا يختص كهل والهمزة فلا عمل له". ^(٢)

ولأجل هذه القاعدة يفضلون بعض لغات العرب على بعضها، كما فضلوا لغة بني تميم على لغة أهل الحجاز مع كونها لغة القرآن، في إعمال (ما) و(لا)، وذلك أن أهل الحجاز يعملون (ما) عمل (ليس)، وبنو تميم يهملونها، ويرفعون جزأي الجملة

(١) قال ابن عقيل في شرح الألفية (١/ ٢٤١): "وما لا يختص فحقه ألا يعمل".

(٢) انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١١٩٠).

بعدها، فالنحاة يقولون: إن لغة بني تميم أقيس، وحجتهم في ذلك أن هذه الأحرف المشتركة التي تدخل على الأسماء والأفعال حقُّها ألا تعمل. ^(١)

قال الأستاذ إبراهيم مصطفى: "ويرون أن هذه الفلسفة جعلتهم أفقه بالعربية من العرب". ^(٢)



(١) قال ابن مالك في شرح الكافية (١/ ٤٣٤-٤٣٥): " لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز كذا قال سيبويه. [في الكتاب (١/ ٥٩)]، وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصاً بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصاً بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كـ(ما) النافية ألا يكون عاملاً".

(٢) انظر إحياء النحو (ص/ ٢٩).

القاعدة الخامسة: الكلمتان لا تتبادلان العمل

الكلمة في لغة العرب قد تكون عاملة في كلمة أخرى، وقد تكون معمولة، وقد تكون عاطلة، والكلمة الواحدة قد تكون عاملا ومعمولا في نفس الوقت، نحو: (ضربت غلام زيد)، فإن كلمة (غلام) معمولة لكلمة (ضربت)، وهي في نفس الوقت عاملا في كلمة أخرى، وهي (زيد).

ولكن الممنوع عند النُّحاة أو عند بعضهم أن تتبادل الكلمتان العمل، ومعنى ذلك أن تكون كلُّ من الكلمتين عاملة في الأخرى، ومعمولة لها في نفس الوقت، مع اتِّحاد الجهة،^(١) فيمنعون مثلا أن تكون كلمة (زيد) في المثال الأوّل عاملة في (غلام)، و(غلام) تعمل في (زيد).

ومنعوا ذلك لأن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، فليزِم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد إذا كان مؤثراً فيما أثر فيه من ذلك الوجه.^(٢) ولأجل هذه القاعدة رفض البصريون قول الكوفيين بأن المبتدأ رافع للخبر، والخبر رافع للمبتدأ، قال ابن مالك في الكافية الشافية:

وقال أهل الكوفة الجزآن قد تَرَافَعَا وَذَا ضَعِيفُ الْمُسْتَعْنَدِ

(١) فيجرح بذلك أداة الشرط مع فعله، في نحو: ﴿يَا مَعْزُورَاتُ الْمَوَالِكِ الْفَوَاحِشُ أَلَدْنَ الْكِبَرَى﴾ [سورة الإسراء: ١١٠].

وذلك لاختلاف جهة العمل في هذين. انظر حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ١٧٣).

(٢) كذا ذكره الأزهرى في التصريح (١/ ١٩٧).

القاعدة السادسة: جزء الكلمة لا يعمل فيها

معنى هذه القاعدة: أنه لا يجوز عندهم أن يكون حرفاً من حروف الكلمة عاملاً فيها، لأنه جزء منها، وجزء الكلمة لا يعمل فيها، لأن العامل شيء طارئ على الكلمة فيعير إعرابها، والجزء لا تنفك عنه الكلمة.

وبهذه القاعدة يؤيدون مذهباً على مذهب، ولذلك لما قال الكسائي: إن رافع الفعل المضارع حروف المضارعة،^(١) ردُّوا قوله، وقالوا: حروف المضارعة صارت جزء من الكلمة، والجزء لا يعمل في الكلمة.

قال الأزهري: "واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه".^(٢)



(١) حجته: حدوث الرفع بحدوث حروف المضارع، فيحال عليها، وإنما بطل عمل حروف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع، لأنها أقوى منه.

انظر حاشية أبي النجا على شرح الأزهري للأجرومية (ص/ ٤٤) والجمع (١/ ٥٩٢).

(٢) انظر التصريح (٢/ ٣٥٧).

القَاعِدَةُ السَّابِعَةُ: بَعْضُ الْأَدَوَاتِ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا

معنى هذه القَاعِدَةُ: أن هناك بعض الأدوات التي تكون حاجزا بين العامل والمعمول بحيث لا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

ومن تلك الأدوات التي نصَّ النحاة عليها: ^(١)

الأول: أدوات الاستفهام، فلا يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله. ^(٢)

مثال ذلك: عبد الله هل قام؟ فلا يصح جعل (عبد الله) فاعلا، لأنه يؤدي إلى أن يكون ما بعد الاستفهام (قام) عاملا فيما قبله، وذلك لا يجوز. ^(٣)

والثاني: أدوات الشرط، مثاله قوله تعالى: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا

تَفْتِيلًا ﴿٦١﴾ [الأحزاب (٦١)].

ولذلك منع الزمخشري أن ينتصب (ملعونين) بـ«أخذوا» لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها. ^(٤)

قال السمين الحلبي: "وهذا منه مَشْيٌ على الجادة" ^(٥).

(١) ومنها غير ما سنشير إليها: أدوات التحضيض، والعرض، ولام الابتداء، وكم الخبرية، والحروف الناسخة، والموصول، والموصوف، وحرف الاستثناء، فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله. انظر حاشية الخصري (٣٥١ / ١). أفاده الأخ عبد الله بن جمال الصَّومالي.

(٢) قال المبرد في المقتضب (١٢٨ / ٤): "ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله".

(٣) الصفوة من القواعد الإعرابية (ص / ٢٣).

(٤) قال الزمخشري في الكشاف (٥٦١ / ٣): "ولا يصح أن ينتصب عن أخذوا لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها".

(٥) انظر الدر المصون (١٤٢ / ٩).

والثالث: حرف (إنَّ): لأنَّ ما في حَيِّزٍ (إنَّ) لا يتقدَّم عليها لضعفها في العمل، فلا

يقال: يوم الجمعة إني مسافر، على أن (يوم) منصوب بـ(مسافر)، وإنما يقدر له عامل

يدل عليه مسافر، نحو: أسافر، أو سافرت، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ

مَا فِي الْقُبُورِ ۙ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ۙ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [سورة العاديات: ٩-١١]. (١)

قالوا: ولا يصلح لخبر أن يكون عاملاً في (إذا)، لأن (إن) تمنع من ذلك، قال

السمين الحلبي: "ولا يجوز أن يعمل فيه لخبر لأنَّ ما في حَيِّزٍ (إنَّ) لا يتقدَّم

عليها". (٢)

والرابع: حرف (بل): نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ۚ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ

عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [سورة النساء: ١٥٧-١٥٨].

قال السمين الحلبي: "قد نصَّ الخليل فمنَّ دونه على منعه، أي: إن «بل» لا يعمل ما

بعدها فيما قبلها". (٣)

والخامس: حرف (ما) النافية:

قال ابن هشام: "ما) النافعة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها".

ومثاله قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ﴾

[سبأ (١٤)]. (٤)

(١) الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/ ٣٩).

(٢) انظر الدر المصون (١١/ ٩١).

(٣) انظر الدر المصون (٤/ ١٤٨).

(٤) انظر شرح القطر (ص/ ٦٢).

والسَّادِسُ: حرف فاء العاطفة، فَإِنَّ ما بعد الفاءِ العاطفةِ لَا يَعْمَلُ فيها قبلها، لَا يَجُوزُ: «قُمْتُ زَيْدًا فَضَرَبْتُ» وقد حَكَى بعض النحويين عن الكوفيين أَنَّهُمْ يُجِيزُونَ تقديمَ المعمولِ على حرف العطف فعلى هذا يجوز هذا القول. ^(١)

وقال ابن هشام: "وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا". ^(٢)

ومثاله قوله تعالى: ﴿كَذَّابٍ ءَالٍ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَلَاخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران (١١)].

والسَّابِعُ: (إذا) الفجائية، لَا يَعْمَلُ ما بعد (إذا) الفجائية فيما قبلها، نحو قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَاهُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت (٦٥)]. ^(٣)

(١) انظر الدر المصون (٣/ ٣٨).

(٢) انظر شرح القطر (ص/ ١٩٤).

(٣) سبيل الهدى في تحقيق شرح قطر الندى لابن محيي الدين (ص/ ٦٢).

القاعدة التاسعة: مَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا يَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ (١)

معنى هذه القاعدة: أن العوامل التي تعمل في الأسماء لا تعمل في الأفعال، فعلى هذا فما ثبت أنه عامل في الفعل، لا يكون عاملا في الاسم. (٢)

ولأجل **هذه القاعدة** ضعّفوا قول الكوفيين: إن (حتّى) عامل ينصب الفعل المضارع، ويخفض الأسماء، والصواب أن الناصب (أن) مضمرة بعد (حتّى). قال ابن هشام: "وَأَيْتَمَّا قُلْنَا إِنَّ النِّصْبَ بَعْدَ (حَتَّى) بِـ (أَنْ) مَضْمُورَةٌ لَا يَنْفَسِيهَا كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ، لِأَنَّ (حَتَّى) قَدْ ثَبَتَ أَنَّهَا تَخْفُضُ الْأَسْمَاءَ، وَمَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا يَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ، وَكَذَا الْعَكْسُ". (٣)

(١) قال شيخنا أبو بلال الحضرمي: "اعترض بـ(أي) في (أيهم تضرب أضرب) لعملها الجر في الاسم، والجزم في الفعل، وباللام، فإنها تعمل الجر في الأسماء، والجزم بالأفعال، وبـ(كي) فإنها تارة تعمل الجر، وتارة تعمل النصب.

قيل **في الجواب:** أن المقصود أن عامل الاسم لا يكون عامل الفعل من جهة واحدة، ومع اتحاد المعنى، وفي (أي) جهتان: ملازمة الإضافة المقتضية، لعمل الجر، وتضمن معنى الشرط المقتضي للجزم، وكذا في (كي) جهتان: التعليل كاللام، والمصدرية كـ(أن)، وفي اللام اختلف المعنى، لأنه في الجزم الطلب، وفي غيره غيره، فكأنهما شيان بخلاف (حتى) على ما هو الشائع، فإن الجهة واحدة، وكذا المعنى، والقول باختلاف معناها في الاستعمالين، لأنها مع الأسماء بمعنى (إلى) فقط، ومع الأفعال لا تختص بهذا المعنى ليس بشيء، إذ المعنى حينئذ زائد لا زائل، فلا تغفل.

ومنهم من لا يسلمون هذه القاعدة بالكلية، أو يقولون: إنها أغلبية.

انظر حاشية شيخنا على القطر (١/ ١٩٤) والصبان (٣/ ٢٩٣) والآلوسي (ص/ ١٣٦ و ١٣٨) والسجاعي (ص/ ٣٥).

(٢) وهكذا العكس، وهو أن ما يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء.

وفرق بين أن يدخل العامل على الاسم والفعل، فيكون مشتركا، وبين أن يعمل فيهما، والله أعلم.

(٣) انظر حاشية الخطيب على المعنى (٢/ ٢٦٩).

القاعدة التاسعة: المضاف إليه لا يعمل في المضاف

من المعلوم أن المضاف يعمل في المضاف إليه ويجرّه، فعلى هذا لا يعمل المضاف إليه في المضاف لما تقدّم من أن الكلمتين لا تتبادلان العمل.

ولذلك استدل ابن هشام هذه القاعدة لكون (لما) حرفاً، فقال: "وَاخْتَلَفَ فِي هَذِهِ

[أي: لما الرابطة]، فَقَالَ سِبْيَوِيُّهِنَّ ظَرْفٌ بِمَعْنَى حِينَ، وَرَدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا

قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ﴾ [سبا (١٤)].

وَذَلِكَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ ظَرْفًا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها نصب، وَذَلِكَ

الْعَامِلُ إمَّا (قضينا)، أو (دلهم)؛ إذ ليس معنا سواهما.

وَكُونَ الْعَامِلِ (قضينا) مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهَا اسْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى مَا

يَلِيهَا، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِي الْمُضَافِ.

وَكُونَ الْعَامِلِ (دلهم) مَرْدُودٌ بِأَنَّ (مَا) النافعة لا يعمل ما بعدها فيها قبلها، وَإِذَا بَطُلَ

أَن يَكُونَ لَهَا عَامِلٌ تَعَيَّنَ أَن لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْحَرْفِيَّةَ^(١).



(١) انظر شرح القطر (ص/ ٦٢).

القاعدة العاشرة: المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف

هذه القاعدة نظير القاعدة السابقة، والمقصود منها: أنَّ المضاف إليه لا يكون عاملاً في الكلمة التي تكون قبل المضاف إليه، لأنَّ المضاف إليه تكملة للمضاف يعرفه ويقيده فيرفع إبهامه.

قال ابن مالك: "المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله".^(١)

وقال الشلوبين: "المُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِي الْمُضَافِ وَلَا فِيمَا قَبْلَهُ".^(٢)

وبناء على هذه القاعدة فإن لفظ (الوصية) لا تنصب (إذا) في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ

بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ [المائدة (١٠٦)]، لأن (حين)

مضاف، والوصية مضاف إليه، ولا يعمل ما بعد المضاف فيما قبله.^(٣)



(١) انظر شرح الكافية (٢/ ٥٩٥).

(٢) نقله عنه ابن هشام في المغني (٢/ ٢٨).

(٣) انظر الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/ ٣٤).

القاعدة الحادية عشرة: الأصل في العامل أن يكون مقدّمًا

المرتبة **الأصلية للعامل**: أن يكون مقدّمًا على المعمول، ولا يجوز أن يتقدّم المعمول على العامل إلا إذا كان العامل قويًا، بخلاف ما إذا كان ضعيفًا. ولذلك أجازوا تقديم الأخبار على (كان) وأخواتها، إلا ما استثني من ذلك، ومنعوا تقديم الأخبار على (إن) وأخواتها، بحجة أن العامل فيهن ضعيف. يقول ابن هشام: "وَلَا تَتَقَدَّمُ أَخْبَارُهُنَّ عَلَيْهِنَّ مُطْلَقًا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ شَرَفُ الدِّينِ ابْنُ عَيْنٍ حَيْثُ قَالَ:

كَأَنِّي مِنْ أَحْبَارٍ إِنْ وَلَمْ يَجْزِ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ
عَسَى حَرْفٌ جَرَّ مِنْ نَدَاكَ يَجْرِي إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ وَصَالِكَ مَعْدَمٍ
وَلَا عَلَى أَسْمَائِهِنَّ؛ فَإِنَّ الْحُرُوفَ مُحْمُولَةٌ فِي الْأَعْمَالِ عَلَى الْأَفْعَالِ، فَلَكُونَهَا فِرْعَا فِي
الْعَمَلِ لَا يَلِيْقُ التَّوَسُّعُ فِي مَعْمُولَاتِهَا بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ".^(١)

القاعدة الثانية عشرة: الأصل في العامل أن يكون مذكورًا

العامل لا بدّ من وجوده، لأن كلّ علامة من علامات الإعراب فهي أثر العامل، إذ لا يتصوّر معمول بدون عامل.

والأصل أن يكون هذا العامل مذكورًا ظاهرًا، فإن لم يظهر لنا العامل وجب تقديره، لأنه قد يحذف العامل جوازًا، ووجوبًا، فمما يحذف وجوبًا عامل المفعول به، وذلك في سبعة مواضع تقدّم ذكرها.

وقد يقدّرون في الجملة عاملان نحو: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، أَي: احذرْكَ واحذرْ الْأَسَدَ.

(١) انظر شرح الشذور (ص/ ٢٣١).

القاعدةُ الثالثةُ عشرةُ:

الأصلُ في العاملِ أن يكونَ له شبهُ بالفعلِ إلا ما استثنى

تقدّم أنّ الأصل في العمل للأفعال، فلا بدّ - إذن - أن يكون العامل له شبه بالفعل إذا لم يكن منه، فالاسم قد يكون عاملاً، وذلك إذا شابه الفعل في الاشتقاق، كاسم الفاعل، واسم المفعول، ويكون نصيبه من العمل قدر شبهه بالفعل، فيكون عمله قويا إذا اتصل به ما يقربه من الفعل، كالاكتفاء على نفي أو استفهام أو وقوعه صلة (أل).

ويضعف بل يعدم عمل الاسم إذا طرأ عليه ما يبعده من مشابهة الفعل كتصغير الاسم، فإنه يبعده عن مشابهة الفعل، فيحرم العمل؛ لأنه من خواص الأسماء.

هذا في الأسماء، وأما الحروف فلها **طريقتان** في العمل:

الأولى: أن تكون أصلاً في العمل غير محمول على الفعل، كحروف الجرّ، وهذا هو المراد من قولنا (إلا ما استثنى).

والثانية: أن تكون محمولا على الفعل، أي: أنها تعمل لمشابتها للفعل، فإنه في هذه الحالة يكون عمله قدر مشابته للفعل، معنى ولفظاً، كـ (إن) وأخواتها، فإنها أشبهت الفعل معنى لأنها للتوكيد، ولفظاً لأنها ثلاثية، فإذا حُفِّت (إنّ) يضعف شبهها بالفعل، فيقلُّ عملها كما قال ابن مالك:

وخُفِّت (إنّ) فقلَّ العمل وتلزم اللام إذا ما تمهل
قال بعض الشراح: "وذلك لبعدها عن شبه الفعل في اللفظ بتخفيفها".

ومثلها (إن) النافية التي تعمل عمل ليس، فمن شروط عملها ألا تزداد (إن) بعدها، فإن زيد فلا تعمل، قال المكودي: "لأن (إن) لا تزداد بعد ليس، فبعدت عن الشبه".^(١)

والحرف الواحد قد يعمل في موضع عملاً، وفي غيره عملاً آخر، نحو: (لا) تحمل على (ليس) فتعمل عملها، وهكذا تعمل عمل (إن وأخواتها)، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.



(١) انظر شرح الألفية (١/١٥٤).

القاعدةُ الرَّابِعةُ عَشْرَةُ: العَامِلُ اللَّفْظِيُّ أَقْوَى مِنَ العَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ

معنى هذه القاعدة أنه إذا أمكن إعمال عاملين، أحدهما لفظي، والآخر معنوي، فالأولى بالإعمال هو العامل اللفظي، لأنه أقوى من المعنوي، وقد تقدمت أمثلته، فإعمال المضاف أولى من إعمال الإضافة، وأدوات الشرط من الطلب.

قال السهيلي: "العامل اللفظي أقوى من المعنوي، إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعاً بخلاف المعنوي".^(١)

وقال الرضي: "والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي".^(٢)

القاعدةُ الْخَامِسةُ عَشْرَةُ: لَا يَجْتَمِعُ عَامِلَانِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ

يريدون بذلك أنه لا يمكن أن يكون المعمول واحداً، وله عاملان يعملان فيه، فإذا وجد ما ظاهره أنه تسلط عاملان على معمول واحد جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ، والآخر التأثير في حكمه ووضعه الأصلي، نحو: بحسبك درهم، وربّ رجل لا يحمل قلب رجل، فيقولون: الباء وربّ يجرّان اللفظ، والاسم الذي بعدهما مرفوع على الابتداء.

وحفاظاً على هذه القاعدة ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد اختلقوا في باب التنازع في العمل، وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من اعتساف وتقصيد.^(٣)

(١) انظر نتائج الفكر في النحو (ص/ ٣١١).

(٢) انظر شرح الكافية (٢/ ٣٩).

(٣) انظر إحياء النحو (ص/ ٢٤). ومنهم من لا يرضى عن هذه القاعدة كالفراء، وشيخ الإسلام ابن تيمية.

القاعدة السادسة عشرة:

العامل لا يعمل في معمولين متساويين من كل الجهات

معنى هذه القاعدة: أن العامل إذا كان مشغولاً لا يعمل في معمول آخر غير ما يشتغل به، والمشغول لا يشغل، فإذا كان العامل مشغولاً بعامل بعينه فلا يعمل ما يساوي ويماثل نفس ذلك الم معمول الذي يشتغل به، وإذا وجد ما ظاهره أنه يعمل فيه مع الانشغال، فيقدر للمعمول الأول عامل آخر، نحو: زيد ضربته، فيقال: ضربت زيدا ضربته، مع أنه لا يجوز النطق به في الكلام الفصيح.

ولأجل هذه القاعدة اختلقوا باباً كاملاً في النحو، لا تعرفه العرب، ولا أدركته، وهو من أصعب أبواب النحو، وهو المسمى باب الاشتغال.

قال ابن مضاء: "ومن الأبواب التي يظن أنها تعسر على من أراد تفهيمها أو تفهمها، لأنها موضع عامل ومعمول، ولا داعية لي إلى إنكار العامل والمعمول، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا (زيداً ضربته)" (١).



(١) انظر الرد على النحاة (ص/ ٩٥).

القاعدة السابعة عشرة: الضمير لا يتصل إلا بعامله

من القواعد المشتهرة عند النحاة أن العامل لا بد أن يكون متصلاً بضميره، وإلا فلا يكون عاملاً، ولأجل هذه القاعدة أيّدوا أن المضاف عامل في المضاف إليه، لأنه إذا كان ضميراً اتصل بالمضاف. ^(١)

يقول ابن حمدون: "وما قاله سيبويه هو الحق؛ لأنه إذا كان المضاف إليه ضميراً اتصل بالمضاف، وهو لا يتصل إلا بعامله". ^(٢)

ولأجل هذه القاعدة منعوا أن يكون واو المفعول معه عاملاً في الاسم الذي بعده، لأن الضمير لا يتصل به.

القاعدة الثامنة عشرة: ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله

مرادهم من هذه القاعدة: أنه إذا كان العامل جامداً غير متصرف لا يتقدم معموله عليه، لأن هذا تصرف، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله.

ولذلك منعوا تقديم معمول الفعل الجامد على عامله، ومفعول فعل التعجب على فعله، كما منعوا تقديم التمييز على عامله إذا كان اسماً جامداً، أو فعلاً غير متصرف. ^(٣)

ومفهوم القاعدة أن ما يتصرف في نفسه يتصرف في معموله، وكان وأخواتها.

قال ابن الصائغ: "هذه الأفعال لما تصرف في أنفسها تصرف في معمولها لعدم المانع". ^(٤)

(١) وفي التصريح للأزهري (١/٦٧٤): "والضمير لا يتصل إلا بعامله".

(٢) انظر حاشيته على المكودي (١/٣٢٢).

(٣) انظر التصريح (١/٦٢٨).

(٤) انظر شرح الملحة (٢/٥٧٥).

القاعدة التاسعة عشرة: تَقَدُّمُ المَعْمُولِ يُؤْذِنُ تَقَدُّمَ العَامِلِ

معنى هذه القاعدة: أنه لا يتقدّم المعمول إلا حيث يتقدّم العامل، فإذا وجدنا معمولاً تقدّم فنجزه من باب أولى تقدّم العامل،^(١) ولو لم يسمع عن العرب، فشرعوا لأجل هذه القاعدة أساليب لم تسمع عن العرب، مع تصريحهم لذلك.

مثال ذلك: كلمة (ليس)، فقد اختلف النحاة في جواز تقديم خبرها عليها، فذهب بعضهم إلى عدم جوازه، للقاعدة المتقدمة أنها فعل جامد غير متصرف، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله.

وذهب **بعضهم** إلى جواز ذلك، لأجل هذه القاعدة، فقالوا: وجدنا في كلام الله تقديم معمول الخبر عليها، وهو دليل على جواز تقديم الخبر نفسه، لأن المعمول لا يتقدّم إلا حيث يتقدّم العامل، مع تصريحهم أنه لم يسمع عن العرب تقديم الخبر عليها،^(٢) والآية التي يشيرون إليها هي قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود (٨)].

وهذا من القواعد المسلّمة، وقد يستثنى منها بعض الأحوال التي ذكرها ابن حمدون رحمه الله تعالى.^(٣)

(١) إذ يلزم من تجويز الأصعب تجويز الأسهل، ولا عكس.

(٢) قال ابن عقيل في شرح الألفية (١/٢٢٢): "ولم يرد في لسان العرب تقدم خبرها عليها".

(٣) انظر حاشيته على المكودي (١/١٥٥).

القاعدة العشرون: لا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبيٍّ

يعنون بذلك: أنه لا بد لكل عامل أن يلي معموله بحيث لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبيٍّ، فلا يقال مثلاً: أقبل فرسه زيد راكبا، كما قال ابن مالك:

ولا يلي العامل معمولا الخبر
إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جرّ
وبهذه القاعدة يؤيدون مذهباً على مذهب، فمثلاً إذا قال الكوفي: يجوز (كان طعامك زيد آكلاً)، فيقول البصريون: لا يجوز؛ لأنه يلزم منك الفصل بين العامل ومعموله، وبناءً على هذا ردّ أبو حيان على المعربين جعلهم (غير) في قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مُضَاعَرٍ﴾ [النساء ١٢] حالاً من الضمير المستتر في (يوصي)، والعامل في تلك الحال (يوصي)؛ لأن لفظ (دين) معطوف على الوصية، وهو أجنبي عن العامل والحال،^(١) ويستثنى من هذه القاعدة الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.^(٢)



(١) قال أبو حيان في البحر المحيط (٣/ ٥٤٩): "قالوا: وانتصاب غير مضار على الحال من الضمير المستكن في يوصي، والعامل فيهما يوصي. ولا يجوز ما قالوه، لأن فيه فصلاً بين العامل والمعمول بأجنبي منها وهو قوله: أو دين. لأن قوله: أو دين، معطوف على وصية الموصوفة بالعامل في الحال. ولو كان على ما قالوه من الأعراب لكان التركيب من بعد وصية يوصى بها غير مضار أو دين".

(٢) قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ١٩٤): "وعلة جواز الفصل بالظرف وعديله أنهم يتوسعون فيها ما لا يتوسع في غيرهما، والسر في التوسع فيها أن كل عامل متضمن للحدث، والحدث لا بد من زمان أو مكان يقع فيه، والظرف زمان أو مكان فصار معنى الظرفين ملازماً للعوامل، والملازم للشيء قريب، والأقارب يدخلون حيث لا يدخل الأجانب، وحمل الجار والمجرور على الظرف لكون الظرف مضمناً معنى الحرف، وهو (في)".

البَابُ الثَّالِثُ

كَيْفِيَّةُ الإِعْرَابِ

الفصل الأول: كَيْفِيَّةُ إِعْرَابِ الْمَفْرَدَاتِ

اعلم - **رحمك الله** - أن المراد بالمفردات هنا اللفظ العربي قبل التركيب، سواء كان اسماً أم فعلاً أم حرفاً. ^(١)

وتخرج بذلك الجملة وشبهها، وسيأتي الكلام عليها. ^(٢)

ومفردات العربية لا تخرج عن ثلاث: الاسم، والفعل، والحرف المعنوي. وقد تقدّم الكلام في المفردات، وحقيقتها، وبيان علاماتها، ومواقعها في باب تلخيص أبواب النحو، بما يستغنى عن إعادتها هنا، وإنما الكلام الآن في كَيْفِيَّةِ إِعْرَابِهَا، والخطوات التي ينبغي للمعرب المعرفة بها في إعرابها. وإذا أراد المعرب إعراب لفظة ما، فإنه لا بدّ أن يقسّم عملية الإعراب إلى مراحل، حتى يخطو خطوة خطوة، ويلزم عليه مراعاة بعض الخطوات الآتية: ^(٣)

(١) لفظ المفرد له اصطلاحات متعدّدة في النحو:

فيطلق في باب الإعراب: ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بها ولا من الأسماء الستة.

وفي باب المبتدأ والخبر: ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة.

وفي باب لا، والمنادى: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

انظر حاشية العشراوي على متن الآجرومية (ص/ ٤٣).

(٢) معناه أن المفرد في هذا الباب ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة، كالمفرد في باب الخبر.

(٣) ولا يلزم على المعرب مراعاة جميع الخطوات التي سيذكره المصنف، وسيذكر عند كلّ خطوة زمن استعمالها، والله أعلم.

ومعرفة هذه الخطوات هي ثمرة النحو، فإذا عرفت من كلّ كلمة هذه الخطوات فاعلم أنك نحويٌّ بلا تردّد.

وقد استفدت أكثر هذا المبحث من كتاب (كيف نتعلّم الإعراب) للأستاذ توفيق بلطه جي.

الخطوة الأولى: تحديد نوع الكلمة

المقصود بتحديد نوع الكلمة: هو تعيين الصنف الذي تنتمي إليه الكلمة التي نحن

بصدد إعرابها. ^(١)

والكلمة العربية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف. ^(٢)

وزيد: خالفة. ^(٣)

ولكل منها علامات يعرف بها، كما هو مبين في كتب النحو.

والمراد من **المُعَرَّب** - **إِذْن** - أن يعلم نوع الكلمة هل هي اسم أو فعل أو حرف؟.

(١) كيف نتعلم الإعراب (ص/ ١٨٩).

(٢) قال ابن هشام في شرح الشذور (ص/ ٣٥): "الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتد بقوله.

قالوا: ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف، وأن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها، فإن دلت على زمان محصل فهي الفعل، وإلا فهي الاسم.

قال ابن الجباز: ولا يختص انحصر الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دل على الانحصار عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات."

(٣) بمعنى خليفة الفعل ونائبه في معناه وعمله وزمنه، والمراد به اسم الفعل، وهو قول أحمد بن صابر أبي جعفر النحوي، قال فيه السيوطي في بغية الوعاة (١/ ٣١١): "الذاهب إلى أن للكلمة قسماً رابعاً، وسماه الخالفة".

قال الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (٤/ ١٠٩): "فحقيقة: أنه اسم في لفظه، فعل في معناه. وبالرغم من هذا البيان الذي عرضناه لإيضاح الرأي الغالب، لا يزال يشويه - بحق - بعض الضعف كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة، مع أنها لا موضع لها من الإعراب؛ فلا تكون مبتدأ، ولا خبراً، ولا فاعلاً، ولا مضافاً، ولا مضافاً إليه. ولا غير ذلك، ويخف الاعتراض، ويكاد الضعف يختفي - لو أخذنا بالرأي القائل: إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة. وأصحاب هذا الرأي يسمونه: (خالفه) بمعنى: خليفة الفعل، ونائبه، في معناه، وعمله وزمنه".

ثم إذا كانت الكلمة فعلاً أو حرفاً فلا بدّ للمعرب تنصيبهما، بأن يقول في نحو: (علم، وقعد، ومن، ولن): فعل في الأولين، وحرف في الآخرين.^(١)

وإذا كانت الكلمة اسماً فلا ينصّ نوعها إلا في حالة واحدة، وهي إذا كان الاسم مجروراً بالحرف، نحو: مررت بزيد، فتقول في (زيد): اسم مجرور بالباء.

ولا تقول في ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح (٢٩)] و ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة (١٢)] اسم مبتدأ، أو اسم فاعل.

وبهذا يتبيّن أن هذه الخطوة خاصّة بالحرف والفعل، وأنه لا يستعمل عند إعراب الأسماء إلا في حالة واحدة.^(٢)



(١) رأيت بعض المعربين يهمل هذه الخطوة في الأفعال، فيحذف كلمة: (فعل)، ويكتفي بقوله: ماضٍ أو مضارع أو أمر، كما فعل ذلك الدكتور محمد الطيب في إعراب القرآن الكريم المختصر (ص/ ٦).

(٢) إذا تعيّن معنا نوع الكلمة كنّا كمن دخل مدينة، وحدد لنفسه فيها اتجاهها، وهذه هي المرحلة الأولى، والهامة في الإعراب، من أجل الوصول إلى الهدف، أما إذا كنّا لا نحسن تحديد الاتجاه المطلوب (أي نوع الكلمة) فسنبقى بعيدين جداً عن الهدف. كيف نتعلم الإعراب (ص/ ١٩٠).

الخطوة الثانية: تحديد المعنى الإعرابي للكلمة

المراد بالمعنى الإعرابي هي الوظيفة التي حملتها هذه الكلمة من خلال وجودها في جملة ما، ككونها حرف استثناء، أو المصطلح الذي وضعه علماء اللغة للدلالة على وظيفة الكلمة، ككونها خبراً أو تمييزاً.^(١)

وقد تقدّم أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام، وكل قسم منها له معنى خاص. فالمعنى الإعرابي للفعل هو ذكر زمانه، وبيانه هل هو للماضي أو للمضارع، أو للأمر، فتقول مثلاً في (قام): فعل ماضٍ، وفي (يقوم): فعل مضارع، وفي (قم) فعل أمر. وإذا كان للكلمة أوصاف زائدة يعرف بها فيذكر أشهر أوصافها، فتقول مثلاً في (كان): فعل ماضٍ ناسخ ناقص، وفي (ليس): فعل ماضٍ جامد ناسخ، وفي (نعم): فعل ماضٍ لإنشاء المدح.

والمعنى الإعرابي للحرف هو معانيه المستخدمة له، كالابتداء ومن حروفه: اللام، وحتى، والاستئناف، ومن حروفه: الفاء، والواو، ولكن، وبل، والاستثناء، ومن حروفه: إلا، خلا، عدا، حاشا، لما، والاستدراك، ومن حروفه: لكن، وبل. والاستفتاح، ومن حروفه: ألا، أما، والاستفهام، ومن حروفه: الهمزة، وهل، والاستقبال، ومن حروفه: السين، وسوف، ولن، والاعتراض، ومن حروفه الواو، والتأنيث، ومنه التاء.

(١) ويفهم من هذا أن المعنى اللغوي الذي يذكره أصحاب المعاجم لا علاقة له بالبحث، فلا يذكر في الإعراب تفسير كلمة ما، ولكن يلزم عليه معرفته كما تقدّم. كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٠٤).

والتَّحْضِيضُ، ومنه: هَلَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْما، والتَّفْسِيرُ، ومنه: أَنْ، وَأَيُّ، والتَّوَكِيدُ، ومنه: إِنَّ، وَأَنَّ، والزَّوَائِدُ، والحَصْرُ، ومنه: إِلَّا، وَإِنَّمَا، والشَّرْطُ، ومنه: إِنْ، وَإِذَا، وَلَوْ، والسَّبَبِيَّةُ، ومنه: الفَاءُ، والبَاءُ، وَفِي، والقَسَمُ، ومنه: الواوُ، والبَاءُ، والتَّاءُ، والعطفُ، وحروف العطف تسعة مشهورة، منها: الواوُ، والفَاءُ، وَثَمَ، وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب النحو. (١)

فتقول مثلا في (إلا): حرف استثناء، وفي (إنَّ): حرف توكيد، وفي (إنَّ): حرف شرط، وفي (سوف): حرف استقبال، والله أعلم.

وأما المعنى الإعرابي للاسم، فهو ذكر بابهِ النحوي، الذي استحق به وجه الإعراب، ككونه مبتدأ، أو خبرا، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو مستثنى، أو مضافا إليه، أو صفة أو بدلا. (٢)

(١) انظر كيف نتعلم الإعراب (٢٠٨-٢٢١).

(٢) قال ابن هشام في المغني (٦/٦٠٢): "ولا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقولك مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأما قول كثير من المعربين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابا مخصوصا، فالإقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب.

وإن كان المبحث فيه مفعولا عين نوعه، ففعل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول، وأطلق لم يرد إلا المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه، وإنما كان حق ذلك ألا يصدق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيدا بقيد الإطلاق، وإن عين المفعول فيه، ففعل: ظرف زمان أو مكان فحسن، ولا بد من بيان متعلقه، كما في الجار والمجرور الذي له متعلق، وإن كان المفعول به متعددا عينت كل واحد، فقلت: مفعول أول، أو ثان، أو ثالث".

فيقال مثلاً في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة (١٢٤)] في (إبراهيم):
مفعول، وفي (ربه): فاعل.

والخلاصة أنه بعد تحديد نوع الكلمة يحدّد المعنى الإعرابي لها، والله أعلم.



الخطوة الثالثة: تحديد رتبة الكلمة

رتبة الكلمة: هي المنزلة التي تخصص لكل كلمة بحسب وجودها بين أخواتها. ^(١)

وتحديدها أن تبين هل هي **متقدمة أو متأخرة** عن ربتها. ^(٢)

وبيان ذلك أن العرب حددت لكل كلمة موقعها في الجملة ووضعا، ^(٣) والجملة إما أن تكون اسمية أو فعلية، **فالرتبة الأولى للاسمية** المبتدأ وتوابعه، ثم الخبر وتوابعه، ثم معمولات الخبر وتوابعها، إن كان الخبر مما يعمل عمل فعله.

والرتبة الأولى للفعلية الفعل وتوابعه، ثم الفاعل ونائبه وتوابعهما، ثم المفاعيل، ثم بقية المنصوبات، وما يتعلق بالفعل كالمجرور والظرف. وبالجملة فمرتبة المرفوعات قبل مرتبة المنصوبات والمجرورات.

(١) لو قيل مثلا: (هذا العالم متواضع للناس)، نجد أن المبتدأ أخذ الرتبة التي يستحقها، وهي الأولى، والبدل تابع في رتبته للمبدل منه، والخبر أخذ الرتبة التي يستحقها، وهي الثانية والجار والمجرور أخذ الرتبة التي يستحقها وهي الثالثة، ولو تغير هذا التركيب إلى ما يلي: (متواضع للناس هذا العالم)، نجد أن الخبر (متواضع) جاء في اللفظ أولا، والجار والمجرور (للناس) جاء في اللفظ ثانيا، فهل نقول هنا عن الخبر (متواضع): له الرتبة الأولى، لأنه جاء في اللفظ أولا؟، وهل نقول عن الجار والمجرور (للناس): لهما الرتبة الأولى، لأنها جاء في اللفظ ثانيا؟، وهل نقول عن المبتدأ (هذا): له الرتبة الثالثة، لأنه جاء في اللفظ ثانيا؟. الجواب: لا، لأننا نعلم أن المبتدأ يجيء أولا، ثم الخبر، ثم الحواشي كالجار والمجرور والمفاعيل. انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٣٢).

(٢) وقد اهتم علماء النحو ببيان أحوال الألفاظ، متى يقدّم أو يؤخر، ومتى يكون التقديم أو التأخير جائزا أو واجبا، كما تجده واضحا في كتب النحو. والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

(٣) وقد تخالف هذا الترتيب، لأغراض بلاغية في الغالب، معروفة عندهم.

يقول الزركشي: "على النحوي بيان مراتب الكلام؛ فإن مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر، ومرتبة ما يصل إليه بنفسه قبل مرتبة ما يصل إليه بحرف الجر، وإن كانا فضلتين ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني".^(١)

وإنما يستخدم هذه الخطوة إذا وضعت الكلمة في غير مكانها،^(٢) وجوبا أو جوازا، وإلا فلا حاجة إليها، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة (١٢٤)].^(٣)

(١) انظر البرهان في علوم القرآن (١/٣٠٦).

(٢) قال العلامة ابن هشام في المغني (٦/٦٠١): "وَإِنْ كَانَ الْعَرَبُ حَالًا فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ عُنِيَ ذَلِكَ، فَقِيلَ فِي: (قَائِمٌ) مثلا من نحو: (قَائِمٌ زَيْدٌ) خبر مقدم؛ ليعلم أنه فارق مَوْضِعِهِ الْأَصْلِي، وليتطلب مبتدأه".

(٣) قال الأستاذ توفيق في كتابه كيف نتعلم الإعراب (ص/٢٥٣): "إذا ورد اللفظ في رتبته حسب الأصل، فلسنا بحاجة لذكر ذلك في الإعراب، [وإذا ورد اللفظ مخالفا لرتبته الأصلية تقديما أو تأخيرا، فعندئذ يجب علينا ذكر ذلك وتحديده في الإعراب، فنقول: مبتدأ مؤخر، وخبر مقدم، وفاعل مؤخر، ومفعول به مقدم، إلخ، وهذا يقتضي منّا المعرفة التامة، والاطلاع الجيد والمتكرر على بحث تقدم اللفظ وتأخره جوازا ووجوبا".

الخطوة الرابعة: تحديد عمل الكلمة

معنى تحديد **عمل الكلمة**: أن يبيّن المعرب الأثر الحاصل من هذه الكلمة من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم، بحيث تكون عاملة. ^(١)

وهي مقيدة كما ترى ما إذا كانت لها عمل من أعمال الإعراب الأربعة. فمثلاً: كلمة **(في)** لها عمل، وهو الجرّ، فيقال فيها: (حرف جرّ)، ومثلها (لم، وجلس، وكان، وضرب، وأقائم زيد، والمبتدأ)، فكلّ من هذه الكلمات لها أعمال معيّنة لا بدّ أن يعلم بها المعرب.

ثمّ إذا كانت **الكلمة فعلاً** فلا ينبغي ذكر عملها، لأن الأفعال أصل في العمل، إلا إذا عملت خلاف العمل المشهور وهو رفع الفاعل ونائبه، والنصب والتعلق، كالأفعال الناسخة، فكثير من المعربين ينصّون على عملها، والله أعلم. وأما إذا كانت **الكلمة حرفاً** فيجب ذكر عملها، لأن الأصل في الأحرف عدم إعمالها، وشبهها بالفعل ضعيف جدّاً، ^(٢) وأما **الأسماء فأرى** ذكر عملها من الواجبات، لأنها إنما تعمل إذا كانت شبيهة بالفعل، والله أعلم بالصواب. ^(٣)

(١) انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٥٦).

(٢) قال ابن هشام في المغني (٦/ ٦٠٢): "وَإِنْ كَانَ الْمَبْحُوثُ فِيهِ حَرْفًا يَبَيِّنُ نَوْعَهُ وَمَعْنَاهُ وَعَمَلَهُ، إِنْ كَانَ عَامِلًا، فَقَالَ مِثْلًا: (إِنَّ) حَرْفٌ تَوْكِيدٌ تَنْصِبُ الْإِسْمَ وَتَرْفَعُ الْحَرْفَ، (لَنْ): حَرْفٌ نَفْيٌ وَنَصْبٌ وَاسْتِقْبَالٌ، (أَنَّ): حَرْفٌ مُصَدِّرٌ يَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، (لَمْ): حَرْفٌ نَفْيٌ يَجْزِمُ الْمُضَارِعَ وَيَقْلِبُهُ مَاضِيًا".

(٣) قال ناظر الجيش في شرح التسهيل (٣/ ١١٨٩): "أصل العمل للأفعال، لأن كلّ فعل لا بدّ له من مرفوع إلا ما قام مقام الحرف، نحو قلّما، أو ما كان زائداً غير كان، على القول الأصح، أو ما تركب مع غيره على قول، نحو: حبّذا، وما عمل من الأسماء؛ إنما يعمل لشبهه بالفعل".

الخطوة الخامسة: تحديد حكم الكلمة

المقصود بهذه الخطوة: تحديد الكيفية التي تكون عليها آخر الكلمة، بحيث تكون تختلف هذه الكيفية باختلاف نوع الكلمة. (١)

وحكم الكلمة هو كونها معربة أو مبنية، ثم إذا كانت معربة فما هو نوع إعرابها؟، هل هي مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، أو مجزومة؟. (٢)

وبيان ذلك أن الكلمة إذا كانت حرفاً حكم على لفظها أنه مبني، وهي كلمة كافية في الأحرف، وكذا في الفعل إذا كان أمراً، أو ماضياً، أو مضارعاً اتصلت به نون التوكيد المباشرة، أو نون الإناء، ومثل ذلك الأسماء المبنية المعروفة عند المعريين.

وأما إذا كانت الكلمة معربة، وذلك في أكثر الأسماء والأفعال المضارعة فإن الحكم عليها لا يخرج عن كلمة واحدة، تختارها من بين أربع كلمات، لأربعة أحكام، لا يتصور غيرها، وهي: (١) مرفوع، (٢) منصوب، (٣) مجرور، (٤) مجزوم. (٣)

ولا يحتاج إلى أن تقول معربة، لأن كونها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، يقتضي إعرابها.

(١) ومعنى الكيفية هو الوصف الثابت، الذي تكون عليه الكلمة، إذ لا تخلو كلمات اللغة العربية من أحد وصفين: إما أن تكون معربة أو مبنية، انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٧٧).

(٢) وأما إذا كانت مبنية فلا يتفرع عنها حكم آخر، وعلامتها ستأتي في الخطوة الثامنة. واعتراض علي بأنه يتفرع عنها بيان محلها إذا كانت لها محل، وهذا فيه نظر ظاهر، وتحديد المحل سيأتي.

(٣) مقتبس من كتاب طريقة الإعراب (ص/ ٩٥).

الخطوة السادسة: تحديد محل الكلمة

معناه: تحديد المكان الذي تحلُّ الكلمة بحيث يضعها كلُّ عامل في المكان الذي يناسبها، وذلك بحسب عمله فيها. ^(١)

وذلك أن العامل في لغة العرب يضع الكلمة في محلٍّ معيَّن، إما الرفع، أو النصب، أو الجرَّ، أو الجزم، ولا بدَّ للمعرب أن يعرف محلَّها ويحدِّدها. ^(٢)

وهذه الخطوة كما ترى خاصَّة بالمبنيات، ^(٣) كالأسماء المبنية، والأفعال المضارعة المبنية، والماضوية المبنية إن تقدَّم عليها عامل النصب أو الجزم، نحو قوله تعالى:

﴿وَالَّتِي يَسِّنُّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [الطلاق (٤)] وقوله: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ أَفْجَحِشَةً

مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء (١٥)] وقوله: ﴿وَلِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا﴾ [الإسراء (٨)].

وإذا كان المبنِّي ليس له محلُّ كالحرف والفعل الأمر عند من يثبتته، والفعل الماضي إذا لم يتقدَّم عليه عامل، ينصُّ عدم محلَّته، نحو قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [سورة

المائدة: ١١٩]، وقوله: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [سورة طه: ٢٤].

(١) انظر كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٢٨٨).

(٢) مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة (٢)]، فإن كلمة (ذلك) وضعها العامل وهو الابتداء في محلٍّ معيَّن، وهو الرفع.

(٣) إذا حكمت على كلمة ما، بالبناء، فيلزم عليك أن تنهتياً لأمر لا بدَّ منه في آخر المبنى ملازم للمبنيات كلّها، وهو أن تبين في آخر الإعراب بعد اكتماله وذكر العلامة، ألهذه الكلمة المبنية محلُّ من الإعراب أم لا، وإن كان لها محلُّ فما محلُّها. طريقة الإعراب (ص/ ٩٥).

الخطوة السابعة: تحديد عامل الكلمة

العامل: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع، أو نصب، أو جرّ أو جزم. (١)

والمراد من هذه الخطوة أن يبيّن **المعرب عامل الكلمة** التي يريد إعرابها: (ما الذي رفعه، أو نصبه، أو جرّره، أو جزمه)؟، فيقول مثلاً في (لم يجلس زيد): إن (يجلس) مجزومة بلم.

وهي **مقيّدة بالكلمات** التي لها عامل في لغة العرب، ولكنه لا يلزم ذكرها إلا في حالتين، وهما:

الأولى: أن تكون الكلمة اسماً مجروراً بالحرف، نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٤]، فلا بدّ أن يعيّن جأزه، فيقال: اسم مجرور باللام، أو بفي. (٢)

(١) قد تقدّم معنى العامل ومباحثه مع إيضاح لا إشكال فيه.

(٢) وإنما ينصّ على ذكر العامل هنا؛ لأن الاسم المجرور ليس من الأبواب التي يتميّز بمعنى نحوي يقتضي إعراباً، كالفاعلية، والمفعولية، والابتداء، والتبعية، والإضافة، ونحوها، وإنما هو معمول لفظي صريح لحروف الجرّ، فالتسلّط اللفظي للحروف أظهر فيه من تميّزه بمعنى من المعاني المقتضية فيه إعراباً، كما أنه لا يحسن الاكتفاء بكونه اسماً مجروراً، لأنه يشاركه في هذا الحكم المجروران الآخرون: المجرور بالإضافة، والمجرور بالتبعية. طريقة الإعراب (ص/ ٩٦).

والثانية: أن تكون الكلمة فعلا مضارعا، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيبُ﴾ [البقرة (٥)]، ونحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة (١٨٤)]، ونحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [سورة النساء: ١٣٣]. (١)

الخطوة الثامنة: تحديد علامة الكلمة

المقصود من هذه الخطوة: بيان ما يجعل دلالة على الأثر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة، إذا كانت معربة، أو يجعل دلالة على هيئة آخر الكلمة وضعاً، إذا كانت مبنية. (٢)

والكلمة العربية لا تخرج إما أن تكون معربة أو مبنية، فإذا كانت مبنية فيذكر حركة بنائها، وهي في الغالب: ما ينطق بها في آخرها، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم (٤)]، ويستثنى من ذلك فعل الأمر - عند من يثبت - لأنه مبني على ما يحزم به مضارعه، كما قال الناظم:

والأمر مبني على ما يحزم به مضارعه أيا من يفهم

(١) والسبب في هذا يقارب السبب في الذي قبله، فليس للفظ الفعل وحده معنى من المعاني المقتضية إعراباً، فتلك لا تكون إلا للأسماء، أو ما في حكمهما؛ لأنها تسند إليها الأشياء وتصدر عنها، ويحكم بها وعليها، ولو نظرت إلى الفعل مع ما بعده، فإن مجموع الجملة قد يقع موقع ما يقتضي إعراباً، فتكون خبراً، أو حالاً، أو نحو ذلك، ومن أجله فإن مجموع الجملة يكون له محلٌّ من الإعراب، لتلبس به هذه المعاني، أما الفعل المضارع وحده فأعرابه لفظي، يستجيب للعوامل اللفظية المحصورة التي تكون قبله، ولذلك ينصُّ عليها. طريقة الإعراب (ص/ ٩٧).

(٢) كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٣٤٢).

وإذا كانت الكلمة معربة فيذكر علامة إعرابها، وهي إما أن تكون مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، أو مجزومة، ولكل منها علامات معروفة، مبيّنة في كتب النحو. ^(١)

الخطوة التاسعة: تعليل الإعراب

معنى **تعليل الإعراب**: هو تقرير ثبوت الحكم أو الإعراب بدليل وعلة، كأن يقال مثلاً في (ضربت زيدا): (ضربت) فعل ماضٍ مبني على السكون، لاتصاله بضمير رفع متحرّك، و (زيداً) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، لأنه اسم مفرد. ^(٢)

وتستعمل غالباً لتعليل **الإعراب أداة اللام**، كقولهم: لاتصاله بواو الجماعة، أو نون النسوة، أو نون التوكيد، وقد يستعمل مع (أن)، كقولهم: لأنه مثني، أو لأنه جمع، أو لأنه ممنوع من الصرف.

وهذه الخطوة ليس لها محلٌّ معيّن، بل يذكر في الموضوع الذي احتيج إليها للتبرهن، فهي كالحجة.

(١) وقد تقدّم في الباب الأول الخلاف في كون الإعراب لفظية أو معنوية، مع أن الظاهر لي أن الخلاف نظري، وأن التطبيق جارٍ على قول الكوفيين، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(٢) أوّل من ابتكر فكرة التعليل هو عبقرى اللغة، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث كان يدعم القواعد والأحكام التي كان يستنبطها بالتعليل، وفي ذلك يقول الزبيدي عنه: "إنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق". ولكنه قيل: ليس تعليله كالذي نحن فيه، وإنما تعليل رفع الفاعل أو نصبه، أو غير ذلك، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٣٦٠).

ولكن ينبغي للمعرب أن يتذكَّر التعليل في كلِّ مرحلة من مراحل الإعراب، في مرحلة تحديد نوع الكلمة، وفي مرحلة تحديد المعنى الإعرابي وغيرها. ^(١)

ولا يستعمل إلا في المواضع التي تخرج فيها الكلمة عن المألوف في إعراب الأصل. ^(٢)

وغالبا ما يكون ذلك في تحديد علامة الإعراب والبناء. ^(٣)

الخطوة العاشرة: الملاحظات

المقصود بالملاحظات: هو التعقيبات التي تذكر في نهاية إعراب بعض الكلمات إتماما لعملية الإعراب، كالفاعل المستتر، والمضاف، والمقدَّرات، وتعلق الظرف والجار والمجرور، وعود الضمير، وفعل الشرط وجوابه، ومسوَّغات المبتدأ والحال.

فذكر هذه الأمور ونحوها من الملاحظات التي ينبغي للمعرب أن يجعلها عين الاعتبار.

(١) بمعنى أن التعليل يجب أن يجوب في الذهن، ويحتل فيه، ويستحضر عند كلِّ مرحلة من مراحل الإعراب، إذ لابدَّ من تعليل كلِّ حكم نطقه على الكلمة، وهي ثمَّرُ عبر المراحل الإعرابية، وليس المعنى أن يكتب كل ذلك في عملية الإعراب، نفس المصدر (ص/ ٣٦١-٣٦٢).

(٢) الأصل في الفعل الماضي مثلا أن يكون مبنيا على الفتح، فلا يحتاج إلى تعليل إذا كان كذلك، بخلاف ما إذا كان مبنيا على السكون، أو الضمة، فلا بدَّ من تعليل.

(٣) فنحن نعلم مثلا أن الأصل في علامات الرفع الضمة، وفي علامات النصب الفتحة، وفي علامات الجر الكسرة، وفي علامات الجزم الفتحة، هذا هو المألوف والمعتاد في الإعراب، فإذا كانت الكلمة مثلا مرفوعة بالضمة، فلا يحتاج المعرب لذكر التعليل، بخلاف ما إذا كانت مرفوعة بالواو، أو بالألف، فيعلَّل بأن يقال: لأنه جمع، أو مشنَّى، والله أعلم.

فمثلاً تقول في (نظرت إلى القمر)، بعد إعراب المفردات: الجار والمجرور متعلقان

بـ(نظرت)، وتقول في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين (١)] بعد ذكره

أنه مبتدأ: وسوّغ له الابتداء كونه يفيد الدعاء، وقس على ذلك.

وبهذا فرغنا من إعراب المفردات، والله الحمد والمنّة.



جَدْوَلٌ يُوضِّحُ خُطَوَاتِ إِعْرَابِ الْمُفْرَدَاتِ :

الكلمة	قل	أعوذ	—	رَبِّ	النَّاسِ	مَلِكِ	النَّاسِ	إِلَه	النَّاسِ
نوعها	فعل								
معناها الإعرابي	مضارع								
رتبتها	—								
عملها	—								
حكمها	مبنية								
محلُّها	—								
عاملها	—								
علامتها	السكون								
تعليلها	—								
الملاحظات	وفاعله مستتر وجوبا								



الفصل الثاني: كيفية إعراب الجملة

اعلم - غفر الله لك - أن الجملة لغة هي: جماعة كل شيء، اشتق من (أجملت الشيء) إذا جمعته، ويقال: أخذ الشيء جملة وباعه جملة، أي متجمعا لا متفرقا، وكل محتمل للتفصيل فهو جملة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً

وَاحِدَةً﴾ [الفرقان (٣٢)].^(١)

واصطلاحا: ما تركب من مبتدأ وخبر، أو من فعل وفاعل، أو ما ينوب عنها، وأفاد فائدة يحسن السكوت عليه.

وهي كل كلام **اشتَمَل** على مسند ومسند إليه.^(٢)
ولا فرق بين الجملة والكلام على الصحيح،^(٣) وهو الذي يقتضيه كلام النحاة، وإطلاق النحاة على بعض المركبات جملة، مع أنها لا تفيد، كجملة الشرط والجواب، فهو إطلاق مجازي، علاقته اعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين.^(٤)

(١) قال الراغب في مفردات القرآن (ص/ ٢٠٣): "واعتبر منه معنى الكثرة، ف قيل لكل جماعة غير منفصلة: جُمْلَةٌ، ومنه قيل للحساب الذي لم يفصل، والكلام الذي لم يبين: جُمْلٌ، وقد أجملت الحساب، وأجملت في الكلام. قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان (٣٢)]، أي: مجتمعاً لا كما أنزل نجوماً متفرقة".

(٢) قال ابن جني في الخصائص (١/ ١٧): "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجملة، نحو زيد أخوك، وقام محمد".

(٣) قال الكافيجي في شرح قواعد الإعراب (ص/ ٥٤): "لكن المختار هو الترادف، فإنك تعلم بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة".

(٤) قال الشيخ محب الدين ناظر الجيش: "الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ النُّحَاةِ تَسَاوِيُ الْكَلَامِ وَالْجُمْلَةِ فِي الدَّلَالَةِ، يَعْنِي كُلُّ مَا صَدَقَ أَحَدُهُمَا صَدَقَ الْآخَرُ، فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا عَمُومٌ وَخُصُوصٌ، وَأَمَّا إِطْلَاقُ الْجُمْلَةِ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ

والجملة باعتبار التَّسْمِيَةِ تنقسم إلى قسمين على الصَّحيح: (١)

الأوّل: اسميّة، وهي التي تبدأ باسم صريح، نحو: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح

(٢٩)]، أو مؤوّل، نحو: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة (٢٨٠)].

والثاني: فعلية، وهي التي تبدأ بفعل، نحو: ﴿يَمْحُقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة (٢٧٦)].

ولا عبرة بما يتقدّم عليها من الأحرف، أي لا يغيّر التسمية، نحو: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢٧٨]، ونحو: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة (٢٧٥)].

والجملة المخبر بها عن **مبتدأ في الأصل**، أو في **الحال** تسمّى جملة صغرى، والكبرى هي التي خبرها جملة، نحو: ﴿لَنَكْنَاهُ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف (٣٨)]، (٢) وقد تكون

الجملة لا صغرى ولا كبرى، نحو: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾ [سورة النمل: ١٥]. (٣)

الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي، لأنّ كلا مِنْهَا كَانَ جملة قبل، فأطلقت الجملة عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ، كإطلاق الْيَتَامَى عَلَى الْبَالِغِينَ، نظراً إِلَى أَنَّهُمْ كَانُوا كَذَلِكَ".

انظر الأشباه والنظائر (٢/ ٢٠٨) والهمع (١/ ٥٦).

(١) وزاد الزّحشري في المفصل (ص/ ١٣) الجملة الشرطيّة، وهي الواقعة موقع فعل الشرط، ورُدّ عليه بأن الحروف لا تعتبر، قال ابن هشام في المغني (٥/ ١٤): "وَزَادَ الزَّحْشَرِيُّ وَغَيْرُهُ الْجُمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ وَالصَّوَابُ أَنَّهَا مِنْ قِبَلِ الْفَعْلِيَّةِ".

(٢) قال ابن هشام في المغني (٥/ ٣١): "مَا فَسَّرْتُ بِهِ الْجُمْلَةَ الْكُبْرَى هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ، وَقَدْ يُقَالُ: كَمَا تَكُونُ مَصْدَرَةً بِالْمَبْتَدَأِ، تَكُونُ مَصْدَرَةً بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ أَبُوهُ)".

(٣) وذلك لفقد الشرطين، لأن شرط الصغرى أن تكون خبراً عن مبتدأ، وشرط الكبرى أن يكون خبرها جملة، وهما مفقودان في هذا المثال. انظر تحقيق شيخنا على الموصّل (ص/ ٥٨).

وإذا كانت الجملة اسمية الصدر فعلية العجز تسمى ذات الوجهين، نحو: ﴿اللَّهُ

يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر (٤٢)]، وإذا كانت اسمية الصدر والعجز

تسمى ذات الوجه، نحو: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف (٢٦)]. (١)

والجمل من حيث الإعراب تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: جمل ليس لها محل من الإعراب.

القسم الثاني: جمل لها محل من الإعراب.

وهنا نشرع في بيان أقسام هذه الجمل، ومواقعها بعون الله سبحانه وتعالى.

(١) قال ابن هشام في المغني (٣٨/٥): "وَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ عَكْسَ ذَٰلِكَ فِي نَحْوِ (ظَنَنْتَ زَيْدًا أَبَوْهُ قَائِمٌ) ... [و]

نَحْوِ ظَنَنْتَ زَيْدًا يَقُومُ أَبَوْهُ".

قلت: بل الذي ينبغي ألا يزداد ذلك، لأن المعتبر في الجملة أركانها لا فضلاتها.

الْجُمْلَةُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ

القِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْجُمْلَةِ هي الجملة التي ليس لها محلٌّ من الإعراب، وهي: كُلُّ جُمْلَةٍ لَا يَصِحُّ تَأْوِيلُهَا بِمَفْرَدٍ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا الْعَامِلُ.

وأنواع هذه الجملة سبعة على المشهور: ^(١)

الْجُمْلَةُ الْأُولَى: الِاسْتِثْنَائِيَّةُ

وهي الجملة التي **يبتدأ بها المتكلم** الكلام، سواء كانت اسميَّة أو فعليَّة، وهذا الابتداء على قسمين:

الأوَّل: ابتداء حقيقي، وهي أن تقع الجملة في أوَّل الكلام، بحيث يفتح بها النطق، نحو: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [نوح (١)].

(١) قال الدكتور قباوة في إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٣٦): "وقد جمع النحاة المواضع التي فيها الجمل على ذلك الأصل، لا يحل محلها مفرد، أو لا تؤول به، فكان بينهم خلاف في تعدادها، أما ابن هشام ومن دار في فلكه، فيرون أن الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب هي سبع، وأما أبو حيان فيراها اثنتي عشرة جملة، وسترى أنها في التحقيق عشر: الابتدائيَّة، الاستثنائيَّة، جملة الشرط غير الظرفي، الاعتراضيَّة، التفسيرية، جواب القسم، جواب الشرط غير الجازم، جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا، صلة الموصول، التابعة لجملة لا محلَّ لها".

قلت: الظاهر لي أن الأولى أن يقتصر على هذه السبع، لأن التطبيق يدور عليها، وإذا أكثرنا العدد، وفصلنا فيها لتوهم ظان وجود خلاف بين المعربين في بعض الآيات، مع عدمه، لاختلاف التعبير، فإذا قال المعربون مثلاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ إن الجملة استثنائيَّة، وقلنا على ما ذكره قباوة: ابتدائيَّة، على أنها جملة أخرى، لظن واهم أن في إعراب الآية خلافاً، مع أن المعربين يستعملون هذا وذاك، وكذا يقال في تعداد الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

والثاني: ابتداء إضافي، وهي أن تقع الجملة في أثناء الكلام، لكنها لا علاقة بما تقدم

نحو: ﴿فَلَا يَخْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ (يس ٧٦)، ولها

علامتان:

الأولى: أن تقع بعد أحرف الاستئناف، وهي الواو، والفاء، وثم، وحتى الابتدائية،

وأم المنقطعة، وأو التي بمعنى بل، و(بل) التي للأضراب الانتقالي، نحو: ﴿لَنُبَيِّنَ

لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج (٥)]، ﴿فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ

الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت (٢٠)].

والثانية: انقطاعها عما قبلها في المعنى، بحيث أنها لا تكون محتاجة لما تقدم ولا تكملة

لها، وإن كانت مقترنة بما تقدم باعتبار السياق والحديث، نحو: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل (٣)].

ومعرفتها تحتاج إلى تأمل، ومعرفة بالبلاغة. ^(١)

وتسمى هذه الجملة أيضا استثنائية، ^(٢) وحكمها ألا محل لها من الإعراب. ^(٣)

(١) في إعراب الجمل وأشباهها (ص / ٤١): "والجدير بالذكر أن الفصل بين الاستئناف وغيره أمر دقيق عسير

أحيانا، لا يغني فيه الاعتماد على ظاهر العبارة، وما فيها من روابط لغوية، ولا بد من الاحتكام إلى المعنى الذي تضمنته العبارة". ومن تأمل ما ذكره ابن هشام في المغني من كثرة الاختلاف فيها عند التطبيق يجد ذلك.

(٢) قال ابن هشام في المغني (٥ / ٣٩): "وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل".

(٣) فإن قلت: الابتداء من مظهر الاسم، فلذا قالوا: الفعل المضارع معرب، لوقوعه موقع الاسم، فينبغي أن يكون لها محل من الإعراب.

قلت: لا شك أن الفرق جلي بين موضع الاسم، وموضع الجملة المبتدأة، فالتحقيق أن اعتبار محل الجملة في

الجملة الثانية: الاعتراضية

وهي الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين، يحتاج كل منهما للآخر في اللغة العربية، كالمبتدأ مع الخبر، والفعل مع مرفوعه، والفعل مع منصوبه، والشرط مع جوابه، والموصول مع صلته، والحال مع صاحبها، والصفة مع موصوفها، وحرف الجر مع مجروره في القسم، أو متعلقه، أو القسم مع جوابه. (١)

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة (٢٤)]، ﴿وَلَيْنِ أَصَبَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء (٧٣)]، ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ۖ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [سورة الواقعة: ٧٥-٧٧]، ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران (٣٦)].

والغرض منها تأكيد الكلام أو تبينه، أو تحسينه، وبها يظهر بلاغة المتكلم.

موضع المفرد إنما يتصور إذا أمكن إجراء أحكامه عليها، فمعلوم أن الجملة من حيث هي جملة، لا تصلح لأن يحكم عليها بشيء. شرح قواعد الإعراب للكافيحي (ص/١٠٣).

(١) قال ابن هشام في المغني (١٠٤/٥): "للبليانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزخشي يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾: يجوز أن يكون حالا من فاعل نعبد أو من مفعوله لاستعمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على نعبد، وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توها منه أنه لا اعتراض إلا بما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين".

ولذلك قال ابن جنِّي: "والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن، ودال

على فصاحة المتكلم، وقوة نفسه، وامتداد نفسه" ^(١).

وحكمها ألا محل لها من الإعراب. ^(٢)



(١) انظر الخصائص (١/ ٣٤١).

وقال أيضا في الخصائص (١/ ٣٣٦): "باب في الاعتراض:

اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلا شاذًا أو متأولا".

انظر حاشية شيخنا على الموصل (ص/ ٩٤).

(٢) قال في المغني (٥/ ٩١): "مَسْأَلَةٌ: كثيرا ما تشبه المعترضة بالحالية ويميزها مِنْهَا أُمُور:

أحدها: أَنَّهَا تكون غير خبرية، الثاني: أَنَّهُ يجوز تصديرها بِدَلِيلِ اسْتِقْبَالِ كَالْتَنْفِيسِ، وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ يجوز اقترانها بِالْفَاءِ، الرَّابِعُ: أَنَّهُ يجوز اقترانها بِالْوَاوِ مَعَ تصديرها بالمضارع المُثْبِتِ". اهـ مع تصرُّف.

الْجُمْلَةُ الثَّالِثَةُ : الصَّلَّةُ

وهي الجملة التي تقع صلة لموصول اسميٍّ، أو حرف مصدريٍّ، بسبب افتقاره إليها، لتكمل بها معناه. ^(١)

والموصلات الاسميّة: هي (الذي، والتي، واللذان، والتان، والأولى، والذين، ويقال: اللّذون، واللائي، واللاتي، ويقال: اللواتي، ومن، وما، وأي، وأل، وذو، وذا)، وكلها مبنيّة في كتب النحو، والله أعلم.

والموصلات الحرفيّة: هي حروف المصدرة التي نظمها من قال: ^(٢)

وهاك حروفا بالمصادر أوّلت وذكرى لها خمسا أصح كما رووا
وها هي (أن) بالفتح (أن) مشددا وزيد عليها (كي) فخذها و (ما)

ومن أمثلتها بعد وقوعها بعد الاسمي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا

وَعَدَهُ﴾ [الزمر (٧٤)]، ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ﴾ [النساء

(١٥)]، ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا

كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل (٩٦)].

(١) وذلك لأن الموصلات نواقص لا يتم معناها إلا بصلة "متأخرة عنها" لزوماً؛ لأن الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر. انظر التصريح على التوضيح (١/ ١٧٦).

(٢) وهو السجاعي في شرح القطر (ص/ ١٥٤).

ومن أمثلتها بعد وقوعها بعد الحرفي: قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ

الْجِنِّ﴾ [الجن (١)]، ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف (٧٩)]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يُولِجُ

الَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [الحج (٦١)].

وحكمها أنه ليس لها محلٌّ من الإعراب.^(١)



(١) إذا كان الموصول اسمياً فله محل بحسب ما يقتضيه العامل، والجملة ليس لها محل، وإذا كان حرفياً يكون له مع صلته معاً محل من الإعراب، لا يكون للموصول وحده، ولا للصلة وحدها، أما الموصول فلأنه حرف، فلا يتصور فيه الإعراب أصلاً، لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً.
انظر شرح قواعد الإعراب للكافي (ص/ ١١٨-١١٩).

الجملة الرابعة: التفسيرية

وهي الجملة الفضلة التي توضّح وتفسّر جملة قبلها، وتكشف حقيقة ما تليه.

وهي على ثلاثة أحوال:

الأولى: أن تقع بعد (أي) نحو: البون شاسع، أي الفرق كبير، وفي الحديث: «فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَي كَمَا أَنْتَ»،^(١) أي: كن كما أنت عليه أولاً.

والثانية: أن تقع بعد (أن)، نحو: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل (٦٨)]، ﴿قَالَ يَقُومُوا إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾^(٢) أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ

وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا^(٣) [سورة نوح: ٢-٣].

والثالثة: ألا تقع بعدهما، نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَرُكُمْ عَلَى تَحَرُّفٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾^(١٠)

تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ^(١١) [سورة

الصف: ١٠-١١]، ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران (٥٩)].

وليس لها محلٌّ من الإعراب.^(٢)

(١) الحديث متفق عليه رواه البخاري برقم (٦٨٣) ومسلم برقم (٤١٨) عن عائشة رضي الله عنها، وهذا اللفظ مسلم، ولفظ البخاري: «فَأَشَارَ إِلَيْهِ: «أَنْ كَمَا أَنْتَ»».

(٢) قال ابن هشام في المغني (١٢٣/٥): «قَوْلُنَا: (إِنَّ الْجُمْلَةَ الْمَفْرُوعَةَ لَا تَحُلُّ لَهَا) خَالَفَ فِيهِ الشُّلُوبِيُّ، فَرَعَمَ أَنَّهَا بِحَسَبِ مَا تَفْسِرُهُ فَهِيَ فِي نَحْوِ: زَيْدًا ضَرَبَتْهُ لَا تَحُلُّ لَهَا وَفِي نَحْوِ {إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} وَنَحْوِ: زَيْدُ الْحَبْزِ يَأْكُلُهُ بِنَصَبِ الْحَبْزِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ وَهَذَا يَظْهَرُ الرَّفْعُ إِذَا قُلْتَ أَكَلَهُ».

وفي الموصّل (ص/١١٧): «وَفِي كُلِّ مِنْ أَمْثَلَةِ التَّحْقِيقِ نَظَرٌ، لِأَنَّهَا تَرْجِعُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ إِلَى تَفْسِيرِ الْمُفْرَدِ بِالْمُفْرَدِ، وَهُوَ تَفْسِيرُ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ لَا الْجُمْلَةَ بِالْجُمْلَةِ، بِدَلِيلِ ظُهُورِ الْجُزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُفْسَّرِ وَلِأَنَّ جُمْلَةَ الْإِشْتِغَالِ لَيْسَتْ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي تَسْمَى فِي الْأَصْطِلَاحِ جُمْلَةً تَفْسِيرِيَّةً، وَإِنْ حَصَلَ بِهَا التَّفْسِيرُ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَغْنَى».

الجملة الخامسة: جواب القسم

وهي الجملة التي يحاب بها القسم الصريح أو المقدّر.

ولها موقعان:

الأول: أن تقع بعد القسم الصريح، سواء كان بالفعل أو بالأحرف، نحو:

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأنعام (١٠٩)]، ﴿وَتَاللَّهِ

لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء (٥٧)]، ﴿وَاللَّهُ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام

(٢٣)].

والثاني: أن تقع بعد قسم يفهم منه باللام الواقعة في جوابه، وهي القسم المقدّر،

نحو: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة (٤)]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ

سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت (٦٩)]، ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبْوِتَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا

حَسَنَةً﴾ [النحل (٤١)].

وليس لها محلٌّ من الإعراب.^(١)



(١) أي: جملة جواب القسم، وأما الجملة القسمية المتكوّنة من فعل القسم أو أدواته وجوابه، فقد يكون لها محلٌّ، فتنبّه.

قال في المغني (٥/ ١٣٦): "جللتا القسم والجواب يُمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كَقَوْلِكَ: (قَالَ زَيْدٌ: أَقْسَمُ لَأَفْعَلَنَّ)".

الجملة السادسة: جواب الشرط

المرادُ بها هنا: هي الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو لجازم ولم تقترن بالفاء أو بـ (إذا) الفجائية.

أي: أنها تقع في موضعين:

الأول: بعد شرط غير جازم، سواء اقترنت بالفاء أو بـ (إذا) الفجائية أم لم تقترن،

نحو: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة (٢٨٢)] ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا

بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [١٣] [الأنبياء (١٢)]، ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا

خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٤]، ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا

الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر (٢١)]، ﴿وَلَوْ لَا

دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة (٢٥١)]، ﴿فَلَمَّا

جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة (٨٩)].

والثاني: بعد شرط جازم ولم تقترن بالفاء أو بـ (إذا) الفجائية، نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ

يُذْهِبْكُمْ﴾ [سورة النساء: ١٣٣]، ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [سورة النساء: ١٢٣]، ﴿أَيْنَمَا

تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء (٧٨)].

وليس لها محلٌّ من الإعراب. ^(١)

(١) لأنه لم يتقدّم عليها عامل في الموضع الأول، وأمّا الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم هو الفعل، لا الجملة بأسرها، وذلك لظهور الجزم في لفظ الفعل.

الجملة السابعة: التابعة لما لا محل لها

وهي الجملة التي تكون تابعة لجملة لا موضع لها في الإعراب. (١)

وتقع في ثلاثة مواضع: (٢)

الأول: أن تكون معطوفا على جملة لا محل لها من الإعراب، نحو: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ

أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة (١٠٦)].

والثانية: أن تكون بدلا من جملة لا محل من الإعراب، نحو: ﴿وَأَنْقُؤِ الَّذِينَ أَمَدَّكُمْ بِمَا

تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَعْمِرَ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [سورة الشعراء: ١٣٢-١٣٣].

والثالثة: أن تكون مؤكدة لجملة لا محل لها، نحو: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلُكُمْ رَوْدًا ﴿١٧﴾﴾

[الطارق (١٧)].



(١) المراد بالتعبئة هنا الاصطلاح اللغوي، لا المعنى الاصطلاحي، لأن معنى الاصطلاحى أن المتقدم له محل، والثاني يأخذ حكمه، وليس المراد هنا. انظر حاشية الخطيب على المغني (١٦٠ / ٥).

(٢) التوابع في المفردات خمسة: العطف، والبدل، وعطف البيان، والصفة، والتوكيد، ويكون في الجملة الثلاثة المذكورة، وأما الصفة فإنها لا تكون إلا في الجمل، لأن الجملة لا توصف، وأما عطف البيان فإنه يضم إلى البدل، لأنه منه. وقد منع الدكتور قباوة أن تكون الجملة مؤكدة لجملة أخرى.

انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ١٢٦).

الْجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ

القسم الثاني: من الجمل هي الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، وهي: كلُّ جملة يصحُّ تأويلها بمفرد، ويتقدّم عليها العامل، أي: يجوز لنا أن نحذفها ونضع مكانها كلمة واحدة مفردة، نحو: جاء زيد يكتب، أي: كاتب.

وأنواع هذه الجمل تسعة على المشهور: ^(١)

(١) قال ابن هشام في المغني (٢٣٩/٥): "هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ مِنْ انْحِصَارِ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ فِي سَبْعِ جَرَاجٍ عَلَى مَا قَرَرُوا، وَالْحَقُّ أَنَّهَا تَسَعُ، وَالَّذِي أَهْمَلُوهُ: الْجُمْلَةُ الْمُسْتَشْنَاءُ، وَالْجُمْلَةُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهَا".

وفي التطبيق النحوي (ص/٣٤٦): "هذه هي المواضع التي تقع فيها الجملة في محل إعرابي، وقد زاد عليها النحاة مواضع أخرى ليست مستعملة إلا بقلة".

وزاد الكوفيون الجملة الواقعة فاعلاً، ولم يرتض بذلك ابن هشام في المغني: "قيل: وَتَقَعُ أَيْضاً فِي الْجُمْلَةِ الْمَقْرُونَةِ بِمَعْلُوقٍ، نَحْوُ: (عَلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ)، وَأَجَازَ هَؤُلَاءِ وَقُوعَ هَذِهِ فَاعِلاً، وَحَمَلُوا عَلَيْهِ ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُنَنَّهُ﴾ وَالصَّوَابُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَعَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ فَيَزَادُ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا مَحَلُّ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ فَاعِلاً".

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٤/٣): "وإنما لم يصحَّ أن تكون الجملة فاعلاً؛ لأنَّ الفاعل يصحُّ إضماره، والجملة لا يصحُّ إضمارها؛ لأنَّ المضمر لا يكون إلا معرفةً، والجملة ممَّا لا يصحُّ تعريفها من حيث كانت معاني الجملة مستفادة. ولو كانت معرفة، لم تكن مستفادةً، فلما تدافع الأمران فيها وتنافيا، لم يجتمعا".

انظر إعراب الجمل للدكتور قباوة (ص/١٥٦) وحاشية الخضري (٣١٨/١) وحاشية الخطيب على المغني (١١٦/٥) (١٦٨/٥).

الجملة الأولى: المسندة إليها

وهي الجملة التي تقع مبتدأة ويسند إليها خبر، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ

عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ [البقرة (٦)]، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون (٦)]، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ

أَدْعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صُمُتُونَ ﴿١٩٣﴾ [الأعراف (١٩٣)].

ومحلُّها الرفع، وقد أغفلها جمهور النحاة، واستدرکها بعضهم.^(١)

وقد تحذف الجملة التي هي في محلِّ رفع مبتدأ مع المعطوفة عليها لدلالة الكلام

عليها، نحو قول الله تعالى: ﴿أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة الطور: ١٦]

أي: أصبرتم أم لم تصبروا، وتقدير المفردين هنا أولى، لئلا يكون تقدير بعد تقدير.

وقد تحذف همزة التسوية وحدها، نحو: سواء علينا قمت أم قعدت.^(٢)



(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/١٤٣).

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/١٤٣٤).

الجملة الثانية: الخبرية

وهي كل جملة تقع موقع الخبر المفرد، وهي على خمسة أنواع:

الأولى: الواقعة خبرا للمبتدأ، نحو: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص (٦٨)].

والثانية: الواقعة خبرا للأحرف المشبهة بالفعل، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا

بَقَرَةً﴾ [البقرة (٦٧)]. **والثالثة:** الواقعة خبرا لـ (كان) وأخواتها، نحو: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا

أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٥٧].

والرابعة: الواقعة خبرا للأفعال المقاربة، نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة (٧١)].

والخامسة: الواقعة خبرا للمشبهات بليس، نحو: ما زيد سأتي. ^(١)

ويشترط في الجملة الخبرية خمسة شروط:

الشرط الأول: أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، والروابط المشهورة أربعة: ^(٢)

الأول: الضمير، نحو: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة (٢٠٥)].

والثاني: الإشارة، نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف (٢٦)].

والثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿الْفَارِعَةُ ١ مَا الْفَارِعَةُ ٢﴾ [سورة القارعة: ١-٢].

(١) ولم يذكر ذا النوع كثير من العلماء، انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ١٤٧).

(٢) ذكر ابن هشام في المغني (٥/ ٥٧٧) عشرة روابط، على خلاف في بعضها والله أعلم.

ونظم هذه الروابط المشهورة من قال:

ولم يكن عينه بمضمّر قرنت

أو العموم فهذه أربع نظمت

إن جملة خبرا عن مبتدأ وقعت

أو الإشارة أو تكرير مبتدأ

انظر حاشية شيخنا على القطر (١/ ٣٣٠).

والرابع: عموم يشمل المبتدأ، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا

نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف (٣٠)].

الشرط الثاني: ألا تكون ندائية، فلا يصحُّ نحو: أبو بلال يا من أتقن النحو.

الشرط الثالث: ألا تكون مصدرية بأحد الحروف: (لكن، وبل، وحتى)، فلا يصحُّ

نحو: زيد لكن يلعب. ^(١)

الشرط الرابع: ألا تكون طلبية، فلا يصحُّ نحو: زيد اضربه، وهذا الشرط يرده قوله

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ

أَلِيمٍ﴾ [التوبة (٣٤)]، ^(٢) **والشرط الخامس:** ألا تكون قسمية، فلا يصحُّ نحو: زيد

ليقومنَّ، ويرده قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت (٦٩)]. ^(٣)

وفيما ذكرنا يتضح أن الجملة الخبرية لها موقعان، وهي الرفع والنصب، لأنه تؤوّل

بالمفرد كغيرها، ولا تكون في غيرهما، والله أعلم. ^(٤)

(١) قال السيوطي في الهمع (١/ ٣٦٨): "قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْكَافِي جِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَا يَسُوغُ الْإِخْبَارُ بِجُمْلَةٍ نَدَائِيَّةٍ نَحْوُ: زَيْدٌ يَا أَخَاهُ وَلَا مَصْدَرَهُ بِ(لَكِنْ أَوْ بَلْ أَوْ حَتَّى) بِالْإِجْمَاعِ فِي كُلِّ ذَلِكَ".

(٢) والطلبية منعها ابن الأثيري لأنها لا تتحمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك، ورد بأن المفرد يقع خبراً إجماعاً ولا يحتمل ذلك وبالسماح. همع الهوامع للسيوطي (١/ ٣٦٨).

(٣) والقسمية منعها ثعلب، ورد بالسماح قَالَ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ﴾ همع الهوامع للسيوطي (١/ ٣٦٨).

(٤) ولكن الرضي لم يسلم بذلك، بل يقول في شرح الكافية (٢/ ٢٥٩): "إنه دعوى من بعض النحاة أطلقوها، بلا برهان عليها قطعي، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الأفراد، فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مطالبون بأن أصل خبر المبتدأ الأفراد، بل ادعي أن الأصل فيه الجملة لم يبعد، لأن الإخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي، في تقدير الإعراب في الجمل، وقوعها موقعا، يصحُّ وقوع المفرد فيه".

الجملة الثالثة: الحالِيَّة

وهي الجملة التي تبيِّن هيئة صاحبها وتقع موقع الحال المفرد لاسم معرف تأتي بعده،

نحو: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون (٥)]، ولها ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، وروابطها ثلاثة:

الأول: الضمير، نحو: ﴿أَهْطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [سورة البقرة: ٣٦].

والثاني: الواو، وضابطها أن تقع موقع (إذ) الظرفيَّة، نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ

وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَسِرُونَ﴾ [يوسف (١٤)].

والثالث: الضمير والواو معا، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ

أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة (٢٤٣)].

الشرط الثاني: أن تكون خبريَّة، لا الإنشائيَّة. **والشرط الثالث:** ألا تقترن بدليل

الاستقبال، كالسين وسوف، فلا يصحُّ أن تعرب جملة ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ

﴾ [الصافات (٩٩)] حالا. ^(١) ومحلُّها دائماً النصب، والله أعلم.

(١) قال ابن هشام في المغني (٥/ ٢٦٢): "الحالية لا تصدر بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ إن ﴿سَيِّدِينَ﴾ حال كما تقول سأذهب مهديا فسهو".

وفي حاشية الشمني (٢/ ١٤٦): "وجهه ما تقدّم الآن أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال، لاجتماع متنافيين بحسب الظاهر، وهما الحال والاستقبال في محل واحد، وهذا مفقود فيما قاس عليه، فإن دليل الاستقبال فيه ليس في الحال، بل في عاملها".

وفي حاشية الأمير (٢/ ٧٣): "كأنه لا حظ في التَّنْظِير أنه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها، وبالعكس، لاتحاد زمنهما".

الْجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ: الْمَفْعُولِيَّةُ

وهي الجملة التي تقع موقع المفعول به بعد فعل متعدّد سواء كان معلقاً، أم لا.
وتكون في أربعة مواضع:

الأوّل: أن تقع محكيّة بالقول، نحو: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنْ الْقَوْمَ اسْتَصْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي

فَلَا تُشِمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿١٥٠﴾ [الأعراف (١٥٠)].

والثاني: أن تقع تالية للمفعول الأوّل في باب (ظن) وأخواتها، نحو: ظننت زيدا يعلم.

والثالث: أن تقع تالية للمفعول الثاني في باب (أعلم) وأخواتها، نحو: أعلمت

مشكورا عمرا أبوه قادم.

والرابع: أن تقع معلقاً عنها العامل، وهي على ثلاثة أقسام: ^(١)

الأوّل: ما وقعت في موضع مفعولين، نحو: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف

١٢].

والثاني: ما وقعت في موضع مفعول مصرّح، أي غير مقيّد بالجار، نحو: عرفت من

أبوه، لأنه يقال: عرفت زيدا.

والثالث: ما وقعت في موضع مفعول مقيّد بالجار، نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى

طَعَامًا﴾ [الكهف (١٩)].

ومحلّها النّصب دائماً، والله أعلم.

(١) انظر حاشية شيخنا على الموصّل (ص/ ٦٦-٦٧).

الجملة الخامسة: الاستثنائية

وهي الجملة التي تستثنى بـ (إلا)، ولا تكون إلا في الاستثناء المنقطع، لأن الجملة لا تكون جزء من المفرد فتستثنى منه، نحو: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ (٢٢) إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ (٢٤) [سورة الغاشية: ٢٢-٢٤]، ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكُّ إِنَّهُ مُصِيبُهُمَا أَصَابُهُمْ﴾ [هود (٨١)].
ومحلها النصب، ولم يذكرها الجمهور.

وقد ترد الجملة بعد (إلا) ولا تكون مستثناة، نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [سورة الفرقان: ٢٠]، فلم تقع فيه جملة (إنهم ليأكلون) موقع المستثنى، وإنما هي في محل نصب حال من المفعول المحذوف لـ (أرسل)، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. (١)



(١) انظر المغني (٥/ ٢٤١) وإعراب الجمل (ص/ ١٩٩).

الجملة السادسة: الإضافية

وهي الجملة التي يضاف إليها اسم، وتقع موقع المضاف إليه، ومحلها دائماً الجر.

والأشياء التي تضاف إلى الجملة ثمانية: ^(١)

الأول: ما يدل على الزمان، ظروفًا كانت أو أسماء، وشرطها ألا ينون، نحو:

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال (٢٦)]، ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ

وَالْفَتْحُ ﴿١﴾﴾ [النصر (١)]، ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ

أَلْأَرْضِ﴾ [سبأ (١٤)]، ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم (٤٤)].

والثاني: حيث، نحو: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَفْقَهُوهُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٩١].

والثالث: آية، بمعنى علامة، نحو قول الشاعر:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بَايَةَ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

والرابع: ذو، في قولهم: (أذهب بذئ تسلم).

والخامس: لدن، نحو قول الشاعر:

لَزِمْنَا لَدُنْ سَالِمْتُمُونَا وَفَاقَكُمْ فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِمُخْلَافِ جَنُوحِ

والسادس: ريث، بمعنى (أبطأ)، نحو قول الشاعر:

خَلِيلِي رُقُفًا رِيثٌ أَقْضَى - لُبَانَةٌ مِنْ الْعَرَصَاتِ الْمَذَكِرَاتِ عُهُودَا

والسابع: قول، نحو قول الشاعر:

قَوْلُ يَا لِمَرِّ جَالٍ يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرَ - عَيْنِ الْكُجُوهَلِ وَالشُّبَابَا نَا

والثامن: قائل، نحو قول الشاعر:

وأجبتُ قائلَ كيف أنتَ بصالح حتى مللتُ وملّني عُوادي

وقد نظم هذه المواضع العلامة المعلمي اليماني بقوله:

وَحُذِّثْنَا قَدْ تَضَافَ لِلْمُجْمَلِ وَذِي مَنْ أَذْهَبَنُ بَذِي تَسَلَّمَ
وَقِيلَ بِلِ ذِي كَالَّذِي فَهِيَ صِلَهُ فِلا مَحَلَّ بِلِ تَكُونُ مُهْمَلُهُ
وَرِثَتْ وَابْنُ مَالِكٍ فِيهَا وَفِي لِدُنْ لَهُ مَقَالَتَانِ فَاقْتَفِ
إِحْدَاهُمَا الْفِعْلُ عَلَى إِضْمَارِ أَنْ بَعْدَهُمَا وَذَلِكَ زَعَمَ فَافْتِطِنْ
وَآيَةٌ مُرَادِفُ الْعَلَامَةِ فِي قَوْلِ سَيَبُورٍ ذُرَى الْفَخَامَةِ
سَابِعُهَا قَوْلٌ وَحُذِّثْنَا مِنْهَا قَائِلٌ فَاحْفَظْهَا وَكُنْ مُتَّقِيَهَا^(١)



(١) انظر مجموع آثار الإمام المعلمي (١٠٩/٢٠).

الجملة السابعة: جواب شرط جازم

وهي الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم، واقتربت بالفاء، أو بـ (إذا) الفجائية. ووجه تقييد الاقتران بالفاء أو (إذا) هو أن الجملة لو خلت منها لصار الفعل قابلاً للجزم لفظاً، والجملة لا يكون لها محلٌّ من الإعراب، وقد تقدّم ذلك.

فمثال اقترانها بالفاء قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ

يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾ [الأعراف (١٨٦)].

ومثال اقترانها بـ (إذا) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ

﴿٣٦﴾ [الروم (٣٦)].^(١)

ومحلّها الجزم، والله أعلم.^(٢)

(١) ويشترط في الجملة المقرونة بـ (إذا) الفجائية ثلاثة شروط: (أ) أن تكون اسميّة، (ب) أن تكون مثبتة، (ج) ألا تقترب بـ (إن) المؤكدة، (د) أن تكون أداة الشرط (إن) خاصة. نظمها من قال:

واقُرُّ جواباً بـ (إذا) الفجائي إن اسميّة وخصص الجزم بـ (إن)
موجبة لم تقترب بـ (إن) في خبر والفاء عمن
والناظم هو أخونا الفاضل رياض العدني رحمه الله، كما أفادنا به بعض المشايخ.

(٢) زعم الدماميني أن جواب الشرط الجازم، المقترن بالفاء أو بـ (إذا) لا محلّ لها من الإعراب، قال: والحق أن جملة جواب الشرط لا محلّ لها مطلقاً، وذلك أن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محلّ لها، وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد، فلا يكون لها محلّ.

والتحقيق أن العلة التي بنى عليها زعمه واهية، لا أساس لها، فالجملة هذه وقعت في موقع الفعل المضارع، الذي يطلبه الشرط الجازم، والفعل مفرد، أما فاعله الظاهر أو المستتر فلا أثر لأداة الشرط فيه، وإنما هو معمول للفعل، وشأنه في ذلك شأن الفاعل لاسم الفاعل، فهو لا يخرج عن كونه مفرداً، إن ظهر بعده، وإن قدر. اعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٣٩).

الجملة الثامنة: التَّابِعَةُ لمُفْرَدٍ

وهي **الجملة التَّابِعَةُ** لمفرد قبلها في الإعراب.

وتقع في ثلاثة مواضع: ^(١)

الموضع الأول: أن تكون الجملة صفة للمفرد، نحو: ﴿لِيَوْمٍ لَا رَبَّ﴾ [سورة آل عمران: ٩].

ويشترط في الجملة الواقعة صفة **ثلاثة شروط**:

الأول: أن يكون الموصوف بها نكرة محضة، نحو: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى

اللَّهِ﴾ [البقرة (٢٨١)].

والثاني: أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالموصوف، والغالب أن يكون

مذكورا، وقد يحذف، نحو: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [سورة البقرة: ٤٨]،

أي: لا تجزيه.

والثالث: أن تكون الجملة خبرية، فلا يصحُّ نحو: هذا رجل اضربه.

الموضع الثاني: أن تكون الجملة بدلا من المفرد، نحو: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ

مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت (٤٣)].

ومن أشهر مواقعها الجملة المبدوءة بـ **(كيف)** بعد اسم مفرد، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى

رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الْأَيْدِيَ﴾ [الفرقان (٤٥)]، ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية (١٧)].

(١) تتبع الجملة المفرد في العطف والبدل والصفة، وأما التوكيد فلا ذكر له هنا، لأن الجملة لا تؤكد المفرد، وأما

عطف البيان فيحمل على البدل، وقد أنكر الجمهور وقوع الجملة عطف بيان. اعراب الجمل وأشباه الجمل

(ص/ ٢٤١).

الموضع الثالث: أن تكون الجملة معطوفة على مفرد، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ

صَفَقَتْ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرِّحْمَنُ﴾ [الملك (١٩)].

ومحلُّها بحسب متبوعها، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ^(١)



(١) فإن كان مرفوعا، فهي في محل رفع، وإن كان منصوبا فهي في محل نصب، وإن كان مجرورا فهي في محل جرّ.

الْجُمْلَةُ التَّاسِعَةُ: التَّابِعَةُ لْجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ

وهي الجملة التَّابِعَةُ في الإعراب جملة آخر لها محلٌّ من الإعراب.

وتقع في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن تكون معطوفا على الجملة التي قبلها، نحو: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ

وَيَخْتَارُ﴾ [القصص (٦٨)].

والثاني: أن تكون بدلا من الجملة التي قبلها، نحو: ﴿وَأَنْتَقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾

أَمَدَّكُمْ بِأَنْتَعِمُوا وَبَيْنَ (١٣٣) [سورة الشعراء: ١٣٢-١٣٣]. (١)

والثالث: أن تكون مؤكدة للأولى، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ

أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة (٦)].

ومحلُّها بحسب محلّ الجملة التي قبلها، والله أعلم بالصواب.

والأصل في الجمل ألا يكون لها محلٌّ من الإعراب لأن الإعراب للمفردات. (٢)

(١) وَشَرَطَهَا أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ أَوْفَى بِتَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الْأُولَى كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فَإِنْ دَلَالَةُ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا أَرَادَهُ مِنْ إِظْهَارِ الْكَرَاهَةِ لِإِقَامَتِهِ أُولَى لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَيْهِ بِالمطابقة وَالْأُولَى تَدُلُّ عَلَيْهِ بِالالتزام. موصل الطلاب (ص/ ٨١). والمغني (٥/ ٢٣٥).

(٢) قال السيوطي في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٥): "قال أبو حيان: أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك، لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدّر بالمفرد، لأن المعرب إنما هو المفرد، والأصل في الجملة ألا تكون مقدّرة بالمفرد".

كذا نقل عنه السيوطي، والذي في الارتشاف (٣/ ١٦١٧): "ونحن نتكلم في الجمل، فنقول: أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، لأن ما له منها موضع من الإعراب، إنما هو لوقوعه موقع المفرد، والأصل

طَرِيقَةُ إِعْرَابِ الْجُمْلَةِ (١)

إذا فرغ العرب من إعراب المفردات، فإنه يتحرّى بعد ذلك إعراب الجمل التي أمامه، لأنها أنفع وأصعب من إعراب المفردات. (٢)

واعلم أخي أن لإعراب الجمل خمسة خطوات، وهي كالتالي:

الخطوة الأولى: تحديد نوع الجملة

المقصود بهذه الخطوة: بيان الجملة من حيث التسمية، هل هي اسمية، أو فعلية؟، وأن يصرّح المعرّب في إعراب كلّ جملة لفظ: اسمية، أو فعلية.

فيقول في نحو: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ [فاطر (١)]: جملة فعلية، وفي نحو: ﴿وَاللَّهُ

وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية (١٩)]: جملة اسمية.

وهذه خطوة ليست بلازمة، بل يقلّ العمل بها عند المعربين.



في الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، فتكون جزاءً لما قبلها".

(١) انظر كيف نتعلّم الإعراب (ص/ ٤٢١).

(٢) قال الكافيجي في شرح قواعد الإعراب (ص/ ٤٩): "إعراب محلّ الجمل أصعب وأنفع من بيان إعراب المفرد".

وقال صاحب التطبيق النّحوي (ص/ ٣٤٦): "ومن المهم للدارس أن يحدد دائماً موقع الجملة إن كان لها موقع؛ لأن ذلك يساعده على فهم التركيب الصحيح للكلام".

قال شيخنا أبو بلال: كلام جيّد.

الخطوة الثانية: تحديد محل الجملة أو عدمه

المراد بهذه الخطوة: بيان محلها من الإعراب، أو عدم محلها، فإذا كانت الجملة لها محلّ فيبين هل هي في محلّ رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم، وهذه الخطوة أهمّ الخطوات وأنفعها، وهي لا زمة في كلّ الجمل، وتركها عيب على المعرب.

فيقال في نحو قوله تعالى: {يَعْمَهُونَ}، من قوله تعالى: ﴿لَعَنَّاكَ إِنَّهُمْ لَغَفَىٰ سَكَرْتِهِمْ يَعْْمَهُونَ﴾ [الحجر (٧٢)]: جملة فعلية في محلّ رفع.

وتقول في قوله: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ من قوله: ﴿وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة (٣٦)]: جملة اسمية في محلّ نصب.

وتقول في قوله: ﴿حِينَ تَرِيَهُنَّ وَحِينَ تَسْرَحْنَ﴾ (٦) من قول العزيز العليم: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تَرِيَهُنَّ وَحِينَ تَسْرَحْنَ﴾ (٦) [النحل (٦)]: جملة فعلية في محلّ جرّ.

وتقول في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (٣٦)، من قول الله: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (٣٦) [الروم (٣٦)]: جملة اسمية في محلّ جزم.

وإن لم يكن للجملة محلّ فيبين عدم محلها، ويقال في نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾، من قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [النحل (٣٨)]: لا محلّ لها من الإعراب. (١)

(١) وهذا يعني أن الجملة ليس لها إلا إحدى الحالتين، فنقول في إعراب كل جملة بعد تحديد نوعها، مثلاً: جملة اسمية لا محلّ لها من الإعراب، أو نقول: جملة فعلية في محلّ رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم.

الخطوة الثالثة: تحديد عامل الجملة

معنى تحديد عامل الجملة: ذكر العامل الذي له أثر وعمل في الجملة، فيجعلها في محلٍّ معيّن، في محلّ الرفع أو النصب، أو الجر، أو الجزم، وتقدّمت أمثلة ذلك. فيقال في إعرابها مثلاً: في محلّ جرٍّ بالمضاف، أو في محلّ رفعٍ بالمبتدأ، أو في محلّ نصب بـ (كان)، أو في محلّ جزم بـ (إن)، وهذه الخطوة خاصّة كما هو ظاهر في الجمل التي لها محلّ، وأما التي ليس لها محلّ فليست لها عامل أصلاً، ومع ذلك فليس بلازم ذكر هذه الخطوة، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

الخطوة الرابعة: التعليل

ومعناه أن نذكر المبرر الذي أجاز لنا إطلاق الحكم على الجملة، ونعني بالحكم (كونها لها محلّ، أو لا محلّ لها)، فإن كنّا حكمنا عليها بأنها لها محلّ، ومحلّها مرفوع، وجب أن نعلّل، فنقول بعد تحديد نوعها وحالتها: لأنها خبر المبتدأ، مثلاً، أو لأنها خبر (إنّ)، أو لأنها معطوفة على جملة مرفوعة، وإذا حكمنا عليها بأنها لا محلّ لها وجب علينا أن نعلّل أيضاً هذا الحكم، فنقول: لأنها ابتدائية، مثلاً، أو لأنها اعتراضية. (١)

وبذلك نكون قد حكمنا على الجملة بواحد من الحكمين: إما (في محلّ كذا) أو (لا محلّ لها من الإعراب). كيف نتعلّم الإعراب (ص/ ٤٢١).

(١) مقتبس من (كيف نتعلّم الإعراب (ص/ ٤٢٢)).

ويستخدم هذه **الخطوة غالباً** في الجمل التي ليس لها محلٌّ من الإعراب، مع أنها الأصل. (١).

الخطوة الخامسة: الملاحظات:

وهي **التعقيبات التي** تذكر في نهاية إعراب بعض الجمل، إتماماً لعملية الإعراب، ويذكر لغرض خارج عن الإعراب، كبيان المعنى، وكشف الإشكال. وأهمها سبعة أمور: (٢).

الأول: ذكر صاحب الحال في الجملة الحالية، نحو: ﴿وَهُمْ أُلُوْفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة (٢٤٣)]. (٣)

والثاني: ذكر صاحب الوصف في الجملة الوصفية، نحو: ﴿لَمْ تَعْطُونَ قَوْمًا لِلَّهِ مَهْلِكُهُمْ﴾ [الأعراف (١٦٤)]. (٤)

والثالث: ذكر الجملة المعطوف عليها، نحو: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ﴾ (٥) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٢﴾ [سورة المؤمنون: ٢-٣].

-
- (١) اعتاد أكثر المعربين اليوم عدم ذكر كلمة (لأنها) في إعراب الجمل التي لها محلٌّ، ويكتفون بالقول: في محلٍّ رفع، خبر المبتدأ، وليس هذا من خطأ. كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٤٢٢).
- (٢) انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٤٢٢).
- (٣) فتقول بعد إعرابها: وصاحب الحال هو الضمير من (خرجوا).
- (٤) فيقال بعد إعرابها: وصاحب الوصف هو (قوما).

والرابع: ذكر الحرف التفسيري بعد الجملة التفسيرية، نحو: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ

أَتَّخِذِي مِنَ اللَّبَالِ يَوْمًا وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل (٦٨)].^(١)

والخامس: ذكر الأشياء المتلازمة التي تعترض الجملة الاعتراضية بينهما، نحو:

﴿وَأَنَّهُ لَقَسَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة (٧٦)].^(٢)

والسادس: توضيح أصل العبارة وتركيبها، نحو: ﴿سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾

[الذاريات (٢٥)].^(٣)

والسابع: ذكر الظرف الذي يضاف إلى الجملة، نحو: ﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ

الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم (٤٤)].^(٤)



(١) فيقال بعد إعرابها: وقعت بعد حرف التفسير (أن).

(٢) فيقال بعد إعرابها: اعترضت بين الموصوف وصفته.

(٣) فيقال بعد إعرابها: وأصل الكلام سلام عليكم أنتم قوم منكرون.

(٤) فيقال بعد إعرابها: وقعت بعد الظرف (يوم).

جَدْوَلٌ يُوضِّحُ خُطَوَاتَ إِعْرَابِ الْجُمْلِ

				يفعل	الجملة
				فعليّة	نوعها
				في محلّ رفع	محلّها
				(إِنَّ)	عاملها
				لأنّها خبريّة	تعليلها
					الملاحظات

المثال: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج (١٤)].



الفصل الثالث: كَيْفِيَّةُ إِعْرَابِ شِبْهِ الْجُمْلَةِ

شبه الجملة هي صيغة كلامية، تزيد في المعنى على المفرد، ولا تتمُّ بها فائدة الجملة. (١)
وإنما سُمِّيت بذلك لأنها مترددة بين المفردات والجمل، (٢) وقد يسمَّى ظرفاً لأن
المجرور غالباً ما يفيد معنى الظرفية المكانية، أو الزمانية.

والمراد بشبه الجملة شيئان: الظرف والمجرور، وزيد الوصف مع مرفوعه، (٣)
والصواب أنه في حكم الاسم المفرد، إلا في حالتين يكون فيهما جملة، لأنه في قوَّة الفعل
فيهما وهما: الأولى: الوصف الواقع مبتدأ، يستغني بمرفوعه عن الخبر، نحو: أقائم
زيد، وما مضروب العمران.

والثانية: الوصف الواقع صلة لـ (أل)، نحو ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد
(١٨)]، وقد نظمهما من قال:

الوصف مع مرفوعه كالمفرد إلا إذا استغنى به عن مسند
أو صلة لـ (أل) أضاف فيهما يكون في قوَّة الفعل فافهما

(١) كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٣٧٧).

(٢) فهي تتعلَّق تارة بالفعل، فتدلُّ على جملة، وتارة بالاسم فتدلُّ على مفرد، إنها لم تلزم طريقة واحدة، بل سلك
بها طريق الجملة وطريق المفرد، ولما كانت أكثر ما تتعلَّق بالفعل، وتدلُّ على الجملة، كانت أشبه بالجملة منها
بالمفردات، ولما كانت العلاقة بين كلماتها غير إسنادية، خرجت عن الجمل، فدرسها النحاة مع المفردات.
انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٧٢).

(٣) في النحو الوافي (١/ ٣٨٤): " والنحاة يقولون: إن الصفة الصريحة مع مرفوعها لا تسمى شبيهة بالجملة إلا
حين أن تقع صلة "أل". وبالرغم من أنها تسمى شبيهة بالجملة -هنا فقط- فإنها في قوة الجملة معنى، أي:
من جهة المعنى" وهذا الرأي هو الذي رجحه الصبان " كما تكون في قوة الجملة حين تقع خبراً".

حَقِيقَةُ الظَّرْفِ

الظرف لغة: الوعاء، ومنه تسمية الأواني ظروفًا، لأنها أوعية لما يجعل فيها.

واصطلاحًا: هُوَ كل اسم زمان أو مكان سُلِّطَ عَلَيْهِ عامل على معنى (في).^(١)

وذلك نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال (٤٢)]، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي

عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف (٧٦)].

ويسمَّى مفعولاً فيه لوقوع الفعل فيه، إذ لا بدَّ له من زمان أو مكان، وقد يسمّيه

بعضهم صفات،^(٢) وسمّاه الفراء محلاً.^(٣)

وهو ينقسم إلى زماني، ومكاني، وإلى مختص ومبهم، وكلُّها معروفة ومبيّنة في كتب النحو.

ويجب أن يتنبّه أنه ليس كل اسم زمان أو مكان يكون ظرفًا، حتى يبحث له تعلُّقًا، بل لا يكون ظرفًا، ولا شبه جملة إلا إذا قَبِلَ تقدير معنى (في) قبله، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) قال في الكواكب الدرية (ص/ ٢٩٥): "مرادهم بقولهم بتقدير (في) أي تقدير معناها، لا لفظها، لأنه لا يصحُّ تقديرها قبل الظرف، وذلك نحو: سرت قبله، وصليت معه، ونحوها". انظر شرح القطر لابن هشام (ص/ ٢٩٥) مع حاشية السجاعي.

(٢) كالكسائي وأصحابه.

(٣) قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ٢٦٠): "وهو اصطلاح، ولا مشاحة فيه".

حَقِيقَةُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ

الجارُّ لغةً: هو اسم فاعل من (جَرَّ)، بمعنى شَدَّ وسحب.

واصطلاحاً: هو الحرف الذي يجرُّ المعنى الذي قبله إلى الاسم الذي بعده.

وأما المجرور إليه فهو لغة اسم مفعول من (جَرَّ)، واصطلاحاً: هو الاسم الذي يأتي

بعد حرف الجرِّ، ويعمل فيه. ^(١)

وتنقسم حروف الجرِّ باعتبار الأصالة وعدمها إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّل: حرف جرٍّ أصليٍّ: وهو ماله معنى خاص، ويحتاج إلى متعلِّق مذكور، أو

محذوف، نحو: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ ^(٨) [البَيِّنَةُ (٨)].

والثَّاني: حرف جرٍّ زائد: وهو ما ليس له معنى خاص، ولا يحتاج إلى متعلِّق، وإنما

جيء به لأجل التأكيد، نحو: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [سورة الإسراء: ٩٦].

والثَّالث: حرف جرٍّ شبيه بالزائد: وهو ماله معنى خاص، ولا يحتاج إلى متعلِّق، نحو:

خَلِيلِي إِنَّ الْعَامِرِي لَغَارِمٌ ولولاه ما قَلَّمتُ لَدِيَّ الدَّرَاهِمَ

وتنقسم حروف الجرِّ باعتبار قبول الزيادة وعدمها إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّل: ما لا يقبل إلا الأصالة، وهي سبعة: (منذ، مذ، كي، الواو، حتى، التاء، متى).

(١) انظر كيف نتعلَّم الإعراب (ص / ٣٨٠).

والثاني: ما يقبل الأصالة والزيادة، وهي ثمانية: (من، إلى، على، عن، في، اللام، الكاف، الباء). **والثالث:** ما لا يقبل الأصالة ولا الزيادة، وهي التي تكون شبيهة بالزائد، وهي ستة: (رَبَّ، لولا، لعلَّ، خلا، عدا، حاشا). ^(١)

(١) هذا التقسيم والذي قبله أفادنا به الأستاذ الفاضل أبو صهيب يوسف البوهودي في بعض دروسه الماتعة.

تَعْلُقُ الْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ

اعلم أيُّها الطَّالِبُ أنه لا بدَّ للظرف وللمجرور بحرف الجرِّ الأصلي من تعلُّق بفعل

أو ما يحمل معنى الفعل،^(١) قال ابن ظهيرة:

لا بدَّ للجارِ من التعلُّقِ بفعلٍ أو معناه نحو مُرْتَقِي

والتعلُّق لغة: هو الارتباط، والمتعلِّق هو المكان الذي يرتبط به الشيء.

واصطلاحاً: هو ارتباط شبه الجملة بكلمة تحمل معنى الحدث، لعلاقة بينهما.^(٢)

وتوضيحه: أن النحاة أوجبوا للظرف **والمجرور** بحرف الجرِّ الأصلي أن يتعلَّقا بفعل

أو شبهه؛ مراعاةً لجانبين، جانب لفظي، وجانب معنوي.^(٣)

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل (٤/٤٥٦): "ليس في الكلام حرفٌ جرٌّ إلَّا وهو متعلِّقٌ بفعل، أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير. أمَّا اللفظ، فقولك: (انصرفت عن زيد)، و(ذهبت إلى بكر)، فالحرف الذي هو (إلى) متعلِّقٌ بالفعل الذي قبله. وأمَّا تعلُّقه بالفعل في المعنى، فنحو قولك: (المالُ لزيد)، تقديرُه: المالُ حاصلٌ لزيد. وكذلك (زيدٌ في الدار) تقديره: زيدٌ مستقرٌّ في الدار، أو يستقرُّ في الدار".

(٢) إنَّ شبه الجملة تحمل معنى فرعياً، وظيفته إتمام المعنى الأصلي الذي في الفعل وأشباهه، لذا لا بدَّ من وجود الارتباط بين المعنيين لتحصل فائدة إتمام المعنى، وهذه هي العلاقة بينهما، وارتباط شبه الجملة لا يكون إلَّا بكلمة تدلُّ على حدث، أي أن تكون مشتقةً لا جامدة، وهذه الكلمة إما أن تكون فعلاً، أو اسماً، يعمل عمل الفعل، وسيأتي بيان ذلك. كيف نتعلَّم الإعراب (ص/٣٨٢).

(٣) يقول الدكتور قباوة في إعراب الجملة وأشباه الجملة (ص/٢٧٣): "التعلُّق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسُّكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلَّا به، ولا يكتمل معناه إلَّا بها.

ذلك لأنَّ شبه الجملة ترد تكملة للحدث الذي تقيده، فيتمُّ معناها بهذا التعلُّق المقيّد، تقول: نقيم غداً في دمشق، فترى أن الفعل (نقيم) وحده يدلُّ على حدث الإقامة دلالةً عامة، غير محدَّدة بزمان واضح، أو مكان معلوم، فقد تكون هذه الإقامة الآن، أو بعد لحظات، أو ساعات، أو أعوام، وقد تكون في حلب، أو دمشق، أو غيرهما، ولكن قولك (غداً) حدد الزمن الذي تقع فيه تلك الإقامة، وقولك (في دمشق) حدد المكان الذي يضم الإقامة، وتكون فيه، ولولا هذان القيذان لبقى الحدث ناقص الدلالة، لا يفِي بالمعنى التامَّ، أو القريب

أما الجانب اللفظي: فلأن الظرف والمجرور اسمان، ولا بدّ في كلّ اسم أن يكون معمولاً، ولو كان مبنياً، والمعمول لابدّ له من عامل، فهذا العامل الذي يحتاجه المجرور والظرف هو المتعلّق بعينه، وكلاهما في محلّ نصب.

أمّا كون **الظرف** منصوباً، أو في محلّ نصب، فظاهر.

وأمّا **المجرور** فلأنّ الاسم لما كان قوياً في باب المعمول لم يكتفِ بالعامل الفرعي وهو الحرف، بل احتاج إلى العامل الأصليّ وهو الفعل، ولما عمل العامل الفرعي في اللفظ، لم يبق للأصليّ إلا أن يعمل في المحلّ؛ فلذا صار المجرور في محلّ نصب، وهذا التعليل لم أره لغيري.^(١)

وأمّا الجانب المعنوي: فلأنّ كلّ عامل متضمّن للحدث، والحدث لابدّ له من زمان أو مكان يقع فيه، والمجرور والظرف هما وعاء الحدث مكاناً أو زماناً، فبهما يتخصص

من التمام، وكلما أضفت إلى الحدث قيوداً أدق كان أقرب إلى الكمال والدقة، نحو: (سافرنا منذ شهر، يوم الجمعة، ضحى، في الساعة العاشرة، مع أستاذنا، من حلب إلى القاهرة، بالطائرة، تحت أشعة الشمس المحرقة، لزيارة جامعة القاهرة).

ومن هذا تلمس أهمية العلاقة بين كل من الظرف والجار مع المجرور، وبين الحدث الذي يقيّدانه، ويتعلّقان به، ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيراً متبادلاً، فشبه الجملة تفيد الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ تحدد زمانه أو مكانه أو سببه، والحدث يفيد شبه الجملة، إذ يظهر معناها، ويربطه بعمل يملؤها، وينصبها ظاهراً أو تقديرًا، وهذا التأثير المتبادل بين الجانبين هو المراد بما نسمّيه تعلق شبه الجملة أو تعليقها".

(١) وثمة أمران يدلّان على أن محل الجار والمجرور هو النصب تقديرًا، وأول هذين الأمرين نزع الخافض، فإذا حذف حرف الجر الأصلي نُصب الاسم بعده، نحو قولك: زهدت المال، وصلنا القرية، أمرتك الصدق، لا تقعد قارعة الطريق، ... والأمر الثاني هو العطف والبدل، فأنت تقول: أكرمتك في داري وعند أخي، ولقينا العدو بين الجبلين وفي الجوّ، واستيقظت صباحاً في الساعة الخامسة، ولو لم يكن الجار والمجرور محلّها للنصب لما جاز مثل هذا في العطف والبدل. إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٧٤).

الحدث، ويقلُّ شيوعه، وتتحدّد أبعاده، ولهذا يستفيد المجرور والظرف من المتعلّق أنه يصبح ذا معنى مفهوم مقيّد، ويستفيد المتعلّق من المجرور والظرف التقييد والتوضيح.^(١)

ولابدّ من مراعاة المعنى فيما يتعلّقان به هل يقيّدانه ويصحّ المعنى بهما، أو ليس كذلك.^(٢)

□

(١) فإذا قلنا: (من مكة إلى المدينة في السيارة صباحا مع زيد لطلب العلم) لا حظنا أننا لم نستفد شيئا من هذه الأنواع المختلفة من الجار والمجرور والظروف شيئا، فهي عبارة عن أوعية فارغة مصفوفة، والسبب في ذلك عدم وجود العامل (المتعلّق) الذي يمنحها المعنى الذي يجعلها ذات فائدة، فإذا أضفنا إليها قولنا: سافرت، أو لم أسافر إلخ... وجدنا أنها جميعا أصبحت ذات فائدة يحسن السكوت عليها، ولو أننا قلنا: سافرت، دون تقييد بشيء من الظرف والجار والمجرور لكان قولنا مطلقا، فيه بعض الإبهام، وكلما ذكرنا شيئا من الجار والمجرور بعده أسهمنا في تقييده، ورفع شيء من الإبهام عنه. الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/ ٥٤).

(٢) قال الدكتور محمد السّيف في الأثر العقدي (٢/ ٧٩٨): "ومراعاة الجانب المعنوي في هذا الباب أولى من مراعاة الجانب اللفظي، ذلك أن النحويين يشددون على وجوب مراعاة المعرب لسلامة المعنى في هذا التعليق، فقد يصلح الفعل أو شبهه للعمل في الجار والمجرور من جهة الصناعة، ولكن المعنى لا يسعف بذلك، فلا يصحّ حينئذ تجاهل هذا الأمر، ومن ثمّ وجب البحث عن متعلّق آخر.

ولقد ذكر ابن هشام أن الجهة الأولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيرا ما تزلّ الأقدام بذلك، ثم ذكر من ذلك نماذج من الخطأ في تعليق الجار والمجرور بما هو صحيح في الصناعة فاسد في المعنى".

قلت: ومن أمثلة ذلك قوله في المغني (٦/ ١٥-١٦): "الثاني: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ تَعَلَّقَ (مِنْ) بِـ(خِفْتُ) وَهُوَ فَاسِدٌ فِي الْمَعْنَى، وَالصَّوَابُ تَعَلُّقُهُ بِالْمَوَالِيَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْوَلَايَةِ، أَيْ خِفْتُ وَلَا يَتَّبِعُونَنِي مِنْ بَعْدِي وَسُوءَ خِلَافَتِهِمْ، أَوْ بِمَحْدُوفٍ هُوَ حَالُ الْمَوَالِيَ، أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِمْ أَيْ كَانَتْ مِنْ وَرَائِي، أَوْ فَعَلَ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ (خِفْتُ بِفَتْحِ الْخَاءِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ وَكَسَرَ التَّاءِ فَمِنْ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ.

الثالث: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ تَعَلَّقَ إِلَىٰ بِـ(تَكْتُبُوهُ) وَهُوَ فَاسِدٌ لَا قِيَضَاءَ اسْتِمْرَارِ الْكِتَابَةِ إِلَىٰ أَجْلِ الدِّينِ وَإِنَّمَا هُوَ حَالٌ أَيْ مُسْتَقَرًّا فِي الدَّيْمَةِ إِلَىٰ أَجَلِهِ".

[أَنْوَاعُ الْمُتَعَلِّقَاتِ]

والأصلُ في المتعلِّق أن يكون فعلاً، سواء كان تامًّا، أم ناقصًا على الصحيح، وسواء كان متصرفًا أم جامدًا على الصحيح، لأن التعلُّق عمل، وأصل العمل للأفعال، نحو:

﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور (٤٨)]، ﴿أَكَانَ

لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس (٢)]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود (٨)].^(١)

ونحو: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكِكُمْ﴾ [فاطر (١٤)]، ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ

الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى (٢١)]، ونحو: جاء لَصٌّ ليلاً في خفاء.

وينوب عن الفعل في التعلُّق كلُّ ما يحمل معناه كالمصدر، نحو: ﴿فَمَنْ حَاجَّ الْبَيْتَ

أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة (١٥٨)]، ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ

نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء (١١٤)].

ونحو: أحب المطالعة في البيت صباحاً.

(١) قال ابن جني في التمام في تفسير أشعار هذيل (ص/ ١٧٤): "ومثله قول الله سبحانه: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ

مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، ف(يوم) متعلق بمصروف، ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون (يوم) متعلقًا بما دل عليه: (لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ). ألا ترى أن معناه: يوم يأتيهم يحق ويقع بهم كما أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حَجْرًا نَّحْبُورًا﴾ [سورة الفرقان: ٢٢] في معنى: يوم يرون الملائكة يسأؤون ويحزنون.

والآخر: أن يكون (يوم يأتيهم) متعلقًا بنفس (ليس)؛ لأنه إذا جاز أن ترفع وتنصب للفظها كذلك يجوز أن يتعلق الظرف بها أيضًا للفظها".

واسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة (٣٠)]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام (٦١)] وقولك: خالد مجاهد طول حياته في سبيل الله.

واسم المفعول نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة (٧)]، ونحو: العلم مطبوع داخل القلوب منذ الصَّغر.

واسم الفعل نحو: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَدِيهِ أَفِي لَكُمْ مَا أَتَعَدَّ إِنِّي أَنُخْرِجَ وَقَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي﴾ [الأحقاف (١٧)]، ونحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب (١٨)]، ونحو: أفٌ للكسالى وقت ضعف همهم.

والصفة المشبهة نحو قول الشاعر:

تُكَاشِرُنِي كَرَهَا كَأَنَّكَ نَاصِحٌ وَعَيْنُكَ تُبْدِي أَنَّ صَدْرَكَ لِي دَوِي^(١)
وقول الآخر:

إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ - خُشْنٌ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنَّ ذُو لُوثَةٍ لَا نَا^(٢)
ونحو: زيد شجاع في المحن وقت الجهاد.

واسم التفضيل نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف (٣٤)]، وقول الشاعر:

(١) قوله: (لي) تعلق بالصفة المشبهة (دوي). إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٨٠).

(٢) تعلق الظرف (عند) بالصفة المشبهة (خشن). إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٨٠).

- لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ^(١)
- واسم الزمان نحو: هذه الساعة كانت الموعد لانتهائنا من الدراسة.
- واسم المكان نحو: هذه الأرض كانت الموطن لأهلنا.^(٢)
- وقد يتعلّق المجرور **والظرف أيضا بحروف المعاني**^(٣) على الصحيح،^(٤) نحو: يا زيد، فإن اللام متعلّقة بـ(يا).^(٥)

(١) تعلق الجار والمجرور (لكم) باسم التفضيل (أفضل)، وبه تعلق أيضا (يوم). إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٨١).

(٢) كثير من الأمثلة غير القرآنية والأشعار أخذناها من كتاب (كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٣٨٥).

(٣) قال الكافيجي في شرح قواعد الإعراب (ص/ ١٥٩): "واختلفوا أيضا في حروف المعاني: هل يتعلّق بها أولا؟ فالجمهور يمنعون ذلك مطلقا، وقال البعض: يجوز مطلقا، وقال الآخر: إن كان حرف المعنى نائبا عن فعل محذوف جاز ذلك على سبيل النيابة، لا الأصل، وإلا فلا، فقال في نحو: (يا زيد) إن اللام متعلقة بحرف النداء، فالحق هذا التفصيل".

(٤) ومن منع ذلك ابن عصفور، فقال في شرح الجمل (٢/ ١٠٩): "وأما مذهب ابن جني ففاسد، لأن المعاني لا تعمل في المجرورات ولا الظروف".

(٥) قال السيوطي في الهمع (٢/ ٤٥٤): "واختلف في هذه اللام فقليل رائدة وعليه ابن خروف واختاره أبو حيّان بدليل معاقبتها للألف والأصح ليست بزائدة وعلى هذا فذهب ابن جني إلى أنّها تتعلّق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل وذهب سيبويه إلى أنّها تتعلّق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور".

[مَوَاضِعُ حَذْفِ الْمُتَعَلِّقِ]

الأصل في المتعلق أيضا أن يكون مذكورا كما في الأمثلة المتقدمة.

وقد يكون محذوفا وجوبا أو جوازا.

ويحذف وجوبا في ثمانية مواضع وهي: ^(١)

الأوّل: أن يقعا صفة نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة (١٩)]، ويقدر لفظ

كائن أو مستقر، أو ثابت، أو حاصل، أو استقرّ) ونحو ذلك. ^(٢)

والثاني: أن يقعا حالا نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص (٧٩)]، ويقدر

ما قدر في الأوّل.

والثالث: أن يقعا صلة نحو: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ

عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ [الأنبياء (١٩)]، ويقدر استقرّ، أو ما يكون جملة. ^(٣)

والرابع: أن يقعا خبرا نحو: (زيد عندك أو في الدار)، ويقدر ما قدر في الأوّل.

(١) ذكرها ابن هشام في المغني (٥/٣٢٦).

(٢) في موصل الطلاب للأزهري (ص/١٤٩): "اعلم أنه متى وقع الجار والمجرور صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو خبرا لمخبر عنه، أو حالا لذي حال، تعلق الجار والمجرور بمحذوف وجوبا تقديره كائن لأن الأصل في الصفة والحال والخبر الأفراد، أو تقديره استقر لأن الأصل في العمل للأفعال ويعضده الاتفاق عليه في الصلة المشار إليه بقوله إلا الواقع صلة فيتعين فيه تقدير استقر اتفاقا لأن الصلة لا تكون إلا جملة والوصف مع مرفوعه المستتر فيه مفرد حكما".

(٣) قال ابن عيش في شرح المفصل (٢/٣٩٠): "واعلم أن الظرف إذا وقع صلة، فإنه يتعلق بفعل محذوف، نحو: (استقرّ) أو (حصل) ونحوه، ولا يتعلق باسم فاعل؛ لأن الصلة لا تكون بمفرد، إنها تكون بجملة".

والخامس: أن يرفعوا الاسم الظاهر نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم (١٠)]، ونحو: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾ [البقرة (١٩)]، ^(١) ونحو: (أعندك زيد)، ويقدر ما قدر في الأول.

والسادس: أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: (حِينَئِذٍ الْآنَ)، أصله: كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ واسمع الآن، وقولهم للمعرس: (بالرفاء والبنين) بإضمار (أعرست).

والسابع: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير، نحو: (أيوم الجمعة صمت فيه) ونحو: (بزيد مررت به)، ويقدر بحسب المفسر، فيقدر الفعل في نحو: (أيوم الجمعة تعتكف فيه) والوصف في نحو: (أيوم الجمعة أنت معتكف فيه).

والثامن: القسم بغير الباء نحو: ﴿وَأَلَيْلٌ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل (١)]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء (٥٧)] وقولهم: (لله لا يؤخر الأجل)، ويقدر فعل (أقسم) مع الباء. ويحذف جوازاً في ثلاثة مواضع وهي:

الأول: إذا فهم من سياق الجملة، نحو: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ونحو: ﴿كُنْزٌ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْخُرِّ بِالْخُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [البقرة (١٧٨)].

والثاني: إذا ذكر المتعلق قبل، نحو: ادرس اليوم في العقيدة، وغدا في الفقه.

(١) قال السمين في الدر المنصون (١/ ١٧١): "واعلم أن جعلَ الجارَ صفةً أو حالاً، ورفعَ ظلماتُ «على الفاعلية» به أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِ «فيه ظلماتُ» جملةً برأسها في محلِّ صفةٍ أو حالٍ، لأنَّ الجارَ أقربُ إلى المفردِ من الجملة، وأصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفردَيْنِ".

والثَّالِثُ: إذا كثر الاستعمال، نحو: قولك: بالشفاء، لمريض شرب الدواء، أو بالصَّحَّة، لضيف أطعمته. ^(١)

(١) كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٣٨٦-٣٨٧).

طَرِيقَةُ إِعْرَابِ شِبْهِ الْجُمْلَةِ

لإعراب شبه الجملة خطوتان:

الخطوة الأولى: تحديد نوعيهما

المراد بتحديد نوعيهما هو إعرابهما إعراباً مفصلاً، كإعراب المفردات، فيفصل المعرب بين حرف الجرّ ومجروره، ويعرب كلّ واحد منهما، كما يبيّن الظرف الذي يكون مفعولاً فيه، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة: ٢]، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف (٧٦)].

الخطوة الثانية: تحديد متعلقهما

إذا أعرب المعرب مفردات شبه الجملة، فلا بدّ بعد ذلك أن يبيّن تعلقهما، فيقول مثلاً في إعراب مثال المتقدم: والمجرور متعلق بخبر محذوف تقديره كائن أو استقرّ، أو الظرف متعلق بخبر محذوف تقديره كائن أو استقرّ، وقد بينّا معنى التعلّق ومسائله فيما تقدّم، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ^(١)



(١) كيف نتعلّم الإعراب (ص/ ٣٨٦-٣٨٧).

جَدُول يَوْضِّحُ خُطُواتِ إِعرابِ شِبهِ الجُمْلَةِ

			لله	شبه الجملة
			جار ومجرور	نوعها
			خبر محذوف تقديره كائن أو استقرَّ	متعلِّقها

مثال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة: ٢]



الفصل الرابع: كَيْفِيَّةُ إِعْرَابِ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ (١)

الأصل في الأسماء أن تكون **معربة**، لأنها يتوارد عليها معان مختلفة، لا يتميز بينها إلا بالإعراب، ولا يبنى إلا إذا أشبهت الحرف فقط، كما أشار إلى ذلك ابن مالك في ألفيته حيث قال:

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لَشَبَهُ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِي (٢)

ومن الأسماء المبنية لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً أسماء الشرط والاستفهام، لأنها تفيد معنى حقه أن يؤدي بالحرف، إلا لفظة (أي).

فأسماء الشرط: تفيد تعليق حصول شيء بحصول شيء آخر، وهذا المعنى وضعت العرب لـ (إن وإذما)، وغيرهما من الأحرف.

وأما **أسماء الاستفهام:** فهي تفيد طلب حصول الإعلام بالشيء، وهذا المعنى وضعت العرب للهمزة، و(هل).

وأدوات الشرط **تنقسم على** قسمين:

(١) انظر شرح الخطيب على المغنى (٤٣٤-٤٣٦) وحاشية الصبان (١٧/٤) وحاشية الخضري (٧٤٥/٢)

وهمع الهوامع للسيوطي (٤٦٧-٤٦٨) وحاشية ابن حمدون على المكودي (١٦٢/٢).

(٢) قال ابن عقيل في شرح الألفية (٢٨/١): "فعلة البناء منحصرة عند المصنف رحمه الله تعالى في شبه الحرف، ... وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرًا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه وقد نص سيبويه رحمه الله على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف".

الأول: أدوات جازمة، وهي إحدى عشرة على المشهور، وهي: (إن، وإذما، ومن، وما، ومهما، ومتى، وأين، وأيان، وأني، وحيثما، وأيُّ)، وزيد: (كيفما)، و(إذا) في الشعر خاصة.

والثاني: أدوات غير جازمة، ومنها: (إذا، لو، لولا، أما، لَمَّا، كلَّما).^(١)

وأما أدوات الاستفهام فهي إحدى عشرة على المشهور، وهي: (الهمزة، وهل، ومن، وما، ومتى، وأَيَّان، وأَيْن، وأَنْتَى، وكم، وكيف، وأيُّ). وزيد: (ماذا، من ذا).^(٢) ويساويها في الإعراب (كم) الخبرية، و(كأَيَّن) و(كذا).

(١) انظر النحو المصنف لمحمد عيد (ص / ٣٩١).

(٢) وقد تأتي (ذا) بعد ما الاستفهامية، فالأولى في إعرابها أن تعدَّ كلمة واحدة، مبنية على السكون، بمنزلة (ما) في التفصيلات التي ستأتي. انظر طريقة الإعراب (ص / ١٢٧) وجامع الدُّروس العربية.

طَرِيقَةُ إِعْرَابِ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ

إنما ذكرنا أوجه إعرابها لصعوبتها على الطَّلَابِ، ولأن لها تفاصيل تخالف طبيعة المفردات التي يألّفونها. ^(١)

وقد تقدّم أن من هذه الأدوات التي وضعت العرب للشرط ولطلب الإعلام حروفاً، والحروف لا محلّ لها من الإعراب، ومنها أسماء مبنية، يكون إعرابها باعتبار المحلّ لا يظهر فيها الإعراب، إلا لفظة (أي) فهي معربة دائماً على الصحيح. ^(٢)

ولبيان كيفية إعراب هذه الأسماء مع اختصار شديد أقول:
إن هذه الأسماء لها حالتان:

الحالة الأولى: أن يتقدّم عليها حرف الجرّ أو المضاف، فتكون هذه الأسماء في محلّ جرّ بالحرف أو بالمضاف، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا (١)]، وغلّام من تضرب أضرب، وصبيحة أيّ يوم سافرت. ^(٣)

والاسم المضاف يعرب ما يعرب هذه الأسماء مما سيأتي في التفصيل الآتي.

(١) طريقة الإعراب (ص/ ١٢٤).

(٢) وتتميَّز (أي) بملازمتها للإضافة، وقد تقطع عنه لفظاً، لمضاف يأتي بعدها، وتتميَّز (كم) بتمييز بعدها، فكان لهما إعراب ينفردان به، يكون التعويل فيهما على ما بعدهما، فإذا كان ما بعدهما مصدراً من لفظ الفعل العامل، أو دلاً على الحدث فإنهما يعربان مفعولين مطلقين، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَثْقَلٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ ونحو: كم تارة زرته، وإن كان ما بعدهما ظرفاً أعراباً ظرفين، نحو: أيّ ساعة ستزورني، وكم ميلاً مشيت، وأن كان تمييز (كم) محذوفاً، فيحسن إعرابها مفعولاً مطلقاً. طريقة الإعراب (ص/ ١٢٧).

(٣) قال ابن هشام في المغني (٥/ ٤٣٤): "اعْلَمْ أَنَّهَا إِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا جَارٌ أَوْ مُضَافٌ فَمَحَلُّهَا الْجَرُّ نَحْوُ ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ وَنَحْوُ صَبِيحَةٍ أَيَّ يَوْمٍ سَفَرْتُ وَغُلَامٍ مِنْ جَاءَكَ".

الحالة الثانية: ألا يتقدّم عليها حرف الجرّ أو المضاف، فلها ثلاثة أحوال:

الأولى: أن تقع على زمان أو مكان، فتكون في محلّ نصب على الظرفيّة، نحو:

﴿أَمُوتْ غَيْرَ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل (٢١)]، ﴿فَإِنَّ تَذَهَبُونَ

﴿[التكوير (٢٦)] ومتى تقم أقم، وأينما تذهب أذهب، وحيثما جلست أجلس.

ويتعلّق الظرف بالفعل الذي بعده إن كان تامًّا، كما في الأمثلة المتقدّمة، أو بخبره

المحذوف إن كان ناقصا، نحو: ﴿أَيَّانَ تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء (٧٨)].

والأسماء التي تدلّ على **الزمان أو المكان خمسة** وهي: (أين، وأيّان، وأنى، ومتى، وحيثما).

والثانية: أن تقع على حدث أي مصدر، فتكون مفعولا مطلقا، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ

ظَلَمُوا أَيَّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء (٢٢٧)]، وأيّ ضرب تضرب أضرب. ^(١)

والثالثة: أن تقع على ذات، فينظر فعلها، وله حالتان:

الأولى: أن يكون الفعل ناقصا، فينظر هل ظهر خبره أو لا؟ فإن كان خبره ظاهرا

فهي مبتدأ، نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ

الْدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [الشورى (٢٠)] ومن أصبح أخاك؟ ومن كان أباك أكن معه، وإن

لم يظهر خبره فهي خبره، نحو: من كان أبوك؟ ومن صار صديقك؟.

(١) قال ابن هشام في شرح القطر (ص/ ١٧٧): "فَأَيَّ مَنْقَلَبٍ مَنْصُوبٍ بِ(يَنْقَلِبُونَ) عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، أَيَّ يَنْقَلِبُونَ

أَيَّ انْقِلَابٍ، وَيَعْلَمُ مَعْلُوقَةٌ عَنِ الْجُمْلَةِ بِأَسْرَها لِمَا فِيهَا مِنْ اسْمِ الْإِسْتِفْهَامِ وَهُوَ أَيَّ وَبِمَا تَوْهَمَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ انْتِصَابَ أَيَّ بِـ(يَعْلَمُ) وَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ".

والثانية: أن يكون الفعل تامًا، وله حالتان أيضًا:

الحالة الأولى: أن يكون الفعل لازماً، فهي مبتدأ، والخبر هو جملة الشرط أو الجواب، أو هما معاً، على خلاف بينهم، إن كان الاسم اسم شرط، نحو: من جلس؟ ومن يقيم معه، ومن يقعد أضربه. ^(١)

والحالة الثانية: أن يكون الفعل متعدياً، فله ثلاثة أحوال:

الأولى: ألا يأخذ مفعولاً به، فهي مفعول به، نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ﴾ (٨١) غافر (٨١)، ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء (١١٠)]، ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَاحَادِي لَهُ﴾ [الأعراف (١٨٦)].

والثانية: أن يأخذ مفعولاً على غير ضمير يرجع إليها، فهي مبتدأ، والخبر هو جملة الشرط أو الجواب، أو هما معاً، على خلاف بينهم، إن كان الاسم اسم شرط، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [سورة النساء: ١٢٣]، ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ (٢) الطلاق (٢).

(١) قال في المغني (٤٣٧/٥): "وَإِذَا وَقَعَ اسْمُ الشَّرْطِ مُبْتَدَأً: فَهَلْ خَبَرَهُ فِعْلُ الشَّرْطِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ تَامٌ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ مُشْتَمِلٌ عَلَى ضَمِيرِهِ، فَقَوْلُكَ: (مَنْ يَقُمُ) لَوْ لَمْ يَكُن فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (كُلُّ مَنْ النَّاسُ يَقُومُ) أَوْ فِعْلُ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ بِهِ تَمَّتْ، وَلِالتَّزَامِهِمْ عَوْدَ ضَمِيرٍ مِنْهُ إِلَيْهِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَلِأَنَّ نَظِيرَهُ هُوَ الْخَبَرُ فِي قَوْلِكَ: (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ) أَوْ مَجْمُوعُهُمَا لِأَنَّ قَوْلَكَ: (مَنْ يَقُمُ أَقِمْ مَعَهُ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (كُلُّ مَنْ النَّاسُ إِنْ يَقُمُ أَقِمْ مَعَهُ) وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، وَإِنَّمَا تَوَقَّفْتَ الْفَائِدَةَ عَلَى الْجَوَابِ مِنْ حَيْثُ التَّعَلُّقُ فَقَطْ، لَا مِنْ حَيْثُ الْخَبَرِيَّةُ".

والثالثة: أن يأخذ مفعولا على ضمير يرجع إليها، فتكون من باب الاشتغال، نحو: من رأيت أكرمه، ومن لقيته؟ ويجوز فيه الوجهان: كونه مبتدأ، أو مفعولا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور.

والأسماء التي **تدل على ذات وحقائق** هي: (من، وما، ومهما، وكم، وأي) ونحوها. هذا كله إذا وقع بعد هذه الأسماء أفعال، ولا تدخل أسماء الشرط إلا على الأفعال على الصحيح، وأما أسماء الاستفهام فقد يقع بعدها اسم، وله حالتان:

الأولى: أن يكون نكرة، فتكون هي مبتدأ، والاسم خبر، نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ

أَفْصَلُ (١٤) ﴿المرسلات (١٤)﴾، ومن أب لك.

والثانية: أن يكون معرفة، فتكون خبرا، والاسم مبتدأ؛ لأنه الأعراف، نحو:

﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ (١٧)﴾ [الملك (١٧)]، ومن زيد، وقيل العكس، والله أعلم.

والأحسن للمبتدئ إذا لم يفهم هذه التفاصيل أن يعرب مبتدأ، والله أعلم.^(١)



(١) يقول الدكتور الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ١٢٦): "وأرى أن لو قيل: إن أسماء الشرط والاستفهام دائما في جميع الأحوال تعرب مبتدأ لصحَّ ذلك تيسيرا، ويُعتقد أن الفعل بعدها ناصب لضمير مقدَّر، يكون هو الرابط لجملة الخبر، كما يصحَّ ذلك في المبتدأ إذا كان اسما صريحا، في نحو: زيد رأيت، مع التنبيه إلى أن هذه الأسماء لا تعرب مبتدأ، والجملة بعدها لا تعرب خبرا، إلا إذا اشتملت على ضمير يربطها بالمبتدأ، ملفوظ أو ملحوظ.

أمَّا إذا خلت الجملة بعد أسماء الشرط والاستفهام من ضمير يعود إليها، فإن الوجه أن تعرب هذه الأسماء مفعولا مطلقا، مثل: (مهما تبرَّ أباك فلن توفيه حقَّه) وقوله تعالى: {مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ} على تأويلها بالاستفهامية، فالمعنى: أيَّ إغناء أغنى عنه؟ فتكون دالة على الحدث والمصدر، ولا يتصور ذلك إلا في (مهما) و(ما)."

الفصل الخامس: كَيْفِيَّةُ إِعْرَابِ الْمَصَادِرِ الْمُؤَوَّلَةِ

المصادر المؤولة هي المصادر التي انتجت من جملة سُبقت بحرف مصدريٍّ، سواء

كانت اسميَّة، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّ الْمَوْتِ وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٦) وَأَنَّ

السَّاعَةِ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ (٧) [سورة الحج: ٦-٧]، أم فعليَّة،

نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة (١٨٤)]. (١)

وحروف المصادر وهي الموصولات الحرفيَّة خمسة على المشهور، نظمها من قال:

مَوْصُولُنَا الْحَرْفِي خَمْسَةٌ أَحْرَفُ هِيَ (أَنَّ) وَ(أَنَّ) وَ(كَي) وَ(مَا) فَاحْفَظْ وَ(لَوْ)

(١) قال ابن القيم في بدائع الفوائد (١/ ٩٢): "فائدة بديعة: دخول أن على الفعل:

في دخول (أن) على الفعل دون الاكتفاء بالمصدر ثلاث فوائد:

أحدها: أن المصدر قد يكون فيما مضى وفيما هو آت، وليس في صيغته ما يدل عليه، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه، مع أن ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

الثانية: أن تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تحصيل من الإشكال، وتخليص له من شوائب الإجمال.

بيانه أنك إذا قلت: (كرهت خروجك) و(أعجبني قدومك) احتمل الكلام معاني:

منها: أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيأته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات.

واحتمل أيضا: أنك تريد أنه أعجبك سرعته أو بطؤه، أو حالة من حالاته، فإذا قلت: (أعجبني أن قدمت) كانت (أن) على الفعل بمنزلة الطباع، والصواب من عوارض الإجمالات المتصورة في الأذهان".

وزاد بعضهم (الذي) وقالوا: إنها من حروف المصادر، في قوله تعالى: ﴿وَحُضِّمُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة (٦٩)] ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [الأنعام (١٥٤)].^(١)

والحقُّ أن (الذي) لا تكون موصولا حرفياً.^(٢)

ومنهم من زاد في حروف المصادر همزة التسوية، ولا مانع من ذلك.^(٣)

(١) في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامي (٢/ ٢٥٨): "وقد تقع (الذي) مصدرية" فلا يعود عليها شيء، [وقد] تأول عليه يونس: ﴿ذلك الذي يبشر الله عباده﴾. قال الفارسي: وعليه ﴿وحضمت كالذي خاضوا﴾ أي كخوضهم. ولا يعود إلى (الذي) شيء؛ لأنها في مثل هذا حرف، وهذا مذهب الفراء في قوله: ﴿تماماً على الذي أحسن﴾ فجعلها مصدرية، و (أحسن) فعلاً ماضياً مسنداً إلى ضمير موسى، والتقدير: تماماً على إحسانه، واختاره المصنف وسبقه إلى اختياره ابن خروف؛ وحكي عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول: أبوك بالجارية الذي يكفل فـ (الذي يكفل) مبتدأ بمنزلة {وأن تصوموا} و (بالجارية) خبره".

(٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل (٣/ ١٣٥): "وما ذهب إليه يونس ليس بشيء لأنه إثبات للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل، وقد ثبتت اسمية (الذي) بكونها فاعلة ومفعولة ومجرورة ومبتدأة وتثنى وتجمع وتؤنث ويعود عليها الضمير، فلا نعدل عن هذا الحكم المقطوع به لشيء لا يقوم عليه دليل، بل ولا شبهه، والأحسن في الآية أن يكون التقدير: ذلك الذي يبشره الله عباده، وأصله: يبشر به، فلما صار منصوباً حذف إذ مجوز الحذف فيه موجود".

(٣) قال صاحب جامع الدروس العلمية (ص/ ٣٣١): "فهمزة التسوية معدودة في الاحرف المصدرية، التي يتأول الفعل بعدها بمصدر. فتكون الاحرف المصدرية، على هذا ستة أحرف".

طَرِيقَةُ سَبْكِ الْمَصَادِرِ

تَقْدَمُ أَنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ حُرُوفِ الْمَصَادِرِ خَمْسَةٌ، وَكُلُّهَا يَسْبِكُ -هِيَ وَمَا بَعْدَهَا- بِمَصْدَرٍ وَطَرِيقَةُ سَبْكِهَا كَالْتَّالِي:

الْحَرْفُ الْأَوَّلُ: (أَنَّ) الْمُشَدَّدَةُ

طَرِيقَةُ سَبْكِ مَصْدَرِهَا يَكُونُ بِالنَّظَرِ إِلَى خَبَرِهَا، وَلَهُ ثَلَاثُ أَحْوَالٍ:

الحالة الأولى: أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا، وَلَهُ حَالَتَانِ:

الأولى: أَنْ يَكُونَ مُثْبَتًا، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُؤْخَذُ مَصْدَرُ خَبَرِهَا، فَيُضَافُ إِلَى اسْمِهَا،

نَحْوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت (٥١)]،
أَي (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ إِنْزَالَنَا).

والثانية: أَنْ يَكُونَ مُنْفِيًّا، فَيُؤْخَذُ مَصْدَرُ خَبَرِهَا، وَيُؤْتَى قَبْلَهُ كَلِمَةُ (عَدَم) وَمَا يَكُونُ بِمَعْنَاهَا مِنَ النِّفْيِ، فَيُضَافُ إِلَى اسْمِهَا، نَحْوُ: (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا مَا قَامَ) أَي: مِنْ عَدَمِ قِيَامِ زَيْدٍ.

والحالة الثانية: أَنْ يَكُونَ جَامِدًا، وَلَهُ حَالَتَانِ أَيْضًا:

الأولى: أَنْ يَكُونَ مُثْبَتًا، وَلِكَ فِيهِ طَرِيقَتَانِ:

الطريقة الأولى: أَنْ تَأْخُذَ لَفْظَ (كَوْن) فَيُضَافُ إِلَى اسْمِهَا، وَيَكُونُ خَبَرُهَا خَبْرًا

لـ (كَوْن)، لِأَنَّهُ مِنْ (كَانَ) النَّاقِصَةِ، نَحْوُ: (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا أَخُوكَ)، أَي عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زَيْدٍ أَخَاكَ.

والطريقة الثانية: أن يزداد على آخره ياء مشددة، لأنها كالمصدر، ^(١) نحو: (بلغني أنك سلفي أو زيد) أي: سلفيتك أو زيديتك. ^(٢)

والثانية: أن يكون منفياً، ولك فيه ما تقدّم من الطريقتين، إلا أنه يؤتى قبله كلمة (عدم) وما بمعناها، نحو: (بلغني أنك لست حزيباً أو زيدا) أي: بلغني عدم حزيبتك، أو عدم زيديتك، أو عدم كونك زيدا، أو عدم كونك حزيباً.

والحالة الثالثة: أن يكون ظرفاً أو مجروراً، ولك فيه طريقتان أيضاً:

الأولى: أن تأخذ لفظ (كون) فيضاف إلى اسمها، ويكون خبرها خبراً لـ (كون)، نحو: (عجبت من أن زيدا في الدار) أي: من كون زيد في الدار.

والثانية: أن تأخذ المصدر الذي يتعلّق الظرف والمجرور به، غير لفظ (كون) نحو: (عجبت من أن زيدا في الدار) أي: من استقراره في الدار. ^(٣)



(١) ويسمّيه بعضهم المصدر الصناعي، ولكنه لا يجري على أوزان المصادر، وهو قليل في الكلام العربي القديم، مثل الجاهليّة، وتعريفه: هو المصدر الذي ينتهي بياء مشددة بعدها تاء تأنيث مربوطة.

انظر المعجم المفصل في علم الصرف (ص/ ٣٧٨).

(٢) قال الرّضي في شرح الكافية (٤/ ٢٧٧): "وكذا إن كان الخبر جامداً، نحو: بلغني أنك زيد، أي: زيديتك، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء، أفادت معنى المصدر، نحو: الفرسية، والضاربة، والمضروبة".

(٣) قال ابن هشام في المغني (١/ ٢٦٠): "ومنه (بلغني أنك في الدار)، التقدير: استقرارك في الدار، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف، من استقرّ، أو مستقرّ".

الحَرْفُ الثَّانِي: (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ النُّونُ

المراد بـ(أَنْ) المصدرية عند النحاة حرفان:

الأوَّل: (أَنْ) المصدرية الناصبة، التي هي أمُّ النواصب.

والثَّاني: (أَنْ) المخففة من الثقيلة، التي هي من الحرف المشبهة بالفعل.^(١)

وطريقة سببهما مقارنة للأوَّل، ولكن إذا وقع بعدهما فعلا، يؤخذ مصدرها مضافا إلى مرفوعها، معربا بما يريد العامل، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة (١٨٤)]، أي: صومكم خير لكم، ونحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل (٢٠)]، أي: علم كون مرضى منكم.

الحَرْفُ الثَّالِثُ: (كَي) الْمَصْدَرِيَّةُ

وهي من أدوات النصب الأربعة، ولا توصل إلا بالفعل المضارع المتصرّف، فيؤخذ المصدر ويضاف إلى مرفوعه، ويكون المصدر مجرورا باللام الموجودة أو المقدّرة، ويتعامل مع المنفي مثل ما تقدّم، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد (٢٣)] أي لعدم أساكم، أي: حزنكم.

(١) قال المرادي في الجنى الدّاني (ص/ ٢١٩): "واعلم أن (أَنْ) المخففة من الحروف المصدرية. فإذا قيل أن: المصدرية فاللفظ صالح لـ(أَنْ) الناصبة للفعل، ولـ(أَنْ) المخففة. والفرق بينهما أن العامل إن كان فعل علم فهي مخففة، وإن كان فعل ظن جاز الأمران، نحو: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾. فمن جعلها الأولى نصب. ومن جعلها الثانية رفع. وإن كان غير ذلك فهي الناصبة للفعل، نحو: {والذي أطمع أن يغفر لي}، ونحو: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾."

الحَرْفُ الرَّابِعُ: (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ

لفظة (ما) تأتي في لغة العرب على معان كثيرة، ومن معانيها أن تكون مصدرية، وهي تنقسم إلى قسمين: ^(١)

الأوّل: مصدرية ظرفية، وهي التي يقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان، نحو: ﴿مَا

دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم (٣١)]، ويؤخذ مصدر فعلها، فيضاف إلى مرفوعه، ويجعل قبل

المصدر لفظ (مدّة أو وقت) أو نحو ذلك، فيقال في المثال المتقدم: (مدّة دوامي حيا).

والثاني: مصدرية غير ظرفية، وهي التي يقدر مع صلتها بمصدر لا يحسن تقدير

الوقت قبلها، نحو: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص (٢٦)]، ويؤخذ مصدر فعلها،

فيضاف إلى مرفوعه فقط، فتقول في المثال: (بنسيانهم يوم الحساب).

الحَرْفُ الْخَامِسُ: (لَوْ) الْمَصْدَرِيَّةُ

التّالية غالبا على مفهوم التمني، كـ(ودّ، وأحبّ)، فيؤخذ مصدر فعلها، ويضاف

إلى مرفوعه، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة (٩٦)]، أي: يودّ أحدكم

تعميره، ^(٢) ونحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم (٩)].

(١) قال المرادي في الجنى الداني (ص/ ٣٣١): "وأما المصدرية فقسمان: وقتية، وغير وقتية.

فالوقتية: هي التي تقدر بمصدر، نائب عن ظرف الزمان. كقوله تعالى ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ وتسمى ظرفية أيضاً. ولا يشاركها، في ذلك، شيء من الأحرف المصدرية، خلافاً للزخشي، ... وغير الوقتية: هي التي تقدر مع صلتها، بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو: يعجبني ما صنعت، أي صنعتك. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكَ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾."

(٢) قال أبو حيان في البحر (١/ ٥٠٣): " وذهب بعض الكوفيين وغيرهم في مثل هذا إلى أن لو هنا مصدرية بمعنى أن، فلا يكون لها جواب، وينسبك منها مصدر هو مفعول يود، كأنه قال: يود أحدكم تعمير ألف

طَرِيقَةُ إِعْرَابِ الْمَصَادِرِ الْمُؤَوَّلَةِ

إن إعراب المصادر المؤولة مثل إعراب المفردات، ولكن من باب التسهيل نذكر لها ثلاث خطوات سهلة:

الخطوة الأولى: تحديد الحرف المصدرِيّ مع ما دخل عليه

المقصود من هذه الخطوة: أن يُعرَب الحرف المصدرِيّ مع ما دخل عليه كإعراب المفردات، بحيث يعرب الحرف، على حدة، وما بعده على حدة، ثمَّ يعيَّن الجملة التي يسبك بمصدر.

فيقال مثلاً في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت (٥١)] بعد إعرابك المفردات: الحرف المصدرِيّ وما دخل عليه هو: ﴿أَنَّا أَنزَلْنَا﴾.

ونحوه: قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن (١)]، ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف (٧٩)]، ﴿ذَٰلِكَ يَأْتِ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [الحج (٦١)].

وكلُّها تعيَّن الجملة التي يسبك بمصدر، بعد إعراب مفرداتها، وتعيينها في الأمثلة هو: ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ و﴿أَنْ أَعِيبَهَا﴾ و﴿أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ﴾.

الخطوة الثانية: تأويل الحرف المصدرى مع ما دخل عليه

معنى هذه الخطوة: أن نتج من الجملة لفظاً مفرداً وهو المصدر، فيقال في الأمثلة المتقدمة: (أولم يكفهم إنزالنا)، (أو حي إليّ استماع نفر من الجن)، (فأردت إعابتها) (ذلك بولوج الله).

الخطوة الثالثة: العودة إلى إعراب المفردات

أي: أننا نعرب المصدر بعد إنتاجه كإعراب المفردات، لأن المصدر الذي نتج من التأويل ما هو إلا كلمة واحدة، يمكننا أن نجري عليه الإعراب كالمفردات.

فيقال في (أولم يكفهم إنزالنا): فاعل مرفوع.

فيقال في (أو حي إليّ استماع نفر من الجن): نائب فاعل مرفوع.

فيقال في (فأردت إعابتها): مفعول منصوب.

فيقال في (ذلك بولوج الله): اسم مجرور بالباء.

وعادة المعربين أن يقولوا بعد إعراب المفردات: الحرف المصدرى وما دخل عليه في محلّ كذا، وهو كذا. ^(١)

(١) انظر كيف نتعلم الإعراب (ص /).

جَدُولٌ يُوضِّحُ خُطَوَاتَ إِعْرَابِ الْمَصَادِرِ الْمُؤَوَّلَةِ

			﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾	المصدر المؤوَّل
			أَنْ يُخَفِّفَ	تحديد الحرف المصدري مع ما دخل عليه
			التَّخْفِيفِ	تأويل الحرف المصدري مع ما دخل عليه
			مفعول به منصوب	العودة إلى إعراب المفردات

المثال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء (٢٨)].



البَابُ الرَّابِعُ

قَوَاعِدُ وَتَتِمَّاتُ

الفصل الأول: قواعد مهمة في الإعراب

القواعد جمع قاعدة، وهي في اللغة: الأصل والأساس، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ

يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة (١٢٧)]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنفِ اللَّهُ

بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل (٢٦)].

واصطلاحاً: هو الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة، تفهم أحكامها منها. ^(١)

وللقواعد أهمية عظيمة، وفوائد جسيمة، إذ بها تضبط الأمور المتفرقة، التي تدخل في القوانين الكلية، فينبغي لمن «أَرَادَ إِحْكَامَ عِلْمٍ، أَنْ يَضْبُطَ قَوَاعِدَهُ لِيَرُدَّ إِلَيْهَا مَا يَنْتَشِرُ مِنَ الْفُرُوعِ، ثُمَّ يُوَكِّدَ ذَلِكَ بِالِاسْتِكْثَارِ مِنْ حِفْظِ الْفُرُوعِ لِيَرْسُخَ فِي الذِّهْنِ؛ فَيَتَمَيَّزَ عَلَى نَظَائِرِهِ بِحِفْظِ ذَلِكَ وَاسْتِحْضَارِهِ». ^(٢)

يقول شيخ الإسلام: "لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية، ترد إليها الجزئيات، ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم". ^(٣)

(١) انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم، وشرحها للحموي (ص/٢٢)، والوجيز في شرح القواعد الفقهية

(ص/٩) وقواعد التفسير لخالد السبت (١/).

(٢) مقتبس من التحرير شرح التحرير للمرداوي (٨/٣٨٣٧).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (١٩/٢٠٣).

قال بعض أهل العلم: "فإن الضوابط بها يعصم المرء نفسه من الوقوع في الغلط".

ولذلك **حَاوَلْتُ في هذه الرسالة** أن أذكر بعض القواعد المهمة؛ حتى تكون عوناً بإذن الله ربّي عزّ وجلّ للمعرب في عمليّة الإعراب. ^(١)

(١) يقول العلامة السعدي رحمه الله في طريق الوصول (ص/ ٤): "ومعلوم أن الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان، والأصول للأشجار، لا ثبات لها إلا بها، والأصول تبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوّى بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى، وينمي نماءً مطرداً، وبها تعرف مأخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشبه كثيراً".

القاعدة الأولى:

لا بدَّ من مراعاة القواعد النحوية وسلامة المعنى عند الإعراب

معنى هذه القاعدة أنه يحتاج من المعرب عند الإعراب إلى أمرين مهمَّين: ^(١) **أحدهما**: مراعاة القواعد النحوية، وهو أن ينظر المعرب في صحة الصناعة، بأن تكون إعرابه مستقيمة، جارية على سنن كلام العرب، ولا تخالفه قواعد النحاة في ذلك. **والآخر**: سلامة المعنى، وهو أن ينظر المعرب في صحة المعنى، بحيث لا يفسد مقصود المتكلم لأجل إعرابه.

وقد بيَّن ضرورة هذين الأمرين الإمام ابن هشام، فقال في المغني في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: "**الجهة الأولى**: أن يُراعِيَ مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الصَّنَاعَةِ وَلَا يُرَاعِيَ الْمَعْنَى، وَكَثِيرًا مَا تَزَلُ الْاِقْدَامُ بِسَبَبِ ذَلِكَ". ومثل لذلك أمثلة كثيرة من أعاريب بعض العلماء، الذين لم يراعوا المعنى في الإعراب، ومنها: قوله: "**الثالثُ**: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْمُؤُوا أَنْ تَكْتُوبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ﴾ [البقرة (٢٨٢)] فَإِنَّ الْمُتَبَادِرَ تَعْلُقَ (إِلَى) بِـ (تَكْتُوبُوهُ)، وَهُوَ فَاسِدٌ، لَا قِصَصًا اسْتِمْرَارَ الْكِتَابَةِ إِلَى أَجْلِ الدِّينِ، وَإِنَّمَا هُوَ حَالٌ، أَي: مُسْتَقَرًّا فِي الدِّمَّةِ إِلَى أَجَلِهِ". ^(٢)

(١) يقول الدكتور محمد السيف في الأثر العقدي (١/ ٨٣): "ويعدَّ هذان الأمران ركنين في عملية الإعراب، فلا يسوغ أن يأخذ أحدهما ويهمل الآخر، بل المعرب الأريب من يستطيع أن يوفق بينهما، فيأتي إعرابه موصلاً إلى مراد النصِّ عبر أرجح الأساليب النحوية".

(٢) انظر حاشية الخطيب على المغني (٦/ ٧).

ثم قال: "الْجَهَّةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يُرَاعِيَ الْعَرَبُ مَعْنَى صَحِيحًا، وَلَا يَنْظُرَ فِي صِحَّتِهِ فِي الصَّنَاعَةِ، وَهَذَا أَنَا مُورد لك أَمْثَلَةً مِنْ ذَلِكَ، أَحَدَهَا: قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي ﴿وَتُمُودًا فَمَا أَتَى﴾ [النجم (٥١)]: إِنَّ تُمُودَ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وَهَذَا مُتَنَعٌ؛ لِأَنَّ لِمَا (مَا) النَّافِيَةَ الصَّدْرَ، فَلَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى (عَادَا)، أَوْ هُوَ بِتَقْدِيرِ: وَأَهْلَكَ عَادَا".^(١)

(١) انظر حاشية الخطيب على المغني (٦/٤٨).

القاعدةُ الثانيةُ :

سَلَامَةُ الْمَعْنَى مُقَدِّمَةٌ عَلَى مِرَاعَاةِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ^(١)

الأصل هو الجمع بين الأمرين السابقين، وإن تعذّر ذلك وكان لا بدّ من أن يقدم أحدهما على الآخر، فالمقدّم حينئذٍ هو سلامة المعنى وصحّته.

ولهذا لا يسوغ أن يهتمّ المعرب باستقامة تركيب الآية وسلامتها إعرابيا مع إهمال المعنى، وكثيرا ما يحتاج إلى هذه القاعدة في إعراب القرآن، وذلك لأنه أنزل هدى للناس، وتبيانا لكلّ شيء، وليس نصّا لغويّا مجردا من المعاني. ^(٢)

ولذلك يقول الإمام الطبري بعد أن ذكر بعض أعراب المعربين التي تخالف معنى آية: "وأما الذين ذكرنا قولهم من أهل العربية، فقد قالوا على مذهب العربية، غير أنهم أغفلوا معنى الكلمة وحملوها على غير وجهها من التأويل، وإنما ينبغي أن يحمل الكلام على وجهه من التأويل، ويلتمس له على ذلك الوجه للإعراب في الصحة خرج، لا على إحالة الكلمة عن معناها ووجهها الصحيح من التأويل". ^(٣)

(١) قال ابن جني في الخصائص (١/ ٢٨٤-٢٨٥): "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، [و]صحّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل، فتفسد ما تؤثر إصلاحه".

وقال أيضا في الخصائص (٣/ ٢٥٨): "وذلك أنك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما ما، أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب".

(٢) انظر الأثر العقدي للدكتور محمد السيف (١/ ٨٤).

(٣) تفسير الطبري (١٨/ ١٩).

وقد اختلف العربون في إعراب: ﴿عَلَى قَمِيصِهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [سورة يوسف: ١٨]، فذهب الزمخشري إلى أن محله النصب على الظرفية، كأنه قيل: جاءوا فوق قميصه بدم كذب، وهذا بالنظر إلى الإعراب صحيح، ولكنه فاسد باعتبار المعنى، لأن العامل فيه إذ ذاك جاؤوا، وليس الفوق ظرفا لهم، بل يستحيل أن يكون ظرفا لهم. ^(١)

وذهب أبو البقاء إلى أنه حال من الدم، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: جَاءُوا بِدَمٍ كَذِبٍ عَلَى قَمِيصِهِ، وهذا من حيث المعنى صحيح، ولكن فيه تقديم الحال على المَجْرُورِ بِالْحَرْفِ غَيْرِ الزَّائِدِ، وهو ممنوع عند الجمهور.

والقاعدة أن **سلامة المعنى مقدمة على مراعاة القواعد** النحوية، عند تعذر الجمع بينهما، فيرجح قول أبي البقاء على قول الزمخشري، وإليه مال أبو حيان، ^(٢) والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ^(٣)

(١) انظر الكشف (٣٠٨/٢) والبحر المحيط (٢٥٠/٦).

(٢) البحر المحيط (٢٥٠/٦).

(٣) قال المنتخب الهمداني في الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢٤٢/٤): "نعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى فساد المعنى".

القاعدة الثالثة: إذا اختلف النحويون في إعراب كلمة أو جملة

فيؤخذ بالأسهل مادام المعنى يحتمله (١)

هذه قاعدة مهمة في التعامل مع اختلاف المعربين، وهي ظاهرة المعنى، وينبغي أن يقيّد بما ليس له أثر في المسائل الفقهية أو العقديّة. (٢)

يقول الشيخ ابن عثيمين في شرح الواسطية (ص/ ٢٧٦): "والقاعدة عندي أن ما كان أسهل من أقوال النحويين؛ فهو المتبع، حيث لا مانع شرعاً من ذلك". (٣)

وقال ناظم:

وَالْخُلْفُ إِنْ كَانَ فَخُذَ بِالْأَسْهَلِ فِي النَّحْوِ لَا كَغَيْرِهِ فِي الْأَفْضَلِ

ولذلك لما اختلف العربون في معنى (ثم) من قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى

الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام (١٥٤)] اختار أبو حيان الأسهل من هذه

(١) ممن أشهر هذه القاعدة وذكرها تكراراً ومراراً العلامة ابن عثيمين رحمه الله، في كثير من شروحاته، حتى قال في شرحه على الألفية (١/ ١٤٦): "وهذا بناء على القاعدة السائرة السائدة الشائعة: أنه إذا اختلف النحويون في مسألة أخذنا بالأسهل".

(٢) وليحذر العرب غاية الحذر أن يتعصب لبعض النحاة دون بعض، لأننا لسنا مكلفين باتباع مذهب من المذاهب، لا المذهب البصري، ولا الكوفي، ولقد أحسن أبو حيان حين قال في البحر المحيط (٣/ ٥٠٠): "وَلَسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بِقَوْلِ نَحَاةِ الْبَصَرَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ، فَكَمْ حُكْمٌ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ الْبَصَرِيُّونَ، وَكَمْ حُكْمٌ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْبَصَرِيِّينَ لَمْ يَنْقُلْهُ الْكُوفِيُّونَ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ اسْتِبحَارٌ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، لَا أَصْحَابُ الْكُنَائِسِ الْمُشْتَغِلُونَ بِضُرُوبٍ مِنَ الْعُلُومِ الْأَخْذُونَ عَنِ الصُّحُفِ دُونَ الشُّيُوخِ".

(٣) وهذا الذي عليه عمل الأئمة، ولذلك اختار ابن مالك أن أسماء الستة تعرب بالحروف، لا بالحرركات المقدرة، مراعاة لهذه القاعدة فيما يظهر، فقال في شرح التسهيل (١/ ٤٣): "وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة".

الآقوال، وهو أن (ثم) بمثابة الواو، لا تفيد الترتيب، فقال: "وَهَذِهِ الْآقْوَالُ كُلُّهَا مُتَكَلِّفَةٌ، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُذْهَبَ إِلَيْهِ أَنَّهَا اسْتُعْمِلَتْ لِلْعَطْفِ كَالْوَاوِ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مُهْلَةٍ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ بَعْضُ النُّحَاةِ".^(١)

(١) البحر المحيط (٤/٦٩٣)

القاعدةُ الرَّابِعةُ : الأصلُ عَدَمُ الحذفِ^(١)

معنى هذه القاعدة أن الأصل في الكلام العربي الذكر لا الحذف، وعليه إذا دار الأمر بين أن يكون الكلام محذوفاً منه، أو غير محذوف فهو غير محذوف منه.

وقد عبّر بعضهم بلفظ: إذا دار الكلام بين التقدير وعدمه، فعدم التقدير أولى.

قال الزركشي: "والحذف خلاف الأصل، وعليه ينبغي فرعان:

أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى لأن الأصل عدم التغيير.

والثاني: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى".^(٢)

مثال ذلك: اختلف العربون في قول الله جلَّ وعلا: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة (٢٦٠)]، لأن (سعيًا) تحتمل أن تكون مصدرًا، وعامله محذوف، (يسعين سعيًا)، وأن تكون حالًا، بمعنى (ساعيات)، والوجه الثاني أولى، لأنه لا يحتاج إلى تقدير.



(١) قرر هذه القاعدة أكثر المعربين، انظر إعراب القرآن لابن النحاس (١/ ٣٣٣)، والمغني لابن هشام، وتفسير

سورة البقرة لابن عثيمين (٣/ ٣٠٢).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٠٤).

القاعدة الخامسة: ادعاء الحذف يحتاج إلى دليل

من ادعى الحذف في إعراب جملة ما، فعليه أن يقيم الدليل لدعواه، وإلا فلا تقبل دعواه، وذلك لأن حذف ما لا دليل عليه ممتنع، لعدم الفائدة.

وحاشا للعرب أن تتكلم بما لا فائدة فيه، فإن كلام العرب بعيد عن مثل هذا بمراحل، فلو قال قائل مبتدئاً مقتصرًا: (لا رجل) «لا يعد كلاماً عند أحد من العرب، لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئاً».^(١)

وما ذكره بعض النحويين من أن بعض العرب تحذف خبر (لا) التي لنفي الجنس مطلقاً بغير دليل،^(٢) أو تحذف المفعول بغير دليل، ويسمونه اقتصاراً،^(٣) فدعوى بلا دليل، وتقليد بلا تحليل.^(٤)

(١) مقتبس من كلام ابن مالك في شرح التسهيل (٥٦/٢).

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٥٦/٢): "ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً أو بشرط كونه ظرفاً فليس بمصيب، وإن رُزق من الشهرة أوفر نصيب".

(٣) انظر حاشية الخطيب على المغني (٣٥٥/٦).

(٤) قال أبو إسحاق الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٥١٩/٢): "فإن قاعدة الحذف أنه لا يحذف إلا ما دل عليه الدليل، ولو عدم الدليل لم يجوز الحذف".

أما بالنسبة إلى الكلام المنقول عن العرب فإن ادعاء الحذف في موضع لا دليل فيه، تخرص على العرب.

وأيضاً إذا قصدت البيان، ثم لم تدل على المحذوف، لكان نقص الغرض.

وأما بالنسبة إلينا أي القائسون، فإن الحذف من غير دليل ليس من كلام العرب.

وأيضاً إذا لم يجعل على المحذوف دليلاً فهو غير مخبر به، ولا عنه فليس بمحذوف في الحقيقة، إذ المحذوف ما جعل له في الكلام اعتبار ومنزلة، وما لم يدل عليه ليس كذلك أصلاً، فمدعي الحذف من غير دليل مدع لما لا برهان عليه".

يقول العزُّ بن عبد السَّلام: "والعرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه ولا صلة إليه، لأنَّ حذف ما لا دلالة عليه مناف لغرض وضع الكلام، من الإفادة والإفهام، وفائدة الحذف تقليل الكلام، وتقريب معانيه إلى الأفهام"^(١).

وهذه القاعدة فرع عن القاعدة المتقدِّمة، وكذا ما سيأتي.



(١) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز (ص / ١).

القاعدة السادسة:

**لا يصح التقدير إلا إذا لم يصح الكلام بدونه،
أو يكون موضع ادعاء الحذف صالحاً للثبوت^(١)**

قال العلامة ابن القيم: "إن التقدير إنما يتعين حيث لا يصح الكلام بدونه، فأما إذا استقام الكلام بدون التقدير من غير استكراه ولا إخلال بالفصاحة، كان التقدير غير مفيد ولا يحتاج إليه، وهو على خلاف الأصل، فالحذف المتعين تقديره كقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] وقوله: ﴿وَلَوْلَا أَنْزَلْنَا سُرِيرَتَ بِهٍ الْجِبَالِ أَوْ قُطِعَتْ بِهٍ الْأَرْضُ أَوْ كُفِّرَ بِهٍ الْمَوْتَى﴾ [الرعد: ٣١] ونحو ذلك. وأما نحو قوله: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقْ﴾ [الشعراء: ٦٣] فليس هناك تقدير أصلاً؛ إذ الكلام مستغن بنفسه، غير محتاج إلى تقدير، فإن الذي يدعي تقديره قد دل اللفظ عليه باللزوم، فكأنه مذكور، لأن اللفظ يدل بلازمه كما يدل بحروفه.

ولا يقال لما دل عليه دلالة التزام: إنه محذوف، فتأمله فإنه منشأ غلط هؤلاء في كثير مما يدعون فيه الحذف^(٢).

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٣٨٩): "الشيء إنما يجوز حذفه، إذا كان موضع ادعاء الحذف مستعملاً فيه الثبوت، كحذف المنادى قبل الأمر والدعاء، فإنه جاز لكثرة ثبوته".

ولأجل هذا الأمر ردّ ابن عصفور على بعض المذاهب قائلاً: "وهذا مذهب فاسد؛ لأن الذي ادّعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع". انظر شرح الجمل (١/ ٣٠٨).

(٢) انظر مختصر الصواعق (ص/ ٣٥٢).

وقال الإمام ابن مالك: "المدَّعي لحذف شيء يصحُّ المعنى بدونه لا تصحُّ دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحاً للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف".^(١)



(١) نقله عنه الدماميني في شرح المغني (١/ ٦٢).

القاعدة السابعة: المحذوف المقدر ينبغي تقليله ما أمكن

معنى هذه القاعدة أنه إذا ساغ الحذف في موضع ما، وعلم بدليل أن في هذا الموضع حذفاً لا بد من تقديره، فلا ينبغي الاتساع فيه، بحيث يقدر أكثر ما يمكن، بل يضيق نطاقه، ويقلل ما أمكن.

يقول ابن هشام: "ينبغي تقليله ما أمكن، لتقل مخالفة الأصل؛^(١) ولذلك كان تقدير الأَخْفَشِ في (ضربي زيدا قائماً): ضربه قائماً، أولى من تقدير باقي البصريين: (حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً)؛ لأنه قدر اثنين، وقدروا خمسة؛ ولأن التقدير من اللفظ أولى".^(٢)

ولذلك لما قدر الفارسي ومن وافقه في قول الله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق (٤)] (فعدتهن ثلاثة أشهر)، ضعّفوا قوله، مراعاة لهذه القاعدة.^(٣)

قال ابن عقيل: "والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير واللائي لم يحضن كذلك". وقال ابن حمدون: "وهو الحق؛ لأنه ينبغي تقليل الحذف ما أمكن".^(٤)

(١) لأن الحذف مخالفة الأصل كما تقدّم، والضرورة تقدّر بقدرها.

(٢) انظر حاشية الخطيب على المغني (٣٧١/٦)

(٣) يقول أبو حيان في البحر المحيط (٢٠٠/١٠): "وقدروا خبره جملة من جنس خبر الأول، أي: عدتهن ثلاثة أشهر، والأولى أن يقدر مثل أولئك أو كذلك، فيكن المقدر مفرداً جملة".

(٤) انظر شرح ابن عقيل على الألفية (١٩٧/١) وحاشية ابن حمدون على المكودي (١٣٩/١).

القَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ: التَّقْدِيرُ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ أَقْيَسُ

إذا دَلَّ الدَّلِيلُ الْمُقَالِي أَوْ الْحَالِي عَلَى حَذْفِ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَأُرِيدَ تَقْدِيرُهُ، فَلأَوَّلَى أَنْ يَقْدَرَ لَفْظًا قَرِيبًا مِنْ لَفْظِ الْمَذْكُورِ مَا لَمْ يَوْجَدْ مَانِعٌ.

يقول ابن هشام رحمه الله: "يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُحْذُوفُ مِنْ لَفْظِ الْمَذْكُورِ مِمَّا أَمَكُنْ، فَيُقَدَّرُ فِي (ضَرَبِ زَيْدَا قَائِمًا): ضَرَبَهُ قَائِمًا، فَإِنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْمُبْتَدَأِ، وَأَقْلُّ تَقْدِيرًا، ^(١) دُونَ (إِذَا كَانَ) أَوْ (إِذَا كَانَ)، وَيُقَدَّرُ (اضْرَب) دُونَ (أَهْن) فِي (زَيْدَا اضْرَبَهُ).

فَإِنْ مَنَعَ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَذْكُورِ مَعْنَى أَوْ صِنَاعَةً قُدِّرَ مَا لَا مَانِعَ لَهُ، فَلأَوَّلُ: ^(٢) نَحْوُ: (زَيْدَا اضْرَبَ أَخَاهُ) يُقَدَّرُ فِيهِ (أَهْن) دُونَ (اضْرَب) ^(٣) فَإِنْ قُلْتُ: (زَيْدَا أَهْنُ أَخَاهُ) قُدِّرَتْ (أَهْن). ^(٤)

وَالثَّانِي: ^(٥) نَحْوُ: (زَيْدَا امْرُرْ بِهِ) تَقْدَّرُ فِيهِ (جَاوَزْ) دُونَ (امْرُرْ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، نَعَمْ، إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِمَّا يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ، وَتَارَةً بِالْجَارِ، نَحْوُ: (نَصَحْ) فِي قَوْلِكَ: (زَيْدَا نَصَحْتَ لَهُ) جَازَ أَنْ يَقْدَرَ (نَصَحْتَ زَيْدَا)، بَلْ هُوَ أَوَّلَى ^(٦) مِنْ تَقْدِيرِ غَيْرِ الْمَفْظُوظِ بِهِ."

(١) أي: من تقدير البصريين. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٧٩).

(٢) أي: إذا كان المانع من تقدير مماثل للمذكور هو المعنى. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٧٩).

(٣) لأنه ليس المراد ضرب زيد، وإنما المراد ضرب أخيه، ولذا لا يصحُّ تقدير (اضرب) قبله، بل ما تتحقق به الملازمة بينهما، فإن في ضرب أخيه إهانة له، ومن ثم قُدِّرَ ما يناسب المعنى. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٧٩).

(٤) أي: (أهْن زيداً أهْن أخاه)، وجاز تقدير الفعل من لفظ الثاني لوقوع الإهانة على زيد تبعاً لإهانة أخيه. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٨٠).

(٥) أي: إذا كان المانع من تقدير مثل المذكور الصَّنَاعَةُ. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٨٠).

(٦) أي: التقدير من جنس المذكور أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ مِنْ تَقْدِيرِ فِعْلٍ آخَرَ غَيْرِهِ، مِثْلَ أَرَشِدْ، وَمَا مِثْلُهُ مِمَّا يَصْلَحُ لِهَذَا التَّرْكِيبِ. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٨٠).

القاعدة التاسعة:

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبراً فأيُّهما أولى؟

هذه مسألة اختلف فيها النحاة، فقال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ، لأن الخبر محط الفائدة.

وقال العبدى: الأولى كونه الخبر، لأن التجوُّز في أواخر الجملة أسهل. ^(١)

ومثال المسألة: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [سورة يوسف: ١٨]، أي: شأني صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره.

ومثله: ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ [النور (٥٣)] أي: ^(٢)الذي يُطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها، لا إيمان باللسان لا يواطئه القلب، أو طاعتكم معروفة، ^(٣)أي: عرف أمتها بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل بكم ^(٤)من هذه الأيمان الكاذبة. ولو عرض ما يُوجب التعيين ^(٥)عمل به، كما في (نعم الرجل زيد) على القول بأنهما جملتان؛ إذ لا يحذف الخبر وجوباً إلا إذا سد شيءٌ مسدده.

(١) نقل القولين ابن إياز.

(٢) هذا على تقدير حذف المبتدأ، وهو (الذي...).

(٣) هذه صورة أخرى لتقدير المبتدأ المحذوف.

(٤) هذا على تقدير حذف الخبر.

(٥) أي تعيين المحذوف.

وَمِثْلُهُ ^(١) (حَذَا زَيْدٌ) إِذَا حُمِلَ عَلَى الْحُذْفِ، وَجُزِمَ بِهِ ^(٢) كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فِي نَحْوِ
 (عَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ) وَ(أَيْمَنَ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ) بِأَنَّ الْمُحْذُوفَ الْخَبَرَ.
 وَجَوَّزَ ابْنُ عُصْفُورٍ كَوْنَهُ الْمُبْتَدَأَ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُعَدَّهُ فِيْمَا يَجِبُ فِيهِ حَذْفُ الْخَبَرِ لِعَدَمِ تَعْيِينِهِ
 عِنْدَهُ لِذَلِكَ، قَالَ: ^(٣) "وَالْتَقْدِيرُ: إِمَّا قَسَمِي أَيْمَنَ اللَّهُ، ^(٤) أَوْ أَيْمَنَ اللَّهُ قَسَمَ لِي ^(٥)".
 وَلَوْ قَدَّرْتَ: وَأَيْمَنَ اللَّهُ قَسَمِي لَمْ يَمْتَنِعْ؛ ^(٦) إِذِ الْمَعْرِفَةُ الْمُتَأَخَّرَةُ عَنْ مَعْرِفَةِ يَجِبُ كَوْنُهَا
 الْخَبَرَ عَلَى الصَّحِيحِ. ^(٧)



(١) أي مثل (نعم الرجل زيد).

(٢) أي جزم بتعيين المحذوف.

(٣) في شرح الجمل (١/٢٣٣).

(٤) وعلى هذا التقدير يكون المحذوف المبتدأ.

(٥) وعلى هذا التقدير يكون المحذوف الخبر.

(٦) أي: لم يمتنع كون (قسمي) هو الخبر، ولعل المصنف لاحظ في تقدير ابن عصفور النكرة، (قسم) هرباً من تساوي المبتدأ والخبر في التعريف، ولذلك قال المصنف: إذ المعرفة... إلخ، كذا معللاً تقديره (قسمي) معرفة.

شرح الخطيب على مغني اللبيب (٦/٣٨٨).

(٧) انظر حاشية الخطيب المغني (٦/٣٨٥).

القاعدة العاشرة:

إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ فِعْلاً وَالْبَاقِي فَاعِلاً

وَكَوْنِهِ مُبْتَدَأً وَالْبَاقِي خَبَرًا فَالثَّانِي أَوَّلَى

قال ابن هشام في المغني (٦/ ٣٨٩): "لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ ^(١) عَيْنَ الْخَبَرِ، فَاَلْمَحْذُوفُ عَيْنُ الثَّابِتِ؛ فَيَكُونُ الْحَذْفُ كَلًّا حَذَفٌ، فَأَمَّا الْفِعْلُ فَإِنَّهُ غَيْرُ الْفَاعِلِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَعْتَصِدَ ^(٢) الْأَوَّلُ بِرَوَايَةِ أُخْرَى فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، أَوْ بِمَوْضِعٍ آخَرَ يُشَبِّهُهُ، أَوْ بِمَوْضِعٍ آتٍ عَلَى طَرِيقَتِهِ.

فَالْأَوَّلُ: ^(٣) كَقِرَاءَةِ شُعْبَةَ: ﴿يَسِيحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ ^(٣٦) [النور (٣٦)] بِفَتْحِ

الْبَاءِ، وَكَقِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ^(٣)

[الشورى (٣)] بِفَتْحِ الْحَاءِ، وَكَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ

مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الأنعام (١٣٧)] بِبِنَاءِ

(زَيْنٍ) لِلْمَفْعُولِ، وَرَفْعِ الْقَتْلِ وَالشُّرَكَاءِ، وَكَقَوْلِهِ:

لِيُبَكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ
وَمُخْتَبَطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ
فَيَمَنْ رَوَاهُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

فَإِنَّ التَّقْدِيرَ: يُسَبِّحُهُ رَجَالٌ، وَيُوحِيهِ اللَّهُ، وَزَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ، وَيَبْكِيهِ ضَارِعٌ.

(١) أي: المحذوف.

(٢) أي: أن يكون المحذوف فعلاً، والمثبت فاعلاً، فإن عضد برواية أخرى فذلك أفضل. شرح الخطيب على مغني اللبيب (٦/ ٣٨٩).

(٣) أي: إذا اعتضد المحذوف برواية أخرى، في ذلك الموضع. شرح الخطيب على مغني اللبيب (٦/ ٣٩٠).

وَلَا تَقْدَرُ هَذِهِ الْمَرْفُوعَاتُ مَبْتَدَأَاتٍ حَذَفَتْ أَخْبَارَهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ قَدْ ثَبَتَتْ فَاعِلِيَّتُهَا فِي رِوَايَةٍ مِنْ بَنِي الْفِعْلِ فِيهِنَّ لِلْفَاعِلِ.

وَالثَّانِي: ^(١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف (٨٧)]، فَلَا يَقْدَرُ: لَيَقُولُنَّ: اللَّهُ خَلَقَهُمْ، بَلْ خَلَقَهُمُ اللَّهُ، لِمَجِيءِ ذَلِكَ فِي شَبِّهِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف (٩)].

وَفِي مَوَاضِعَ آتِيَةٍ عَلَى طَرِيقَتِهِ، ^(٢) نَحْوُ: ﴿قَالَتْ مَن أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحریم (٣)]، ﴿قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ ^(٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ^(٧٩) [سورة يس: ٧٨-٧٩] " . اهـ

□

(١) إذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه.

(٢) أي: على طريقة الأول، حيث يذكر الفعل مع الثاني، كما ذكر مع الأول، وعندئذ لا تقدير، ولا أولوية في التقدير. شرح الخطيب على مغني اللبيب (٦/ ٣٨٩).

القاعدةُ الحاديةُ عشرة:

إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَحذُوفِ أَوَّلًا أَوْ ثَانِيًا فَكَوْنُهُ ثَانِيًا أَوَّلَى

قال الشيخ ابن عثيمين: "مثاله: نون الوقاية في قوله: ﴿أَتَحْكُمُونِي﴾ [الأنعام (٨٠)] بتخفيف النون.

ومثل: مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول.

ومثل: إقامة المحذوف منها ألف (افعال)، ومثل: زيد وعمر وقائم، فقائم خبر

للأول، وقيل للثاني، وقيل لهما.

ومثل ذلك ما لم يوجد مانع من صحة الحذف من الأول أو الثاني فيمتنع". اهـ^(١)



(١) انظر مختصر مغني اللبيب (ص/ ١٥٢).

القاعدةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةُ: الْأَصْلُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ (١)

قد تزيد العرب بعض الكلمات في الجملة، بحيث لا يكون لها معنى خاص، ولكنه لا يجوز ادعاء الزيادة إلا بدليل واضح، وعليه فإذا اختلف العربون في زيادة الكلمة أو أصلتها فالأصل هو عدم الزيادة.

قال أبو حيان: "الزيادة والحذف على خلاف الأصل، ولا نذهب إليهما إلا لضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف". (٢)

قلت: ولذلك ضَعَّف السمين الحلبي مذهب الأخفش في إعراب قول الله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٦] وهو أَنَّ (أَنْ) زائدة، كأنه قيل: ما لنا غيرَ مقاتِلين، مراعاة لهذه القاعدة، فقال: "وهذا المذهبُ ضعيفٌ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادة، فلا يُصارُ إليها دون ضرورةٍ". (٣)

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل لابن مالك (١/١٢٣): "والأصل عدم الزيادة".

وقال الدكتور فاضل السامرائي وهو يطبق هذه القاعدة في بعض الجزئيات في كتابه معاني النحو (٢/١٩٤): "وليست بزائدة لأن الأصل عدم الزيادة، وإذا أمكن عدم إخراجها من معناها الذي وضعت له فهو الأولى، ولا تصرف عن معناها الأساسي إلا إذا تعذر إبقاؤها عليه".

(٢) انظر البحر المحيط في التفسير (٢/٥٧٢).

(٣) انظر الدر المصون (٢/٥١٨).

القاعدة الثالثة عشرة: الأصل في الزائد أن تكون في الحروف

تقدم أنه يجوز في لغة العرب زيادة بعض الكلمات، ولكن الأصل في الزوائد أن تكون أحرفاً، وأما الفعل فلا يحكم عليه بالزيادة إلا إذا تعدّر أصليته، أو ثبتت باستقراء كلام العرب زيادته، كـ (كان) مع مراعاة شروط زيادتها. ^(١)

وأما الأسماء فقد نصّ العلماء على أنها لا تزداد، ولذلك قال ابن هشام: "والتحقيق أن الأسماء لا تزداد". وقال السمين الحلبي: "زيادة الأسماء ليست بجائزة". ^(٢) ولذلك ردّ أبو حيان في البحر المحيط (٣٢٦/٩) على ابن جرير الطبري حين زعم أن المثل في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى (١١)] زائد، قائلاً: "وما ذهب إليه الطبري وغيره من أن مثلاً زائدة للتوكيد... ليس بجيد، لأن مثلاً اسم، والأسماء لا تزداد، بخلاف الكاف، فإنها حرف، فتصلح للزيادة". ^(٣)

(١) قال ابن هشام في شرح القطر (ص/١٣٨): "وشرط زيادتها أمران:

أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي. والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين، ليسا جاراً ومجروراً، كقولك: ما كان أحسن زيدا، أصله ما أحسن زيدا، فزيدت كان بين ما وفعل التعجب، ولا نعني بزيادتها أنها لم تدل على معنى ألْبَتَّ بل أنها لم يؤت بها للإسناد".

(٢) وفي الإتيان للسيوطي (٣/٢٢٠): "ثم بَابُ الزِّيَادَةِ فِي الْحُرُوفِ وَزِيَادَةُ الْأَفْعَالِ قَلِيلٌ وَالْأَسْمَاءُ أَقَلُّ".

ثم قال: "وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَنَصَّ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا لَا تَزَادُ وَوَقَعَ فِي كَلَامِ الْمُفَسِّرِينَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ فِي مَوَاضِعَ كَلَفَظَ "مِثْلُ" فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ أَيِّ بِمَا".

انظر حاشية الخطيب على المغني (٤/٣٦) والدر المصون للسمين الحلبي (٩/٥٤٣).

(٣) قال المرادي في الجنى الداني (ص/٨٩): "قلت: وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة. ولهم في ذلك أقوال: الأول: أن مثلاً هي الزائدة، لتفصل بين الكاف والضمير. فإن إدخال الكاف على الضمير غير جائز، إلا في الشعر. وهذا القول فاسد، لأن الأسماء لا تزداد".

القاعدة الرابعة عشرة: كُلُّ كَلِمَةٍ قَصْدٌ لَفْظُهَا فَهِيَ اسْمٌ

تقرير ذلك أن الإسناد علامة من علامات الأسماء، وهو أن يسند إلى الاسم ما تتم به الفائدة، وهو على قسمين:

الأول: إسناد معنوي: وهو إخبار الحكم عن مسمى المبتدأ باعتبار مسمّاه، نحو: (زيد قائم)، و(ضربت زيدا).

والثاني: إسناد لفظي: وهو إخبار الحكم عن الاسم باعتبار لفظه دون المسمى، نحو: (ضرب: فعل ماضٍ)، و(من: حرف جرّ).

وعليه فالكلمة إذا قصد لفظها تكون اسماً، لأنه أسند إليها، سواء كانت قبل ذلك فعلاً أم حرفاً أم اسماً.

قال الدسوقي في حاشيته على المغني (٢/ ٢٩١): "التحقيق أن الإسناد اللفظي كالمعنوي خاص بالاسم، لأن الكلمة متى أريد لفظها كانت اسماً، [سواء] كانت في الأصل اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً".^(١)



(١) وقد أخطأ العلامة ابن مالك في هذه المسألة، فظن أن الإسناد الخاص بالاسم هو المعنوي فقط، فقال في شرح التسهيل (٩/ ١): "وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صالح لاسم نحو: زيد معرب. ولفعل نحو: قام مبني على الفتح. ولحرف نحو: في حرف جر. ولجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة". ورد عليه ابن هشام في المغني (٦/ ٥٩٨) بقوله: "وأما قول ابن مالك: (إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي) فلا تحقيق فيه".

القاعدة الخامسة عشرة: المفعول المطلق مفعولُ المعربين

المراد من هذه القاعدة التسهيل والتوسع في باب المفعول المطلق، وذلك أنه إذا وجد اسم منصوب في كلام العرب، ولم يظهر وجهه من الإعراب، بحيث يمتنع كونه مفعولا به أو ظرفا أو غيره من المنصوبات فالأظهر أن يعرب مفعولا مطلقا، وهو عمل المعربين في كثير من الكلمات المنصوبة التي فيها شيء من الإشكال في الإعراب، وستأتي بعضها في التتمات، والله أعلم بالصواب.

يقول الدكتور سعود الخنين: "ويمكن التسامح مع الطالب في تعليمه، فيقال له: إنَّ باب المفعول المطلق أوسع أبواب المنصوبات للمعرب، فإن أعيتك الحيلة في اسم منصوب، فلم يظهر لك وجهه فافزع إلى باب المفعول المطلق، فإنه الأوسع في التأويل، ويقبل من التقدير ما لا يقبله منصوب آخر، ويشارك كثيرا من الأبواب في احتمال إعرابه.

ولعلك تلمس هذا واضحا في كتب إعراب القرآن، وترى توسعهم في هذا الباب، فلا ينكر الطالب تعدد الأعراب لكلمة واحدة، وبخاصة إذا كان أحدها أن تعرب مفعولا مطلقا".^(١)



(١) انظر طريقة الإعراب (ص/ ٥٨).

القاعدة السادسة عشرة:

الْجُمْلُ بَعْدَ النِّكَرَاتِ صِفَاتٍ وَبَعْدَ الْمَعَارِفِ أَحْوَالٌ

قال ابن هشام: "يَقُولُ الْمَعْرُبُونَ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ: (١) الْجُمْلُ بَعْدَ النِّكَرَاتِ صِفَاتٍ، وَبَعْدَ الْمَعَارِفِ أَحْوَالٌ.

وَشَرَحَ الْمُسْأَلَةَ مُسْتَوْفَاةً أَنْ يُقَالَ: الْجُمْلُ الْخَبَرِيَّةُ الَّتِي لَمْ يَسْتَلْزِمَهَا مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَتْ مُرْتَبِطَةً بِنَكْرَةٍ مُحْضَةٍ (٢) فَهِيَ صِفَةٌ لَهَا، أَوْ بِمَعْرِفَةٍ مُحْضَةٍ (٣) فَهِيَ حَالٌ عَنْهَا، أَوْ بِغَيْرِ الْمُحْضَةِ مِنْهُمَا (٤) فَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ لَهَا. (٥) وَكُلُّ ذَلِكَ بِشَرْطِ وَجُودِ الْمُقْتَضِي وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ. (٦)

مِثَالُ النَّوعِ الْأَوَّلِ: - وَهُوَ الْوَاقِعُ صِفَةً لَا غَيْرَ، لَوْ قُوِيَ بَعْدَ النِّكَرَاتِ الْمُحْضَةِ - قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء (٩٣)]، ﴿لَمْ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ

مُعَذِّبُهُمْ﴾ [الأعراف (١٦٤)]، ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٤].

(١) إنما قال على سبيل التقريب: لأن هذا القول ليس مطلقاً، فقد أتى الجملة بعد النكرة حالا، وذلك إذا كانت موصوفة، ويأتي بيانه في النوع الثالث والرابع. شرح الخطيب على مغني اللبيب (٢٤٦/٥).

(٢) وهي الخالصة مما يقربها من المعربة، أي: لم تخصص بشيء من المخصصات.

(٣) وهي الخالصة من شائبة التنكير، فليس فيها ما يفيد الجنس أو الكلي.

(٤) وهي التي يكون فيها شائبة تعريف من وجه، وشائبة تنكير من وجه. موصل الطلاب (ص/ ١٢٧).

(٥) المراد بالاحتمال الجواز، بحيث لا يصل أحد الوجهين إلى حدِّ الوجوب والقطع، فلا منافاة بين الرجحان والاحتمال. شرح قواعد الإعراب للكافيحي (ص/ ١٥٤).

(٦) قال الأزهري في الموصل (ص/ ١٢٤-١٢٨): "فالْمُقْتَضِي للوصفية بمحض التنكير، والمقْتَضِي للحالية بمحض التعريف، والمقْتَضِي لهما عدم تمحض التنكير، والمَانِع للوصفية الاقتران بالْوَاوِ وَنَحْوَهَا، والمَانِع للحالية الاقتران بحرفِ الإِسْتِقْبَالِ وَنَحْوَهُ، والمَانِع للوصفية والحالية فَسَادُ الْمَعْنَى، كَمَا تَقَدَّمَ فِي جُمْلَةٍ ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الصافات (٨)]."

وَمِثَالُ النَّوعِ الثَّانِي: - وَهُوَ الْوَاقِعُ حَالًا لَا غَيْرَ، لَوْ قُوعَهُ بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمُحْضَةِ - ﴿وَلَا تَمْنُنْ

نَسْتَكْثِرُ﴾ [المُدَّثِرُ (٦)]، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النِّسَاءُ (٤٣)].

وَمِثَالُ النَّوعِ الثَّلَاثِ: - وَهُوَ الْمُحْتَمَلُ لَهَا بَعْدَ النِّكَرَةِ - ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾

[الْأَنْبِيَاءُ (٥٠)]، فَلَمْ أَنْ تَقْدِرِ الْجُمْلَةَ صِفَةً لِلنِّكَرَةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَلَمْ أَنْ تَقْدِرِهَا

حَالًا مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَخَصَّصَتْ بِالْوَصْفِ، وَذَلِكَ يَقْرِبُهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ، حَتَّى إِنْ أَبَا الْحَسَنَ

أَجَازَ وَصَفَهَا بِالْمَعْرِفَةِ، فَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجَ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ

أَسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ﴾ [الْمَائِدَةُ (١٠٧)]: إِنْ (الْأَوَّلِيَّانِ) صِفَةٌ لـ (أَخْرَجَ) (لَوْ صَفَهُ

بـ (يَقُومَانِ)، وَلَمْ أَنْ تَقْدِرِهَا حَالًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ الضَّمِيرُ فِي (مُبَارَكٍ) إِلَّا أَنَّهُ قَدْ

يُضْعَفُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَجْهًا الْحَالِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ لَمْ تَقْعُ فِي حَالَةٍ

الْإِنْزَالِ، كَمَا وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْبَعْلِ فِي حَالَةِ الشَّيْخُوخَةِ فِي ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾

[هُودُ (٧٢)]، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَقْتِضَائِهِ تَقْيِيدَ الْبَرَكَةِ بِحَالَةِ الْإِنْزَالِ. ^(١)

وَتَقُولُ: (مَا فِيهَا أَحَدٌ يَقْرَأُ)، فَيَجُوزُ الْوُجْهَانِ أَيْضًا؛ لَزَوَالِ الْإِبْهَامِ عَنِ النِّكَرَةِ

بِعُمُومِهَا.

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ (٣/ ٣١١): "وَالْمَنْعُوتُ بِالْجُمْلَةِ نِكْرَةٌ نَحْوُ: ﴿حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾

أَوْ مَقْرُونٌ بِأَلِ الْجَنْسِيَةِ نَحْوُ: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ فَنَعْتَ اللَّيْلُ بِجُمْلَةٍ، لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ فِي اللَّفْظِ،

نِكْرَةٌ فِي الْمَعْنَى، إِذْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ لَيْلَ مَعِينٍ".

وَمِثَالُ النَّوعِ الرَّابِعِ: _ وَهُوَ الْمُحْتَمَلُ لَهَا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ _ ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(١)
 [الجمعة (٥)]، فَإِنَّ الْمَعْرَفَ الْجِنْسِيَّ يَقْرُبُ فِي الْمَعْنَى مِنَ النُّكْرَةِ، فَيَصِحُّ تَقْدِيرُ (يَحْمِلُ)
 حَالًا أَوْ وَصْفًا، وَمِثْلُهُ: ﴿وَأَيُّهُ لَّهُمْ أَلِيلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس (٣٧)]، وَقَوْلُهُ:
 وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى الدَّائِمِ يَسُـبُّنِي فَمَضَيْتُ نُدِمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي^(١)



(١) انظر حاشية الخطيب على المغني (٥/٢٤٦-٢٥٢).

القاعدة السابعة عشرة:

إِذَا تَقَدَّمَتِ الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْصُوفِ النِّكْرَةُ أُعْرِبَتْ حَالًا

من القواعد المتبعة عند المعربين أن الصفة إن تقدمت على موصوفها النكرة صارت حالا، وذلك لأن الصفة المتقدمة على الموصوف لا يجوز أن تكون نعتا له، لأن النعت تابع، فلا يتقدم على المتبوع، بل يجب فيها أحد أمرين: إما أن تجعل حالا من الموصوف، وذلك إذا كان الموصوف نكرة، وإما أن تقام مقامه، ويجعل هو بدلا منها، وذلك إذا كان الموصوف معرفة، وسيأتي. ^(١)

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران (١٢٨)] فإن قوله (من الأمر) كان صفة لـ (شيء) في الأصل، ولكن لما قَدِّمَ أعرب حالا. ^(٢)



(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك (٤/١٠٦).

(٢) قال أبو البقاء العكبري في التبيان (١/٢٣٢): "قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَيْسَ لَكَ): اسْمٌ لَيْسَ «شَيْءٌ» وَ «لَكَ» الْخَبَرُ. وَ «مِنَ الْأَمْرِ» حَالٌ مِنْ شَيْءٍ، لِأَنَّهَا صِفَةٌ مُقَدَّمَةٌ".

القاعدة الثامنة عشرة: إِذَا تَقَدَّمَ نَعْتُ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهَا أُعْرِبَتْ بَدَلًا

إذا تقدّمت الصّفة على الموصوف، فلا يخلو: أن يكون الموصوف معرفة أو نكرة، فإن كان معرفة أعربت بإعراب الموصوف، وجعلته بدلًا منها، كقولك: هذا الظريف زيد... وإن كان نكرة، انتصبت على الحال، كقولك: هذا قائمًا رجل. ^(١)

قال ابن مالك: "فإن صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلًا منه المنعوت". ^(٢)

وقال الأزهري: "نعت المعرفة إذا تقدم عَلَيْهَا أعرب بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ، وَأُعْرِبَتِ الْمَعْرِفَةُ بَدَلًا، فَصَارَ الْمُتَّبِعُ تَابِعًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ١ ﴿اللَّهُ﴾ المعرفة بدلًا، فَصَارَ الْمُتَّبِعُ تَابِعًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ١ ﴿اللَّهُ﴾ [سورة إبراهيم: ١-٢] فِي قِرَاءَةِ الْجُرْئِ نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ". ^(٣)



(١) البديع في علم العربية لابن الأثير (٣٢٨/١)

(٢) انظر شرح التسهيل (٣١٩/٣).

(٣) موصل الطلاب (ص/٣٨).

القاعدة التاسعة عشرة:

كُلُّ لَفْظٍ مُفْرَدٍ وَقَعَ بَعْدَ (أَيٍّ) فَهُوَ بَيَانٌ أَوْ بَدَلٌ

لفظة (أي) إذا استعملت للتفسير ووقع بعدها مفردا يكون عطف بيان على ما

قبلها، أو بدلا، نحو: اشتريت عسجدا أي: ذهبا، وعندني غضنفر أي: أسد. (١)

وأفادي بعض أساتذتي قول الناظم:

قا عدة تشفي العليل من العلل ما بعد (أي) بيان أو بدل



(١) فائدة:

قال البغدادي في الخزانة (١١/٢٢٧): "وَإِذَا فُسِّرَ بِـ(أَيٍّ) فَعَلَّ أُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرٍ حُكِيَ ذَلِكَ الضَّمِيرُ بَعْدَهَا نَحْوُ اسْتَكْتَمْتَهُ الْحَدِيثَ أَيَّ سَأَلْتَهُ كَيْتَانَهُ فَالتَّاءُ مِنْ سَأَلْتَهُ مَضْمُونَةٌ وَاسْتَكْتَمْتَهُ زَيْدُ الْحَدِيثِ أَيَّ: سَأَلْتَهُ كَيْتَانَهُ وَاسْتَكْتَمْتَهُ يَا زَيْدُ الْحَدِيثِ أَيَّ: سَلَهُ كَيْتَانَهُ. فَيَجِبُ أَنْ يُطَابَقَ الضَّمِيرُ بَعْدَهَا لَمَّا قَبْلَهَا فِي التَّكَلُّمِ وَالْغِيَةِ".

وقال ابن هشام في المغني: "وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ تَقْوِيلٍ وَقَبْلَ فَعَلٍ مُسْنَدٍ لِلضَّمِيرِ حُكِيَ الضَّمِيرُ نَحْوُ تَقْوِيلٍ: اسْتَكْتَمْتَهُ الْحَدِيثَ أَيَّ سَأَلْتَهُ كَيْتَانَهُ يُقَالُ ذَلِكَ بِضَمِّ التَّاءِ وَلَوْ جِئْتُ بِـ(إِذَا) مَكَانَ (أَيٍّ) فَتَحْتَ التَّاءَ فَقُلْتَ إِذَا سَأَلْتَهُ لِأَنَّ إِذَا ظَرَفَ لَ تَقْوِيلٍ وَقَدْ نَظِمَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ:

إِذَا كُنَيْتَ بِأَيٍّ فَعَلًا تَفْسِرُهُ فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمٌّ مُعْتَرَفٌ
وَإِنْ تَكُنْ بِـ(إِذَا) يَوْمًا تَفْسِرُهُ فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٌ

وأفاد أخونا يحيى العيري أن الناظم لم يذكر القيد الذي هو تقدم القول، فذيل به بعض الشناقطة بقوله:

ذَا إِنْ بَنَحُو تَقْوِيلَ جِئْتُ مُبْتَدِئًا وَإِلَّا فَذَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَضْمُونِ مِنْ نَرْفِي
وَقَالَ بَعْضُهُمْ:

إِذَا مَا سَقَتْ تَفْسِيرًا بِفَعَلٍ قَدْ اتَّصَلَتْ بِهِ تَاءُ الضَّمِيرِ
فَأَوْجِبْ ضَمَّهَا مِنْ بَعْدِ (أَيٍّ) وَبَعْدَ (إِذَا) افْتَحْنَ فَتَحَ الْبَصِيرِ

انظر حاشية الخطيب على المغني (١/٥٠٨).

القاعدةُ العِشْرُونُ: الجَارُّ لَا يَدْخُلُ عَلَى جَارٍ

من المعروف عند طلبة العلم أن حروف الجرِّ من خواصِّ الأسماء، وأنها لا تدخل زائدة كانت أو غيرها إلا على اسم صريح، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٢٢]، أو ما في تأويله، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سورة الحج: ٦].^(١)

وعلى هذا فلا يمكن لحرف الجرِّ أن يدخل على حرف جرٍّ آخر؛ لأن حروف الجرِّ جيء بها لإيصال معاني الأفعال وأشباهاها إلى الأسماء، فحروف الجرِّ يتوسَّط بها لا إليها.^(٢)

قال أبو حيان: "حَرْفَ الْجُرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى حَرْفِ الْجُرِّ".^(٣)

ولذلك رجح ابن هشام أن (كي) من قوله تعالى: ﴿لَكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَنْزَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ﴾ [الأحزاب (٣٧)] مصدرية، وليست حرف جرٍّ للتعليل، مراعاة لهذه القاعدة، فقال: "فَاللَّامُ جَارَةٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّعْلِيلِ، وَكِي مَصْدَرِيَّةٌ بِمَنْزِلَةِ (أَنْ) لَا تَعْلِيلِيَّةٌ، لِأَنَّ الْجَارَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْجَارِ".^(٤)



(١) قال الدماميني في شرح المغني (١/ ١٢٢): "ويجب أن يخصص هذا بما إذ كانت حروف الجرِّ غير مكفوفة، وإلا فالمكفوفة تدخل على غير الاسم ولا ما هو في تأويله".

(٢) انظر الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/ ٥٢).

(٣) انظر البحر المحيط (٦/ ٢٦٩).

(٤) انظر شرح الشذور (ص/ ٣٠٩-٣١٠).

القاعدة الحادية والعشرون: النَّاصِبُ لَا يَدْخُلُ عَلَى نَاصِبٍ

حرف الناصب لا يدخل على ناصب مثله، وذلك لعدم الفائدة.

لذلك قال ابن هشام في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ لَّنْ يَفْذَرَعَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ ﴿٥﴾ [البلد (٥)]

وقوله: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَنُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ ﴿٢﴾ [القيامة (٣)]: "و(أَنَّ) فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ

مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَأَصْلُهَا أَنَّهُ وَلَيْسَتْ النَّاصِبَةُ؛ لِأَنَّ النَّاصِبَ لَا يَدْخُلُ عَلَى

الناصب" (١).

(١) انظر شرح الشذور (ص/ ٣٠٩).

القَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْعِشْرُونَ :**الاسمُ المُحَلَّى بِـ (أَل) الْوَاقِعُ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ بِدَلِّ**

الأولى من أقوال المُعَرِّبين أن الاسمَ المقرون بِـ (أَل) الذي يقع بعد اسم الإشارة يعرب بدلا، نحو: جاءني هذا الرجل، ومررت بهذا الأسد.
وزعم ابن الحاجب أنه نعت، واعترض عليه أنه يكون جامدا، والنعت يشترط فيه الاشتقاق، وقيل: عطف بيان، وقد تقدّم أن بعضهم لا يثبتونه أصلا، فالأحسن إذن إعرابه بدلا.

ومن أعرب أحد الأعراب التي ذكرت فلا يخطأ، لأنه جائز، ولذلك قال الخضري:
"وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلّى بِـ (أَل) بعد اسم الإشارة كونه نعتا، ككونه بدلا أو بيانا، نحو: هذا الرجل قائم".^(١)

(١) انظر حاشيته على ابن عقيل (٢/ ٦٠١).

القاعدةُ الثالثةُ والعِشرونُ:

الاسمُ المحلّي بـ(أل) الواقع بعد (أيها) أو (أيتها) مرفوع

المختار عند كثير من المعربين رفع الاسم المحلّي بـ(أل) الواقع بعد (أيها) أو (أيتها)، ثم اختلفوا في وجه إعرابه، هل هو نعت، أو عطف بيان، أو بدل، أي في اللفظ.

قال شيخنا أبو بلال: "وأحسن الأقوال في ذلك التفصيل، فيقال: إن كان الاسم الواقع بعد الإشارة أو (أيّ) مشتقا فهو نعت، نحو: يا أيها الفاضل، وإن كان جامدا فهو بيان، نحو: يا أيها الرجل".^(١)

القاعدةُ الرابعةُ والعِشرونُ:

اسمُ الإشارة بعد العلم أو المَعْرِفُ بالإضافة نعت

يصحّ من حيث الإعراب أن يعرب اسم الإشارة الواقع بعد اسم معرفة بالعلميّة، أو بـ(أل) أو بالإضافة، صفة ونعتا، وذلك نحو: مررت بزيد هذا، راجع القواعد هذه، رأيت ذا عينين هذا.^(٢)

القاعدةُ الخامسةُ والعِشرونُ: الاسمُ الموصول بعد العلم نعتٌ:

وذلك نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا﴾ [سورة الزمر: ٧٤]، ومررت بزيد الذي قام، وذهب الطالب الذي كان يدرس عندك.

(١) انظر حاشية الشيخ على الموصّل (ص/ ٣١٣).

(٢) انظر مفتاح الإعراب (ص/ ٥٩).

القاعدة السادسة والعشرون:

الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط فاعل أو نائبه (١)

إذا وقع الاسم المرفوع بعد أداة من أدوات الشرط فهو فاعل لفعل محذوف، يفسره الفعل المذكور، على قول البصريين، وهو الأسهل، أو فاعل للفعل المتأخر، على قول الكوفيين، لأنهم يرون جواز تقدّم الفاعل على الفعل، وجوّز الكوفيون والأخفش أن يكون مبتدأ. (٢)

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة (٦)]، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (١) [الانشقاق (١)].
وقد يكون الفعل مغير الصيغة فيصير الاسم الواقع بعد أداة الشرط نائب فاعل، وذلك ظاهر.



(١) قال أبو البقاء في اللباب (٥٧/٢): "وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ أَدَاةِ الشَّرْطِ اسْمٌ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فَعَلًا، إِنَّمَا الَّذِي يَلِيهِ كَقَوْلِكَ (إِنْ زَيْدًا تَضَرَّبَ أَضْرَبَهُ) أَوْ فَعَلٍ مَحْذُوفٍ يَفْسَرُهُ الْمَذْكُورُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ فـ(أَحَدٌ) فَاعِلٌ، أَيْ إِنْ اسْتَجَارَ أَحَدٌ".

(٢) قال ابن هشام في المغني (٢٢٥-٢٢٦): "وَمَنْ الْوَهْمُ فِي الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ مَنْ لَا يَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ وَالْكَوْفِيِّينَ فِي نَحْوِ ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ وَ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ إِنْ الْمَرْفُوعُ مُبْتَدَأٌ، وَذَلِكَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ قَوْلِ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا قَالَهُ سَهْوًا، وَأَمَّا إِذَا قَالَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ أَوْ الْكُوفِيُّ فَلَا يَعِدُ ذَلِكَ الْإِعْرَابَ خَطَأً لِأَنَّ هَذَا مَذْهَبُ ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَلَمْ يَقُولُوهُ سَهْوًا عَنْ قَاعِدَةٍ".

القاعدة السابعة والعشرون: إذا وقعت (ما) بعد (إذا) فهي زائدة

إذا وقعت في لغة العرب (ما) بعد (إذا) فلا بد أن تكون (ما) في هذه الحالة زائدة،

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة (٢٨٢)]، وقوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا

مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِمْ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة (٩٢)]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا

جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة فصلت: ٢٠].^(١)

قال الشاعر:

يَا طَالِبًا خُذْ فَائِدَهُ بَعْدَ إِذَا مَا زَائِدَهُ^(٢)

القاعدة الثامنة والعشرون: إذا اجتمعت (ما) و(إن) فالمتأخر منهما زائد

قال ابن هشام في قواعد الإعراب (ص / ٧٩): "وَحَيْثُ اجْتَمَعَت (مَا) وَ(إِنْ) فَإِنْ

تَقَدَّمَتْ (مَا) فَهِيَ نَافِيَةٌ، وَ(إِنْ) زَائِدَةٌ، وَإِنْ تَقَدَّمَتْ (إِنْ) فَهِيَ شَّرْطِيَّةٌ، وَ(مَا) زَائِدَةٌ،

نَحْوُ: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال (٥٨)]".

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَأِمَّا يُنَسِّبَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ

الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام (٦٨)]، وقوله: ﴿وَأِمَّا نُزِيتَكَ بَعْضَ الَّذِي نَعْلَمُ﴾ [يونس (٤٦)]

ونحو: مَا إِنْ زِيدَ قَائِمٌ، وقول الشاعر:

فَمَا إِنْ طَبْنَا جِبْنَ وَلَكِنْ مَنَانَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا

□

(١) هذه القاعدة يحتاج إليها كثيرا في تفسير القرآن.

(٢) ومثلها العكس، وهو إذا وقعت (إذا) بعد (ما) تكون زائدة. أفاده بعضهم.

القاعدة التاسعة والعشرون:

كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذْ) أَوْ (إِذَا) وَغَيْرِهَا مِمَّا سَيَأْتِي فِيهِ إِضَافِيَّةٌ

قال ابن هشام: "وكلُّ جملة وقعت بعد (إِذْ) أَوْ (إِذَا) أَوْ (حَيْثُ)، أَوْ (لَمَّا) الوجودية، عند من قال باسميتها، أَوْ (بينما)، أَوْ (بينما) فهي في موضع خفض بإضافتهنَّ إليها".^(١)

قلت: ومن أمثلة ذلك: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال (٢٦)]، ﴿إِذَا جَاءَ

نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [سورة النصر: ١]، ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾

[البقرة (١٩٩)]، ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾ [سبأ (١٤)]، ونحو: (بينما أَوْ بينا زيد

قائم).^(٢)

(١) انظر قواعد الإعراب (ص/ ٣٨).

(٢) قال السيوطي في الهمع (٢/ ٢٠٥): "وَمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (بَيْنَا) وَ (بَيْنَمَا) مُضَافٌ إِلَيْهَا نَفْسَهَا دُونَ حَذْفِ مُضَافٍ وَأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ جَرِّ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ جَنِي إِلَى أَنَّ إِضَافَتَهَا إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ زَمَانٍ مُضَافٍ إِلَى الْجُمْلَةِ، لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْجُمْلَةِ ظَرْفُ الزَّمَانِ دُونَ ظَرْفِ الْمَكَانِ، وَلِأَنَّ (بَيْنَ) تَقَعُ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ وَاحِدٍ، لِأَنَّهَا وَسْطٌ، وَلَا يُدْ مِنْ أَثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا، وَالتَّقْدِيرُ بَيْنَا أَوْقَاتٍ زَيْدٌ قَائِمٌ أَوَّلَ عَمَرِهِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْبَازِشِ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ (مَا) وَ (الْأَلْفَ) كَافَتَانِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُمَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ (مَا) كَافَةٌ عَنِ الْخَفْضِ وَالْأَلْفِ إِشْبَاعٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْأَلْفِ كَافَةً لَمْ يَثْبُتْ، وَثَبَتَ كَوْنُهَا إِشْبَاعًا، فَالْجُمْلَةُ بَعْدَ الْأَلْفِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالإِضَافَةِ، وَبَعْدَ (مَا) لَا تَحُلُّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَاخْتَارَهُ الْمُغَارِبَةُ، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّأْنِيثِ وَوَزْنُهَا فَعْلَى، وَرَدَّ بِأَنَّ الظُّرُوفَ كُلَّهَا مَذْكُورَةٌ إِلَّا مَا شَذَّ، وَهُوَ قُدَّامٌ وَوَرَاءُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الدُّخُولِ فِي الشَّاذِّ مِنْ غَيْرِ دَاعِيَةٍ".

القاعدة الثلاثون: إِذَا جَاءَتْ (أَنْ) بَعْدَ (لَمَّا) فَهِيَ زَائِدَةٌ

إذا وجد في الكلام العربي (أَنْ)، ووقعت بعد (لَمَّا) الحينية، وتسمّى حرف وجود لوجود،^(١) فيحكم (أَنْ) في هذه الحالة بالزيادة، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ﴾ [يوسف (٩٦)]، وقوله: ﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا﴾ [القصص (١٩)]، وقوله: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [العنكبوت (٣٣)].

قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٤ / ١٦٩١): "تزداد باطراد (أَنْ) بعد (لَمَّا)، التي هي حرف وجوب لوجوب، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ﴾ [يوسف (٩٦)] ولا تفيد غير التوكيد".

القاعدة الحادية والثلاثون:**إِذَا جَاءَتْ (مِنْ) بَعْدَ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالْمَوْصُولِ فَهِيَ بَيَانِيَّةٌ**

وذلك لأنَّ أسماء الموصول وأسماء الشرط مبهمة من حيث المعنى، تحتاج إلى بيان، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة (١٩٧)]، وقوله: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِئُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِشَائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصِلَهَا﴾ [البقرة (٦١)].^(٢)

(١) قال أبو حيان في الارتشاف (٤ / ١٨٩٦): "وعبر عنه بعضهم بحرف وجود لوجود، والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ حرف وجوب لوجوب".

(٢) انظر تفسير سورة النساء للشيخ ابن عثيمين (ص / ٨١).

القاعدة الثانية والثلاثون: إِذَا جَاءَتْ (إِنْ) قَبْلَ (إِلَّا) فَهِيَ نَافِيَةٌ

قال الشيخ ابن عثيمين: "وهذه قاعدة: «أنه إذا جاءت (إلا) بعد (إن) فهي بمعنى (ما)» أي أنها تكون نافية؛ لأن «إن» تأتي نافية، وتأتي شرطية، وتأتي مخففة من الثقيلة، والذي يبين هذه المعاني هو السياق فإذا جاءت (إن) وبعدها (إلا) فهي نافية".^(١)

ومن أمثلتها ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ يَقُولُوا إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف (٥)]، وقوله:

﴿وَتُظُنُّونَ إِنْ لَبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء (٥٢)]، وقوله: ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾

﴿الملك (٢٠)﴾.^(٢)

وبهذا فرغنا من قواعد الإعراب العامة، والحمد لله رب العالمين.



(١) انظر تفسير سورة جزء (عمّ) (ص / ٨١).

(٢) ليس معنى هذه القاعدة أن (إن) لا تكون نافية إلا إذا وقعت قبل (إلا)، بل قد تكون نافية، بدون إلا، وإنما المراد أنها حينما وقعت قبل (إلا) لا تكون إلا نافية، فهي علامة من علاماتها.

يقول ابن هشام في المغني (١/ ١٢٨): "وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: لَا تَأْتِي (إِنْ) النَّافِيَةُ إِلَّا وَبَعْدَهَا (إِلَّا) كَهَذِهِ الْآيَاتِ أَوْ (لَا) الْمُشَدَّدَةِ الَّتِي بِمَعْنَاهَا، كَقِرَاءَةِ بَعْضِ السَّبْعَةِ ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ أَيْ مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ، مَرْدُودٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تَوَعَّدُونَ﴾ ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّ فِتْنَةً لَكُمْ﴾".

الفصل الثاني: قواعد مهمة في إعراب القرآن

القرآن لغة مصدر قرأ، بمعنى جمع وتلا، نحو: كفران ورجحان. قال تعالى: ﴿إِنَّ

عَلَيْنَا جَمْعُهُ، وَقُرْءَانُهُ، ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْفِثْ، وَتِلْكَ الْوَاوُ الَّتِي فِيهَا الْكَلِمَةُ، ﴿١٨﴾﴾ [سورة القيامة: ١٧-١٨].^(١)

واصطلاحاً: هو اللفظ العربي الذي تكلم الله تعالى به، المنزّل على محمد ﷺ، المتعبد

بتلاوته، والعمل به، الموجود بين دفتي المصحف بالإجماع والتواتر.^(٢)

وقد اهتم العلماء اهتماماً عظيماً **بتفسير القرآن وبيانه**، وكان من طرق تفسير القرآن

تفسيره باللغة العربية، وذلك شامل بأمرين: ^(٣) **الأوّل:** تفسير الكلمة القرآنية بمعرفة

معانيها اللغوية. **والثاني:** تفسير الكلمة بمعرفة إعراب الكلمة.^(٤)

(١) مفردات القرآن للراغب (ص/ ٦٦٨).

(٢) انظر معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ٧٦).

تنبيه: من عقيدة أهل السنة أن النبي ﷺ سمع القرآن من جبريل، وجبريل سمع من الله، كما قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٨): "وَمَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَنْتَمِيهَا وَخَلَفِهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ الْقُرْآنَ مِنْ جِبْرِيلَ وَجِبْرِيلُ سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ".

وعلى هذا فما ذكره السيوطي في الإتيان (١/ ١٤٦) من الأقوال في كيفية إنزال القرآن فيها نظر، وقد رد شيخ الإسلام بعض هذه الأقوال أو أكثرها في مواضع متعددة من مجموع الفتاوى، وللشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ رسالة مهمة في هذه المسألة، أسماها "الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفية إنزال القرآن الكريم"، وهي في مجموع فتاويه (١/ ٢١٤-٢٣٩)، والله أعلم بالصواب.

(٣) قال الحلبي: "ومعنى إعراب القرآن شيئان: أحدهما: أن يحافظ على الحركات التي بها يتميز لسان العرب على لسان العجم؛ لأن أكثر كلام العجم مبني على السكون وصلأً وقطعاً، ولا يتميز الفاعل من المفعول، والماضي من المستقبل باختلاف المقاطع. **والآخر:** أن يحافظ على أعيان الحركات، ولا يُبدل شيئاً منه؛ لأن ذلك ربما أوقع اللحن، أو غير المعنى". انظر شعب الإيمان للبيهقي (٢/ ٤٢٩).

(٤) انظر البرهان للزركشي (٢/ ١٦٥).

ولأجل ذلك توجه كثير من العلماء إلى إعراب القرآن،^(١) وذكروا أنه من أجل علوم القرآن،^(٢) ولكن أكثر من تكلم في الإعراب قد بالغ فيه؛ حتى صارت كتب إعراب القرآن عاتقة عن تحصيل التفسير.^(٣)

وكل واحد ينصر مذهبه النحوي عند تطبيق الإعراب، بل وجد من أئمة الضلال، وأهل الأهواء من ينزل القرآن على مذهبه، حتى ظلَّ القرآن عند الجهمية جهميًّا، وعند القدريّة قدريًّا، وهكذا عند غيرهم من أهل البدع.^(٤)

(١) ومن أهم كتب إعراب القرآن: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، والبيان لأبي البقاء العكبري، والبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي، وإعراب القرآن للدرويش، انظر أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم (ص/ ٤٥).

(٢) قال الطبرسي في مجمع البيان (ص/ ٢٧): "إن الإعراب أجلُّ علوم القرآن، إليه يفتقر كل بيان، وهو الذي يفتح من الألفاظ الإغلاق، ويستخرج من فحواها الأعلاف، إذ الأغراض كامنة فيها، فيكون هو المثير لها، والباحث عنها، والمشير إليها، وهو معيار الكلام الذي لا يبين نقصانه ورجحانه حتى يعرض عليه، ومقياسه الذي لا يميز بين سقيم ومستقيم حتى يرجع إليه". انظر الأثر العقدي.

(٣) يقول الدكتور مساعد الطيار في كتابه أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم (ص/ ٤٨): "وإذا قرأت في هذه الكتب، فإنك تجد خلافات النحاة، وتطبيقات علم النحو، وكأنك تقرأ كتابا في النحو، لا كتابا له علاقة ببيان معنى كلام الله تعالى، وهذا الأمر ظاهر أيضا في جلِّ الأعاريب، المذكورة في الكتب المتوسعة في بيان المسائل النحوية من كتب التفسير، كالبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، الذي عظم علم النحو، وجعله من أهم العلوم التي يحتاجها المفسر، وكتاب روح المعاني، للألوسي، الذي اعتمد على نحويات أبي حيان، ولو اقتصر العربون من النحو، على ما يتأثر به المعنى، فبيّنه، لكان أنفع للمفسر، إذ تتبّع الفروع الكثيرة المتعلقة بإعراب الآي محله في كتب النحو، ومن تأمل هذا الحشو لمسائل علم النحو، وجده قاطعا عن تحصيل التفسير، وليس معينا عليه".

(٤) قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١١٩/٧): "ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة".

ولما رأى كثير من العلماء تجاذب الفرق القرآن وضعوا قواعد تضبط ما يعمل به في إعراب القرآن؛ لصيانة القرآن وحفظه ممن ينصر به مذهبه العقدي بطرف خفي،^(١) ولإعانة المعرب على اختيار الوجه الأوفق والأسلم.^(٢)

وها أنا ذا أشير إلى بعض القواعد المهمّة، فأقول وبالله أستعين:

ويقول العلامة ابن القيم رحمه الله في الصواعق المرسلة (٢/ ٦٨٢): "ولا تزال تعتمد كل طائفة منهم إلى آية من كتاب الله، فيقودها إلى مذهبه الذي يدعو إليه، ويدعي أن لها دلالة خاصة عليه، وكذلك يفعل في كثير من الأخبار التي يجرها إلى معتقده".

وقال أيضا في شفاء العليل (١/ ٢٧٣): "وأنت تجد جميع هذه الطوائف، تنزل القرآن على مذاهبهم، وبدعها، وآرائها، فالقرآن عند الجهمية جهمي، وعند المعتزلة معتزلي، وعند القدرية قدري، وعند الرافضة رافضي، وكذلك هو عند جميع أهل الباطل: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾".

(١) قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٨): "والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأيا، ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، وذلك من جهتين: تارة من العلم بفساد قولهم، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن، إما دليلا على قولهم، أو جوابا على المعارض لهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة فصيحاً، ويدس البدع في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون كصاحب الكشف ونحوه، حتى إنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله.

وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم من يذكر في كتابه وكلامه من تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يعلم أو يعتقد فسادها ولا يهتدي لذلك".

(٢) قال ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ٤٠): "إعراب القرآن أصل في الشريعة، لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع".

القاعدة الأولى: الأصل هو الأخذ بظاهر القرآن في الإعراب

الإعراب من تفسير القرآن، والأصل في تفسير القرآن إجراؤه على ظاهره، لأنه أنزل بلسان عربي مبين، فيجرى عليه ما اقتضته ظاهر اللغة، ولا يجوز ترك ظاهر القرآن إلى غيره إلا للضرورة.

ومعنى ذلك أنه لا يجوز العدول عن ظواهر القرآن، كعدم الحذف، وعدم المجاز، وعدم الزيادة، كما لا يجوز في غيره، إلا لدليل يثبت، لا غموض فيه، وذلك لاحترام النص القرآني وعدم التدخل فيه، إذ حمل الكلام على غير ظاهره جرء على المتكلم، وخروج عن مقصود التفسير، لأن المقصود فهم مراد المتكلم بكلامه، فإذا قلت: هذا الكلام فيه حذف، أو مجاز، أو هذه الكلمة زائدة، كان إخباراً بالذي عناه المتكلم، فإن لم يكن هذا الخبر مطابقاً، كان كذباً على المتكلم. ^(١)

قال النحاس في إعراب القرآن (٥ / ٨٣): "والواجب أن يحمل تفسير كتاب الله جلّ وعزّ على الظاهر، والمعروف من المعاني، إلّا أن يقع دليل على غير ذلك". ^(٢)

ولأجل هذه القاعدة رجح أبو حيان الأندلسي أن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَرَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة (٧٢)] معطوف على قول خالقي جلّ وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ

(١) انظر الصواعق المرسلة لابن القيم (١ / ٢٠٢) في الفصل الثالث.

(٢) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٠ / ٦٢٧): "فلا يجوز أن يراد بالكلام ما ليس فيه دليل على إرادته؛ فإن مثل هذا مما يصابن كلام الله عز وجل عنه... فإن الكلام إذا احتمل معنيين، وجب حمله على أظهرهما، ومن تكلف غير ذلك فقد خرج عن كلام العرب المعروف، والقرآن منزّه عن ذلك، والعدول عما يدل عليه ظاهر الكلام، إلى ما لا يدل عليه بلا دليل، لا يجوز ألبته".

مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴿٦٧﴾ [البقرة (٦٧)]، وأنه يجوز أن يكون ترتيب وجودهما ونزولهما على حسب تلاوتهما، لأنه ظاهر القرآن، وقال: "ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر، إنما يكون لمرجح، ولا مرجح".^(١)

(١) انظر البحر المحيط (١/٤١٧).

القاعدةُ الثَّانِيَّةُ: يُحْمَلُ الْقُرْآنُ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ مِنَ الْأَعْرَابِ

قد تحمل إعراب الآية أكثر من إعراب، ولكن يجب أن يحمل عليها أحسن الوجوه، وأبعدها عن التكلف، وأقربها إلى المعنى، ومقصود المتكلم، لأنه كلام الله، وكلام الله أفصح الكلام، فلا بد أن يكون إعرابه كذلك. ^(١)

قال أبو حيان في البحر (١٢/١): "ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزُه النحاة في شعر الشياخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة". وقد طبق الإمام أبو حيان هذه القاعدة كثيرا في البحر المحيط، ومن ذلك أنه اختار فيه (٦١/١) أن قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة (٢)] جملة مستقلة من مبتدأ وخبر، وقال: "والذي نختاره منها أن قوله: ذلك الكتاب جملة مستقلة من مبتدأ وخبر، لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار، كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار، وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب. ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس، وشعر الأعشى، يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات. فكما أن كلام الله من أفصح كلام، فكذلك ينبغي إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه".

(١) يقول النحاس في إعراب القرآن (١٧٩/٣): "وإنما يحمل كتاب الله على الكثير والفصيح، ولا يجوز أن يقاس عليه ما لا يشبهه".

القاعدة الثالثة: القرآن ليس موضع ضرورة

ينبغي على العرب أن يكون ملماً بما عدّه النحاة ضرورة شعرية حتى لا يحمل بعض وجوه الإعراب على شيء لا يجوز إلا في الشعر، لأن القرآن الكريم كلام الله تعالى، المنزّه عن الضرورات.

والمشكلة التي تواجه العرب في هذا الموضوع هي اختلاف النحويين في تعريف الضرورة، وفصل ما هو خاصّ بالشعر عما يجوز في الكلام، والأولى أن يجتنب العرب لشيء من الكتاب العزيز، الوجوه التي عدّها بعض النحويين مخصوصة بالضرورة، خروجاً من الخلاف إلى المتفق عليه.^(١)

وإذا حكم الأئمة على بعض الوجوه أنه ضرورة، بحجة واضحة، فلا يصلح القول به في القرآن، لأن القرآن ليس بشعر، والضرورة عند الأكثرين خاصة بالشعر.^(٢)

(١) الصفوة من القواعد الإعرابية للدكتور عبد الكريم بكار (ص/ ١٦).

(٢) قال عبد القاهر البغدادي في كتابه خزانة الأدب (١/ ٣٣-٣٤): "الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ولا يُنكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل هذه الرأى في كلام العرب من الشيعاء في الاستعمال بمكان لا يجهل ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها، وقد هجرها وأصل بن عطاء لمكان لثغته فيها حتى كان يناظر الخُصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نقطه راء فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلاً ولا مزية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى أن لا ضرورة في شعر عربي وذلك خلاف الإجماع. وإتّما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظه ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد ينتبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة".

انظر الأشباه والنظائر (١/ ٢٦٨).

ولذلك أنكر السّمين الحلبي على أبي البقاء، حين ادّعى أن قوله تعالى: ﴿كَلَّمَآ دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُؤُا لَّيْ هَٰذَا﴾ [آل عمران (٣٧)]، فيه حذف العاطف، وأن أصله (فقال يا مريم)، وشبه بها قول الشاعر:

من يفعل الحَسَنَاتِ الله يشكرها وَالشَّرَّ - بِالشَّرِّ - عِنْدَ الله مثْلانِ
فقال: "وكيف يدّعي ذلك! ويُسوِّيه بالبيت المذكور، وهو لا يجوز إلا في ضرورة".^(١)

وإذا منع إعراب القرآن بالضرورة فمن **باب أولى أنه لا** يجوز إعراب القرآن بما لا يثبت في العربية أصلاً، وهذا ظاهر ولكنها قد تقع من جهل أو غفلة.^(٢)

ولذلك أنكر العلماء على أبي عبيدة حين ادّعى بأنّ الكاف في قوله تعالى: ﴿كَلَّمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ [سورة الأنفال: ٥] للقسم،^(٣) حتى ضعّفوه في النحو،^(٤) وشدّدوا في الإنكار عليه، والله المستعان.^(٥)

(١) انظر الدر المصون (١٤٦/٣).

(٢) انظر حاشية الخطيب على المغني (٧١/٦).

(٣) انظر مجاز القرآن (٢٤٠/١).

(٤) انظر اللباب (٤٥١/٩) والبحر المحيط (٤٥٩/٤) والإتقان للسيوطي (٢٦٣/٢).

(٥) قال ابن الشجري: "والأخذ بالخطّ الوافر من الاستحالة قول من زعم أن الكاف للقسم، بمنزلة الواو، وهذا ممّا لا يجوز حكايته، فضلاً عن تقبّله، وما علمت في مذهب أحد ممّن يوثق بعلمه في النحو؛ بصرى ولا كوفي، أنّ الكاف تكون بمنزلة الواو في القسم، فلو قال قائل: كالله لأخرجنّ، يريد: والله لأخرجنّ، لاستحقّق أن يصبّق في وجهه". انظر أمالي ابن الشجري (١٨٤/٣).

القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: ادَّعَاءُ الحَذْفِ فِي الْقُرْآنِ بِدُونِ دَلِيلٍ يَفْتَحُ بَابَ الشَّرِّ عَلَيْهِ

هذه القاعدة ردُّ على أهل الأهواء الذين يقدِّرون في القرآن ما يوافق أهواءهم ومذاهبهم، بدون خوف من الله جلَّ وعلا.

ولا شكَّ أن باب الحذف والإضمار استغلَّه كثير من المبتدعة، وأكثروا في القرآن تقادير ليس عليها دليل ألبتة، وقد أنكر العلماء عليهم أشدَّ الإنكار، حتى ذكر بعض العلماء أن مثل هذه التصرفات "تفتَحُ بابَ أن لا يَبْقَى الاِعْتِمَادُ عَلَى الْقُرْآنِ، لا في نَفْيِهِ ولا في إثباتِهِ، وَحِينَئِذٍ يَبْطُلُ الْقُرْآنُ بِالْكُلِّيَّةِ". (١)

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله في الصواعق المرسلة (٢/ ٧١١): "وباب الإضمار لا ضابط له، فكل من أراد إبطال كلام متكلم، ادعى فيه إضماراً يخرج عنه ظاهره، فيدعي ملحد الإضمار في قوله ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء (١٦٤)] أي: وكلم (ملك) الله موسى، ويدعي في قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه (٥)] إضمار: (ملك) الرحمن، كما ادعى بعضهم الإضمار في قوله «ينزل ربنا» أي: (ملك) ربنا، وفي قوله ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر (٢٢)] أي: (ملك) ربك.

ولو علم هذا القائل أنَّه قد نهج الطريق، وفتح الباب لكل ملحد على وجه الأرض، وزنديق، وصاحب بدعة، يدَّعي فيما يحتج به لمذهبه عليه إضمار كلمة أو كلمتين نظير ما ادعاه، لاختار أن يخرس لسانه، ولا يفتح هذا الباب على نصوص الوحي؛ فإنه مدخل لكل ملحد ومبتدع، ومبطل لحجج الله من كتابه.

(١) انظر التفسير الكبير للرازي (١٧/ ٢٩٤)، ولا ينصح بقراءة هذا الكتاب، لما فيه من الشكوك، والله المستعان.

ومن رأى ما أضمره المتأولون من الرافضة والجهمية والقدرية والمعتزلة، مما حرفوا به الكلم عن مواضعه، وأزالوه به عمّا قصد له من البيان والدلالة، علم أن لهم أوفر نصيب من مشابهة أهل الكتاب، الذين ذمهم الله بالتحريف والليّ والكتمان.

أفترى يعجز الجهمي عن الإضمار في قوله: «إنكم ترون ربكم عيانا»، فيضمّر (ملك) ربكم و(نعيمه وثوابه)؟! ونحو ذلك، ويعجز الملحد عن الإضمار في قوله

﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [الحج (٧)] أي: أرواح من في القبور؟! وإذا

انفتح سد يأجوج ومأجوج أقبلوا من كل حدب ينسلون^(١).



(١) وقال أيضا في بدائع الفوائد (٣/ ٢٤): "حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقا، وإلا لالتبس الخطاب، وفسد التفاهم، وتعطلت الأدلة؛ إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأمورا به ومنهيا عنه ومخبرا إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرج عنه تعلق الأمر والنهي والخبرية، فيقول الملحد في قوله: ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ أي معرفة حج البيت، و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ أي معرفة الصيام، وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب، وتعطلت الأدلة.

وإنما يضمّر **المضاف حيث يتعين**، ولا يصح الكلام إلا بتقديره، كما إذا قيل: (أكلت الشاة)؛ فإن المفهوم من ذلك أكلت لحمها، فحذف المضاف لا يلبس، وكذلك إذا قلت: (أكل فلان كبد فلان) إذا أكل ماله؛ فإن المفهوم أكل ثمرة كبده، فحذف المضاف هنا لا يلبس، ونظائره كثيرة".

القاعدة الخامسة:

لا يُقدَّر في القرآن إلا أفصح التقادير وأقربها إلى المقصود

المراد من هذه القاعدة: أنه يراعى في تقدير محذوفات القرآن بعض الأمور منها: أن يكون هذا المقدَّر أفصح التقديرات، وأبلغها، وأن يكون غير مستهجن بتصريجه، وغير متكلف بتقديره، وأن يكون وافيا بالمقصود، أي يكون له فائدة، وقد أنكر أبو حيان تقادير أبي علي الفارسي والأخفش لأنها بعيدة عن الفصاحة والبلاغة، فقال: "وتقادير أبي علي والأخفش فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة، وهي تقادير أعجمية، بعيدة عن البلاغة، لا تناسب في كتاب الله، بل لو قدرت في شعر الشنفرى ما ناسب، والنحاة الصنف غير الأدباء بمعزل عن إدراك الفصاحة".^(١)

كما أنكر ابن القيم على النحاة بعض التقادير لما فيها من التكلف، فقال: "ولا تحتاج إلى تكلف التقديرات التي إنما عدل عنها المتكلم لما في ذكرها من التكلف، فقدَّر المتكلمون لنطقه ما فرَّ منه، وألزموه بما رغب عنه، وهذا كثير في تقديرات النحاة، التي لا تخطر ببال المتكلم أصلاً، ولا تقع في تراكيب الفصحاء، ولو سمعوها لاستهجنوها".^(٢)

(١) انظر البحر المحيط (٥/ ٤٢).

(٢) انظر بدائع الفوائد (٣/ ٧٢).

ولما قَدَّر بعض المعربين في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ

﴿٥٦﴾ [سورة الأعراف: ٥٦] لفظة (شيء)، وأنه من باب حذف الموصوف، وإقامة الصفة

مقامه، كأنه قيل: (إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين)، أنكر عليه ابن القيم لعدم

الفائدة، ولاستهجان السامعين له، فقال في بدائع الفوائد (٣/ ٢٧): "فليس في

تقديره، ولا في اللفظ به، زيادة فائدة، يكون الكلام بها فصيحاً، فضلاً عن أن يكون

بها في أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة، فأى فصاحة وبلاغة في قول القائل في حائض

وطامث وطالق: (شيء حائض وشيء طامث وشيء طالق)؟!.

وهو لو صرح بهذا لاستهجنه السامع، فكيف يقدر في الكلام مع أنه لا يتضمن

فائدة أصلاً؟! إذ كونه شيئاً أمر معلوم عام، لا يدل على مدح، ولا ذم، ولا كمال، ولا

نقصان".^(١)

ويتفرع عن هذه القاعدة:



(١) ومن أمثلة التقادير المستهجنة ما قدره ابن عطية في قول الله جلَّ وعلا: ﴿قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مَنَ

الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة (٢٧)]، قال في المحرر الوجيز (٢/ ١٧٨): "وقول هابيل: إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مَنَ الْمُتَّقِينَ كلام

قبله محذوف تقديره: ولم تقتلني وأنا لم أجن شيئاً ولا ذنب لي في قبول الله قرباني؟ أما إني اتقيته وكنت على لا

حب الحق. وَإِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مَنَ الْمُتَّقِينَ".

وردَّ عليه السمين الحلبي في الدر المصون (٤/ ٢٤٠) قائلا: "ولا حاجة إلى تقدير ذلك كله، إذ المعاني المفهومة

من فحوى الكلام إذا قُدِّرَتْ قصيرة كان أحسن، والمعنى هنا: قال لأقتلنك حسداً على تقبُّل قربانك فعرض

له بأنَّ سبب التقبُّل التقوى".

القاعدة السادسة: لا يُحْمَلُ الْقُرْآنُ عَلَى مُجَرَّدِ الْاحْتِمَالِ النَّحْوِيِّ

يقول العلامة ابن القيم: "وينبغي أن يتفطن ههنا لأمر لا بد منه، وهو: أنه لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل، ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الاعرابي، الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما. (١)"

فإن هذا مقام غلط فيه **أكثر المعربين للقرآن**؛ فإنهم يفسرون الآية، ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة، ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره. (٢)

وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر، وكلام آخر؛ فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن، مثل: قول بعضهم في قراءة من قرأ: ﴿وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء (١)] بالجر أنه قسم.

ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة (٢١٧)] إن (المسجد) مجرور بالعطف على الضمير المجرور في (به).

(١) لأن القاعدة الأصولية تقرر أنه ليس كل ما يحتمله اللفظ يكون مراداً به، يقول ابن العربي في أحكام القرآن (٢٣٦ / ١): "ولا يقال: إن هذا كله يخرج من هذه الآية، وإنما مرادة به، وإن كان محتملاً له؛ فليس كل محتمل في اللفظ مراداً به فيه، وهذا من نفيس علم الأصول، فافهمه".

(٢) قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٩٤ / ١٥): "وأما تفسيره [القرآن] بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه فهذا منشأ الغلط من الغالطين؛ لا سيما كثير ممن يتكلم فيه بالاحتمالات اللغوية. فإن هؤلاء أكثر غلطا من المفسرين المشهورين؛ فإنهم لا يقصدون معرفة معناه كما يقصد ذلك المفسرون. وأعظم غلطا من هؤلاء وهؤلاء من لا يكون قصده معرفة مراد الله؛ بل قصده تأويل الآية بما يدفع خصمه عن الاحتجاج بها وهؤلاء يقعون في أنواع من التحريف".

ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَنَكُنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعَالَمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء (١٦٢)] إن المقيمين مجرور بواو القسم،^(١) ونظائر ذلك أضعاف أضعاف ما ذكرنا، وأوهى بكثير.^(٢)

بل للقرآن عرف خاص، ومعان معهودة، لا يناسبه تفسيره غيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفة، والمعهود من معانيه، فإنَّ نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ، بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ، وأجلها، وأفصحها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها، التي يعجز عنها قدر العالمين، فكذلك معانيه أجل المعاني، وأعظمها، وأفخمها.^(٣)

(١) قال الزمخشري في الكشاف (١/ ٥٩٠): "والمُقِيمِينَ) نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد. ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنًا في خط المصحف. وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغبي عليه أنَّ السابقين الأولين، الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل، كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام، وذنب المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلثة ليسدّها من بعدهم، وخرقا يرقوه من يلحق بهم".

(٢) قال ابن القيم في الصواعق المرسلة (٢/ ٦٩٤): "وكذلك أصحاب الإعراب يذكرون من الوجوه المستكرهة البعيدة المتعقدة ما يغربون به على الناس، وكذلك كثير من المفسرين يأتون بالعجائب، التي تنفر عنها النفوس ويأبأها القرآن أشد الإباء، كقول بعضهم (طه): لفظة بنطية معناها يا رجل ويا إنسان، وقال بعضهم: هي من أسماء النبي مع (يس)، وعدوا في أسمائه طه ويس، وقال بعضهم: في (نون) والقلم، إنها الدواة، كأنه لما رأى هذا الحرف قد اقترن بالقلم جعله الدواة".

(٣) يقول مجد الدين الروذراوردي في الأشباه والنظائر (٥/ ٢٥٣): "لا يكفي في تقدير كلام الله، وإيضاح معانيه، مجرد الجواز النحوي، والاحتمال الإعرابي، بل لابدَّ من رعاية الفصاحة القصوى، والبلاغة العليا". انظر الأثر العقدي في التوجيه الإعرابي.

فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني، التي لا تليق به، بل غيرها أعظم منها، وأجل، وأفخم، فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي. ^(١)

فتدبر هذه القاعدة ولتكن منك على بال، فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين، وزيفها، وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه". ^(٢)

(١) قال ابن عقيلة المكي: "فلا ينبغي أن يخرج إلا على أحسن الأوجه، وأقوى الأقوال. وأما إذا أراد المعرب تمرين الطالب وبيان الوجوه فلا بأس، لكن في غير القرآن، فإنه لا ينبغي أن يذكر فيه إلا ما يغلب على الظن أنه من بعض معاني اللفظ".

ومنع ذلك في القرآن إذا كان من باب التمرين لا يظهر لي وجهه، لأنه ليس من باب التفسير، وقد استثنى السيوطي وغيره هذه الحالة.

انظر الزيادة والإحسان في علوم القرآن (١/ ٤٠٩) والتجوير في علم التفسير (ص/ ٥٣٧).

(٢) انظر بدائع الفوائد (٣/ ٢٧).

القاعدة السابعة: لا تقديم ولا تأخير في القرآن إلا للضرورة

تعتبر هذه القاعدة **فرعا عن القاعدة الأولى**، لأن الأصل في الكلام العربي عدم التقديم والتأخير، وأن يحمل على ظاهره، فعلى هذا فلا يجوز للمعرب والمفسر أن يدعيا في آية ما، أن فيها تقديما وتأخيرا، إلا لضرورة تلجئ إلى ذلك. ^(١)

يقول أبو بكر الأنباري: "ولا وجه لأن **نؤخر ما قدم الله، ونقدم ما أخر الله**، ... إذ كان الواجب علينا، واللازم، أن نحمل القرآن على لفظه، وألا نزيله عن نظمه؛ إذا لم تدعنا إلى ذلك ضرورة". ^(٢)

وقال أبو حيان: "ولا تقديم ولا تأخير في القرآن، لأن التقديم والتأخير عندنا من باب الضرورات، وتنزه كتاب الله تعالى عنه". ^(٣)

وقد أكثر الشيخ محمد بن سليمان بن النقيب _شيخ أبي حيان_ في ادعاء التقديم والتأخير في القرآن، في كتابه التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير، حتى أخرج القرآن عن نظمه الفصيح، في مواضع كثيرة. ^(٤)

(١) لأن غاية ما عليهما هو الشرح وتوضيح معنى الآية، والأصل في الشرح أن يكون طبق المشروح، فلا يحتاج إلى ادعاء التقديم والتأخير، يقول أبو حيان في البحر المحيط (١/١٢٩): "ولا ينبغي أن يفسر كلام الله بغير ما يحتمله، ولا أن يزداد فيه، بل يكون الشرح طبق المشروح من غير زيادة عليه ولا نقص منه".

(٢) انظر الأضداد (ص/٤١٢-٤١٣).

(٣) انظر البحر المحيط (٢/٣٣٧).

(٤) قال أبو حيان في البحر (٤/١٦٧): "وكثيرا ما ذكر هذا الرجل التقديم والتأخير في القرآن، والعجب منه أنه يجعله من علم البيان والبديع، وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر، وهو من أقبح الضرائر، فينبغي بل يجب أن ينزه القرآن عنه".

ومن ذلك قوله في قول الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ

أَخْتِلَافًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٨٣﴾ [سورة النساء: ٨٢-٨٣] قال: "وقد لاح لي في هذه الآية: أن في

الكلام حذفًا وتقديما وتأخيرًا، وأن هذا الكلام متعلق بالذي قبله مردود إليه، ويكون التقدير: أفلا يتدبرون القرآن، ولو تدبروه لعلموا أنه من كلام الله، والمشكل عليهم من متشابهه لوروده إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم، لعلمه الذين يستنبطونه منهم، يعني: لعلم معنى ذلك المتشابه الذين يستنبطونه منهم من أهل العلم بالكتاب إلا قليلا، وهو ما ستأثر الله به من علم كتابه ومكنون خطابه. ثم قال: وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به، والذي حسن لهم ذلك وزينه الشيطان، ثم التفت إلى المؤمنين فقال: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ الآية".

وقد أنكر عليه أبو حيان جدا هذه الادعاءات في كثير من المواضع، ومنها هذا الموضع حيث قال: "وهو كما ترى تركيب ونظم غير تركيب القرآن ونظمه، وكثيرا ما يذكر هذا الرجل في القرآن تقديما وتأخيرًا، وأغرب من ذلك أنه يجعله من أنواع علم البيان، وأصحابنا وحذاق النحويين يجعلونه من باب ضرائر الأشعار، وشتان ما بين القولين".^(١)

□

(١) انظر البحر المحيط (٣/٧٢٨).

القَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ: مَا كُلُّ الْأَعْرَابِ جَائِزَةٌ فِي الْقُرْآنِ

معنى هذه القاعدة أنه ليس كلُّ ما جاز في الكلام العربي من الأعراب يكون جائزاً في القرآن، وذلك لوجود بعض الأشياء الثابتة في لغة العرب، ولكن لقلَّتها منع العلماء الإعراب بها في القرآن، وذلك لأنَّ "الْقُرْآنَ لَهُ شَأْنٌ اخْتَصَّ بِهِ لَا يُشَبِّهُهُ كَلَامُ الْبَشَرِ لَا كَلَامُ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ" (١).

ومن هذه الأشياء الجُرُّ على التوهم، فإنه ثابت في لغة العرب، ولا يحمل القرآن عليه، بل قال عنه السمين الحلبي: - وهو ينكر على بعضهم الذين حملوا بعض الآيات على التوهم - "وفي العبارة بالنسبة إلى القرآن سوء أدب، ولكنهم لم يقصدوا ذلك حاش لله" (٢).

ومن ذلك عند جمهور العلماء المجاورة أو الجوار، فلا يحمل عليها القرآن، يقول النحاس في إعراب القرآن (١/ ١٠٩): "لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل، ولا في شيء من الكلام" (٣).

ولذلك لما خرَّج الزمخشري قراءة الجرِّ في قول الله تعالى: ﴿وَوَعَدَنَّاكَ جَانِبَ الطُّورِ﴾ [الْأَيْمَنَ] طه (٨٠) على الجوار، أنكر عليه أبو حيان، وقال: "وهذا من الشذوذ

(١) مقتبس من مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦/ ٥٣٦).

(٢) انظر الدر المصون (٣/ ٣٠٢).

(٣) وقوله (ولا في شيء من الكلام) فيه نظر، لما تقدَّم من أنها ثابتة في لغة العرب، فالأولى إن يمنع - أن يمنع في القرآن فقط، مع أن بعض الأئمة يثبتونها في القرآن.

انظر أضواء البيان للشنقيطي (١/ ٣٣١)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٤٧).

والقلة بحيث ينبغي أن لا تخرج القراءة عليه، والصحيح أنه نعت للطور لما فيه من
اليمن".^(١)



(١) انظر الكشف (١٤٤/٢) والبحر (٣٦٤/٧).

القاعدة التاسعة: لا يحمل القرآن على اللغات الشاذة

مما يجب على المعرب أن يراعيه: تجنب الأعراب المحمولة على اللغات الشاذة؛ فإن القرآن نزل بالأفصح من لغة قریش، قال الزمخشري في كشافه القديم: القرآن لا يعمل فيه إلا على ما هو فاش دائر على ألسنة فصحاء العرب، دون الشاذ النادر الذي لا يعثر عليه إلا في موضع أو موضعين.^(١)

وقال الطبري في تفسيره (٥ / ٦٧٠): "كتاب الله عز وجل لا يؤخذ معانيه، وما فيه من البيان إلى الشواذ من الكلام والمعاني، وله في الفصح من المنطق والظاهر من المعاني المفهوم وجه صحيح موجود".

وقال أيضا (٥ / ٣١١): "وتوجيه معاني كتاب الله عز وجل إلى الظاهر المستعمل في الناس أولى من توجيهها إلى الخفي القليل في الاستعمال".^(٢)

(١) قاله الزركشي في البرهان (١ / ٣٠٤).

(٢) وقد ذكر الطبري هذه القاعدة في أكثر من موضع، وكررها تكرارا عجيبا، فمن ذلك قوله: "والتأويل في القرآن على الأغلب الظاهر من معروف كلام العرب المستعمل فيهم". (٥ / ٣١٩). وقوله: "وذلك أن تأويل كتاب الله تبارك وتعالى غير جائز صرفه إلا إلى الأغلب من كلام العرب، الذين نزل بلسانهم القرآن المعروف فيهم دون الأنكر الذي لا تتعارفه، إلا أن يقوم بخلاف ذلك حجة يجب التسليم لها" (٧ / ٨).

وقوله: "وتوجيه معاني كلام الله إلى الأغلب أولى من توجيهه إلى الأنكر". (١٧ / ٦٧٠). وقوله: "وإنما يحمل تأويل القرآن على الأغلب الظاهر من تأويله، لا على الأنكر المجهول". (٢٤ / ١٧٣). وقوله: "وتأويل القرآن إنما يوجه إلى الأغلب الأشهر من معانيه، ما وجد إلى ذلك سبيل، دون الأنكر". (٢٤ / ٣٦٦).

ولذلك أنكر الشيخ ابن عثيمين على من حمل قول الله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ

ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء (٣)] على لغة أكلوني البراغيث، واعتقد بأن الواو من (أسروا)

علامة جمع، لكونها لغة قليلة،^(١) شاذة عند الجمهور، فقال في شرح الألفية

(٢/ ٢٠٥): "ولذا فلا ينبغي أن نحمل القرآن الكريم على هذه اللغة القليلة، لأنه

إنما يحمل على اللغة الفصحى، لأن بلسان عربيّ مبين".^(٢)

(١) قال سيبويه في الكتاب (٢٠/ ٤٠): "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة".

(٢) هذا مجرد المثال، ومن العلماء من يقوِّي هذه اللغة، ويرى أنها ليست بقليلة، انظر تحقيق شيخنا على شرح القطر (١/ ٥٢١).

القاعدةُ العاشرةُ: القرآنُ حُجَّةٌ للقواعدِ الإعرابيةِ ولا تكونُ حُجَّةً عليه

لا بدَّ أن يعلم العرب أن القرآن منزَّه عن اللحن، وأنه أنزل بلسان عربيٍّ مبين، وأنه أخذ منه كثير من القواعد النحوية. ^(١)

وإذا كان الأمر كذلك فلا ينبغي أن تكون القواعد هي الأصل، بل القرآن هو الأصل، بحيث تردُّ القاعدة النحويَّة إذا خالفت القرآن، ولا تردُّ الآية بسبب مخالفتها للقواعد النحويَّة، وهذه مسألة عظيمة، قلَّ من تنبَّه لها من النحاة. ^(٢)

(١) يقول الدكتور نبيل بن محمد في علم القراءات (ص/ ٤١٤): "وهذه القراءات التي نتجت منها قواعد، أو شاركت في بنائها، لا نستطيع حصرها؛ لأن هذه القراءات وهذه القواعد من الكثرة بمكان، مما يدلُّ دلالة واضحة على أن القراءات كان لها أثر كبير في تعقيد كثير من القواعد، التي لم تكن موجودة قبل القراءة، أو أسهمت بقوة في بناء هذه القاعدة".

(٢) فقد وجد جماعة من النحاة في أحيان كثيرة، يعارضون قراءات غير قليلة، ولا يأخذون بها، بل يطعنون فيها، ولقد سجلت لهم المراجع النحوية مطاعن عديدة في قراءات متعدّدة، لا تنفد عند أصابع اليد، وكأن القرآن كلام بشر، يجب عليه أن يمشي على قواعد النحاة، ولا تثبت به اللغة، بخلاف الشعر المجهول، بل إن النحاة كما يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو (ص/ ٣٠): "يرفضون مثلاً الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ثم يروى هذا الفصل كثيراً في الشعر، ويقرأ به قارئ من السبعة آية من القرآن الكريم، فيصيرُ النحاة على الإخلاص لفلسفتهم النحوية، وقبول حكمها، ورفض ما ورد من هذا الفصل في الشعر، وتضعيف رواية القارئ من القرآن".

وكان الأولى أن تردَّ القاعدة التي تخالف القرآن، وإثبات ظاهر القرآن، ويعجبني كلام الرازي في هذا المقام حيث قال في التفسير الكبير (٣/ ١٩٣): "إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول، فلأن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم، كان ذلك أولى،... وكثيراً أرى النحويين يتحIRON في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره بيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى".

قال العلامة ابن القيم الجوزية رحمه الله: "وقواعد الإعراب والتصريف الصحيحة مستفادة منه، مأخوذة من إعرابه وتصريفه، وهو الشاهد على صحة غيرها مما يحتاج له بها، فهو الحجة لها والشاهد، وشواهد الإعراب والمعاني منه أقوى وأصح من الشواهد من غيره".^(١)

وقال ابن المنير: "وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة".^(٢)

ومثال ذلك: أن من قواعد النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، ثم لما قرأ حمزة قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١] بالجر، بادر بعض النحاة إلى ردّها والحكم عليها باللحن والقبح، حتى قال المبرّد: "لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بِالْجُرِّ، لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ".^(٣)

وهذا لعمر الله منكر قبيح، سببه عدم مراعاة هذه القاعدة.^(٤)

(١) انظر الصواعق المرسلة (٢/ ٧٤٧).

(٢) انظر الانتصاف من الكشف (٢/ ٤٠١) والمنصف لابن جني (١/ ٢٧٩) وحجية القراءات (١٩).

(٣) قال الإمام الشوكاني في الفتح القدير (١/ ٤٨٠): "وقد رد الإمام أبو نصر القشيري ما قاله القادحون في قراءة الجر فقال: (ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواتراً)، ولا يخفى عليك أن دعوى التواتر باطلة يعرف ذلك من يعرف الأسانيد التي رويها بها، ولكن ينبغي أن يحتاج للجواز بورود ذلك في أشعار العرب".

(٤) علق الشيخ أبو بلال الحضرمي بقوله: "لعل صواب الكلام بإسقاط لفظ (عدم)".

وكان الأولى أن يعيدوا النَّظْرَ في هذه القاعدة، حتى يجوزوها استدلالاً بهذه الآية، ولكنهم لم يفعلوا ذلك، بل بحثوا أوجهاً أخرى لردّها، كما فعله ابن عطية في تفسيره حيث قال: "المضمر المخفوض لا يتفصل فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف، ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان" (١).

وقد ردَّ عليه أبو حيَّان بقوله: "وأما قول ابن عطية: (ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان) فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ بغير واسطة عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت. وأقرأ الصحابة أبي بن كعب عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزخشي، فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم" (٢).

□

قلت: ومقصود الشيخ صحيح، كما أنَّ مقصودي صحيح، وذلك لأنه يشير إلى القاعدة: لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، ومقصودي القاعدة المعنونة لها، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) انظر تفسير ابن عطية (٥/٢).

(٢) انظر البحر المحيط (٥٠٠/٣).

القاعدةُ الحاديةُ عشرة:

هَدَمَ مِائَةً قَاعِدَةَ نَحْوِيَّةٍ أَسْهَلَ مِنْ تَحْرِيفِ مَعْنَى آيَةٍ

المراد من هذه القاعدة هو احترام القرآن، حتّى لا يحرف معنى آية لصيانة قواعد النحاة، وقد تقدّم في القواعد العامة أن سلامة المعنى مقدّمة على مراعاة القواعد النحوية، فعليه لا يجوز تحريف معاني القرآن من أجل المحافظة على قاعدة نحويّة، ما أنزل الله بها من سلطان، بل هدمها وإلغاؤها هو الواجب في هذه الحالة.

يقول العزُّ بن عبد السلام: "وقد [يقدر] بعض النحاة ما يقتضيه علم النحو، لكن يمنع منه أدلّة شرعيّة، فيترك ذلك التقدير، ويقدر آخر يليق بالشرع".^(١)

ولذلك أنكر الإمام ابن القيم على النحاة حين زعم بعضهم أن قوله تعالى إخبارا عن عيسى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْهُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة (١١٦)] قاله عيسى في الدنيا قبل رفعه، حفاظا للقاعدة المشهورة، وهي أنّ (إن) تخلّص الفعل للاستقبال، وإن كان لفظه ماضيا، فقال رحمه الله: "وغلط على الله من قال: إن هذا القول وقع منه في الدنيا قبل رفعه، والتقدير: (إن أكن أقول هذا فإنك تعلمه)، وهذا تحريف للآية؛ لأن هذا الجواب إنما صدر منه بعد سؤال الله له عن ذلك، والله لم يسأله وهو بين أظهر قومه، ولا اتخذه وأمه إلهين إلا بعد رفعه بمئتين من السنين، فلا يجوز تحريف كلام الله انتصارا لقاعدة نحوية، هدم مائة أمثالها أسهل من تحريف معنى الآية".^(٢)

□

(١) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز (ص/ ٣٣٧).

(٢) انظر بدائع الفوائد (١/ ٤٥).

القاعدة الثمانية عشرة: تفسير السلف لا يرد بسبب مخالفة نحوية

إن فهم السلف للقرآن حجة يحتكم إليه لا عليه، ولو خالفت القواعد النحوية، فلا يصح ردُّ الوارد عنهم بدعوى أنها تخالف قواعد النحاة، التي ضبطها المتأخرون، وذلك لأنهم يفسرون القرآن بعضه ببعض، ولأنهم "علموا معنى ما أنزل الله على رسوله، تلقيا عن الرسول، فيمتنع أن نكون نحن مصيبين في فهم القرآن، وهم مخطئون، وهذا يعلم بطلانه ضرورة عادة وشرعا". (١)

يقول الإمام علي بن الحسين الباقر: "وأبدأ ينبغي لك أن تفسر القرآن بعضه ببعض ما أمكنك، ألا ترى أنهم قالوا في قول الله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد (١١)] إن المعنى: للرسول معقبات، أي ملائكة من أمر الله يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، كذا فسر إبراهيم النخعي. ففار فائر القوم، وقالوا في هذا: إنه فصل بين الصفة والموصوف، وقدّم ظرف الصفة على الصفة، فنظرنا في ذلك، فإذا إبراهيم أخذ هذا التفسير من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن أَرْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [سورة الجن: ٢٧].

والرصد: الملائكة، وهو المعقبات، يحفظون النبي ﷺ، فوجب أخذ التفسير من آية نظيرة تلك الآية التي تفسرها، فإذا ثبت هذا وصحَّ، علمت سقوط طعن الطاعن، في هذه الآية". (٢)

(١) مقتبس من كلام شيخ الإسلام في بغية المرتاد (ص/ ٣٣٢).

(٢) انظر كشف المشكلات وإيضاح العضلات (٢/ ٩١٨).

وبهذا يعلم خطأ أبي حيان حيث ردّ تفسير السلف في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ

بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف (٢٤)] بدعوى أن تفسيرهم لا يساعد

عليه كلام العرب.

قال في البحر المحيط (٢٥٨/٦): "والذي روي عن السلف لا يساعد عليه كلام العرب، لأنهم قدّروا جواب لولا محذوفاً، ولا يدل عليه دليل، لأنهم لم يقدرُوا لهم بها. ولا يدل كلام العرب إلا على أن يكون المحذوف من معنى ما قبل الشرط، لأن ما قبل الشرط دليل عليه، ولا يحذف الشيء لغير دليل عليه".^(١)

(١) قال الدكتور مساعد الطيار في أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن (ص/ ٥٦): "وهذا منه -رحمه الله- غير سديد، لأن هؤلاء السلف -الذين يزعم أن كلام العرب لا يساعد على قوله- عرب، وهم أدري منه بلغتهم، وأقدر على تحديد مراد الله بكلامه من غيرهم من المتأخرين عنهم، فكيف غفل عن هذا؟! ولو كان -رحمه الله- يجعل تفسيرهم حجة يحتكم إليه، ويبنى عليه الإعراب، لما قال هذا القول، وهذا الاعتراض فيما يبدو متناسق مع رأيه، في أن النحويّ قادر على معرفة التفسير بدون الرجوع إلى تفسير السلف، وقد حكى مذهبه هذا في مقدمة تفسيره، قال: (ومن أحاط بمعرفة مدلول الكلمة وأحكامها قبل التركيب، وعلم كيفية تركيبها في تلك اللغة، وارتقى إلى تمييز حسن تركيبها وقبحه، فلن يحتاج في فهم ما تركب من تلك الألفاظ إلى مفهم ولا معلم، وإنما تفاوت الناس في إدراك هذا الذي ذكرناه، فلذلك اختلفت أفهامهم وتباينت أقوالهم، وقد جرينا الكلام يوماً مع بعض من عاصرنا، فكان يزعم أن علم التفسير مضطر إلى النقل في فهم معاني تراكيبه بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم، وأن فهم الآيات متوقف على ذلك. والعجب له أنه يرى أقوال هؤلاء كثيرة الاختلاف، متباينة الأوصاف، متعارضة، ينقض بعضها بعضاً).

هذه دعوى عريضة، ولم يدل عليها أبو حيان، وهو عالم باللغة، ولو تأمل أقوال السلف بحسّ اللغوي، لما وجد هذا التناقض الكثير الذي يزعمه، ولكن يبدو أن موقف ردّ هذا القول جعله يصدر هذا الحكم".

قال الإسرافيلي: هذا هو الظاهر، لأن اختلاف تفسير السلف يحمل أكثره على التمثيل، ولا تناقض فيه، وأبو حيان نفسه قد صرّح هذا في بعض المواضع أنه من باب التمثيل، ولم يقل تناقضاً مما يقوّي ما ذكره أخونا الطيار، ففي البحر (٢٢٠/٥): "وَالأَوَّلَى فِي مِثْلِ هَذَا إِذَا وَرَدَ عَنِ الْمُفَسِّرِينَ أَنْ تُحْمَلَ أَقَاوِيلُهُمْ عَلَى التَّمَثِيلِ لَا

ولذلك يرى الإمام ابن العربي أن المسألة التي اختلف فيها الصحابة رضوان الله عليهم يضعف أخذ القول الراجح من طريق النحو، لأن الصحابة العرب القرشيين الذين نزل القرآن بلغتهم أعرف من غيرهم بمقطع المقصود منهم؛ وقد اختلفوا فيه، فإنما ينبغي أن يحاول ذلك بغير هذا القصد.^(١)



عَلَى الْحُضَرِ فِي مُعَيَّنٍ؛ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْإِضْطِرَابِ وَالتَّنَاقُضِ وَالْخِلَافِ".

(١) انظر أحكام القرآن (١/ ٤٨٤).

القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ عَشْرَةُ: الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا

يجب على العرب أن يحترم **القراءات القرآنية**، لا سيَّما المتواتر منها، وألا يحكم عليها الخطأ واللعن، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

يقول أبو عمرو الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفسى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها".^(١)

وقد أُلْع كثير من النحويين برّد القراءات وتخطّتها، والحكم عليها باللعن، إذا خالفت قواعدهم، وكأنّ القراءات آراء لأصحابها، وليس المتكلّم بها الله سبحانه.^(٢) والحقيقة أن بعض **النحاة كانوا مبالغين في معارضة القراءات إذ لم يقف معارضتهم فقط عند القراءات الشاذّة** بل تعدّتها إلى القراءات المتواترة،^(٣) وكثير من المعربين درجوا على ذاك المنوال، فخطّأوا بل لحنوا كثيرا من القراءات، كأبي حاتم، والزجاج، والفراء، والمبرد، وابن النحاس، والزمخشري.

(١) جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٨٦٠)، والنشر لابن الجزري (١/ ١١).

(٢) ويؤيد هذا ما قال ابن المنير تعقيبا على رد الزمخشري على قراءة ابن عامر: "فهذا ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه". انظر هامش الكشف (٢/ ٥٣)، وعلم القراءات للدكتور نبيل (ص/ ٤٠٦).

(٣) علم القراءات للدكتور نبيل (ص/ ٤٠٦). والنحو والقراءات للبدوي (ص/ ٣٢٢).

والمنهج السليم في المنطق العلمي يقتضي بأن يحتج للنحو ومذاهبه وقواعده وشواهد هذه القراءات المتواترة لما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو. ^(١)

قال ابن الجزري: "وأنى يسعهم إنكار قراءات تواترت أو استفاضت عن رسول الله ﷺ إلا أنؤيس لا اعتبار بهم، لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار، جمدوا على ما علموا من القياسات، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصحها، حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزله الله يوافق قياسا ظاهرا عنده لم يقرأ بذلك أحد لقطع له بالصحة، كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياسا لأنكرها ولقطع بشذوذها". ^(٢)

وجزى الله الإمام أبا حيان خير الجزاء، حيث وقف موقفا عظيما في الدفاع عن القراءات وردّ المعربين الذين لحّنوا كثيرا من القراءات، وشدّد عليهم حتى قال: "فالقول بأنها لحن، من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى". ^(٣)

ولذلك لما حكم الزمخشري على قراءة ابن عامر في قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام

(١) انظر حجية القراءات (ص/ ١٩) وأصول النحو (ص/ ٢٨) وعلم إعراب القرآن (ص/ ١٩٥).

(٢) انظر منجد المقرئين (ص/ ٢٠٠).

(٣) انظر البحر المحيط (١/ ٥٨٦).

(١٣٧) [بالضعف، قال أبو حيان: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو، يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب، في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم" (١)].

وقد سلك هذا المسلك تلميذه السمين الحلبي، فتجده يدافع عن القراءات وأئمتها، ولذلك ردَّ على المبرِّد (٢) حين حكم على قراءة أبي عمرو باللحن، فقال في الدر المصون (١/٣٦٢): "وقال المبرِّد: «وقراءة أبي عمرو لحنٌ» وهذه جرأةٌ من المبرِّد وجَهْلٌ بأشعار العرب، فإنَّ السكونَ في حركات الإعراب قد وَرَدَ في الشعرِ كثيراً" (٣).



(١) انظر المحيط البحر (٤/٦٥٨).

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط (٦/٢١٧): "وَهَذِهِ جَسَارَةٌ مِنَ الْمُبَرِّدِ عَلَى عَادَتِهِ".

(٣) قال أبو حيان في البحر (١/٣٣٤-٣٣٥): "وَمَنَعَ الْمُبَرِّدُ التَّسْكِينَ فِي حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ، وَرَعِمَ أَنْ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو لَحْنٌ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَقْرَأْ إِلَّا بِأَثَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلُغَةُ الْعَرَبِ تُوَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْكَارُ الْمُبَرِّدِ لِذَلِكَ مُنْكَرٌ".

القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: لَا تُرْجَّحُ قِرَاءَةٌ عَلَى قِرَاءَةٍ أُخْرَى فِي الإِعْرَابِ

إذا كانت القراءات كلها من كلام الله جلَّ وعلا، فلا وجه ترجيح قراءة على قراءة أخرى في الإعراب، ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وذلك لأن كل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، لا يجوز ترك موجب إحداها لأجل الأخرى. (١)

لا سيما إذا كانتا متواترين، لأن كلام الله الذي أتى به محمد ﷺ، نزل كله بلسان عربيٍّ مبين، وكلُّه في أعلى درجة الفصاحة، فكيف يرجَّح قراءة على قراءة أخرى؟، ويحكم على قراءة أنها هي الجارية على القواعد الإعرابية، بخلاف الأخرى، بل الطريقة المرضية «وهو الذي ينبغي أن يفعله الإنسان في القرآن، أن يَذْكُرَ لكلِّ قراءةٍ توجيهاً من غير تعرُّضٍ لتضعيفِ القراءة الأخرى». (٢)

(١) مقتبس من مجموع الفتاوى (٣٩١ / ١٣) وانظر التحرير والتنوير لابن عاشور (١ / ٥٦).

(٢) الدر المصون للسمين الحلبي (٢ / ٤٠٨).

وأما التفاضل في كلام الله فالظاهر أنه يكون في المعاني، وفي الآيات فقط، لا بالنظر إلى القواعد الإعرابية، كما أنه لا يفضَّل قراءة كاملة متواترة، على قراءة كاملة متواترة، إذ كلها قرآن نزل بها جبريل عليه السلام على رسولنا محمد ﷺ.

ثم بعد ذلك سألت الشيخ الفضال العلامة أبا أسامة سليم بن عيد الهلالي عن هذه المسألة، فقال: التفاضل بين الآيات منصوص عليه في أحاديث، والقراءات ثابتة بالتواتر، فهي متساوية الأقدام، فلا تفاضل، [و] بالجملة لا يجوز، كلها قراءات صحيحة متواترة.

قلت: ومن المعلوم أن من القراءات ما لم ينقل بالتواتر، وهكذا بعض الآيات، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

يقول أبو حيان في البحر المحيط (٢/٥٨٨): "وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي؛ لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة".^(١)

ومثال ذلك: أن بعض المعربين رجحوا قراءة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة (٤)] على قراءة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، ورجح بعضهم هذه الأخيرة، فقال السمين الحلبي: "وقد رجَّح كلُّ فريقٍ إحدى القراءتين على الأخرى، ترجيحاً يكاد يُسْقِطُ القراءةَ الأخرى، وهذا غير مَرْضِيٍّ، لأنَّ كليهما متواترةً".^(٢)

(١) وقال أيضاً في البحر (٤/٤٥٥): "وقد تقدم لنا غير مرة أننا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين. وحكى أبو عمرو الزاهد في كتاب اليواقيت أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع. وقال: قال ثعلب من كلام نفسه إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى ونعم **السلف لنا أحمد بن يحيى كان** عالماً بالنحو واللغة متديناً ثقة".

وقال أيضاً في نفس المصدر (٣/٣٣٢): "وتكلموا في ترجيح أحد القراءتين على الأخرى، وقد تقدم أني لا أرى شيئاً من هذه التراجيح، لأنها كلها منقولة متواترة قرآناً، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى".

(٢) الدر المصون (١/٤٨).

القاعدة الخامسة عشرة:

مَا كَانَ مُوَافِقًا لِرَسْمِ الْمُصْحَفِ مِنَ التَّوْجِيهِ الإِعْرَابِيِّ هُوَ الْأَرْجَحُ

إذا تنازع المُعَرِّبُونَ فِي إِعْرَابِ آيَةٍ أَوْ لَفْظَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَكَانَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ مُوَافِقًا لِرَسْمِ الْمُصْحَفِ وَلَا يَقْتَضِي مَخَالَفَةً لَهُ، وَآخَرُ يَقْتَضِي مَخَالَفَتَهُ فَأَوَّلَى الْأَقْوَالِ فِي إِعْرَابِهَا مَا وَافَقَ الرَّسْمَ الْعُثْمَانِي الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسُ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَلُغَتِهِ. ^(١)

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [سورة المطففين: ٣]، فإن

المُعَرِّبِينَ اخْتَلَفُوا فِي إِعْرَابِ (هُمْ) مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الأول: أن يكون الضمير في محل رفع مؤكِّدًا للواو.

والثاني: أن يكون الضمير في محل نصب مفعول به، ويكون المعنى: وإذا كالوا لهم

أو وزنوا لهم يخسرون، وهذا قول جمهور المفسرين. ^(٢)

وهو الصَّوابُ لَأَنَّهُ هُوَ الْمُوَافِقُ لِرَسْمِ الْمُصْحَفِ، لِأَنَّهُ هَذَا يَقْتَضِي أَلَّا تَكْتُبَ الْأَلْفَ

بَعْدَ الْوَائِ، وَهُمَا فِي الْمُصْحَفِ بَغَيْرِ أَلْفٍ. ^(٣)

(١) انظر علم إعراب القرآن للعيسوي (ص/ ٢٥٠). ولم أقف عليه في الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

(٢) انظر تفسير القرطبي (١٩/ ٢٥٢) ومشكل إعراب القرآن (٢/ ٣٤٣).

(٣) قال الطبري: "والصواب في ذلك عندي: الوقف على هم، لأن كالوا ووزنوا لو كانا مكتفين، وكانت هم

كلاما مستأنفا، كانت كتابة كالوا ووزنوا بألف فاصلة بينها وبين هم مع كل واحد منهما، إذ كان بذلك جرى

الكتاب في نظائر ذلك، إذا لم يكن متصلا به شيء من كنايات المفعول، فكانهم ذلك في هذا الموضع بغير ألف

أوضح الدليل على أن قوله: هم إنها هو كناية أساء المفعول بهم". تفسير الطبري (١٨٧/ ٢٤).

وأما الوجه الأول فيقتضي أن تكتب الألف بعد الواو، وهم لم يفعلوا ذلك، فدلَّ على أن الثاني هو الصَّواب. ^(١)

ولذلك أنكر على من قال في: ﴿سَلْسِيلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا

زَنْجَبِيلًا﴾ (١٧) عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلًا ﴿١٨﴾ [سورة الإنسان: ١٧-١٨] إنها جملة أمرية، والمعنى: سل

ربك إليه سبيلا، وقالوا: لو كانت كذلك لكتبت مفصولة. ^(٢)

□

(١) قال السيوطي في الإتقان (٣١٧/٢): "وَمَنْ قَالَ فِي: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ إِنَّ (هُمْ) ضَمِيرٌ رَفَعَ مُؤَكَّدٌ لِلْوَاوِ وَهُوَ بَاطِلٌ بِرِسْمِ الْوَاوِ فِيهِمَا بِلَا أَلْفٍ بَعْدَهَا وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ".

(٢) قال الجاحظ: "وقال آخرون في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلًا﴾ ﴿١٨﴾ قالوا: أخطأ من وصل بعض هذه الكلمة ببعض. قالوا: وإنما هي: سل سبيلا إليها يا محمد. فإن كان كما قالوا فأين معنى تسمى، وعلى أي شيء وقع قوله تسمى فتسمى ماذا؟، وما ذلك الشيء؟".

انظر الحيوان للجاحظ (٢٢٩/١) والإتقان للسيوطي (٣١٧/٢).

القاعدة السادسة عشرة: لا بد من مراعاة التأدب مع الله ومع كتابه

إن من احترام القرآن اختيار ألفاظ تناسب إعرابه، تأدبا مع الله ومع كتابه، فينبغي الحذر من بعض الكلمات التي لا يحسن استعمالها تجاه كلام الله جلّ وعلا، وإن كانت جائزة في إعراب كلام العرب.

ومن ذلك مَجَنَّبُ لَفْظِ الزَّائِدِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، ^(١) فينبغي أن يَجْتَنِبَ الْمُعَرِّبُ أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى زائد، لأنه يسبق إلى بعض الأذهان، أن الزائد هو الذي

(١) ليس معنى ذلك أن الزائد عند النحاة هو الذي لا معنى له، بل الذي ذكره أئمة النحاة وأصحاب علوم القرآن أن الزائد له معنى وهو التوكيد، يقول ابن يعيش في شرح المفصل (٥/ ٦٤): "ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى ألبته، بل يزداد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح".

وقال البيضاوي في تفسيره (١/ ٦٢): "ولا نعني بالمزيد اللغو الضائع، فإن القرآن كله هدى وبيان، بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن تذكر مع غيرها فتفيد له وثاقة وقوة وهو زيادة في الهدى غير قاذح فيه".

وقال الزركشي في البرهان (٣/ ٧٤): "ومعنى كونه زائدا أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد، فوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة.

وسئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف وما معناه إذ إسقاط الحرف لا يخل بالمعنى؟ فقال: هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف، قال: ومثال ذلك مثال العارف بوزن الشعر طبعاً فإذا تغير البيت بزيادة أو نقص أنكره وقال: أجِد نفسي على خلاف ما أجده بإقامة الوزن، فكَذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع عند نقصانها ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانها".

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فيرى أنه ليس في القرآن لفظة زائدة لمجرد التوكيد، فقال رحمه الله كما في جامع المسائل (المجموعة الثامنة/ ٣٣٦): "فاعلم أنه ليس في القرآن لفظة زائدة لا تفيد معنى، ولا كلمة قد فهم معناها [مما] قبلها فأعيدت لا لمعنى، أو لمجرد التأكيد المحض دون فائدة جديدة، وهذا في اللفظ المستقل بنفسه، بخلاف الحروف التي لا تستقل كالباء واللام".

لا معنى له، وكلام الله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك، وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة، وبعضهم يسميه مؤكداً، وبعضهم يسميه لغواً، لكن اجتناب هذه العبارة في التنزيل واجب. ^(١)

وقد يستفاد من الزائد مع القرائن المحتفة به ما لا يستفاد من الأصلي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِيثَاقُهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: ١٥٩]، وقوله: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ﴾ ^(٢) [سورة المائدة: ١٣].

ومن ذلك تجنب لفظ اللغو في كتاب الله، فلا يقال في الظرف الواقع في القرآن إنه لغو، يقول شارح اللباب: "لا أحب التسمية باللغو، لوقوعه في التنزيل، ففيه إخلال

(١) لأنه يتبادر إلى الأذهان من اللغو الباطل، والقرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومع ذلك فقد استعمل هذه العبارة في القرآن جماعة من الأئمة، كإمام النحو سيبويه، وأبي حيان والسمين وغيرهم، ولكنهم لم يريدوا بهذا المعنى، وحاشاهم عن ذلك.

قال سيبويه في الكتاب (٢٢١/٤): "وقال الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ وهي لغوٌ في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تحيي من العمل، وهي توكيدٌ للكلام". انظر قواعد الإعراب (ص/١٠٨).

(٢) قال ابن القيم في بدائع الفوائد (١٥٠/٢): "وقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِيثَاقُهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: ١٥٩]، أي: ما لنت لهم إلا برحمة من الله، وقوله: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ [سورة المائدة: ١٣]، أي: ما لعناهم إلا بنقضهم ميثاقهم.

ولا تسمع قول من يقول من النحاة أن (ما) زائدة في هذه المواضع فإنه صادر عن عدم تأمل.

فإن قيل: فمن أين لكم أفادت ما هذه المعنيين المذكورين من النفي والإيجاب، وهي لو كانت على حقيقتها من النفي الصريح لم تغد إلا معنى واحد، وهو النفي، فإذا لم يكن النفي صريحاً فيها كيف تفيد معنيين؟! **قيل:** نحن لم ندع أنها أفادت النفي والإيجاب بمجردهما، ولكن حصل ذلك منها ومن القرائن المحتفة بها في الكلام."

بالأدب، فيسمَّى ظرفاً خاصّاً لخصوص العامل فيه، والمستقرُّ ظرفاً عاماً؛ لأنّ الملحوظ عموم العامل". (١)

ومن ذلك ألاّ يقال في إعراب لفظ (الله): (الله مرفوع أو منصوب أو مجرور)، بل يقال: لفظ الجلالة (٢) مرفوع أو ...، كما لا يقال إذا كان مجروراً: **وعلامه جرّه كسرة**، بل يقال: **وعلامه جرّه كسر الهاء**، وذلك تأدّباً معه، فلا ينسب الكسرة إليه.

ولا يقال كذلك: إنه مفعول به، بل: منصوب على التعظيم، كما قال الناظم:
وفي سألت الله في التّعليم تقول منصوب على التعظيم
وغير ذلك مما ينبه العلماء في مواضعها، والحمد لله رب العالمين. (٣)
تنبيه: بعض القواعد قد تدخل في الأخرى، وإنما ذكرتها لتنصيب بعض العلماء عليها.



(١) انظر موصل الإعراب (ص/ ١٥٠)، بتحقيق شيخنا خالد بن عبود الحضرمي.

(٢) انتقد بعضهم استخدام عبارة (لفظ الجلالة) وقالوا: الأولى أن يقال: الاسم الأحسن، ولكن لا مانع من ذلك لتوارد العلماء عليه بلا نكير.

(٣) نختم هذا بفائدة جميلة وحكاية طريفة حكاها الشاطبي بقوله: "ومن طريف الأمثلة في هذا الباب ما حدثناه بعض الشيوخ: أن أبا العباس بن البناء سئل، فقيل له: لم لم تعمل إن في ﴿هذان﴾ من قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾ الآية [طه: ٦٣]؟ فقال في الجواب: لما لم يؤثر القول في المقول؛ لم يؤثر العامل في المعمول.

فقال السائل: يا سيدي! وما وجه الارتباط بين عمل إن وقول الكفار في النبيين؟

فقال له المجيب: يا هذا! إنها جئتكم بنوارة يحسن رونقها، فأنت تريد أن تحكها بين يديك، ثم تطلب منها ذلك الرونق أو كلاماً هذا معناه. فهذا الجواب فيه ما ترى، وبعرضه على العقل يتبين ما بينه وبين ما هو من صلب العمل". انظر الموافقات للشاطبي (١/ ١٢٠) بتحقيق مشهور.

الفصل الثالث: تَتِمَّتْ مُهِمَّةُ فِي الإِعْرَابِ

التَّمَّةُ بكسر التاءين في اللغة: اسم لبقية الشيء، يقال: تَمَّ الشيء يتم تماما وتتمة إذا كمل، وعبرة المصباح: "بفتح التاء الأولى، وكسر الثانية".

واصطلاحاً: اسم لجملة من العلم، مشتملة على مسألة، أو مسائل، وهي من قبيل أسماء التراجع. (١)

ومقصودنا من هذا الفصل ذكر بعض المسائل المهمة التي تعتبر تكملة لكيفية الإعراب، ولا يستغني عنها المعرب، لأنها تعينه عند تطبيق الإعراب، والله أعلم.

(١) أفاده محمد الأمين الهرري الأثيوبي في رفع الحجاب عن مخيّبات معاني كشف النقاب (١/ ٣١٠).

المسألة الأولى: من غرائب الإعراب

لكل علم غرائب، ومن غرائب الإعراب أن علامة الإعراب قد تنتقل من كلمة إلى التي بعدها، بسبب أن الأولى لا تتحمّلها، لأنها اسم على صورة حرف،^(١) وذلك في ثلاثة مواضع غير لازمة:^(٢)

الأول: في (أل) الموصولة،^(٣) حيث ينتقل الإعراب منها إلى صلتها، في نحو: (جاء الضارب)، أي: الذي ضرب، فتعرب (أل) اسماً موصولاً، مبنياً على السكون، انتقل إعرابه إلى الذي يليه.^(٤)

وهذا مشكل، فكيف يعرب ما بعد (أل)؟ وكيف يسمّى؟^(٥)

(١) أي: عند من يرى باسميّتها، ومنهم من يرى أنها أحرف في هذه المواضع.

(٢) انظر طريقة الإعراب للدكتور مسعود الحنين (ص/ ١٠٨).

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٣٧٩/٢): "وقد اختلف في هذه اللام، فذهب قومٌ إلى أنها حرف، وليست اسماً، وإن نوي بها مذهبُ الاسمِية، ولذلك أعرب الاسم الواقع بعدها بإعرابِ "الذي" بغير صلة. ولو كانت اسماً، لكان الإعرابُ لها، وحُكِمَ على موضعها بالإعراب الذي يستحقه "الذي".

وذهب قومٌ إلى أنها اسم، واحتجوا لذلك بعودِ الضمير من الصفة بعدها إليها، كما يعود إلى "الذي" من صلتها. والصوابُ الأول أنها حرف، إذ لو كانت اسماً، لكان لها موضعٌ من الإعراب. ولا خلاف أنه لا موضعٌ لها من الإعراب".

(٤) قال الرضي في شرح الكافية (٣٨/٢): "وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول،... فلما كانت اللام الاسمِية في صورة اللام الحرفية، نقل إعرابها إلى صلتها عارية، كما في (إلا) الكائنة بمعنى غير،... فقلت: جاءني الضارب، ورأيت الضارب، ومررت بالضارب".

(٥) الظاهر أنه يعرب ما تستحق (أل) من الإعراب، وهي جملة عند جماعة، والله أعلم.

ولم أجد أحدا صرّح فيه بشيء، يقتضي إعرابا، فالأولى أن يُهمَل إعراب (أل) بناء على أنها ركبت مع ما بعدها، فهما بمنزلة كلمة واحدة، أو أن يعتقد أنها هنا حرفيّة، كما هو رأي بعض العلماء. ^(١)

والموضع الثاني: (إلا) التي يوصف بها، ^(٢) في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ

إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء (٢٢)]. ^(٣) فقد قالوا: إن الإعراب انتقل منها إلى ما بعدها.

^(١) قال الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (١/٣٥٧): "أطال النحاة القول في إعراب: "أل" الموصولة التي هي اسم مستقل، أ تكون مبنية على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب جملتها؟ أم تكون "أل" معربة بحركات مقدرة وليست مبنية؟ وما إعراب الصفة الصريحة بعدها في الحالتين؟ وما نوع الصلة كذلك؟

وخير ما انتهوا إليه. أنها مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد، فكأنها المركب المزجي، يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه".

^(٢) ذكر الدماميني أنها حرف، وصرّح التفتازاني بأنه لا قائل باسميتها، والقول بأنها اسم هو ما قالته الجماعة. قال المرادي في الجنى الداني (ص/٥١٨): "فإن قلت: كيف يوصف بد(إلا) وهي حرف؟ قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدها. ولذلك ظهر الإعراب في تاليها. ومن قال: إن (إلا) يوصف بها، فقد تجوز في العبارة. وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة".

^(٣) قال أبو حيان: "وإلا: صفة لآلهة، أي: آلهة غير الله وكونُ إلا يوصفُ بها معهودٌ في لسان العرب ومن ذلك ما أنشد سيبويه رحمه الله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

انظر البحر المحيط (٧/٤١٨).

وهذا مشكل كالأوّل، فلم أجدهم يصرّحون بإعراب واضح لما بعد (إلا)، إلا أن يعتقد أن لفظ الجلالة رُكِّبَ مع (إلا) ومجموعهما هو الصفة،^(١) ولم أجد ذلك صريحاً عند المتقدّمين، أو يختار قول المبرّد وهو أن الاستثناء على بابه، وأن الاستثناء في حكم التام المنفيّ، فـ(إلا) ملغاة، وما بعدها بدل.^(٢)

والموضع الثالث: في (لا) النافية،^(٣) في نحو: (بلا زاد)، فبعضهم يعربها اسماً، انتقل الإعراب، وهو الجرّ منه إلى ما بعده، لأنه على صورة الحرف.^(٤)

وعندي أنه لو قيل: إن (لا) نافية مهملة، لا تؤثر في الجملة، ولا تحول بين العامل ومعموله، كحالتها قبل المضارع لكان أولى.^(٥)

(١) المحدثون يقولون إنّ (إلا) اسم بمعنى غير، مبني على السكون في محلّ رفع، نعت لـ(آلهة) وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، مجرور، وعلامة الجر الكسرة المقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الرفع المنقولة عن (إلا) التي بمعنى (غير) والتركيب الإضافي في (إلا الله) صفة لـ(آلهة). طريقة الاعراب (ص/ ١٠٩).

(٢) قال أبو البقاء في التبيان (٢/ ٩١٤): "وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ إِلَى قَوْلِكَ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي قَوْمُكَ إِلَّا زَيْدٌ، عَلَى الْبَدَلِ لَكَانَ الْمَعْنَى: جَاءَنِي زَيْدٌ وَحْدَهُ".

(٣) ذهب ابن هشام في المغني (٣/ ٣١٦) والمرادي في الجنى الداني (ص/ ٣٠٠) أن (لا) في هذا الموضع حرف زائد، وإن كان لها معنى، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم، وأن الجار دخل عليها بنفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وهو الظاهر لأن الأصل في الزائد ألا يكون له معنى خاص.

(٤) أي: نقلت حركة إعرابها لما بعدها لتعذر ظهور الحركة عليها، وعليه فنقول: الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى (غير) مجرور بالباء، ونقلت حركة إعرابه إلى ما بعده لتعذر ظهور الحركة عليه. انظر شرح ابن عثيمين للألفية.

(٥) ولو قيل: إن نفسها معربة وهي مضافة، وما بعدها مضاف إليه، وليس هناك انتقال، لكان أحسن وأسهل، قال الشيخ ابن عثيمين في شرح الألفية: "وقال بعض المعربين: إن (لا) هنا بمعنى (غير)، وعلى هذا فتكون الباء حرف جر، و (لا) اسم مجرور اعتباراً بمعناها، مبنية على السكون في محل جر، وتكون مضافة وهذا يرد كثيراً في كلام القدامى".

المسألة الثانية: مَا يَطْرُدُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ

من الأسماء التي يصحُّ إعرابها مفعولا مطلقا إطلاقا: (١)

ويحه، ويله، سبحانه الله، معاذ الله، أيضا، خصوصا، عموما، مثلا، فضلا، شكرا، عفوا، مهلا، سمعا، طاعة، رجاء، سلاما، داعيا، عجبا، حقًا، جدًا. (٢)

وبتاتا، مطلقا، يقينا، حتما، مرّة، مرّتين، تارة، (٣) خاصة، قطعاً، دراسة، تحقيقاً، اتفاقاً، جوازا، وجوبا، لبيك، (٤) سعديك، (٥) دواليك، (٦) حنانيك، (٧) حذاريك، (٨) ألبتة، لغة، اصطلاحاً، (٩) بناءً. (١٠)

-
- (١) انظر طريقة الإعراب للدكتور الخنين (ص/ ٥٧) ومفتاح الإعراب (ص/ ٥٦).
- (٢) كقولهم: (هذا أمر جميل جدا)، وأجاز بعضهم فيها أن تعرب حالا، أو على نزع الخافض، وكلاهما بعيد. طريقة الإعراب (ص/ ٥٧).
- (٣) وقد تكون الثلاث ظرف زمان.
- (٤) أي: اتجأه وقصدي إليك، وإقبالي على أمرك، مأخوذ من قولهم: داري تلبُّ داره، أي تحاذيها وتواجهها. مفتاح الإعراب للمرجان (ص/ ٥٦).
- (٥) كلمة تقال في الدعاء، ومعناها، إسعاد لك بعد إسعاد. نفس المصدر (ص/ ٥٦).
- (٦) أي: تداول بعد تداول. نفس المصدر (ص/ ٥٦).
- (٧) أي: رحمة متلوّة برحمة. نفس المصدر (ص/ ٥٦).
- (٨) أي: ليكن منك حذر بعد حذر. نفس المصدر (ص/ ٥٦).
- (٩) كذا أعربها _ هي والتي قبلها _ ابن الحاجب في الأمالي (٧٥٢/ ٢)، ومنهم من يعربها حالا، أو على نزع الخافض. طريقة الإعراب (ص/ ٥٧).
- (١٠) وذلك في نحو: (بناء على ما تقدّم أقول:...)، وقد تكون في غيره مفعولا لأجله، أو حالا. طريقة الإعراب (ص/ ٥٧).

وهلّمّ جراً،^(١) وفاقاً، مكابرة، عناداً، جدعاً، والمصدر المنصوب بعد (إمّا)، نحو:
(سأهجم فإما حياة، وإما موتاً)، والمصدر المنصوب بعد همزة الاستفهام (أكفرا بعد
ردّ الموت عني).

المسألة الثالثة: مَا يَطْرُدُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ

مما يَطْرُدُ نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف: ^(٢)

أهلاً، سهلاً، مرحباً، (نحن معشر الأنبياء) أي (جئت أهلاً، وطئت سهلاً،
وصادفت مرحباً، وأخص معشر الأنبياء)، وقيل: منه (ويحك وويله).
وقد ينصب بعض الألفاظ على نزع الخافض، نحو: معنى، لفظاً، لغة، واصطلاحاً،
عرفاً، ذوقاً، عقلاً، شرعاً. وفي بعضها خلاف كما تقدّم. ^(٣)



(١) وهذا إعراب الكوفيين، والبصريون يعربونه حالا، كما زعم أبو بكر الأنباري، وقيل: تمييز. قال ابن هشام:
"وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْفَرِيقَيْنِ تَكَلَّمُوا فِي إِعْرَابِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّا قَالِ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ قِيَاسَ إِعْرَابِهِ عَلَى
قَوَاعِدِ الْبَصَرِيِّينَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ حَالٌ، وَعَلَى قَوَاعِدِ الْكُوفِيِّينَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مُصَدَّرٌ. هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ، وَهَذَا هُوَ
الَّذِي فَهَمَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيُّ". وقال قبل ذلك: "وَبَعْدَ فَعْنَدِي تَوَقُّفٌ فِي كَوْنِ هَذَا التَّرَكِيبِ عَرَبِيًّا
مُخَضًّا". طريقة الإعراب (ص/ ٥٧). والمسائل السفريّة لابن هشام (ص/ ٣٢-٤٠).

(٢) انظر مفتاح الإعراب (ص/ ٥٧).

(٣) انظر مفتاح الإعراب (ص/ ٥٧).

المسألة الرابعة: مَا يَطْرُد نَصْبُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ

هناك بعض الأسماء المشكلة التي يصحُّ إعرابها ظرفاً، وهي: (١) دون، طرفة عين، ساعة، خارج، داخل، بين، بدل، (٢) جوار، حول، حوالي، قُرب، ريث، أبداً، أمداً، دهرًا، غداً، أحياناً، وسط، لحظة، مدّة، برهة، ردحا. وتجاه، جهة، قبالة، مقابل، جانب، شطر، حذاء، إزاء، تلقاء، أيّان. وحيال، خلال، قديماً، حديثاً، زهاء، ملياً، آنفاً، غالباً، (٣) نادراً، إثر، أصلاً، (٤) (ذات) إذا أضيفت إلى زمان أو مكان.

المسألة الخامسة: مَا يَطْرُد نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ

مَّا يَطْرُد نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ: الاسم المنصوب الواقع بعد ما يأتي: (٥) أ) كفى، (٢) حسب، (٣) ازداد، (٤) قرّر، (٥) طاب، (٦) امتلأ، (٧) ألفاظ العدد وكنياته، وهي: (كم، وكأين، وكذا)، (٨) أفعال المدح والذم، (٩) الفعل المحوّل إلى باب (فعل) نحو: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف (٥)].



(١) انظر طريقة الإعراب (ص/ ٦١-٦٢).

(٢) عدّها من ظروف المكان الدكتور عبد الراجحي في التطبيق النحوي (ص/ ٢٤٨).

(٣) وقد أعربها بعضهم منصوبة بنزع الخافض، إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهرى (ص/ ٢٨).

(٤) وقيل: حال، أي: ذا أصل، وقيل: مفعول مطلق، أي: أقطع بذلك قطعاً، وقيل: منصوب بنزع الخافض،

أي: في الأصل، وقيل: تمييز نسبة محوّل عن المفعول به. طريقة الإعراب (ص/ ٦٢).

(٥) انظر مفتاح الإعراب (ص/ ٥٦-٥٧).

المسألة السادسة: مَا يَطْرُدُ نَصْبَهُ عَلَى الْحَالِيَّةِ

من الألفاظ التي تعرب حالا أطرادا: ^(١)

أولا، ثانيا، ثالثا، ... إلخ.

ماديا، أدبيا، سياسيا، جميعا، أجمعين، عوضا، بدلا، خاصة، عامة، قاطبة، عمدا، خطأ، سهوا، دائما، معا، وحده، إذا أضيف إلى ضمير.

المسألة السابعة: إِعْرَابُ (كَيْفِ)

قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ١٣٩): "وقاعدة (كَيْفِ): أنها إذا دخلت على مفرد فهي خبر عنه، ^(٢) وإن دخلت على جملة فهي حال عنه، نحو: (كيف جاء زيد)، ^(٣) وعن سيبويه أنها ظرف أبدا في محل نصب، وعن ابن مالك ليست ظرفا حقيقة، لكن لما كانت في تأويل على أي حال، سميت ظرفا مجازا، وهذا هو الظاهر، وقال بعض: تستعمل مفعولا مطلقا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [سورة الفجر: ٦] إذ المعنى: أيُّ فعلٍ فعل ربك".

(١) مفتاح الإعراب (ص/ ٥٧).

(٢) ويلحق به ما لا يستغني عن الخبر كالنواسخ، نحو: (كيف كنت)، وأما (كيف ظننت زيدا)، و(كيف أعلمته فرسك)، فهي خبر في الأصل، لأن ثاني مفعولي (ظن) وثالث مفعولات (أعلم) خبران في الأصل، ولو أعرب حالا فلا بأس. انظر مغني اللبيب (٣/ ١٣٦).

(٣) وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ [النساء ٤١]: "وكيف في موضع رفع إن كان المحذوف مبتدأ التقدير: فكيف حال هؤلاء السابق ذكرهم، أو كيف صنعهم. وهذا المبتدأ هو العامل في إذا، أو في موضع نصب إن كان المحذوف فعلا أي: فكيف يصنعون، أو كيف يكونون". البحر (٦٤١/ ٣).

المسألة الثامنة: إعراب (أيضاً)

قال الأهدل في الكواكب الدرية على متممة الأجروميّة (ص / ٩٨): "أيضاً: كلمة لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق في المعنى، ويمكن الاستغناء بكلّ منهما عن الآخر، وهي منصوبة على أنها مفعول مطلق، حذف عامله وجوبا سماعياً، أو حال حذف عاملها وصاحبها، وتوقّف ابن هشام في عربيّتها، قال السيوطي: وكأنّه ظنّها مولدة في لسان الفقهاء، وليس كذلك، فقد ثبتت في الكلام الفصيح".^(١)

المسألة التاسعة: إعراب (نحو) عند التمثيل

قال الدماميني: "نحو: برفع، على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، أي هو نحو: كذا، وبنصبه على تقدير فعل، أي أعني مثلاً، وجوّز بعضهم في مثله أن يكون منصوباً على إسقاط الخافض، أي في نحو كذا، قلت (الدماميني): وليس ذلك بمقيس في مثل هذا الموضع، فلا ينبغي التخريج عليه".^(٢)



(١) قال ابن هشام في المسائل السفريّة (ص / ٢٩): "وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ حُذِفَ عَامِلُهُ أَوْ حَالَ

حُذِفَ عَامِلُهَا وَصَاحِبُهَا". انظر الفوائد العجيبة (ص / ٢٧).

(٢) انظر شرح الدماميني على المغني (١ / ٤٣).

المسألة العاشرة: إعراب مجرور (رَبَّ)

كلمة (رَبَّ) من حروف الجر^(١) التي لا تحتاج إلى متعلق، ولكن لها معنى^(٢)، ومجرورها له إعرابان: إعراب لفظي، وإعراب حكمي. فالإعراب اللفظي ظاهر، وهو أنه مجرور بـ(رَبَّ). وأما الإعراب الحكمي فله ثلاث حالات: ^(٣)

الأول: أن يقع بعده خبرا، فيكون في موضع رفع، بالابتداء، نحو: رَبَّ رجل عندي.

والثاني: أن يقع بعده فعلا، فيكون في موضع نصب، على المفعوليّة، نحو: رَبَّ رجل لقيت.

والثالث: أن يقع بعده فعلا مشغلا بالضمير، فيجوز فيه الرفع والنصب، كباب الاشتغال، نحو: رَبَّ رجل لقيته. ^(٤)



(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ١٧٤): "ولست اسما خلافا للكوفيين والأخفش في أحد قوليه. بل هي حرف تكثير وفاقا لسيبويه، والتقليل بها نادر. ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه. ولا مضى ما يتعلق بها، بل يلزم تصديرها وتنكير مجرورها وشبهه".

(٢) أي: أنها شبيهة بالزائد.

(٣) قال ابن هشام في المغني (٢/ ٣٣٢): "وَزَعَمَ الزَّجَّاجُ وَمُوَافَقُوهُ أَنَّ مَجْرُورَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ".

قال الدماميني: "وهو تكلف لا داعي له".

(٤) انظر المغني (٢/ ٣٣١).

المسألة الحادية عشرة: إعراب (كافة)

كلمة (كافة) ترد في لغة العرب حالا منصوبة، وهذا هو الأصل في استعمالها. وغلّظ أهل اللغة الفقهاء حينما استعملوا لفظ (كافة) بالألف واللام، فيقولون: هذا مذهب الكافة وهو قول الكافة، ويقولون: إنما هذا مذهب كافة العلماء فيضيفون كافة، ومرادهم بذلك الجميع.^(١)

وقال بعض أهل اللغة: لا يجوز استعمال (كافة) مضافة ولا بالألف واللام، ولا تستعمل إلا حالا، فيقال: هذا مذهب العلماء كافة، وقول الناس كافة، فتنصب كافة على الحال، كما قال الله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة (٢٠٨)] وقال تعالى: ﴿وَقَنِلُوا الْمَشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يَقْنَلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: (٣٦)].^(٢)

والظاهر أنه يجوز استعمالها مضافة أو مع الألف واللام، لأن العلماء تواردوا على استعمال ذلك، مع ورود كلام البلغاء على خلاف ما ادعوه، ذلك مبين في كتب اللغة والأدب.^(٣)

(١) انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١١٥-١١٦/٤).

(٢) انظر درة الغواص للحري (ص/٥٢).

(٣) وللاستاذ مصطفى الغلاييني بحث في هذه المسألة يجوّز فيها استعمال ذلك، كما في كتاب (نظرات اللغة والأدب ص (٥٥-٥٦)).

وانظر شرح درة الخواص للشهاب الخفاجي (ص/٢٠٤).

المسألة الثانية عشرة: إعراب (ويل)

كلمة تستعمل في العذاب والهلاك، وإعرابها إما أن تكون مبتدأ، أو مفعولا لفعل محذوف، وقيل: مفعول مطلق. ^(١)

قال مكي بن أبي طالب: "والمُخْتَارُ فِي (ويل) وَشَبْهِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُضَافًا الرَّفْعَ، وَيَجُوزُ النِّصْبُ، فَإِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ مُعْرَفًا كَانَ الْإِخْتِيَارُ فِيهِ النِّصْبُ، نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿وَيَلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه (٦١)]". ^(٢)

المسألة الثالثة عشرة: إعراب (كلما)

قال بعض: لفظة (كل) إذا اتصلت بـ(ما) المصدرية تلزم الظرفية، و(ما) مصدرية، والزمان محذوف، فلو قيل: كلما حصل كذا، أي: كل زمان حصل كذا، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [سورة آل عمران: ٣٧]، ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [سورة الأعراف: ٣٨] والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب. ^(٣)



(١) انظر الدرُّ المصون (١٠/٧١٥).

(٢) انظر إعراب المشكل (٢/٨٠٥).

(٣) أفادني به الشيخ الجليل خالد بن عبود أكثر من مرة.

وبعضهم يقول: لا يحتاج إلى هذا، لأنها من أدوات الشرط غير الجازمة، كما تقدم الإشارة إليه، والمعربون يقولون عنها "حرف يفيد الاستمرار، أداة شرط" ومعناه استمرار تكرار الجواب كلما تكرر الشرط، تقول: "كُلَّمَا ارْتَفَعَ قَدْرُ الْكَرِيمِ، ازداد تَوَاضُعًا، وَكُلَّمَا ارْتَفَعَ شَأْنُ اللَّئِيمِ، ازدادَ خِسَّةً" ومن البَيِّن أن هذا الارتباط لا يتوقف على الماضي أو الحاضر أو المستقبل، إذ يمكن أن يتحقق فيها جميعا. أفاده يحى العسبي.

انظر النحو المصنفى لمحمد عيد (ص/ ٣٩٤).

المسألة الرابعة عشرة: إعراب (وكثيراً)

يكثر في كلام المصنفين استعمال (كثيراً) بعد الواو منصوباً مع عدم تقدّم العامل،
كقولهم: (وكثيراً ما يكون الأمر كذا).

وفي إعرابها وجهان:

الأوّل: أن تكون منصوبة على الظرفيّة، لأنها من صيغ الأحيان، و(ما) التي تقع بعدها لتأكيد معنى الكثرة، وعاملها ما وقع بعد (ما).

والثاني: أن تكون مفعولاً مطلقاً على النيابة، أي: أن تكون صفة لمصدر الفعل الواقع بعد (ما)، نحو قول الفاكهي في كشف النقاب: "وكثيراً ما تحذف ربّ مع بقاء عاملها" أي: حذفاً كثيراً تحذف... إلخ. ^(١)



(١) تيسير العزيز الوهاب حاشية كشف النقاب على ملحة الإعراب (ص/ ٩٢).

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: إِعْرَابُ الاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (حَيْثُ)

كلمة (حيثُ) ظرف مكان، مبنية على الضم، في محلِّ نصب، أو في محلِّ جرٍّ إذا سبق بحرف جرٍّ، ولا تكون غير ذلك على الصحيح. ^(١)

وأما الاسم الواقع بعدها فلا يخرج إما أن يكون مرفوعاً أو مجروراً. فإن كان مجروراً فهو مضاف إليه، وهذا على القول بأنَّ (حيثُ) قد تضاف إلى المفردات، وهي قليلة. ^(٢)

وإن كان مرفوعاً ففي إعرابه وجهان:

الأوَّل: أن يكون فاعل لفعل محذوف، نحو: (حصل وثبت)، لأنها تضاف إلى الجملة الفعلية كثيراً.

والثَّاني: أن يكون مبتدأ وخبره محذوف، وهذا على القول بأنها قد تضاف إلى الجملة الاسمية، وهو قليل. ^(٣)

(١) وقيل: قد تقع مفعولاً به، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام (١٢٤)]، ولم يرتض بذلك الإمام أبو حيان، فقال في البحر (٤/٦٣٨): "وما قاله من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو، لأن النحاة نصوا على أن حيث من الظروف التي لا تتصرف، وشذ إضافة لدى إليها وجراها بالياء ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها، والذي يظهر لي إقرار حيث على الظرفية المجازية على أن تضمن أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالته أي هو نافذ العلم في الموضوع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز كما قلنا".

(٢) قال الرّضي في شرح الكافية (٣/٢٦٧): "وندر إضافة (حيثُ) إلى المفرد".

(٣) قال ابن هشام في المغني (٢/٣٠٣): "وتلزم (حيثُ) الإضافة إلى جملة، اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر".

المسألة السادسة عشرة: إعراب جملة الاستثناء

اختلف العربون في إعراب جملة الاستثناء، من قولهم: (قام القوم عدا زيدا، أو حاشا زيدا، أو خلا زيدا)، وذلك إذا كان ما بعد الأدوات منصوبا، على قولين:

الأول: أن الجملة في محل نصب على الحال، ويكون المعنى قام القوم مخالين زيدا، ومعادين زيدا، وإنما صحّت الحالية لمجيئها بعد المعرفة.

والثانية: أنها استثنائية، لا محل لها من الإعراب، لأنها جملة جاءت إثر جملة لا تعلّق لها في الإعراب.

والظاهر أنها تحتل الوجهين، فلا لوم على من أعرب كلا الإعرابين، وهو قول السيرافي وظاهر كلام ابن عصفور. ^(١)

قال المرادي: "وإذا نصبت فاختلف في جملتها: هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيدا. وأجاز أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة، من حيث المعنى، إلى ما قبلها، من حيث كان معناها معنى إلا". ^(٢)



(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل (٢/ ٢٦١): "ويكون موضع (خلا، وعدا، وحاشا) إذا كانت أفعالا النصب على الحال، كأنك قلت: قام القوم مخالين زيدا، ومعادين زيدا،... وقد جَوَزَ أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنفة، جاءت إثر جملة لتدلّ على الاستثناء".

(٢) انظر الجَنَى الدَّانِي (ص/ ٤٣٧-٤٣٨).

المسألة السابعة عشرة: لام التوكيد أوسع اللامات

من باب التسهيل على المبتدئين من الطلاب الذي لا يبعد أن يقال: إن كثيرا من اللامات المفتوحات غير العاملات، يصدق عليهنَّ أنهنَّ لام التوكيد، فإن لم يستطع الطالب تسمية شيء منهنَّ فباب التوكيد يشملُه. ^(١)

قال **الزُّجَاجِي**: "وأما لام التوكيد فإنها تجمع لام القسم، ولام (إنَّ)، ولام الابتداء، واللام اللازمة للفعل المستقبل، في الموجب في القسم". ^(٢)

وذكر الهَرَوِيُّ للام التوكيد تسعة مواضع، تشمل كثيرا مما يشكل، وأدخل المألقيُّ كلَّ ما أشرنا إليه من اللامات في المؤكدة. ^(٣)



(١) طريقة الإعراب للدكتور الخنين (ص/ ٨٥).

(٢) اللامات للزجاجي (ص/ ١٤٨).

(٣) طريقة الإعراب للدكتور الخنين (ص/ ٨٥).

المسألة الثامنة عشرة: الأصل في إعراب الواو والفاء

يستشكل كثير من الطلاب إعراب الواو والفاء، لكثرة دورانها في الكلام، ولعل من التسهيل أن يقال: إذا كانتا في أول الجملة ولا يعرف ما قبلهما، فيجوز للمعرب ألا يعربهما، أو يقول: (على حسب ما قبلهما).^(١)

وأما في أثناء الجملة فباب العاطفة واسع.^(٢)

قال الخنن: وشأن الفاء الرابطة لجواب الشرط، وواو المعية في الأسماء والقسمية ظاهر لا يخفى، وإن وجد بعدهما مضارع منصوب، فالواو للمعية، والفاء للسببية، وإلا فإنهما حرف ابتداء واستئناف، ويصح تسمية واو الحال واو الابتداء، لكن تخصيصهما بالمعنى الدقيق أولى.^(٣)



(١) قال الخنن: "وقد رأيت كثيرا من المعربين يهملها حينئذ، وأحصيت للشيخ عبد الحميد في حاشيته على الأوضح ثلاثة وثمانين موضعا أهمل فيها إعراب الواو والفاء في أول الأبيات التي لم يذكر ما قبلها، بل أهمل الواو مرة في أثناء بيت، وأحيانا يعربها إذا أورد بيتا قبلها، وقد يهملها حينئذ، ولربما أعربها في أول جملة ولم يورد ما قبلها، وقد يكون في بعضها إشارة إلى المعنى في المتن، أو في شرح البيت، والغرض من هذا كله أن الأمر واسع". طريقة الإعراب (ص/ ٨٥).

(٢) وجدت الشيخ ابن عبد الحميد في حاشيته على الأوضح يتسامح كثيرا في شأن العاطفة، في مواضع لا يظهر العطف بجلاء، ويرى جميل علوش أن تعرب الواو والفاء عاطفتين في غير أوائل الأبيات، مع استثناءات يسيرة، وأحال إلى بعض العلماء، قاله الخنن في طريقة الإعراب (ص/ ٨٦) والإعراب النموذجي (ص/ ٥٥-٥٦).

(٣) طريقة الإعراب (ص/ ٨٦).

المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: حَذْفُ الْقَوْلِ كَثِيرٍ فِي كَلَامِهِمْ

قال ابن مالك: "حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه، في غير محل النزاع، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [أل عمران (١٠٦)] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم؟، فحذف القول لدلالة المعنى عليه".^(١)

قال ابن هشام في المغني (٦ / ٤٥٤): "وأكثر من ذلك _أي مما تقدّم فيه الحذف_ كله حذف القول، نحو: ﴿وَالْمَلَكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ (٣٣) سَلَّمَ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعَمَ عُقْبَى الَّذِينَ (٣٤) [سورة الرعد: ٢٣-٢٤]، حَتَّى قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: (حذف القول من حديث البُحْر، قل، وَلَا حرج)".^(٢)

المَسْأَلَةُ الْعِشْرُونَ: إِعْرَابُ (يَجُوزُ كَذًا خِلَافًا لِفُلَانٍ)

قال ابن هشام في المسائل السّفرية (ص / ٢٨): "وأما قوله: (يجوز كَذًا خِلَافًا لِفُلَانٍ) فقد يُقال: إنّه يجوز فيه وَجْهَان: **الأَوَّلُ**: أن يكون مصدرا كما أن قولك: (يجوز كَذًا اتِّفَاقًا وإجماعًا) بِتَقْدِيرٍ: اتَّفَقُوا عَلَى ذَلِكَ اتِّفَاقًا، وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ إِجْمَاعًا. **الْوَجْهُ الثَّانِي**: أن يكونَ حَالًا، وَالتَّقْدِيرُ: أَقُولُ خِلَافًا لِفُلَانٍ، أَي: مُخَالَفَالَهُ. وحذف القول كثير جدًا حَتَّى قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: (هُوَ مِنْ حَدِيثِ الْبُحْرِ قُلْ وَلَا حرج). ودلّ على هَذَا الْعَامِلُ أَنَّ كُلَّ حَكَمٍ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُونَ فَهَمَّ قَائِلُونَ بِهِ، وَكَأَنَّ الْقَوْلَ مُقَدَّرٌ قَبْلَ كُلِّ مَسْأَلَةٍ".

(١) انظر شرح التسهيل (٩٦ / ٢).

(٢) وفي مشكل إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري (ص / ١٣٩): "وفي حديثه: "فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدَيْتِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ وَفِي جَنِينِهَا غَرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ". التَّقْدِيرُ: وَقَالَ: فِي جَنِينِهَا غَرَّةٌ، فَحَذَفَ الْقَوْلَ لِلْعِلْمِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا} أَي: يَقُولَانِ. وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ [وَالْحَدِيثِ] وَغَيْرِهِ".

المسألة الحادية والعشرون:

استعمال الثقات للألفاظ تجعل بمنزلة النقل

معنى هذه القاعدة أن استعمال الثقات للألفاظ العربية تجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم. ^(١)

وقد نصَّ على هذه المسألة أبو البقاء بقوله: "استعمال الثقات الألفاظ في المعاني يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم، وإن لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب، كاستعمال (قطّ) في المضارع المنفّي، و (أم) المتصلة مع (هل)، وادخال اللام على (غير)، والجمع بين النفي والاستثناء نحو: (ما زيد إلا قائم لا قاعد)، و(كافة الأبواب) بالإضافة، و (أخلفته زيدا) بمعنى جعلت زيدا خلفية له، و(لا يذهب عليك) وغير ذلك". ^(٢)



(١) في شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي (ص/ ٢٠٢): "إذا علمنا وضع لفظ معنى عام بنقل من السلف وتبع لموارد استعماله في كلام من يعتد به ويستشهد بكلامه، ورأيانهم استعمالوه على حالة مخصوصة من الإعراب والتعريف [والتنكير] ونحوه، فهل يمتنع استعماله على خلاف ما ورد به مع صدق معناه الوضعي عليه أم لا؟ وعلى تقديره جوازه فهل نقول: إنه حقيق أو مجاز؟

والظاهر الجواز؛ لأننا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجرتنا الواسع وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم، ولما لم يخرج عما وضع له فهو حقيقة، والذي يشهد له العقل السليم أنه لا محيد عما قلناه إلا للمكابر ومعاند". نقلا عن شرح اللباب.

(٢) الكلبيات لأبي البقاء الكفوي (ص/ ١٠١٠).

مُلْحَقٌ

بَحْثٌ فِي تَقْدِيرِ خَبَرِ لَامِ الْجُحُودِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد:

فإنه سألني غير واحد من الأحباب عن صحّة تقدير البصريين بـ(مریدا) في خبر (كان) المنفية التي يأتي بعدها الفعل المقترن بلام الجحود، وذلك لعلمهم أن الأشاعرة يؤولون الصفات إما بالإرادة وإما بقولهم إنها أزلية، إذا كانت الصفات فعلية، أو بالمجاز إذا كانت ذاتية، فيقولون مثلاً في صفتي الرضا والغضب: (إرادة الثواب والانتقام)، فظنوا أنهم يجعلون ذلك سبيلاً إلى مقصدهم، وذريعة إلى بلوغ بغيتهم، ومثل ذاك الظن قد وقع في نفسي، ولكن ما استطعت أن أتفوّه به لعدم علمي من تكلم به قبلي، والإمساك في التشبهات سلامة من المدهمات.

ثم لما نظرت في المسألة متجرّداً عن الظنون الواهية والأوهام الخالية تبين لي أنّ الأمر الذي ذكره لا يأباه عقل، ولا يمنعه نقل، ولا ينفي به فعل للذات الإلهية، ولا ينكر به صفة لرب البريّة، وذلك للأمور الآتية:

الأوّل: أن المقرّر عند العلماء من أهل التفسير وغيرهم أن صيغة (ما كان) ونحوها التي تتقدم على لام الجحود، وقد تأتي مجرّدة عنها، تدخل في الأمر المحظور المحرّم شرعاً أو عقلاً.

فثبت بهذا أن (كان) المنفية أبلغ من غيرها ممن لا يماثله في هذا الحكم، ففيها شيء من التوكيد، وقد قرر نحو هذا العلامة ابن عثيمين^(١).

وقال العلامة الشوكاني: "وَلَفْظُ مَا كَانَ، وما ينبغي، ونحوهما معناهما المنع، وَالْحُظْرُ مِنَ الشَّيْءِ وَالْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ شَرَّعًا، وَقَدْ يَكُونُ لِمَا يَمْتَنِعُ عَقْلًا كَقَوْلِهِ: ﴿مَا

كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنِيتُوا شَجَرَهَا﴾ [سورة النمل: ٦٠]".^(٢)

الثاني: أن المقرّر عند أهل اللغة عن بكرة أبيهم أن (كان) المنفية بـ(ما) الجائي بعدها لام الجحود أبلغ وأؤكد من ألا يأتي بعدها لام الجحود، ثم اختلفوا في تعليل ذلك، وغاية ما ذكره الكوفيون أن لام الجحود زائدة، والزائد يفيد التوكيد، وهذا لا يرضاه نحويّ عرف قواعد القوم، فتعيّن الأخذ بما يقوله البصريون؛ إذ الذوق والنقل يشهدان له.

ومجمل ما ذكره أن التي معها لام الجحود تفيد معنى زائدا على نفي مجرد الفعل، وهو نفي التهيؤ والاستعداد للفعل المنفي عنه وإرادته والصلاحية له، فقولك: (ما كان زيد يقوم) أبلغ من قولك: (ما كان زيد يقوم)، لأن في المثال الأول نفي للتهيئة والاستعداد والإرادة للقيام، وفي الثاني: نفي القيام.

(١) في تفسير سورة البقرة (١١٣/٢).

(٢) فتح القدير (٣٢٦/٤).

ولا شكَّ أن "نفي التهيئة والإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل، لأن نفي الفعل لا يستلزم نفي إرادته، ونفي التهيئة والصلاحي والإرادة للفعل تستلزم نفي الفعل، فلذلك كان النفي مع لام الجحود أبلغ".^(١)

وهذا الذي ذكره ظاهر لمن تأمل معاني الآيات التي فيها لام الجحود، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٤٣] وقوله ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [سورة الأنفال: ٣٣]، وقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [سورة النساء: ١٣٧].

ولذلك صح تقدير البصرين مراعاة لهذا المعنى لا لهدف آخر فيما يظهر.

الثالث: أن المقرر عند النحاة قاطبة أنه لا يجوز ادعاء الحذف إلا بدليل، كما أنه لا يجب الحذف إلا إذا كان كونا عاما.

ولما ادعى البصريون أن خبرها _أي: كان-محذوف، بدليل أنه أثبت في بعض الأبيات، رأوا أنه حذفه واجب لقلة إثباته في كلامهم، ولا يكون كذلك إلا إذا كان كونا عاما، فلزمهم أن يقدروا خبرا عاما يصح تقديره في جميع الأحوال، وبالنظر إلى المعنى اللغوي وما تقدم توضيحه لم يمكن لهم إلا أن يقدروا (مريدا) أو نحوها ليناسب جميع الجمل الواردة في أسلوب العرب نحو هذا التركيب.

الرابع: أنه لم يوجد-حسب علمي-أحد من أهل العلم الكبار، المناصرين لعقيدة السلف الأخيار انتقادا على تقدير البصرين، بل توارثوا كابرا عن كابر، من غير نكير

(١) كما وضع ذلك الإمام أبو حبان في البحر المحيط (٢/ ٢٠) وغيره.

مكابِر، ولا شك أنهم قرأوا كتب اللغة، بل منهم أئمة اللغة، وعندهم الذكاء الخارق، والفكر العميق، وقد نبهوا على كثير من أغراض القوم، وكشفوا ستره، بل انتقدوا عليهم بعض الأغلاط التي لا تتعلق بالعقيدة.^(١)

فلما لم نقف لهم انتقاداً على تقدير البصرين **وقفنا حيث وقفوا، ووسعنا ما وسعهم**، وقد تصفحت كتاب الأثر العقدي في التوجيه الإعرابي وغيره من الكتب التي تهتم بهذا الجانب، فلم أظفر بشيء، لا، بل وجدت بعض مشايخ السنّة قد قدّروا به، أو نقلوا عن غيرهم ورضوا به.

فهذا هو **المحقّق الأكبر الذي إذا حرّر أظهر وإذا تكلم حير**، وهو الإمام الشنقيطي قدّر هذا التّقدير في تفسيره العذب المنير أكثر من موضع منها (١٣٤ / ٢) (٦٤١ / ٥).

فقال عند قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٠] يعني: ما كان الله يريد أن يظلمهم، أو مقدّراً لأن يظلمهم، أو نحو ذلك.

وقال عند قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [سورة الأنعام: ١١١] والمعنى: ما كانوا يريدون لأن يؤمنوا، أو: ما كان مُستعدين لأن يؤمنوا.^(٢)

(١) ثم أفادني بعد بعض مشايخي أن شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري أنكر هذا التّقدير، وما زلت أبحث لنعرف العلّة، ومن وجد نطلب منه الإفادة.

(٢) التّقدير بلفظ الاستعداد لا تطمئن النفس إليه، قاله شيخنا أبو بلال الحضرمي.

وهذا أيضا العلامة محمد بن علي الإيثوبي السلفي شارح النسائي قد نقل عن المغني هذا التقدير وأقرّ به كما في كتابه الجميل فتح القريب المجيب في شرح كتاب مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب (١/ ٤٠٠).

وهذا هو أيضا شيخنا الجليل النّحوي النبيل خالد بن عبود قد ذكر هذا التقدير في حاشيته الجميلة على القطر (١/ ١٨٨)، ولم يعقب بشيء، وقد عقب عليهم بما هو أدنى من هذا بكثير كقولهم: إن الشمس موضوع لكل كوكب نهاري " فدلّ على أنه مقرّر به غير منكر، والله أعلم.

الخامس: أن استغلال الأشاعرة وغيرهم من معطي صفات الباري جل وعلا بهذا التقدير غير ظاهر عند التحقيق، لأنهم مع تأويلهم الصّفات بالإرادة فإنهم ينفون أولا معنى الصفة، ويثبتون لازمها، فإنهم يقولون في صفة الرضا مثلا: إرادة الثواب، ولو قالوا: إرادة الرضا لكان الخطب أيسر.

وأما تقدير البصريين فليس فيه شيء من ذلك، فإننا نقول مثلا في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانِ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [سورة الأنفال: ٣٣]: مريدا لتعذيبهم، فأثبتنا التعذيب الواقع بعد الإرادة ولم نحرفه، بل المعنى والإعراب متطابقان، ولو أولوا ما بعدها لصرخ أهل السنة بالإنكار عليهم، فضلا عن أن يوافقوه، والله أعلم بالصواب.

وإني أقول بعد هذا كله: رأيت من المعقول - إن وافق به مشايخنا- أن نترك تقدير لفظ (مريدا) سداً للذريعة، وقطعا لسبل التعطيل، لأنَّ فيه مشابهة أهل التعطيل باعتبار اللفظ فقط، لقوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا وَقُولُوا أَنْظَرَنَا﴾ [سورة البقرة: ١٠٤] ونقدّر لفظا يماثل معناه ويصحّ به المعنى، وهو لفظ (مقدرا) وهو أحسن من الأول، وقد أريناك أن الإمام الشنقيطي قدّر هذا اللفظ فيما تقدم، فيقال: «وما كان الله مقدرا لتعذيبهم»، و«لم يكن الله مقدرا لغفرانهم». والحمد لله رب العالمين.

هذا ما فتح الله لهذا العبد الفقير، ولم أره لغيري، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمَنِّي من والشيطان، والله ورسوله بريئان من ذلك، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

كتبه وقرأه على الشيخ أبي بلال الحضرمي: أبو مشكور الإسرافيلي

عبد الشكور بن علي بن عبد الله الصومالي

ليلة الثلاثاء (١٠ / ربيع الأول / ١٤٣٩ هـ)



مُلْحَقٌ

بَحْثٌ فِي مَسْأَلَةِ التَّضْمِينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَمَّا بَعْدُ:

فإن مسألة التَّضْمِينِ والنِّيَابَةِ من المسائل التي اختلف فيها العلماء قديماً وحديثاً، وقد تكلم عليها كثير من علماء الفنون، كأصحاب النحو، والصرف، والبلاغة، وعلوم القرآن، وغيرهم من المحققين، ومن الصُّعُوبَةِ بِمَكَانٍ أَنْ يَحَاوِلَ الشَّخْصُ بَلُوغَ الْغَايَةِ فِيهَا إِلَّا بِالِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّبَعِ لآيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلَكِنْ نَكْتَفِي فِي هَذِهِ الْعِجَالَةِ ذِكْرَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِيهَا، فنقول:

اختلف العلماء في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: أن حروف الجر تنوب بعضها عن بعض، فيستعمل الحرف الواحد معان كثيرة على سبيل الحقيقة، بنيابته عن حرف آخر، لاشتهاره بهذا المعنى وشيوع دلالاته، بحيث يفهمها السامع من غير غموض، فالحرف (في) مثلاً، يؤدي معنى الظرفية، كما يؤدي معنى الاستعلاء، نيابة عن (على)، في نحو قول الله تعالى: ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [سورة طه: ٧١]، وكما يؤدي معنى المعية والمصاحبة،

في نحو قوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [سورة القصص: ٧٩].

ومن أمثلة ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَسْتَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾ [سورة الفرقان: ٥٩]، فالباء

هنا نابت عن (عن)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَطِّقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [سورة النجم: ٣]، فلفظة

(عن) نابت عن الباء، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [سورة الشورى: ٢٥]، أي من عباده، وهو كثير جدًا في القرآن.

وهذا القول هو قول الكوفيين، ويشاركهم فيه غيرهم من أئمة النحاة، وقد أشار إلى أخذه جماعة من المحققين، وحبّتهم في ذلك:

(١) أنه وارد في الكلام الفصيح، وهي حجة أيّ حجة، لا تساويها حجة في اللغة.

(٢) وأنه عمل أسهل من تضمين الفعل.

(٣) وأنه لا مانع فيه ولا غرابة، إذ غاية ما فيه الاشتراك اللفظي، وهو موجود في اللغة بكثير.

(٤) وأنه بعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل، ونحوهما من غير داع.

(٥) أن المتفق عليه عند أهل اللغة أن المجاز إذا اشتهر معناه في زمن ما، وشاع بين الناطقين به، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى: (الحقيقة العرفية).

فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي إلا معنى واحدًا أصليًا، وأن ما زاد عليه ليس بأصلي، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلًا في الحقيقة العرفية.

ومن ذهب إلى هذا القول: **المبرّد في الكامل** (٤٦/٣) حيث قال: "وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع، قال الله

جل ذكره: ﴿وَلَا تُصَلِّتُمْ فِيْ جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [سورة طه: ٧١] ثم ذكر أمثلة، وقال: "وهذا كثير جدًا".

والإمام ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن وقد عقد باباً بعنوان (ص / ٥٦٧)
 "دخول بعض حروف الصفات مكان بعض".

وهو قول مصنفني كتب الأدوات العربية ومنها (رصف المباني) للمالقي و (الجنى الداني) للمرادي، و (مغني اللبيب) لابن هشام، و (مصاييح المغاني) للموزعي، وقول أئمة التفسير وإن لم يصرّحوا به، فإنهم يخرجون كثيراً من الآيات على النياية، أو التضمين بالحروف، حتى ذكر الزركشي في البرهان (٣ / ٣٣٨) أنه قول أهل اللغة.
 وقد ذكر ابن هشام في المغني (٢ / ١٨١)، والأزهري في التصريح على التوضيح (١ / ٦٣٧)، والصبان في حاشته على الصبان (٢ / ٣١٢)، والخضري في حاشيته على ابن عقيل (١ / ٤٦٥) أن مذهب الكوفيين أسهل، وأقلُّ تعسّفاً من البصريين.

قال صاحب النحو الوافي (٢ / ٤١٩): "وهذا رأي نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين فمن الأنسب الاكتفاء به؛ لأنه عملي سهل، بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل، ونحوهما من غير داع؛ فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة، وكلها حقيقي كما قلنا، ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى: المشترك اللفظي".

قلت: وكان الذين يحكمون على هذا المذهب بالخطأ والغلط توهموا أن أصحاب المذهب يجوزون وضع حرف جر مكان آخر بغير ضابط، يقول الأستاذ عباس حسن في المصدر السابق (٢ / ٤١٥): "يتردد بين النحاة: أن حروف الجر ينوب بعضها عن

بعض، فيتوهم من لا دراية له أن المراد هو: جواز وضع حرف جر مكان آخر بغير ضابط، ولا توقف على اشتراك بينهما في تأدية معنى معين، ولا تشابه مقيد في الدلالة، وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ؛ إذ يؤدي إلى إفساد المعاني، والقضاء على الغرض من اللغة".

المذهب الثاني: أنه ليس لحرف الجرّ إلا معنى واحداً، وأن كلّ فعل من الأفعال العربية يختص بتعدّد معينٍ إلى حرف جر فلا يتجاوزه، فإن استدعى الحرف معنى آخر غير المعنى الواحد الأصليّ وجب القول بأنّ ذلك على سبيل التضمين بالفعل أو الاسم، لا بالحرف أبداً، لأن حرف الجرّ يختص على تأدية معنى واحد.

ومن أمثلة ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [سورة النور: ٦٣]، فإن الفعل (يخالفون) يتعدى بنفسه وبـ إلى، وحين عدي بـ (عن) تضمن معنى صدّ، أو أعرض، أو خرج، كما قاله بعضهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرِّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٨٧]، فلو بحثنا في المعاجم العربية عن مادة (الرفث) لوجدنا: رفثت بالمرأة، وليس فيها: رفثت إلى المرأة. ولما كان الرفث في معنى الإفضاء، والفعل (أفضى) يتعدى بـ (إلى) جاءت (إلى) إيذاناً بأنه في معناه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بِعَضُّهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [سورة البقرة: ٧٦]، فالفعل (خلا) يتعدى بالباء تقول: خلا به أي: انفرد، ولكن ضمّن معنى ارتاح إليه وسكن.

وقد يكون التضمين في الأسماء نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: ٥٢] فقد ضمن النصرة معنى الولاء أو التوجه أو القصد، أي من ينضاف نصرتي إلى الله.

وهذا هو قول البصريين واختاره بعض المحققين وحجتهم في ذلك:

- (١) أن النيابة أو التضمين بالأحرف ليس فيه فصاحة، ولا فائدة، بخلاف التضمين ففيه تأدية كلمة مؤدى كَلِمَتَيْنِ. (١)
- (٢) أن المعهود عند العرب تعدية الفعل معنى فعل آخر. (٢)
- (٣) أن النيابة يلزم منها ذهاب معنى الحرف أصلاً، بخلاف التضمين ففيه مجموع المعنيين. (٣)
- (٤) أن التضمين ألطف وأنسب للغة. (٤)

(١) قال ابن هشام في المغني (٦/ ٤٧١): "قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويُسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدِّي كلمة مؤدى كَلِمَتَيْنِ، قَالَ الرَّحْمَنِيُّ: أَلَا تَرَى كَيْفَ رَجَعَ مَعْنَى {وَلَا نَعِدْ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ} إِلَى قَوْلِكَ وَلَا تَقْتَحِمَ عَيْنَاكَ مَجَاوِزَيْنِ إِلَى غَيْرِهِمْ {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ} أَيْ وَلَا تَضْمَوْهَا إِلَيْهَا أَكَلِينَ".

(٢) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٣): "وَالْعَرَبُ تُضَمِّنُ الْفِعْلَ مَعْنَى الْفِعْلِ وَتُعَدِّيهِ تَعْدِيَّتَهُ".

(٣) قال ابن القيم في بدائع الفوائد (٣/ ٧٠): "والقاعدة أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض خوفاً من اللبس وذهاب المعنى الذي قصد بالحرف وإنما يضمن ويشرب معنى فعل آخر يقتضي ذلك الحرف فيكون ذكر الفعل مع الحرف الذي يقتضيه غيره قائماً مقام الذكر الفعلين وهذا من بدیع اللغة وكمالها ولو قدر تعاقب الحروف ونيابة بعضها عن بعض فإنما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفاً واللبس مأموناً فيكون من باب التفتن في الخطاب والتوسع فيه فإما أن يدعى ذلك من غير قرينة في اللفظ فلا يصح".

(٤) قال ابن القيم حادي الأرواح (ص/ ١٨٤): "وقد اختلف في قوله: {يَشْرَبُ بِهَا} فقال: الكوفيون الباء

(٥) أدعوى الاشتراك في الحروف تكلف. ^(١)

قال العلامة ابن القيم في بدائع الفوائد (٢ / ٢١): "نذكر قاعدة تشير إلى الفرق وهي أن الفعل المعدى بالحروف المتعددة لا بد ألا يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف، فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو: رغبت عنه ورغبت فيه، وعدلت إليه وعدلت عنه، وملت إليه وعنه، وسعيت إليه وسعيت به، وأن تفاوت معنى الأدوات عسر الفرق نحو: قصدت إليه وقصدت له، وهديته إلى كذا وهديته لكذا، **وظاهرية النحاة** يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر.

وأما **فقهاء أهل العربية** فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المتعدي به معناه، **هذه طريقة إمام الصناعة** سيبويه رحمه الله تعالى، وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، **وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار**، تستدعي فطنة ولطافة في الذهن، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [سورة الإنسان: ٦] فإنهم يضمنون (يشرب) معنى (يروي)

بمعنى من أي يشرب منها وقال آخرون: بل الفعل مضمن ومعنى يشرب بها: أي يروي بها فلما ضمنه معناه عداه تعديته وهذا أصح وألطف وأبلغ."

(١) قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢١ / ١٢٣): "وَهُوَ يُغْنِي عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ مِنَ النَّحَاةِ عَمَّا يَتَكَلَّفُونَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ دَعْوَى الْإِشْتِرَاكِ فِي الْحُرُوفِ"، وانظر الفتاوى الكبرى (١ / ٢٧٧).

فيعدونه بالباء التي تطلبها فيكون في ذلك دليل على الفعلين أحدهما: بالتصريح به **والثاني**: بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار.

وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها ومنه قوله في السحاب: (شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ...)، أي: رَوَيْنَ به ثم ترفعن وصعدن.

وهذا أحسن من أن يقال يشرب منها فإنه لا دلالة فيه على الري، وأن يقال يروى بها لأنه لا يدل على الشرب بصريحه بل باللزوم، فإذا قال: (يشرب بها) دل على الشرب بصريحه وعلى الري بخلاف الباء فتأمله.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَامٍ يُظْلَمِ نَذْقَهُ﴾ [سورة الحج: ٢٥] وفعل الإرادة لا يتعدى بالباء ولكن ضمن معنى يهيم فيه بكذا وهو أبلغ من الإرادة فكان في ذكر الباء إشارة إلى استحقاق العذاب عند الإرادة وإن لم تكن جازمة وهذا باب واسع لو تتبعناه لطال الكلام فيه ويكفي المثالان المذكوران."

وقال الإمام ابن العربي في أحكام القرآن (١/ ٢٤٣): "وكذلك عادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال لما بينهما من الارتباط والاتصال، وجهلت النحوية هذا^(١) فقال كثير منهم: إن حروف الجر يبدل بعضها من بعض، ويحمل بعضها معاني البعض، فخفي عليهم وضع فعل مكان فعل، وهو أوسع وأقيس، ولجوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق [الكلام] والاحتمال."

(١) قال شيخنا أبو بلال: فيه مبالغة كعاداته، غفر الله له.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٤٣/١٣): "والعرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجِكَ إِلَىٰ نَعَاجِهِ﴾ [سورة ص: ٢٤] أي: مع نعاجه و﴿مَنْ أَضْكَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: ٥٢] أي: مع الله ونحو ذلك. والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمن فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [سورة الإسراء: ٧٣] ضمن معنى يزيغونك ويصدونك.

وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [سورة الأنبياء: ٧٧] ضمن معنى نجيناه وخلصناه، وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [سورة الإنسان: ٦]. قال أبو مشكور حفظه الله ورعاه: قد قربت لك أيها القارئ مأخذ القولين، لذا رأيت من الرأي القويم أن أترك لك الترجيح بين القولين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه أبو مشكور الإسرافيلي

عبد الشكور بن علي بن عبد الله الصومالي

بتاريخ (٢٨/ جمادى الآخر/ ١٤٣٩ هـ).



الخاتمة

هذه خاتمة الكتاب، وتتميم الأبواب، وقد جاء بحمد الله مهذباً منقحاً، وميسراً مفيداً، يفرح به أكابر الطَّلَابِ، ممن يعرف قدر الإعراب، وقد بذلت فيه جهداً كبيراً، وأعطيته وقتاً كثيراً، كلُّ ذلك لنفع طَلَّابِ الْعَرَبِيَّةِ، ممن ينتمي إلى الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، على أَنِّي لست مبرئاً عنه كل عيب، بل أقول: "يا أيها القارئ له لك غنمه، وعلى مؤلفه غرمه، لك ثمرته وعليه تبعته، فما وجدت فيه من صواب وحق فاقبله، ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما قال، لا إلى من قال، وقد ذم الله تعالى من يرد الحق، إذا جاء به من يبغضه، ويقبله إذا قاله من يحبه، فهذا خلق الأمة الغضبية.

قال بعض الصحابة: اقبل الحق ممن قاله وإن كان بغيضاً، ورد الباطل على من قاله وإن كان حبيباً، وما وجدت فيه من خطأ فإن قائله لم يأل جهد الإصابة، ويأبى الله إلا أن يتفرد بالكمال كما قيل:

وَالنَّقْصُ فِي أَصْلِ الطَّبِيعَةِ كَامِنٌ فَبَنُو الطَّبِيعَةِ نَقْصُهُمْ لَا يُجْحَدُ
وكيف يعصم من الخطأ من خلق ظلوما جهولا، ولكن من عدت غلطاته أقرب إلى الصواب ممن عدت إصاباته". (١)

ولا يسعني في نهاية هذا الكتاب إلا أن أشكر الله جلَّ وعلا على هذه النعمة الجليلة والمنة الجزيلة، التي هي من نعمه الكثيرة وآلائه الجسيمة، فهو القائل: ﴿الْمَرْثَرُوا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان (٢٠)]،

(١) مقتبس من مدارج السَّالِكِينَ للإمام ابن القيم (٣/ ٤٨٢).

{وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ} [إبراهيم (٣٤)].

ثم أشكر مشايخي النبلاء، وعلمائي الأجلاء، وأساتذتي الفضلاء، وأحبابي الأعزَّاء، وأقاربي الكرماء، ومن تعاون معنا على هذا الخير من النبهاء، وأخصُّ بالذكر منهم شيخنا العلامة الناصح الأمين يحيى بن عليّ الحجوري أبا عبد الرحمن، ثم شيخنا الكريم أبا بلال خالد بن عبود الحضرمي حفظه الله ورعاه.

ثم والدي الكريم أبي الفاضل عليّ بن عبد الله، الذي كان يحثني جدًّا على العلم والتَّعليم، وترك حقوقه كلّها لأجل التَّعلم والتَّعليم، وهو أوَّل شيخ لي، درست على يديه، وحفظت القرآن أمام عينيه، ووالدي الزاهدة العابدة، الصَّائمة القائمة، تلك الأم التي ما رأيت مثلها في التَّعاون معي في مواصلة السَّير في طلب العلم النَّافع، فهي السبب في رحلتي لطلب العلم، بعد الله جلَّ وعلا، ومكوّني في اليمن، وجلوسي بين يدي مشايخ اليمن، فأسال الله رب العرش الكريم أن يرحمهما وأن يغفر لهما، وأن يختم لهما بالحسنى.

كما أشكر خالتي الكريمة الصَّابرة المحتسبة وزوجها الطيّب المحتسب أبا عبد الرحمن عبد الله بن عليّ عسر، الذين كنت ولدا لهما، وأعيش معهما من نعومة أظفاري، فجزاهما الله عني خيرا الجزاء، ويرحمهما كما ربَّاني صغيرا.

ولا أنسى أن أشكر أيضا إخواني الأجلاء الذين ساعدوني في إخراج هذا البحث المتواضع، وبذلوا أوقاتهم الغالية لمراجعته.

وأخيراً أختتم هذا الكتاب بقول الناظم عبد الرحمن الأَخْضَرِي:

وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا	وَكُنْ أَخِي لِمُؤْمَرَاتِي مُسَاحًا
وَإِنْ بَدِيهَةٌ فَلَا تُبَدِّلْ	وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ
لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحًا	إِذْ قِيلَ كُمْ مُزَيَّفٌ صَاحِبِيحًا
الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي	وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَتَّصِفْ لِمَقْصِدِي
مَعْدِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ	وَلَا بِنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً

والحمد لله رب العالمين.

كتبه أبو مشكور الأسرافيلي

عبد الشُّكُور بن عليّ بن عبد الله الصَّومالي

في دار الحديث السُّلَفِيَّة بالحامي حرسها الله تعالى

يوم الخميس (١٦ / رجب / ١٤٣٨ هـ)

ثمَّ تَمَّتْ مراجعته الأخيرة (٨ / ربيع الأول / ١٤٤٠ هـ)



فَهْرَسُ أَهَمِّ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاJعِ

- ❖ إحياء النحوى، المؤلف: إبراهيم مصطفى. بدون ناشر.
- ❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان، ت: رجب عثمان، ط: مكتبة الخانجي.
- ❖ إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، ن: دار الكتب العلميّة.
- ❖ إعراب القرآن، للنحاس، ن: دار الكتب العلميّة، بيروت.
- ❖ اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، ت: ناصر العقل، ن: دار عالم الكتب.
- ❖ الأثر العقدي في التوجيه الإعرابي، المؤلف: الدكتور محمد السيّف، الناشر: دار التدمريّة.
- ❖ الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، ت: علي فودة، ن: عماد شؤون المكتبات.
- ❖ الأشباه والنظائر في النحو، المؤلف: السيوطي، الناشر: دار الفكر.
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، للأنباري، ن: المكتبة العصرية.
- ❖ البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، ت: صدقي محمد جميل، ن: دار الفكر.
- ❖ البرهان في علوم القرآن، للزركسي، ت: محمد أبو الفضل، ن: دار إحياء الكتب العربيّة.
- ❖ الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ت: قباوة وصاحبه، ن: دار الكتب العلميّة.
- ❖ الخصائص، لابن جنيّ، المؤلف: ن: الهيئة المصريّة العامة للكتاب.
- ❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي ت: د الخراط، ن: دار القلم.
- ❖ الصفوة من القواعد الإعرابيّة، المؤلف: الدكتور عبد الكريم بكار، الناشر: دار القلم.
- ❖ الصحاحي في فقه اللغة العربيّة، لابن فارس، ن: محمد علي بيضون.
- ❖ الكتاب، لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، ن: مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ❖ الكليات معجم في المصطلحات، أبي البقاء الكفوي ت: :عدنان درويش - محمد المصري.
- ❖ الكواكب الدرية شرح متممة الأجروميّة، للأهدل، ن: مؤسسة الكتب الثقافيّة.
- ❖ النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن، ن: دار المعارف.

- ❖ بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية، ن: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ❖ تلبس إبليس، لابن الجوزي، ن: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ❖ تاج العروس للزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، ن: دار الهداية.
- ❖ تفسير الطبري، ت: الدكتور التركي، ن: دار هجر.
- ❖ حاشية ابن حمدون على المكودي، المؤلف أبو العباس ابن الجاج، الناشر: دار الفكر.
- ❖ حاشية الخضري على ابن عقيل على الألفية، الناشر: دار الفكر.
- ❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ن: دار الكتب العلمية.
- ❖ شرح كافية ابن الحاجب للرضي، ن: مؤسسة التاريخ العربي، أو المكتبة التوفيقية.
- ❖ شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، وصاحبه، ن: هجر.
- ❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت: علي فاخر وآخرون، ن: دار السلام.
- ❖ شرح شذور الذهب لابن هشام، ت: محمد محي الدين، الناشر: دار الطلائع.
- ❖ شرح الخطيب على مغني اللبيب، الناشر: دار المصوّر العربي.
- ❖ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، ن: جامعة أم القرى.
- ❖ شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش الموصلي، ن: دار الكتب العلمية.
- ❖ شرح التصريح على التوضيح للأزهري، ن: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ❖ شروح العوامل للجرجاني، وللبركوي، جمع وتعليق إلياس، ن: دار الكتب العلمية.
- ❖ شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي.
- ❖ طريقة الإعراب، المؤلف: سعود بن عبد العزيز الخنين.
- ❖ ظاهرة الإعراب في النحو العربي، لأحمد سليمان ياقوت، ن: دار المعرفة الجامعية.
- ❖ علم إعراب القرآن الكريم، ليوسف العيساوي، ن: دار الصميعي.
- ❖ كشف النقاب عن مخدّرات ملحّة الإعراب، للفاكهي، ن: دار ابن حزم.

- ❖ كيف نتعلم الإعراب، المؤلف توفيق بن عمر بلطه جي، الناشر: دار الفكر المعاصر.
- ❖ لسان العرب، لابن منظور الأنصاري الإفريقي، ن: دار صادر - بيروت.
- ❖ مجموع فتاوى ابن تيمية، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ن: مجمع الملك فهد.
- ❖ مختصر الصواعق المرسلة للبعلي، ت: سيد إبراهيم، ن: دار الحديث، القاهرة.
- ❖ مفتاح الإعراب، المؤلف: محمد أحمد مرجان، الناشر: مكتبة الآداب.
- ❖ مقدمة ابن خلدون، المؤلف: ابن خلدون، الناشر: دار الكتاب العربي.
- ❖ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للأزهري، ت: أبو بلال الحضرمي، ن: دار الآثار.
- ❖ همع الهوامع، للسيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، ن: المكتبة التوفيقية.



فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

٥	صُورَةُ مُقَدِّمَةِ الْعَالَمِ النَّحْوِيِّ أَبِي بِلَالٍ الْحَضْرَمِيِّ
٦	مُقَدِّمَةُ الْعَالَمِ النَّحْوِيِّ أَبِي بِلَالٍ الْحَضْرَمِيِّ
٧	مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ
٨	مُقَدِّمَةُ الْمُصَنِّفِ
١٢	[بَعْضُ فَوَائِدِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ]
٢٧	[سَبَبُ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ]
٢٨	البَابُ الْأَوَّلُ
٢٨	مَعْنَى الإِعْرَابِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ
٢٩	الفَصْلُ الْأَوَّلُ: مَعْنَى الإِعْرَابِ
٣٠	الأول: إطلاق هذا اللفظ على العلوم العربية كلها
٣٠	الثاني: إطلاق هذا اللفظ على علم النحو
٣١	الثالث: إطلاق هذا اللفظ على ما يقابل البناء
٣٢	الرابع: إطلاق هذا اللفظ على التحليل النحوي
٣٤	والفرق بين النحو والإعراب
٣٥	ونشأة فن الإعراب
٣٩	الفَصْلُ الثَّانِي: أَسَاسِيَّاتُ تَطْبِيقِ الإِعْرَابِ
٣٩	الأول: تصوّر النحو كله تصوّراً إجمالياً
٣٩	الثاني: معرفة خطوات الإعراب
٤٠	والثالث: مراعاة ضوابط الأبواب وشروطها
٤٠	والرابع: كون الكلمة المراد إعرابها في سياق الجملة
٤١	والخامس: التأمل فيما يحتاجه المُعَرِّبُ
٤١	والسادس: معرفة المُعَرِّبِ الاصطلاحات النحوية
٤٣	الفَصْلُ الثَّالِثُ: مُهِمَّاتُ تَطْبِيقِ الإِعْرَابِ
٤٣	الأول: تمييز ما يُعَرَّبُ مما لا يُعَرَّبُ

٤٧	الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَا يَسْتَحَقُّ الذِّكْرُ فِي الإِعْرَابِ مِمَّا لَا يَظْهَرُ لَفْظًا
٥٠	الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ الْفَرْقِ بَيْنَ الإِعْرَابِ الظَّاهِرِيِّ وَالتَّقْدِيرِيِّ وَالْمَحَلِّيِّ وَالْحُكْمِيِّ
٥١	الرَّابِعُ: مَعْرِفَةُ الْمُقَدَّرَاتِ مِنَ الْكَلَامِ
٥٣	الخَامِسُ: الْفَصْلُ بَيْنَ الْكَلِمَاتِ الْمُرَادِ إِعْرَابَهَا
٥٤	السَّادِسُ: الْفَهْمُ الصَّحِيحُ لِلْمَعْنَى الْمَطْلُوبِ مِنَ الْجُمْلَةِ
٥٦	السَّابِعُ: اسْتِعْمَالُ الْأَلْفَاظِ الْمُوجِزَةِ عِنْدَ الإِعْرَابِ
٥٨	الْفَصْلُ الرَّابِعُ: تَلْخِيصُ أَبْوَابِ النَّحْوِ
٨٦	البَابُ الثَّانِي: أَرْكَانُ الإِعْرَابِ
٨٧	الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: الْعَامِلُ وَحَقِيقَتُهُ
٨٨	تَقْسِيمُ الْعَامِلِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ
٩١	تَقْسِيمُ الْعَامِلِ بِاعْتِبَارِ صِفَتِهِ
٩١	القِسْمُ الْأَوَّلُ: الْعَوَامِلُ الْمَعْنَوِيَّةُ
٩١	الأَوَّلُ: الْإِبْتِدَاءُ
٩٣	الثَّانِي: التَّجَرُّدُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ
٩٤	الثَّالِثُ: الطَّلَبُ
٩٥	الرَّابِعُ: الْإِضَافَةُ
٩٦	الخَامِسُ: التَّبَعِيَّةُ
٩٧	السَّادِسُ: الْمُخَالَفَةُ
٩٧	السَّابِعُ وَالثَّامِنُ: الْفَاعِلِيَّةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ
٩٨	التَّاسِعُ: الْمُجَاوِرَةُ
١٠٠	الْعَاشِرُ: التَّوَهُّمُ
١٠٣	القِسْمُ الثَّانِي: الْعَوَامِلُ اللَّفْظِيَّةُ
١٠٣	النَّوْعُ الْأَوَّلُ: الْعَامِلُ السَّمَاعِيُّ
١٠٤	الأَوَّلُ: حُرُوفُ الْجَرِّ
١٠٤	والثَّانِي: الْحُرُوفُ الْمَشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ
١٠٤	والثَّالِثُ: الْمَشَبَّهَاتُ بِ(لَيْسَ):

- والرَّابِع: نواصب المضارع ١٠٤
- والخامس: جَوَازِمُ الفعل المضارع ١٠٤
- والسَّادِس: الأفعَالُ الناقِصة ١٠٤
- والسَّابِع: العَدَدُ الَّذِي يَنْصِبُ تَمْيِيزَهُ ١٠٥
- النَّوْعُ الثَّانِي: الْعَامِلُ الْقِيَاسِيّ ١٠٥
- الأَوَّل: الفعل ١٠٥
- والثَّانِي: اسم الفاعل ١٠٦
- والثَّالِث: اسم المفعول ١٠٦
- والرَّابِع: اسم الفعل ١٠٦
- والخامس: المصدر ١٠٦
- والسَّادِس: الصفة المشبهة ١٠٦
- والسَّابِع: اسم التفضيل ١٠٦
- والثَّامِن: المضاف ١٠٧
- والثَّاسِع: الجارّ والمجرور والظَّرْف ١٠٧
- والعَاشِر: الاسم التامّ ١٠٧
- تَقْسِيمُ الْعَامِلِ بِاعْتِبَارِ عَمَلِهِ ١٠٨
- القِسْمُ الأَوَّل: عَامِلُ الرَّفْع ١٠٨
- القِسْمُ الثَّانِي: عَامِلُ النَّصْبِ ١٠٩
- القِسْمُ الثَّالِث: عَامِلُ الْخَفْض ١٠٩
- القِسْمُ الرَّابِع: عَامِلُ الْجَزْم ١١٠
- الفَصْلُ الثَّانِي: المَعْمُولُ وَحَقِيقَتُهُ ١١١
- تَقْسِيمُ المَعْمُولِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ ١١٢
- تَقْسِيمُ المَعْمُولِ بِاعْتِبَارِ مُبَاشَرَتِهِ لِلْعَامِلِ ١١٤
- تَقْسِيمُ المَعْمُولِ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّهِ ١١٥
- تَنْبِيْهُ ١١٦
- الفَصْلُ الثَّالِث: الْعَمَلُ وَحَقِيقَتُهُ ١١٧

١١٨	تَقْسِيمُ الْعَمَلِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ
١٢٠	تَقْسِيمُ الْعَمَلِ بِاعْتِبَارِ صِفَتِهِ
١٢٠	الأَوَّلُ: الإِعْرَابُ اللَّفْظِي
١٢٠	الثَّانِي: الإِعْرَابُ التَّقْدِيرِي
١٢٢	الثَّالِثُ: الإِعْرَابُ الْمُحَلِّي
١٢٣	الرَّابِعُ: الإِعْرَابُ الْحُكْمِي
١٢٥	تَقْسِيمُ الْعَمَلِ بِاعْتِبَارِ نَوْعِهِ
١٢٥	الأَوَّلُ: الرَّفْعُ
١٢٥	الثَّانِي: النَّصْبُ
١٢٦	الثَّالِثُ: الْخَفْضُ
١٢٧	الرَّابِعُ: الْجَزْمُ
١٢٧	تنبيه
١٢٩	الفَصْلُ الرَّابِعُ: بَعْضُ قَوَاعِدِ أَرْكَانِ الإِعْرَابِ
١٣٢	القَاعِدَةُ الْأُولَى: الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ لِلْأَفْعَالِ
١٣٤	القَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ:
١٣٤	كُلَّمَا كَانَ الْفِعْلُ أَمَكْنَ فِي بَابِ الْفِعْلِيَّةِ كَانَ أَوْفَرَ حِظًّا مِنَ الْعَمَلِ
١٣٥	القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: الْأَصْلُ فِي أَدَوَاتِ الْعَمَلِ أَنْ تَكُونَ هَا أَمْ
١٣٦	القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ:
١٣٦	الأَصْلُ أَنَّ الْحُرُوفَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُحْتَضَةً بِمَا تَعْمَلُ فِيهِ
١٣٨	القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ: الْكَلِمَتَانِ لَا تَتَبَادَلَانِ الْعَمَلِ
١٣٩	القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: جُزْءُ الْكَلِمَةِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا
١٤٠	القَاعِدَةُ السَّابِعَةُ: بَعْضُ الْأَدَوَاتِ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا
١٤٣	القَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا يَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ ٥
١٤٤	القَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ: الْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِي الْمُضَافِ
١٤٥	القَاعِدَةُ الْعَاشِرَةُ: الْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَ الْمُضَافِ
١٤٦	القَاعِدَةُ الْحَادِيَّةُ عَشْرَةَ: الْأَصْلُ فِي الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا

- القَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ: الْأَصْلُ فِي الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا ١٤٦
- القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: ١٤٧
- الْأَصْلُ فِي الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ لَهُ شِبْهُ بِالْفِعْلِ إِلَّا مَا اسْتَشْنِي ١٤٧
- القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ أَقْوَى مِنَ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ ١٤٩
- القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: لَا يَجْتَمِعُ عَامِلَانِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ١٤٩
- القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: ١٥٠
- الْعَامِلُ لَا يَعْمَلُ فِي مَعْمُولَيْنِ مُتَسَاوَيْنِ مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ ١٥٠
- القَاعِدَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الضَّمِيرُ لَا يَتَّصِلُ إِلَّا بِعَامِلِهِ ١٥١
- القَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: مَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي نَفْسِهِ لَا يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ ١٥١
- القَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: تَقْدُّمُ الْمَعْمُولِ يُؤْذِنُ تَقْدُّمَ الْعَامِلِ ١٥٢
- القَاعِدَةُ الْعِشْرُونَ: لَا يَفْصِلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ ١٥٣
- البَابُ الثَّالِثُ ١٥٤
- كَيْفِيَّةُ الإِعْرَابِ ١٥٤
- الفَصْلُ الْأَوَّلُ: كَيْفِيَّةُ إِعْرَابِ الْمُفْرَدَاتِ ١٥٥
- الْخُطْوَةُ الْأُولَى: تَحْدِيدُ نَوْعِ الْكَلِمَةِ ١٥٦
- الْخُطْوَةُ الثَّانِيَّةُ: تَحْدِيدُ الْمَعْنَى الإِعْرَابِيِّ لِلْكَلِمَةِ ١٥٨
- الْخُطْوَةُ الثَّالِثَةُ: تَحْدِيدُ رُتَبَةِ الْكَلِمَةِ ١٦١
- الْخُطْوَةُ الرَّابِعَةُ: تَحْدِيدُ عَمَلِ الْكَلِمَةِ ١٦٣
- الْخُطْوَةُ الْخَامِسَةُ: تَحْدِيدُ حُكْمِ الْكَلِمَةِ ١٦٤
- الْخُطْوَةُ السَّادِسَةُ: تَحْدِيدُ مَحَلِّ الْكَلِمَةِ ١٦٥
- الْخُطْوَةُ السَّابِعَةُ: تَحْدِيدُ عَامِلِ الْكَلِمَةِ ١٦٦
- الْخُطْوَةُ الثَّامِنَةُ: تَحْدِيدُ عَلَامَةِ الْكَلِمَةِ ١٦٧
- الْخُطْوَةُ التَّاسِعَةُ: تَعْلِيلُ الإِعْرَابِ ١٦٨
- الْخُطْوَةُ الْعَاشِرَةُ: الْمَلاحِظَاتُ ١٦٩
- جَدْوَلٌ يُوضِّحُ خُطُواتِ إِعْرَابِ الْمُفْرَدَاتِ: ١٧١
- الفَصْلُ الثَّانِي: كَيْفِيَّةُ إِعْرَابِ الْجُمْلَةِ ١٧٢

١٧٥	 الجُمْلَةُ الَّتِي لَا مَحْلَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ
١٧٥	 الجُمْلَةُ الْأُولَى: الِاسْتِثْنَائِيَّةُ
١٧٧	 الجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ: الِاعْتَرَاضِيَّةُ
١٧٩	 الجُمْلَةُ الثَّالِثَةُ: الصَّلَةُ
١٨١	 الجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ: التَّفْسِيرِيَّةُ
١٨٢	 الجُمْلَةُ الْخَامِسَةُ: جَوَابُ الْقَسَمِ
١٨٣	 الجُمْلَةُ السَّادِسَةُ: جَوَابُ الشَّرْطِ
١٨٤	 الجُمْلَةُ السَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَحْلَ لَهَا
١٨٥	 الجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَحْلٌ مِنَ الإِعْرَابِ
١٨٦	 الجُمْلَةُ الْأُولَى: الْمُسْنَدَةُ إِلَيْهَا
١٨٧	 الجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْخَبَرِيَّةُ
١٨٩	 الجُمْلَةُ الثَّالِثَةُ: الْحَالِيَّةُ
١٩٠	 الجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ: الْمَفْعُولِيَّةُ
١٩١	 الجُمْلَةُ الْخَامِسَةُ: الِاسْتِثْنَائِيَّةُ
١٩٢	 الجُمْلَةُ السَّادِسَةُ: الْإِضَافِيَّةُ
١٩٤	 الجُمْلَةُ السَّابِعَةُ: جَوَابُ شَرْطٍ جَارِمٍ
١٩٥	 الجُمْلَةُ الثَّامِنَةُ: التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ
١٩٧	 الجُمْلَةُ التَّاسِعَةُ: التَّابِعَةُ لِمُجْمَلٍ لَهَا مَحْلٌ
١٩٨	 طَرِيقَةُ إِعْرَابِ الْجُمْلَةِ
١٩٨	 الْخُطْوَةُ الْأُولَى: تَحْدِيدُ نَوْعِ الْجُمْلَةِ
١٩٩	 الْخُطْوَةُ الثَّانِيَّةُ: تَحْدِيدُ مَحَلِّ الْجُمْلَةِ أَوْ عَدَمِهِ
٢٠٠	 الْخُطْوَةُ الثَّالِثَةُ: تَحْدِيدُ عَامِلِ الْجُمْلَةِ
٢٠٠	 الْخُطْوَةُ الرَّابِعَةُ: التَّعْلِيلُ
٢٠١	 الْخُطْوَةُ الْخَامِسَةُ: الْمُلَاحَظَاتُ
٢٠٣	 جَدْوَلٌ يُوَضِّحُ خُطَوَاتِ إِعْرَابِ الْجُمْلِ
٢٠٤	 الْفَصْلُ الثَّالِثُ: كَيْفِيَّةُ إِعْرَابِ شِبْهِ الْجُمْلَةِ

- ٢٠٥..... حَقِيقَةُ الظَّرْفِ
- ٢٠٦..... حَقِيقَةُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ
- ٢٠٨..... تَعَلُّقُ الْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ
- ٢١١..... [أَنْوَاعُ الْمُتَعَلِّقَاتِ]
- ٢١٤..... [مَوَاضِعُ حَذْفِ الْمُتَعَلِّقِ]
- ٢١٧..... طَرِيقَةُ إِعْرَابِ شِبْهِ الْجُمْلَةِ
- ٢١٧..... الْخُطْوَةُ الْأُولَى: تَحْدِيدُ نَوْعِيَّاهُمَا
- ٢١٧..... الْخُطْوَةُ الثَّانِيَّةُ: تَحْدِيدُ مُتَعَلِّقَيْهَا
- ٢١٨..... جَدُولُ يَوْضُحِ خُطَوَاتِ إِعْرَابِ شِبْهِ الْجُمْلَةِ
- ٢١٩..... الْفَصْلُ الرَّابِعُ: كَيْفِيَّةُ إِعْرَابِ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ
- ٢٢١..... طَرِيقَةُ إِعْرَابِ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ
- ٢٢٥..... الْفَصْلُ الْخَامِسُ: كَيْفِيَّةُ إِعْرَابِ الْمَصَادِرِ الْمُؤَوَّلَةِ
- ٢٢٧..... طَرِيقَةُ سَبْكِ الْمَصَادِرِ
- ٢٢٧..... الْحَرْفُ الْأَوَّلُ: (أَنَّ) الْمُشَدَّدَةُ
- ٢٢٩..... الْحَرْفُ الثَّانِي: (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ الْمُفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ السَّكَنَةُ التُّونَ
- ٢٢٩..... الْحَرْفُ الثَّالِثُ: (كَيْ) الْمَصْدَرِيَّةُ
- ٢٣٠..... الْحَرْفُ الرَّابِعُ: (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ
- ٢٣٠..... الْحَرْفُ الْخَامِسُ: (لَوْ) الْمَصْدَرِيَّةُ
- ٢٣١..... طَرِيقَةُ إِعْرَابِ الْمَصَادِرِ الْمُؤَوَّلَةِ
- ٢٣١..... الْخُطْوَةُ الْأُولَى: تَحْدِيدُ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ مَعَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ
- ٢٣٢..... الْخُطْوَةُ الثَّانِيَّةُ: تَأْوِيلُ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ مَعَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ
- ٢٣٢..... الْخُطْوَةُ الثَّالِثَةُ: الْعَوْدَةُ إِلَى إِعْرَابِ الْمَفْرَدَاتِ
- ٢٣٣..... جَدُولُ يَوْضُحِ خُطَوَاتِ إِعْرَابِ الْمَصَادِرِ الْمُؤَوَّلَةِ
- ٢٣٤..... الْبَابُ الرَّابِعُ
- ٢٣٤..... قَوَاعِدُ وَتَنَاتٍ
- ٢٣٥..... الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: قَوَاعِدُ مُهِمَّةٍ فِي الإِعْرَابِ

٢٣٧	القاعدة الأولى:
٢٣٧	لابد من مراعاة القواعد النحوية وسلامة المعنى عند الإعراب
٢٣٩	القاعدة الثانية:
٢٣٩	سلامة المعنى مقدمة على مراعاة القواعد النحوية عند تعدد الجمع بينهما
٢٤١	القاعدة الثالثة: إذا اختلف النحويون في إعراب كلمة أو جملة
٢٤١	فيؤخذ بالأسهل مادام المعنى يحتمله
٢٤٣	القاعدة الرابعة: الأصل عدم الحذف
٢٤٤	القاعدة الخامسة: ادعاء الحذف يحتاج إلى دليل
٢٤٦	القاعدة السادسة:
٢٤٦	لا يصح التقدير إلا إذا لم يصح الكلام بدونه،
٢٤٦	أو يكون موضع ادعاء الحذف صالحاً للثبوت
٢٤٨	القاعدة السابعة: المحذوف المقدّر ينبغي تقليله ما أمكن
٢٤٩	القاعدة الثامنة: التقدير من جنس المذكور أقيس
٢٥٠	القاعدة التاسعة:
٢٥٠	إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبراً فأيُّهما أولى ؟
٢٥٢	القاعدة العاشرة:
٢٥٢	إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً
٢٥٢	وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني أولى
٢٥٤	القاعدة الحادية عشرة:
٢٥٤	إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى
٢٥٥	القاعدة الثانية عشرة: الأصل عدم الزيادة
٢٥٦	القاعدة الثالثة عشرة: الأصل في الزائد أن تكون في الحروف
٢٥٧	القاعدة الرابعة عشرة: كل كلمة قصد لفظها فهي اسم
٢٥٨	القاعدة الخامسة عشرة: المفعول المطلق مفعّل المعرّين
٢٥٩	القاعدة السادسة عشرة:
٢٥٩	الجمل بعد التكررات صفات وبعد المعارف أحوال

- القَاعِدَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: ٢٦٢
- إِذَا تَقَدَّمَ الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْصُوفِ النَّكْرَةُ أَعْرَبَتْ حَالًا ٢٦٢
- القَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: إِذَا تَقَدَّمَ نَعْتُ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهَا أُعْرِبَتْ بَدَلًا ٢٦٣
- القَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: ٢٦٤
- كُلُّ لَفْظٍ مُفْرَدٍ وَقَعَ بَعْدَ (أَيٍّ) فَهُوَ بَيَانٌ أَوْ بَدَلٌ ٢٦٤
- القَاعِدَةُ الْعِشْرُونَ: الْجَارُ لَا يَدْخُلُ عَلَى جَارٍ ٢٦٥
- القَاعِدَةُ الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: النَّاصِبُ لَا يَدْخُلُ عَلَى نَاصِبٍ ٢٦٦
- القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: ٢٦٧
- الاسْمُ الْمُحَلَّى بِـ (أَل) الْوَاقِعُ بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ بَدَلٌ ٢٦٧
- القَاعِدَةُ الثَّلَاثَةُ وَالْعِشْرُونَ: ٢٦٨
- الاسْمُ الْمُحَلَّى بِـ (أَل) الْوَاقِعُ بَعْدَ (أَيِّهَا) أَوْ (أَيُّهَا) مَرْفُوعٌ ٢٦٨
- القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: ٢٦٨
- اسْمُ الْإِشَارَةِ بَعْدَ الْعَلَمِ أَوْ الْمَعْرِفِ بِالْإِضَافَةِ نَعْتُ ٢٦٨
- القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْاسْمُ الْمَوْصُولُ بَعْدَ الْعِلْمِ نَعْتُ: ٢٦٨
- القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: ٢٦٩
- الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْوَاقِعُ بَعْدَ أَذَاةِ الشَّرْطِ فَاعِلٌ أَوْ نَائِبُهُ ٢٦٩
- القَاعِدَةُ السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: إِذَا وَقَعَتْ (مَا) بَعْدَ (إِذَا) فَهِيَ زَائِدَةٌ ٢٧٠
- القَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ: إِذَا اجْتَمَعَتْ (مَا) وَ (إِنْ) فَلَمَّا تَأَخَّرَ مِنْهُمَا زَائِدٌ ٢٧٠
- القَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: ٢٧١
- كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذَا) أَوْ (إِذَا) وَغَيْرَهَا بِمَا سَيَأْتِي فِيهِ إِضَافِيَّةٌ ٢٧١
- القَاعِدَةُ الثَّلَاثُونَ: إِذَا جَاءَتْ (أَنْ) بَعْدَ (لَمَّا) فَهِيَ زَائِدَةٌ ٢٧٢
- القَاعِدَةُ الْحَادِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ: ٢٧٢
- إِذَا جَاءَتْ (مِنْ) بَعْدَ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالْمَوْصُولِ فِيهِ بَيَانِيَّةٌ ٢٧٢
- القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ: إِذَا جَاءَتْ (إِنْ) قَبْلَ (إِلَّا) فَهِيَ نَافِيَةٌ ٢٧٣
- الفَصْلُ الثَّانِي: قَوَاعِدُ مُهِمَّةٍ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٧٤
- القَاعِدَةُ الْأُولَى: الْأَصْلُ هُوَ الْأَخْذُ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ فِي الإِعْرَابِ ٢٧٧

- القَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ: يُحْمَلُ الْقُرْآنُ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ مِنَ الْأَعْرَابِ ٢٧٩
- القَاعِدَةُ الثَّلَاثَةُ: الْقُرْآنُ لَيْسَ مَوْضِعَ ضَرْوَةٍ ٢٨٠
- القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: ادَّعَاءُ الْحَذَفِ فِي الْقُرْآنِ بِدُونِ دَلِيلٍ يَفْتَحُ بَابَ الشَّرِّ عَلَيْهِ ٢٨٢
- القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ: ٢٨٤
- لَا يُقَدَّرُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا أَفْصَحُ التَّقَادِيرِ وَأَقْرَبُهَا إِلَى الْمَقْصُودِ ٢٨٤
- القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: لَا يُحْمَلُ الْقُرْآنُ عَلَى مُجَرَّدِ الْإِحْتِمَالِ النَّحْوِيِّ ٢٨٦
- القَاعِدَةُ السَّابِعَةُ: لَا تَقْدِيمَ وَلَا تَأْخِيرَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ ٢٨٩
- القَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ: مَا كُلُّ الْأَعْرَابِ جَائِزَةٌ فِي الْقُرْآنِ ٢٩١
- القَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ: لَا يُحْمَلُ الْقُرْآنُ عَلَى اللُّغَاتِ الشَّاذَّةِ ٢٩٣
- القَاعِدَةُ الْعَاشِرَةُ: الْقُرْآنُ حُجَّةٌ لِلْقَوَاعِدِ الْإِعْرَابِيَّةِ وَلَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَيْهِ ٢٩٥
- القَاعِدَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: ٢٩٨
- هَدْمُ مِائَةِ قَاعِدَةٍ نَحْوِيَّةٍ أَسْهَلَ مِنْ تَحْرِيفِ مَعْنَى آيَةٍ ٢٩٨
- القَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ السَّلَفِ لَا يُرَدُّ بِسَبَبِ مُحَالَفَةِ نَحْوِيَّةٍ ٢٩٩
- القَاعِدَةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ: الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا ٣٠٢
- القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: لَا تُرْجَّحُ قِرَاءَةٌ عَلَى قِرَاءَةٍ أُخْرَى فِي الْإِعْرَابِ ٣٠٥
- القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: ٣٠٧
- مَا كَانَ مُوَافِقًا لِرِسْمِ الْمُصْحَفِ مِنَ التَّوْجِيهِ الْإِعْرَابِيِّ هُوَ الْأَرْجَحُ ٣٠٧
- القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: لَا بَدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ التَّأْدُّبِ مَعَ اللَّهِ وَمَعَ كِتَابِهِ ٣٠٩
- الْفَصْلُ الثَّلَاثُ: تَبَيَّنَتْ مُهِمَّةٌ فِي الْإِعْرَابِ ٣١٢
- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مِنْ غَرَائِبِ الْإِعْرَابِ ٣١٣
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا يَطْرُدُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ٣١٦
- الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: مَا يَطْرُدُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ٣١٧
- الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَا يَطْرُدُ نَصْبُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ٣١٨
- الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: مَا يَطْرُدُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ ٣١٨
- الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: مَا يَطْرُدُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِيَّةِ ٣١٩
- الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: إِعْرَابُ (كَيْفَ) ٣١٩

- المسألة الثامنة: إعراب (أيضًا) ٣٢٠
- المسألة التاسعة: إعراب (نحو) عند التمثيل ٣٢٠
- المسألة العاشرة: إعراب مجرور (رُبَّ) ٣٢١
- المسألة الحادية عشرة: إعراب (كافة) ٣٢٢
- المسألة الثانية عشرة: إعراب (ويل) ٣٢٣
- المسألة الثالثة عشرة: إعراب (كُلَّمَا) ٣٢٣
- المسألة الرابعة عشرة: إعراب (وكثيرًا) ٣٢٤
- المسألة الخامسة عشرة: إعراب الاسم الواقع بعد (حيثُ) ٣٢٥
- المسألة السادسة عشرة: إعراب جملة الاستثناء ٣٢٦
- المسألة السابعة عشرة: لام التوكيد أوسع اللامات ٣٢٧
- المسألة الثامنة عشرة: الأصل في إعراب الواو والفاء ٣٢٨
- المسألة التاسعة عشرة: حذف القول كثير في كلامهم ٣٢٩
- المسألة العشرون: إعراب (يجوز كذا خلافًا لفلان) ٣٢٩
- المسألة الحادية والعشرون: ٣٣٠
- استعمال الثقات للألفاظ تجعل بمنزلة النقل ٣٣٠
- ملحق ٣٣١
- بحث في تقدير خبر لام الجحود ٣٣١
- ملحق ٣٣٧
- بحث في مسألة التضمين ٣٣٧
- الخاتمة ٣٤٥
- فهرس أهم المصادر والمراجع ٣٤٨
- فهرس المحتويات ٣٥١